

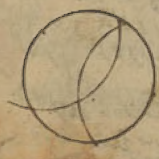






(۱۵۷)

عذ کتاب مفاتیح فتوی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاریخ  
شماره ثبت کتاب  
موضوع

۴۹۷۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

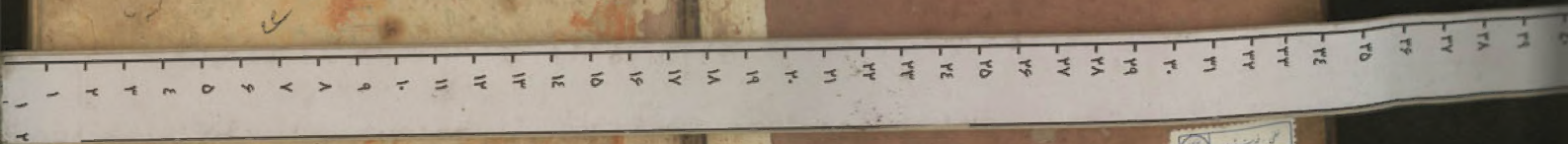
کتاب: فی المبادئ والاعمال - ترجمه مرتضیٰ انصاری

مؤلف: ...

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۶۳۳۶۴

شماره قفسه: ۲۱۲



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
تاریخ  
شماره ثبت کتاب  
موضوع







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

فمن العادات والمعاملات من كتاب مفاتيح الشرايع وفيه كتب مفاتيح الطعام  
 والمشارب مفاتيح المناكح والموايد مفاتيح المعاش والمكاسب مفاتيح  
 العطايا والمزقات مفاتيح العضا والشهادات مفاتيح الغرائب والموارد  
**خاتمة** في الجبل الشرعية ويدخل في الاقل احكام الصيد والذبايح  
 وفي الثاني الطلاق والمبارات والقانون والظهار والايلاء  
 وفي الثالث احياء الاموات والاصطياد والاسترقاق والبيع والزها  
 والشفعة والشركة والقمة والمزاولة والمساقات والاحارة والحج  
 والتبقي والصلح والاقالة واحكام المداينات من القرض والزهمان  
 والضمان وطحوالة والكفالة وتقليس المديون والافراز والايام  
 ساير الامانات والعقوبات من العودية والحادية والغضبية خلاف  
 والتفطع واحكام التعريف بالتبابة من الولاية والوكالة والوصاية  
 وفي الرابع الربيات والمهادايا والوقوف والسكنى والمجسيع الآتية  
 بالمال والعنق والتدبير والكتامة **كتاب مفاتيح الطعام** والمشارب  
 قال الله تعالى وما جعلناهم حبيدا لاي اكلون وقال عز وجل كلوا  
 واشربوا في الحسن **ان الله خلق ابن**  
 آدم ليجوف فالاكل والشرب جزويتان للانسان ولا بد ان يكونا من  
 خلل وفي الحديث النبوي اني لم نبت من حرام فالتنازول به

فمن



فمنه الحلال والحرام فبهما من المهمات **كتاب الاكل والحيوان القول فيما**  
 حبل وجهم منه قال الله تعالى قال لا احسد فيما اوحى الى طاعتها  
 طاعم بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ولحم خنزير فانه  
 اوشق اهل لغير الله به **مفتاح** حل الاطعمة الثانية من ضرورتها  
 حكمه للخنزير والكتامة الستة فاطقان به كطعمه رابه وامام الخو  
 فامشهورها على كل هذه الاصل والآية السابقة وظواهر المعبر بل  
 صريح بعضها خلافا للحاكي في البغل وهو ضعيف فاما الفحل في الثلا  
 يحمل على الكراهة جمعا وفي اشدية كراهة البغل ام المحار قولان **مفتاح**  
 الكلب يتوزع اهلها وحديثها عندنا للثبوت النبوي المشهور عن اكل  
 ذي ناب من السباع ومخلب من الطير المردى في المعبر وفي الوقت انه  
 صلى الله عليه وآله وسلم حرم كل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من  
 الوحش والتبع لاه حرام وان كان سيج لاحاب له والتبع ماله فطر  
 او ناب بغير سوي قولا كان كالاسد والثور وضعيفا كالتغلب بين  
 اوى **مفتاح** يحمل من الوحشية البقر والكلاب الجبلية ولحم الغر  
 والحياء ارجاءا للذليل السابقة ويحرم منها ما كان سباعا للثبوت السابق  
 وكذا الارنب والضب والبرص والبقنقذ والوبر والخنزير والفتك  
 والتمور والنجاب والعضاة والحكة والمشارب كلها كالحية والفا  
 والعقرب والجرذان **والخنازير والضرار** ونبات والجرذان والار  
 والقمل بالاختلاف في شئ منها ومنها ما هو مخصوص على تحريم مخصوص  
 ومنها ما يحرم لحشته كالحشائر لانه يحرم عليكم الخبائث ومنها ما هو  
 ذو سم فحرم لما فيه من الضرر هذا مع ان السقاء من الصحاح المستفظة

منه الحلال والحرام فبهما من المهمات  
 كتاب الاكل والحيوان القول فيما  
 حبل وجهم منه قال الله تعالى قال لا احسد فيما اوحى الى طاعتها  
 طاعم بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا ولحم خنزير فانه  
 اوشق اهل لغير الله به  
 مفتاح حل الاطعمة الثانية من ضرورتها  
 حكمه للخنزير والكتامة الستة فاطقان به كطعمه رابه وامام الخو  
 فامشهورها على كل هذه الاصل والآية السابقة وظواهر المعبر بل  
 صريح بعضها خلافا للحاكي في البغل وهو ضعيف فاما الفحل في الثلا  
 يحمل على الكراهة جمعا وفي اشدية كراهة البغل ام المحار قولان  
 مفتاح الكلب يتوزع اهلها وحديثها عندنا للثبوت النبوي المشهور عن اكل  
 ذي ناب من السباع ومخلب من الطير المردى في المعبر وفي الوقت انه  
 صلى الله عليه وآله وسلم حرم كل ذي مخلب من الطير وكل ذي ناب من  
 الوحش والتبع لاه حرام وان كان سيج لاحاب له والتبع ماله فطر  
 او ناب بغير سوي قولا كان كالاسد والثور وضعيفا كالتغلب بين  
 اوى  
 مفتاح يحمل من الوحشية البقر والكلاب الجبلية ولحم الغر  
 والحياء ارجاءا للذليل السابقة ويحرم منها ما كان سباعا للثبوت السابق  
 وكذا الارنب والضب والبرص والبقنقذ والوبر والخنزير والفتك  
 والتمور والنجاب والعضاة والحكة والمشارب كلها كالحية والفا  
 والعقرب والجرذان  
 والخنزير والضرار ونبات والجرذان والار  
 والقمل بالاختلاف في شئ منها ومنها ما هو مخصوص على تحريم مخصوص  
 ومنها ما يحرم لحشته كالحشائر لانه يحرم عليكم الخبائث ومنها ما هو  
 ذو سم فحرم لما فيه من الضرر هذا مع ان السقاء من الصحاح المستفظة



حل كل ما لم يحرمه القرآن على كراهة في بعضها منها ما حرم الله في القرآن  
من دابة الا للضرورة وكذا التكرار ومنها كان رسول الله صلى الله عليه  
والله وسلم عروا بالنفس وكان يكره الشيء ولا يحرمه فاق بالامر بغيرها  
ولم يحرمها ومنها سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له الغناذ  
والوطواط والطيور والبال والخليل فقال ليس الحرام الا ما حرم الله في  
كتابه وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي جهم  
المجمر فاما زناهم من اجل ظهورهم ان يفتنوه وليست المجمر يحرم ثم قال  
اقول هذه الآية قل لا احل الا حرامها وفي رواية كان يكره ان ياكل من ليل  
لحم الاذناب والضب والذيل والبال وليس يحرم المجمر الميتة والذ  
ولم يحرمه الشيخ حل التمر في هذه النصوص على التمر المحض  
المعلق الشد من الخطر وهو ما اقتضاه ظاهر الاثران فيم يستفاد من كثير  
من النصوص المعينة وغيرها تحريم الموسحات لها وعليه العمل **فتا**  
قبل يحرم اكلها ليس على صورة السمك من حيوان البحر بعد السيل بلا  
خلاف مبينا ولم يجد مستندا في رواية لا ما كان في البحر مما يؤكل في  
البر مثلا فباي اكله ولا ما كان في البحر مما لا يؤكل في البر لم يحرم اكله  
وعجل ما للفس من السمك بلا خلاف ما بين للسمك من سوا ما بقى فلسه  
كالشبوط او لم يبق كاللغت ويقال الكغد والاحبار وبه مستفيض  
ما ليس له فلس منه في الاصل فاختلنا فيه لاحد في المعبر فالمحرمون  
سملوا الخائف على التقية والمحلون على الكراهة سيما والاول اشهر و  
لثاني الصحاح منها سالت عن المجري والمراعي والتمرير واليس  
له فشر من السمك حرام هو فقال يا محمد اقر هذه الآية التي في الانعام

سبحان الله  
والله اعلم  
بما ليس  
بالعلم

الاحكام  
التي هي  
في النصوص  
التي هي  
في النصوص

الاحكام  
التي هي  
في النصوص  
التي هي  
في النصوص

نحو

نحو لا يحرم فيها اوصى ان يحترق قال فقرا تها حتى فرغ منها فقال انما الحرام  
ما حرم الله ورسوله في كتابه وكثيره قد كانوا يعاقبون اشياء تخص نعاها  
ومنها ويكره كل شيء من البحر ليس له فشر مثل الورق وليس يحرم انما هو  
ومع ذلك يحرم المجري ويقال جريث كاد يكون اجماعا والصحاح به  
مستفيضة وفي بعض الاخبار انه من الموسحات وفي الصحيح لا يحل اكل المجري  
ولا السرطان ولا السحفاة وفيه لا يكره شيء من الحيوان الا المجري قال الشيخ  
رحمه الله الوجه في هذا الاخبار انه لا يكره كراهة المظهر الا هذا المجري  
وان كان يكره كراهة الذنب والاحتجاب **فتا** يحرم من الطير ما له  
خطب او فطر اجماعا قوله لا يباي اوصيها كالنسر التي وكذا اما كان  
اكثر من دبقه للمعبر فشرها الصحيح كل ما دق ولا تاكل ما صفت وكذا اما  
له قانصة ولا حوصلة ولا مصيبة المنصوص وما له الاخذ هذه فهو  
حلال وقد ورد بخصوص بعضها منصوص الحرام الذي هو جنس الكل  
ذات طوق من الطيور وما عتب اي شرب الماء بلا حص خيل فيه  
القرى وهو الاذرق والذبي وهو الاحمر والورشان وهو الاظفر  
والقراوص وغيرها وكما جعل الفبق والذمرج والقفاة والطيور وهو  
من طيور الماء له ساق طويلة والذجاج والقفاة والطيور وهو  
طيور الماء له ساق طويلة والذجاج والكركي والكركي والصعوبة  
قبل العلامات الثلث الاخيرة اتماعت في المجبول الموشق والقي انضدة  
والحوصلة فيمنع من الطير لا يعرف طيرها منه وكل طير هو في  
خبر كل ما دق ولا تاكل ما صفت قلت اني وفي رواية من يوصا قال كل ما  
كانت له قانصة وهو الرجح الى ما قلناه اذ لا يحترق له احراما ولا يحلل

الاحكام  
التي هي  
في النصوص  
التي هي  
في النصوص

الاحكام  
التي هي  
في النصوص  
التي هي  
في النصوص

الاحكام  
التي هي  
في النصوص  
التي هي  
في النصوص



بسم الله الرحمن الرحيم

خالفها **فتح** يحرم الطائوس والخنفاش وبقول الخنافس والوطواط <sup>والقارون</sup>  
 لأنها مسخ كذا في النص وفي الإجماع إنا قولنا أنها تحريم الاتبع الطويل  
 الذنب وبقول العققق أيضا والاسود الذي يسكن الحبال دون الزا  
 الذي يكون في الترع والأخضر الذي لصدي أصغر منه وبقول العذاري  
 وقيل يحرم ما عدا التراف فلنحرم ما به مطلقا **فتح** الجمل الكاشي من الغنم  
 نافع ولا غيره والمحلتين ما في طرقة إياها للمشرك الظاهر كونه التارك  
 التفة أهل الغراب ليس يحلهم أمما الحرام ما حرّم الله في كتابه ولكن النفس  
 متزوّج من كثير من ذلك **فتح** الرأ والمضغين كون الأولين والثلاثة <sup>من</sup>  
 سبع القايخ **فتح** الأخرين أو التراف أو كونها أكلها الحيف من الجناش  
 مخلّا لأنه ياكل الحب وفي الموقن أنه كره أهل الغراب ثلاثة فاسق وفي  
 الجران التي صلي الله عليه وآله وسلم سباه فاستأفقال والله ما هو  
 من الطيبات **فتح** قبل بكه الخفاف والبرهه والقرّة والقرم <sup>في الصوم</sup>  
 والنفقات لورده والتم من قتلها في القصص وفيه نظري في الجرح  
 حريم الخفاف لإبسا به وهو مما يحل أكله ولكن كره أهل الأندلس استهلاكه  
 في أخلاقنا والقرّة ولا يمسحونها ولا يغطوها الصبيان يلعبون بها  
 كثيرة التسبيح لله عز وجل وقيل يحرم الخفاف والجرح فيه ضعف سند  
 ودلالة مع أنه يذبح في طيباته وفي النوق وهو مما يكره ويتبركه على  
 التعجب كما فعل الشيخ بعيد المشهور كراهة الفاحشة <sup>والجناش</sup> <sup>أي</sup> أكلها  
 أما الفاحشة ففي الخبر أنها طائر مشوم يقول فقد كرم فقد كرم وأما الجناش  
 فليس كالأكلها بأسا فكان نقي الباس لشعر الكراهة وهو كما نرى  
 مع أن في الصحيح مثل من الجباري قال **فتح** أن عندي منه ما كالمه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

جلال و کرامت  
مقامات و درج  
نورانی و روحانی  
از کتب و حقایق

حتى انني **مفتاح** طالع الجبر البرهنا لاطلاق النصوص وفي الجبر كل من  
الظير ما كانت له قاضية ولا خالبة وستل عن طر الماء فقال مثل ذلك  
وفي الوقت كل من الظير البر ما كان له حوصلة ومن طر الماء ما كان له  
اضمة كقاضية الحام لاعددة كحدة الانسان هذا مع ان في الحسن  
ستل عن طر الماء وما ياكل التوك منه خيل قال لا باس به كله وفي الفكر  
احل لكم صيد البحر وطعامه **مفتاح** وقد يعرض للبحر الحيوان المحلل اما  
بان يعطاه الانسان فيخرج لحمه ولحمه نسله بالنص ولو اشتبه بغيره بقسم  
نصفين ويقع عليه مرة بعد اخرى حتى يبقى واحد فيخرج ويحرق ويحرق  
حل الباقي كذا في النص وفتوى الاصحاب وان ضعف السند واما  
يشرب اللبن خنزيرة حتى ينبت عليه لحمه وينبت عظامه وقوته فيخرج  
لحمه ولحمه نسله وان لم ينبت او ينبت فبكره وينتري ببيعة ايام بان  
يفتدى بغيره فيا استحب بالانصوص التي لا راد لها وان صنعت <sup>استباحها</sup>  
ووردت في الحل والحذر خاصة وبقية ما عرفت من نسله فلا تشر  
واما ما لم تعرفه فاتها بمزلة <sup>بغيره</sup> الحين فكل ولا تسئل عنه واما الجمل بان  
يفتدى بمحض عذرة الانسان كما هو المشهور ومطلق الجاسة كما قال  
الحلي حتى يمتد ذلك في بدنه او يولد له وليلة اولان فيظهر نسلها في لحم  
وحملها او الى ان يتجى في العرف جلالا او لا يكون اكثر طعامه ذلك وان  
تخص الانسان <sup>عذرة</sup> حرم وان خالطها بغيره كرم على اختلاف الاقوال الضعيف  
يحبس على طعام آخر الى مدة نزول عود الحكم السابق على اختلاف اصناف  
الحيوانات في تلك المدة والنصوص مختلفة في تقديرها في اكثر  
وبسببه اختلف الاصحاب فيه ولا نص معتبر في هذا الباب اصلا <sup>سوى</sup>

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً

موفقا که در میان جنگو افتاده  
نور از چرخ بود و نور از افق  
از کتب و کتب



البقرة عنه وما تفسيره في رواية الجبال التي يكون ذلك غذاؤها وفي  
 لا بأس بالكلية إذا كان يخلط من شدة ذهب بعضهم إلى كراهته مطلقا  
 التي على التزنية إذا لخص على التحريم في شيء منها ومنه الشيخ في البسيط قائلا  
 أنه من جهة مشعر بالانقاف وما انفقوا عليه في مدة استمراته النافعة  
 بالبعين يوما وما استغفوا فيه البقرة فقد رها بالبعين وبثلاثين  
 وبغيره والثاة فبعثه وسبعة وخمسة والملك في يوم ليلة ويوم  
 والجملة والدخالة في خمسة وثلاثة فيها وسبعة مع يوم إلى الليل في الآخرة  
 خاضعة قال الشريفة الثاني رحمه الله وينبغي اعتبار أكثر الأمرين من هذه  
 المقدرات وما به يترك الجبل والتمتع يخرج من حق الأدلة ولو لا اشتراط  
 العمل بالتقدير في الجبال لم يكن ممكن عدم التخرج إليه في  
 شيء منها وهو حسن ولو شرب خمر أو بول أو لحم يحرم لحمه لكن في الجزار أن  
 الشاة التكري أن ذبحت على تلك الحال لا يؤكل ما في جوفها وفي التي بشر  
 بول أو بول في جوفها ثم لا بأس **مفتاح** البيض واللبن تأمعان فما  
 يحل حلال عما يحرم محرمان ومع الاشتباه يحل من البيض ما اختلف  
 طراه لاما اتفق للتحام منها إذا دخلت أسجة فوجدت بيضا فلا  
 تأكل منه إلا ما اختلف طراه وفي الحسن ما استوى طراه فلا تأكله  
 ما اختلف طراه وكل في التمسك يؤكل ما كان خشنا لاما كان أملس على  
 المشهور ولم يقيدها أكثر بحال الاشتباه وانكره الجلي رأسا قائلا أنه  
 لا دليل عليه من كتابه لاستناده ولا إجماع ووافقه في الخلف مستدلة  
 بعموم وأصل الحكم صيد البحر وطعامه وعدم ما ينافيه في الأحاديث  
 العقل عليها **مفتاح** اختلاف في تحريم الميتة من الحيوان أي الخارج ربه

لوكاة

ج

بغير الذكوة العبرة شرعا سواء ما يقع عليه الذكوة في الشرح وما يقع ولينفع  
 والكتاب والسنة ناطقان به وقد صدر بتحريمها الآية الكريمة وفي حكمها  
 أخيرا التي تحلها الحيوة وإن لبنت من الحي بلا خلاف وكما يحرم أكلها  
 يحرم الانتفاع بها بوجه من الوجوه قيل لأنه أقرب المحاذات إلى الحقيقة  
 من إضافة التحريم إلى العين وفيه أن المتبادر من مثله الأكل كما أن المتبادر  
 من تحريم الإجماع والتكاح نعم في الصحيح قلت الميتة ينفع بشيء منها فلا  
 لا وجوب جماعة منها الاستسقاء حيودها وإن كانت نجسة وإماما لا  
 تحل الحيوة منها فلا يصدر عليه الموت فيحل استعماله بلا خلاف في اللبن  
 وقد ذكرنا مفصلا في فائغ الصلوة وإذا وجد لحم ولا يدرى على أي شيء هو  
 أم ميت فالتحريم لا يصح في الترافع انقضت فروا ذكره وإن أبسط  
 فروا ميت اللحم في سنده وقف فيه له وفي مثله ورد الصحيح كل شيء فيه حلال  
 وحرام فهو حلال حتى تعرف للحرام بعينه فتدعم وفي آخر كل شيء  
 هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه وإذا اختلف الذك  
 باليت وجب الامتناع منه حتى تعلم الذي بعينه لوجب احتساب  
 ولا يتم إلا بذلك كذا قالوه وفي الصحيحين إذا اختلف الذك والميتة  
 باعة ممن يحل الميتة وبأكل ثمرة وقيل إنما يحرم نسيجه ثم يحل الميتة  
 أن قصد بيع الذك خاصة وقيل لا يجوز مطلقا وبها اجتزأ في مقابلة  
 النص **مفتاح** اختلاف في تحريم الدم أما المسفوح منه فلهي الأية و  
 النجاسة وما غير ذلك من الخبائث الأما يختلف في المذبح وفيضا  
 الطم فأنه طاهر حلال بلا خلاف للأصل وتقيد المحرم في الآية بكونه  
 مسفوحا أي مصبوبا في بقية خرج الحديث وفي غيره بشرط أن لا يحبس

م



الفاتحة بوزن  
الفاتحة بوزن  
الفاتحة بوزن

الحياه ودا اسم الكتاب

قريب الحديقة وهو ان طرقت

الرجاء والالتفات

و فرزند النور محمد  
و کرام الی الخیر

54

لم يحرم وكذا لو كان

الحقوق امانه  
مفقوبه

مذنبه

منهم من دون شرط سواء كان محتفيا بالامالة او انشأ نخش او تودى  
فيها وضوحا للضرورة والاقبال هو الصيد ويا في احكامه والآخر ان ينشر  
في الصحاح في نور قاصي فابن جرير قوم باسبا فهم وسموا وانواعا عليه  
قال هذه ذكاة وحية ولحمه حلال وفي الحسن في اصل ضرب بصيفة جزم ولا  
اوشاة في غيرهم فيها وقد نفي حميد ضربها اذا اضطر اليه واستصعب عليه  
ما يزيد ان يذبح فلا بأس بذلك وفي الخبر النبوي عن عبيد بن رية في قوله فقال  
صلى الله عليه وآله وسلم لو طعنت في خاتمة رجل <sup>كذلك</sup> **مقتاح** في طرفه في الذ  
اسلام المذكري او حكمه كالصبي فلا يحل ذبحه الكافر واهل الكتاب <sup>غيرهم</sup>  
على المشور خلافا للصدوق والغديرين في الاول التحريم ولا تأكلوا مما اهل  
اسم الله عليه وانه لعن فانه لا يذكر من الله ولو ذكر لا يفر به لاحقاده  
فلا يلحق بجناية تعالى وورد انتهى عن الكاذب يجتهم في النصوص للمعترق <sup>لحب</sup>  
عن الاول بانه الغرض ذكرهم عليهم عليه بالشرط للصدوق وسامع قديمته  
والنوع انما هو من حيث عدم الذكر لمن حيث الكفر ومع اتهم مقررون بالله  
تعالى وفي فرق المسلمين من سلب اليه سبحانه امورا مستكراهة لا يقصر غائبوا  
من ان الالة وجوها وحاملا اخر وورد في غير واحد من الاخبار بعد تحصيل  
ذبحتهم قلت وان سمي للبح قال وان سمي فاقا غير الي الله وعن الثاني بان  
الصحيح منها ان يذبح التحريم وغير الصحيح لا يفر به لو سلب ولا التمسع ان منها ما  
مخصوص بضرار العرب ولو كان التحريم عام لما كان للتخصيص فائدة وقول  
ان تحريم وقع في الاسلام فلا يقبل منهم مع انها معاينة بما هو اصح مسئلو  
او منع دلا لا للصل وطعام الذي انزل الكتاب بحل لكم فان الطعام اماما  
يعلم مطلقا فيقبل ما نحن فيه والذابح كافر بعضه فهو يرضى واقا <sup>حله</sup>

المسجد



على الجواب كآخرة في الاخبار فهو بعيد مع ان حله غير محقق بهم بل شامل  
 لجميع اصناف الكفار والحلل ابعث الصحاح التمهيدية المستفيضة وفي بعض ما قيل  
 انهم لا يثبتون فقال ان حصرهم فلم يثبتوا فلا تاكلوا وقال اذا غلب لكل  
 وحل هذه على التقية ليس على وحل تلك على الكراهة بل الثاني اولى  
 لان بعض تلك ظاهر فيها ويجوز وحل هذه على سماع التسمية منهم كما في بعض  
 النصوص اولى من كان منهم على المروسي وعيسى كما في آخر **مفتاح** ومنه **الاصحاح**  
 من اشترط الايمان ايضا كالمقاضي والمطالي يخص للمخ يجاهد النص والعلامة  
 بمن لا يعتقد وجوب التسمية والاصح عدم اعتبار شيء من ذلك الا ان يعتقد  
 ما يخرج من الاسلام كالتنصبي وفاقا للاكثر العوم وما لم ياكلوا الا ان تاكلوا  
 ما ذكرتم التمهيدية والتفصيلية عن ذبيحة المخرج والمروسي فقال كل وقر  
 استخرج حتى يكون ما يكون وفي الحسن انما كل ذبيحة الناصب الا ان تسمع  
 والقاضي الصحيح في انما ان من ذبيحة كل من كان على خلاف الدين الذي  
 انت عليه واحصا بلك الا عند الضرورة قال الشهيد الثاني ان البري فيه  
 ظاهر في الكراهة اما جها او بقرينة الضرورة المستثناة فيه فانها اعم من  
 بلوغ الحد المسمى لكل الميتة ولاستثناء الناصب الموقوف لا تحل ذبيحة الناصب  
 وفيه فمين يشترى اللحم منه ما ياكل الا الميتة والدم والحلم الخنزير ثم لم يعم  
 عند الله من ذلك **مفتاح** ولا يشترط البلوغ والعقل الكامل بل المميز حاشا  
 ولا الذكورة ولا الفخورة والطهارة ولا البصر الاصل والصحاح وفي الحسن  
 ان ذبيحة المرأة اذا جازت الذبح وسقط لباسها وكذلك الضيق  
 وكذلك الامر اذا استرد وفي الصحيح اذا كانت المرأة مسلمة وذكرت ان الله  
 تعالى على ذبيحتها حلت ذبيحتها والغلام اذا قوى على الذبيحة وذكر الله

حلت

عن ذبيحة

حلت ذبيحته وذلك اذا خيف فوت الذبيحة ولم يوجد من يذبح غيره فها  
 المصنف قال لا بأس وفيه كانت لعلي بن الحسين حادثة يذبح لم **الذليل**  
 فيها التسمية بالكتاب والسنة والاجماع والصحاح به مستفيضة وعملان  
 بل الله تعالى هذا الذبح والخبر كما يقتضيه الآيات القرآنية وفي الصحيح عن رجل  
 ذبح فذبح او هلك او هلك الله وحده الله قال هذا كله من اسماء الله تعالى فلا بأس  
 به ويقتضيه النسيان المعبر من هذا الصحيح عن الرجل يذبح ولا يتي قال ان كان  
 ناسيا فلا بأس عليه ومنه الحسن ان كان ناسيا فليتم حرمه يذكر ويقول الله  
 عز وجل واشره والاخرى الاكثر منها وان يعتقد وجوب العمود النص والحكم  
 ذبيحة الخائف الذي لا يعتقد وجوبها بل بشرها ما يوجد في اسواق المسلمين  
 من اللحم والمخلو ومن غيره قال كافي الصحاح المستفيضة وفي الحسن عن بشره  
 اللحم من الاسواق ولا يذبح من ما صنع القصابون قال كل اذا كان كذلك في  
 سوق المسلمين ولا تسأله عنه وفي الموثق قلت وان كان فيه ما يزيله الا خلا  
 قال اذا كان الغالب على المسلمون فلا بأس واعتبر العلامة كون المسلم ممن لا  
 يفتحل ذبيحة اهل الكتاب وهو ضعيف الحق الغنم هذه النصوص فان جميع  
 الخالفين يتحلون ذبيحتهم **مفتاح** بشرط فيها استقبال القبلة عند ذبحهم او  
 مخروم بالسنة والاجماع ويحجج مقامه بدليله لحق الاستقبال بغيره  
 القبلة فلو ترك ما دلحرم ويقتضيه الجبل والسيان للحكنا وكذا  
 مع عدم الامكان كاستعصائه او حصوله في موضع لا يمكن من ذلك وقد  
 من مستند **مفتاح** يشترط في الآلة ان يكون من الحديد فلا يجرى غيره مع  
 القدر عليه بلا خلاف للحسان المستفيضة لاذكاة الاجساد ويجزى  
 مع الضرورة ما يفرج في الأذواج اي يشترطها للنصوص من الصحيح اذبح بالبحر

قال الميرزا القاسم القاسمي في حاشية  
 في هذا الموضع من كتاب  
 في هذا الموضع من كتاب  
 في هذا الموضع من كتاب



وبالغفر والغصبة والعور اذا لم يصب للحدودية اذا قطع للطقوم  
 الدم فلا بأس وفي الحسن من اللوعة والغصبة والعور يخرج من ادم  
 عجز سكتنا قال اذا قطع الاطراف فلا بأس بذلك خلافا للخلاف في السن  
 والظفر للغير العاجز انما الدم وكل من الدم عليه حكمه اما لم يكن سنا  
 فغيره وساحتكم من ذلك اما السن فمقط ولما في الفم فمقط البشيرة وبقيا  
 جميع بالحمل على الكرامة او على كونها متصلة فيخرج من طائفة **مقتضى** ما قاله  
 الصحيح المذكور من الاكتفاء بقطع للطقوم وهو مخرج النفس هو  
 ما وصل اليها في هذا الباب اليه مال الحقيق والشهيد الثاني والمشهور  
 قطع او دمج الايدي للطقوم والمري وهو مخرج الطعام والشرايف  
 الوترين وما الرقان الحيوان ما سدهما وفي الحسن السابق والاف  
 عليه في الغور ويكفي طعنه في هذه الآية وفي الحسن الخيرة الآية وان  
 في الطقوم ويختص بالرجل ناهيا لابل والذبح بغيره فان شغل الذبح او  
 ذبح الخور لم يحل كما في العنز وبسقط اعتبارها مع التعذر كما استقصا  
 او حملوا في موضع لا يتكهن للملك من الوصول الى موضع ذكاته وحين  
 فوته فيقتل بالثبوت وخوفه ويحل ما لم يصادق العقر موضع الذبوة **الاستحسان**  
 قال الاكثر للجمع بين النسخين اذا ورد بعضها مديا وآخر مديا وقيل لا  
 من الاخرى معاً ومنهم من اعتبر الحركة وحدها صحة ما يدعى على ولا  
 نظروا اعتبار استقرار الحيوة قبل ذبحه كما ذكره الشيخ وشهد عليه جماعة  
 فلا دليل عليه ترك النفس اليه وغاية توجيها ما قاله الشهيد الثاني  
 من قبلهم ان ما لا يتخبرون فيه قد صار بمنزلة الميت ولا ان اسنادوه  
 للذبح ليس باول من اسناده لا السبب الموجب لعدم استقرارها بل

في حجة النبي صلى الله عليه وسلم

في حجة النبي صلى الله عليه وسلم

في حجة النبي صلى الله عليه وسلم

السابق

السابق اولى وصار كأنه ملكه بذلك السبب فيكون مذبحة وهو كما ترى من الله  
 في مقابلته النفس فان طوارها الكتاب والسنة في اعتبارها لا استثناء لاما ذكركم  
 من الخليفة والمثوبة وما اكل السبع وفي الصحيح في قوله ان ادركت شئ منها  
 وعين تطرفها او فاعته تركن او ذنبه قطع فقد دككت ذكاته فكل وفي  
 معناه مستفيض منها اذا شككت في حجة شاة ورايتها تطرف فيها او تحركت  
 اذنها او تمسح بذنها فاذبحها فانها لاك قال الشيخ الذي عني به سيد **الحلي**  
 رحمه الله عليه ان اعتبار استقرار الحيوة ليس من المذهب واليه مذهب الشافعي  
 بان لا تأنيها عليه يعني ان يكون العمل وقال او ذبحها بوجه في القول باعتبار  
 لا التزم بالحيوة للطقوم ومع الاستثناء للمركبة بعد الذبح او خروج الدم المحدث  
**مقتضى** يخرج ذبح الدم ربط البيدين وربط السند واطلاق الاخرى و  
 الصوفاء والشمس في بركة ذوق اليد والرجل وفي الخبر افعال قولها جميعا او  
 اطلاق ذنبها وفي ابل جمع يديه ورجليها فيما بين النصف والمركبة وفي  
 ارساله بعد الذبح وفي المحدثين الشفرة وعدم اراء انها الحيوان وسرع **الطه**  
 واستقبال الذابح القبلة وعدم تحريكه اياه ولا حذر من مكان الاخر بل ترك  
 اليها رقة الحيوة وان باق لا للذبح برفق ويعرض عليها لاد قبل الذبح **وقيل**  
 السكن مقبولة وبجدة في الاسراع ليكونا وحس واسهل اكثر ذلك **النص**  
 كره اياه التراسع اذ لا يبلغ السكن النجاس التي منها في الصحيح وكذا الحنابلة  
 قطع شئ منه قبل بده الخ وقيل بالتحريم في الكل ومنهم من قال يخرج الذبح  
 اعين وتدفعه الاصل في عقره فطوارها ذكر اسم الله عليه وغيرها ومقتضى الصحيح  
 عن ذابح طر قطع لاسه لو لم يكن من قال ان لم يكن ولا يتعد وفي الحسن فسدت عند  
 قاتل للاربع فقال ان خرج الدم فكل والباحة ليلاً ويوم للحيوة قبل

في حجة النبي صلى الله عليه وسلم

في حجة النبي صلى الله عليه وسلم



الشمس الغرودة فيها وان تنقل البكوة ليس عليها تحت الحافور وقطعها الى خارج  
وان يذبح ويحوي انظر الى يد وقيل بالقرم فيها والكل شيء منه في الغدا  
**مقتح** ذكاة السمك اخذ من المار حيا سواء كان الخرج مسلما او كافرا سميا  
او استبلا ام لا لعموم واسل الكسب الجوز والقميد انما يصيد في البحر والخرق  
لخصوص السمك المستفيضة والكل شيء منه في حيا سواء كان سمك البحر او  
للبحر ولا يصيد الجوز مع مشاهدته لسمك البحر ولا يذبح سمك البحر ومات  
خارج الماء موصي حيا كما في القمح ما كنت اياه حتى انقل اليه وصيد الجوز لا  
به فيكون العبر من سمك البحر كذا لك والجزان صغيران ولا يذبح من سمك صيد  
الكاف لسمك مالا يذبح تحت اليد مطلقا مع ان في القمح عن مسكه وثبت  
من خوفه تحت الحيا فانت اطلع اليها فقال ان اخذتها قبل ان تموت  
ثم ماتت فكيف وان ماتت قبل ان تأخذها فلا تأكلها وظاهر المذهب يخرجها  
اخريه الكاف مطلقا ويدفع العبر المستفيضة وما ماتت في الماء ويقال له  
العاب في يخرجها احيا والسمك به مستفيضة وان مات فيه بعد خروجه  
سحابا في البحر فأكاله لانه مات في الذي فيه حيوته والكل على سائر الله  
لان مذك في القمح الميتان والجزان في في الحسن انما صيد الميتان  
مع قوله تعالى واسل الكسب الجوز خلافا للمبطل استنادا الى ان ذكاته لشرائه  
من الماء حيا وموته خارجا به فقبل موته لم يحصل الذكوة ولهذا الوعد الله  
الماء ومات فيه جرمه ورد بالمع من كونه ذكوة يحصل بالامر به بل بالاد  
خاصة بشرط عودته الى المار **مقتح** ذكاة الجوز اخذ مطلقا والكلام في كذا خلا  
في السمك في جميع الاحكام حتى في الكاف حيا وفي القمح عن الجوز تصيد متيناف  
الماء وفي السمك لا يحل قال ولا يحل منه ما استيفى بالغيران للبحر عن الهم

من الجوز

من الجوز انظر الى قال لا حتى يستيفى بالغيران **مقتح** ذكاة الجوز ذكاة امه  
خالفته للسمك المستفيضة ولا فرق بين ان تلهه الزرع او لا للاطلاق خلا  
لجماعة في الاطلاق الماشي له تذكاة للحق مطلقا وهو ضعيف والخالف ممنوعة  
ثم اخرج من يظنها مستفيضة الجوز امه تذكاة كما في السمك وقيل انما ذك في السمك  
الزما ان لها والاحل كذا ولو لم تستفتم لم يحل اصلا للبحر ان اذا ذبحت الذابحة  
فوجدت في بطنها ولذا تأكله فكل وان لم يكن تأكله فلا تأكله وفي القمح وفيه اذا  
اشعرها وبرق ذكاته امه وفي رواية اذا كان تأكله ونحوه السمك فكل **مقتح**  
**في القمح** قال الله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلية **مقتح** القصيد في السمك  
معنيان احدهما اثبات اليد على الجوارح المشقة والثاني اذعان روحه با  
العبر منه من غير تذكاة وكلاهما باج بالكتاب والسنة والاجماع بشرطها  
والعصود عنها بيان احكام الشافى اذا اقول بمباحث العالين انجب فذكر  
هناك انشاء الله ولا فرق بين كون استناده بالاصالة او الاستعانة كما اشترط  
الزمه وآتاه اما حيوان او جوارح اما للحيوان فلا يخفى صيد الا للكلب العقب **مقتح**  
ذكاة من ذكاة كذا لظاهر الكتاب فان الكلب هو علم الكلب القصيد فخص  
الجوارح به والقصاص منها ما تقول في البازي والصقور العقاب فقال ان ذك  
ذكاة فكل منه وان لم تدر ذك ذكاة فلا تأكله وفي الحسن انما ذكاة الطير  
فلا تأكله الا ان تذكاه ولما ذك الكلب وقد ذكرت العم الله عليه فكل  
الكلب بخلاف العاقب حيث لحن صيدهما شبه الكلب من الغريز **مقتح** والفر  
الآية وللسمك الكلب فصيد سواء وخسها الشيخ بمورد حارة اعني الغريد  
مخفها بان الغريد يتي كلبا في اللغة وحلها على الغنية لغيره وعلى الضيقة ثا  
وغيرها او سطرها لما في الصحيح قلت ليس الغريد بمنزلة الكلب فقال ليس شئ

والفر



مكتوبة الكلب وميزانهم ضعف ما قيل انه لا يتا في بين النصوص حتى في  
 الى التاويل فان الكلاب في المعية قوليت بالطرف كان حيوانه القصيد فيهما  
 واوردت لفظ الجمع اشارة الى عقدة انواعها والكلاب يطابق على كل سبع  
 للحدوث الذي سطر عليه كلبا من الكلاب وفي النقص الكلب على سبع عقود  
 وكتب على هذا النسخ واقابل على كل سبع البقرة والبقرة من النسخ  
 فلو على التتبع متعين لما فاته الصحاح السابقة والصحاح كان البقي وكان  
 ثقي وكنا نحن نفق ومنا في قصيد البقرة والصقور فاما الآن فانا لا نسا  
 ولا نحمل صيدها الا ان يدرك ذكاته فاذنه لو كتاب على الله قال اما  
 من الجوارح ما كلب في الكلاب وفي غير كلب ان البقي في ذنوب في ابيته  
 ما قبل البار والصفحة هو صلا وكان يتهم وانا لا اتهم وهو حليم ما قبل  
 وضع الاسكا في ما اصطلح بالكل بالاسود في لا يولد سيدة وهو منون  
 في كل الكراهة **مفتاح** واما الالة لمعادته فكل ما اشتمل على فضل الصيغ  
 الايج والشم يحل مقتوله سواء مات بحججه لم لا الصحاح منها يرمي الى الجمل  
 بهم فيجيبه معوضا فيقتله وقد في بعض رواه ولم يصب الحدودة فقال ان  
 كان السهم الذي اصابه هو قتله فان اراده فلياكله وعالم بشي على اصل  
 كان محذرا من الجمل في كل ذلك فلهذا ان يفرقه بان يعضل فيه ولو لم يرا  
 الا فلا لا تصور منها الصحاح اذ اصبحت بالمعاريض خرف فكل وان لم يخرف ولا  
 فلا تاكل في الجمل لا يفرق في المعاريض ان قتل بجده فكل وان قتل بفقه فلا  
 وفي غير النوى الصحيح ما قبل المند في المعاريض كل قال لا والمعاريض كرايب  
 سهم بلا يشر في حق الطرف في غلب الوسيط فيجيب بوجه دون حدة وفي  
 علة من العبرة ان المعاريض اذا كان مرادها اولم يكن له بل غير فلا باس  
 بهم

ياكل

ياكل يا صديقه **مفتاح** استعمال آلة الصيد حواثا كان انت او جاد انفع من الذئبة  
 نائبة ما فيشرط فيه ما يشترط فيها فلا بد ان يكون مستعلا مسلحا ومحميا  
 على خلاف فيه وان يتي عند الاسل بلا خلاصهم ولا كمالا تمام بل ذكر الله  
 عليه وانه لغسق من النصوص خصوصا بعضها وفي الكليات قول  
 تعالى فكلوا مما اسكن عليكم ولا تلام الله عليه وفي الصحاح من اسل كلبه ولم  
 فلا تاكله ولا خلاصه في اجزاء اذ اوقعت عند الاسل اقسامه وفي بعض  
 الكلب في خلاصه ولا يمنع الاجزاء للعودات سيما الآية للصيد بالحوادث  
 لغيره من وقت التكميم واما الصحاح في التحليل سبع كلبه العلم ويحي اذا حرس  
 فقال يا كلبا اسلك عليه فلا تاكله عليه على يقين وقت الاسل لذلك  
 لان التناول لا يقتضي اتمام النسيان فيجوز بلا خلاف وان تركه باصلا  
 وفي الجمل الاسل كلبه في ان يتي فهو يميز له من ذبح وفي ان يتي وكذا  
 اذ ادى بالشم وفي ان يتي **مفتاح** يشترط في الكلب حضوره على القول به ان  
 يكون معا بالكتاب والسنة والاجماع وقيل ان يشترط بالرسالة صاحبه  
 ويمنع من جبره وعيبك عليه وفيما الشريد التجر بما اذا لم يكن معك  
 على الصلابة لا يكاد ينفك عنك وهو حسن وفي الصحاح اذا اكل فلم  
 عيبك عليه اتم اسلك على نفسه وفي بعضها اذا اسلكه وكل منه فلا تاكل  
 فانه اسلك على نفسه وقال الصدوق انه جماعة ان عدم الاكل لا يشترط  
 الصحاح المستفيضة وفي بعضها قلت انهم يقولون اذا اكل منه فاما اسلك  
 على نفسه فلا تاكل قال وليس قد جاء معكم على ان قتل ذكاته قال قلت لي  
 قال فاني يقولون في شاة نجسها رجل اذ كاهها قال قلت نعم قال فان السبع  
 حار بعد ما ذكي فاكل بعضها يقول الحقيقة فاذا اسبابك الى هذا فقل كيف

في النوى



تقولون اذا ذكر هذا وكل من تاملها وادرك هذا وكل الختم وهذا  
 يشير بان القصاص السابقه حجت بخرج العقبة والشيخ جميعها بذلك اوي  
 المعتاد للاكل لا يخلل صيد دون ما ياكل نادرا والاول اولى وخرج الحكم  
 بين الكلا منه قبل موت الصيد وبعد وجعل الاول فادعاه في التعليم وفي  
 الثاني ولعل جمع بين القصور وهذه الامور لا بد ان يكون مرة بعد اخرى  
 ليطلب على الطوق تاذهب الكلب والاولى ان لا يفتقر المرات بعد كما فعله  
 جماعة بل يرجع الى العرف واصل المنة **فتح** اكثر على عدم اشتراط الاجل  
 في العلم للاصل والصحيح عن كلب الجربى باخذ الرجل السلم فيتم حيا به وسلم  
 ابو كل ثا اصل عليه فقال لم لا تاكله كلب وذكر اسم الله عليه صلافا  
 لظاهر يقتضيه ومنه وللمر لا تاكل من صيده الا ان يكون عليه سلم والاول  
 مبنى الغالب الثاني صفت حمل على الكراة حجا وعين حمل على مقابله في  
 ساعته كما في خبر اخر لا تاكل صيده الا ان ياخذ السلم فيعلمه ويسلم وفي  
 وان كان غير علم فعلمه في ساعته حين يرسل وليا كل منته فانه علم **فتح**  
 يشير بان يستعمل الآلة لاجل الصيد المحلل فالوم يستعمل هو كما اذا استرسل  
 الكلب بنفسه من غير ان يرسل في استعمال لكن لا يقصد الصيد كما اذا رعى بها  
 الى حد في فساد فيصيد فقط لا يستعمل يقتله مقصده لكن مقصوده ليس  
 محلا كما لو ظفبه خسر في افاصا ب محلا لم يخلل كذا قالوه لظاهر الخبر اذا  
 ارسلت كلبك المعلم فكل حيث تريد غير ما اكل ما دسالة لا يخرج في الامر  
 ولا يحد من القصد لانه في غونه وفيه نظر في خبر اخر من كلب اكلت  
 ولم يرسل صاحب فساد فادركه صاحبه وقد قتله اياها منه قال لا والله  
 فقتل حبس المحلل لا عينه فلما ارسل كلبه وسره على صيد معونه فقتل غير حمل

عقوبة

لحقن القصد والصحيح للكل ما كان منه الا انه يوجد في شئ لا يكون منه قبل وهو  
 ديهما فادسالة الرجح الى الصيد فقتله سلم وان كان لولا الرجح لم يخلل وكل الو  
 اصاب السهم الاضيق ثم وثب قتل **فتح** وعن الشاريط ان يحصل مودة بالتيب  
 الطابع للشاريط فحدها فلما ارسل واحدا عليه ولم يتم وشي آخر لم يخلل الصيد  
 واولى منه ما اذا ارسل واحدا وقصد آخر وشي ثالث وفي الصحيح عن النعم  
 بن جبر بن جهم انهم الى الصيد فيكون الكلب لرجل منهم ويرسل صاحب الكلب  
 كلبه وثنى غير ما يخرج في ذلك قال يتي الى صاحبه الذي ارسله وكل الو  
 مات بصدقة او افتراس يبيع او بالمانه شئ من ذلك وفي الخبر اذا رميت  
 فوجدته وليس به اثر غير سهم وقد يرى انه لم يقتله غير سهم فكل غاب  
 عنك ولم يغيب ويشترط العلم والظن الغالب باستناد مودة الى السيل المحلل  
 تغلبا للخرقة فلو شئ وارسل كلبه فادسالة كلبه ولم يتم واشترك الكلبان  
 في قتل الصيد لم يخلل وفي الخبر من قرح اسدوا كلابهم وهو علم كلبا وقد  
 عليها فلما مضت الكلاب دخل فيها كلب غريب لا يعرفه لم صاحبا فاشتر  
 جميعا فقال لا يؤكل منه لانه لا تدري ما اخذه معلم ام لا وكذا الوغاب  
 حيوته مستقرة ثم وجد مقتولا او ميتا وفي الصحيح عن الرخصة بخبرها  
 صاحبها من العذر كان قد تولى ولورواه اثنان على التعاقب ثم وجد ميتا  
 لم يخلل لاحتمال ان يكون الآلة المقتبة ولم يصير في حكم الذبح فقتله  
 الاخر وهو غير محتج وفيه نظر **فتح** اذا ارسل كلبه او سلاحه فخرجه فقتله  
 ان يباع اليه المعتاد فان لم يذبحه حيا حل بالشاريط السابقة وان  
 ادركه حيا وجب تذكيته والا لم يخلل الا ان يتعدى من غير قربة الصايد  
 كان يشتغل باخذ الآلة وسئل السكوني مات قبل ان يمكث الذبح او اشق



بما فيه من بنية قوة ومات قبل القدرة عليه او لا يحيد من الزمان ما يمكن  
فيه التذكير او نحو ذلك وادعى ما يدرك ذلك انه محذور كقولهم  
او يطر في عينيه او يترك بغيره كما في الصحاح وليس في شيء منها ولا في كلام  
القدماء كما قيل اعتبار استقرار الحيوة كما هو المشهور بل من الغرض ما هو  
مطلق في ذاته اذ ادرك ذلك كما هو فيها ما هو ال على الاكتفاء بكونه  
فيها استخراج بالاكتفاء في ادراكه تذكيره بما ذكرناه من العلامات وعليه  
ينبغي العمل ان يكون وقد مضى الكلام في ذلك ومقتضى المشهور ان  
مستقر الحيوة هنا بمنزلة المذبح فلو ترك عدا حق ما من سئل من انهم طردوا الميتة فلهذا  
الاستقرار للحيوة كما يمكن ان يعيش صاحب اليوم والالام والاعتراف بالان  
مستقر الحيوة انما يجب تذكيره ان اقبح الزمان لها والة فهو حلال ومنهم  
من لم يعتبر الزمان وليس شيء لولا الاقتصار على ان التذكير انما يجب  
على تقدير ادراكها لا مطلقا وهو ما مقتضى في الخبر ان مقتضى فادركت  
ذلك انه فذكره وان ادركته وقد فكره فالمرحى ما يقرب منهم قال ان  
لم يكن مع ما يلزم تركه حتى يتبدل الكلب ثم باطله ان شاء لعموم كقولوا  
اما اسكن عليكم شرح منه ما اذا وجدت الآلة بالاجماع وفي محل التزم  
ولخصوص التخرج عن الرجل يرسل الكلب في الصيد فيأخذ ولا يكون معه  
سكنه فيذكره بها فيذكره حتى يقتله ويأكل منه قال اباس قال القدماء  
كقولوا اما اسكن عليكم وهذا القول حسن وفاقا للفتن بعد الصدق في  
والاسكافي **مقال** لو قطعت آلة منه شيئا كان ما قطعت ميتة ان كانت  
حيوة الباقي مستقرة للتصور ولا قد قطعتة ابيات من حتى قبل تذكيره  
ويذكر ما يقرب وان لم يتصور الباقي مستقرة فمقتضى قوامه الصيد حلهما

بهم

حيط لانه مقتول به فكان يجلبته حلالا لكن في السئلة اقول ان مقتضى دارا يقتل  
مستقرة للاعتبارات او روايات شاذة مستقلة على ضعف او قطع او ارسال  
وفي الموثق ما لا يراى بالراس ثم يدعى الذئب وفي خبره رجل يضرب الصيد  
ضمير قال بالكلها جميعا فان ضربه وبيان منه عضونه يؤكل منه ما اباد من الكلب  
سائره وفي آخر فادم باصفرها وكل الكبر وان اعتدلا فكلها وفي آخر ان  
احدهما فلا يؤكل الاخر لان مقتضى ويمكن تقتطعا كلا او بعضا الى ما اقتضاه  
الاصل اذ بالآلة للعضوية لا يحرم الصيد ولا يجعل لصاحبه اسوا من  
كلبا او سلاحيه عليه لحوه مثلها وهو ظاهر وموضع عقل الكلب من الصيد  
يحبس بحبسهم للملاقاة له بالضرورة خلافا للاف في النسيب لظاهر كقولوا  
فما اسكن عليكم من دون امره الفعل والمخاطبة ان الآلة عليه من حيث  
صيد فلا ينافي المص من منه وجه آخر ويذكر ان يرى الصيد بما هو اكره منه  
للمرء قبل يحرم وهو ضعيف وحجة الكل لشدة ضعفنا **الباب الثاني** في خبر  
الحق ان القول **في ما يحل ويحرم بالاصالة** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
احل لهم قتل الصيد لهم كرم الطياري وما علمتم من الجوارح الالفة وقال سبحانه  
في بني اسرائيل الله عليه وآله وسلم يحل لهم الطياريات ويحرم عليهم الغنات  
**مقال** الاحياء بمقتضى لما في العباد قاطبة منها وطيرها فهو حلال  
خفت او اضر بالحيوة او الصحة او العقل فهو حرام خلقكم في الارض  
جميعا ولا تزرز ولا تزد في الدين وكل شيء مطلق حتى ورد فيه نهي وقد ورد  
مختص ببعضها خصوص واحكام عجل العمل عليها واستلواها عليكم ان شاء الله  
**مقال** اكل الاحياء الحية حرام وكذا التخييت بلا خلاف فيها وفي الصحاح  
دلالة على ذلك والثاني ان كان حلالا لم يحبس منه سوى ما يقتل بالفتنة

فيكشط



ما كتفها فغير الباقي كافي للصباح وان كان ما بيا فلا يصح ما دام باقيا على حقيقته  
 لو سبب وصول الماء الى كل جزء جزء وهو انما يتحقق بغير رتبه ما منطلقا  
 لظاهر الصبح والوقت الفارة في الصبح فانت فان كان ساجدا فالقها وما لها  
 فلا ياتي وان كان ذاتيا فلا ياتي واستصبح به والرتبه مثل ذلك وفي الصبح  
 الفارة والداية يقع في الطعام والشرب فيكون فيه فقال ان كان ساجدا او  
 اذ نيتا فان كان انتفا فان ساجدا وله فانه فان كان العصف فادعاه حتى  
 يصح به وان كان برضا فاطرح الذي كان عليه ولا تترك طعاما ومن اسبل  
 دابة ماتت عليه فتقول الصلاة رحمه الله عليها رتبه مع تحلل لغيره حتى  
 التمس بعد نحره فاستعمله في كل الكلاله الشرب من المنافع للشرعية  
 كما يفاد من النص المذكور وما في معناه من الصبح المستفيض مضافا الى  
 الاصل وتخصيها بالارتقاء كاهو ظاهر الاكثر في جواز البيع ليس بشي و  
 السؤال في خصصه وليس في شي منها مع كونهما عقيد بل يوم الاستصحاب  
 به تحت السائر كاهو للثبوت بل العالي المتبادر من إطلاق الاذن كونه  
 تحت الظلال فالاطلاق هو الاصح وفاقا للشئ والاستسكان بل المصلحة  
 ايقن على ان دخاله ليس بغير باعرا في الاكثر وكونه تعديا مع بعد الصبح  
 الى التاميل **فتحتاج** تحريم المزمن من زيات الدين حتى يقتل مستحله والكثا  
 والبنت فاطقان به فليطيقان ولحق به كل مسكر للنص النبوي كل مسكر  
 وكل محرر حرام والصباح المستفيض من ان الله تعالى لم يحرر لاسما  
 ولكن حررها لعاجتها فان كان عاقبة الحر من حلالهم فهو حر منها قال رسول  
 الله عليه وآله وسلم الحر من غنم الباجية من الكرم والبيع من الذي يبيع  
 من العسل والرزق من الشجر والبيد من الزرع والمعر في الحر اسكارا كذا في صحيحه

منه زكاة  
 مع الاربعين  
 في العبيد  
 في الحر  
 في البيوت  
 في الاربعين  
 في العبيد  
 في الحر  
 في البيوت

ولو سبب

ولم يستكملها في الضارب حاصلا لثارة الفساد والتمسوس المستفيض ما اسكر كذا في صحيحه  
 حرام **فتحتاج** النقع حرام وان لم يكن مسكرا قليلا وكثيرا للاجتماع والتمسوس المستفيض  
 من شره تعيد وفيها انه يخرج بول وان لم يخرجها وان سجد سجد شاربها  
 والجارحوم مع الغليان وفي الصحيح ان يعمل لاجل الصبح عليه السلم النقع في مفر  
 قال الزاوي ولم يعمل فنقع يغلي وقت الغليان بالتمشيط للوجوب لا لتقلبها  
 ما لا يلزم حاشا لظاهر الصبح الكراهية ونزله الاحباب على التحريم **فتحتاج** في تحريم  
 عصر العتي اذا غلب بان صار اسفلا علاه قبل ان يذهب ثلثاه والعبرة به تا  
 منها الصبح كل عمل صلبه اذا رفته حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وفي  
 لا يحرم العصر حتى يغلي وفي الموقوف اذا انش العصر او غل حرام وفيه فاد من  
 اكثر عدم الفرق بين الغليان بالثاير وغيرها وكذا الفرق في ذهاب ثلثيه  
 به الامرين صرح به بعضهم قال الشريد الثاني في الحكم فتعصم جبر الصبح فلا  
 تعدي الى غيره كالقر والربيب للاصل وخبر وجهه عن الاسم وذهاب ثلثيه  
 وزيادة بالنسب لظاهر الصبح كان بهج الزبدية فان طعام الزبدية لا يذهب  
 فيه ثلثا سائر الزبدية ثم نقول التحريم في الترتيب من بعضهم قلت في ما ذكره  
 من الاصل وخبر وجهه عن معنى الحب والحلاق القصص القدر من تحريم تعيد  
 بالعيب لان تحلل المطلق على التعيد وما ذكره من ذهاب ثلثيه بالنفس اقيم  
 اذا كان قد نش بالنفس او غل حتى يحرم ثم يحل بعد ذلك في ذهاب الثلثين والغليان  
 بالشمع معلوم فضلا عن الثلثين فهو صوت الغليان واما ما حقه الجهر  
 فلا غليان فلا وجه لغيره حتى يحتاج فيه الى التحليل بذهاب الثلثين على ان  
 إطلاق العصر على ما في حاشا واجب كما ترى نعم ان صحت الترتيب للاروط بحيث  
 اذت الحلاوة لا الما فليكن الحاقه بالعصير في التحريم بالغليان كما في الخبر **فتحتاج**

المسكون صوت الاربعين

الغلاف

فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح  
 فيما كان المستفيض من الصبح

فيما كان المستفيض من الصبح



كل الطين حرام لما فيه من الاضرار الظاهرة بالبذر والقصور المستقيمة  
منها الطين حرام كله كالحجر والبرص من اكله ثم مات فيه لم اصل عليه الاطية القبر  
فانه فيه شقاء من كل اكل ومن اكل بهيمة لم يكن فيه شقاء وفي رواية  
واما ناعم كل حشف والمزاد بالقرية الحسين عليه السلام او طحا وروى عن ابي  
ساحل له الاسمين ذراعاً كما في الخبر او لمعة من اربع كما في الخبر وصحت خبر  
في الفضل وفضلها ما مضى بهما المأثور وختمت تحت القبة المقدسة  
بقراءة سورة القدر كما في الخبر ويشترط عدم الفجا ومن قد وقعته كما  
آخره الا ان اكثر غالباً وصل بهو ذلك بغير التزك قال اخلاق الشيخ في  
الصباح وقد مر عنه وفي الخبر حكوا انهم لم يبقوا الحسين ولا لا توفى  
فيه على جواز اكله **فتاوى** كبر ان يبقى الزواب شيئاً من السمكات للحجر  
وحرم القاضى وكفى في جعله بالاسم اكله وشربه اما الاطفال فيحرم  
سقيم السكر وفي الخبر من سقى ولو اسكر اسقاء الله من الحميم **القول** **في**  
**وجوه الامارات** قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل **فتاوى** يحرم  
الكل من مال الغير اذ ابدته بالكتاب والسنة والاجماع وفي الحديث السلام  
على السلم حرام ماله ودمه وعرضه وفي آخره يحل ماله الا من طهره من  
وقد مر من عدم الاذن التناول من ميت ما تقتضيه الآية في سورة  
اذ لم يعلم منه الكراهة ولا يحل منه وقيد بعضهم بما عصى فساداً وآخرون  
بمخوله بالاذن وليس بالثبوت في مقوله الآيات والاهتمام بالاجزاء والمجاء  
نظر من حيث انهم ادخلوا في القرية من الم والمخال في صفة البلع ومن اثم  
ليوا بالاحقية والمحم اثمها بما عدا الماذونين فقتية للمطابقة وما  
ملككم مقامه قيل هو العبد وقيل من له عليه ولاية وقيل الولد وقيل

ما يحرم

ما يحرم الا انسان في جوارحه ولا تعلم به وفي الخبر انه التجمل يكون له وكيل يقوم  
ماله وما كل يخرق ذنبه وكذا ان يخرق ذنبه او فاكهة او ذراعاً انفاً قاله بالكل  
منه من غير اضرار ولا حرج على الشهور للتصوير بما يهرل ابن ابي عمير الذي في قوله  
الشيخ عنه في خبره انه ياكلها من غير اضرار صاحبها من ضرورة او من غير  
ضرورة قال لا بأس ومنها الخبر ولا يحل قلت جعلت فداك ان التجار قد  
اشتروها ونقدوا والهم قال اشتروها ما لم يبيع لهم والسيد وسجاعة على  
المع لاهل الله العسرة وفيه التصرف في مال الغير ولا سيما على الخطر والتمس من  
مثله في الكتاب الامع الا ان يبيع للشيخ لا يحل له ان ياكل منه شيئاً والخبر  
فيه بالذرع في اخذ منه السبيل قال قلت اني شئ السبيل قال ولو كان  
كل من يخرجه ياكل منه سبيل كان لا يبق منه شيء وهو الاخرى وان كان لهم  
بعضه الا ان ياكل من الحنظل على الحنظل كما فعل الشيخ لا يخاف من قوة ويمكن للحنظل  
ان ياكل الحنظل الاول على ما اذا علم بشاهد الحال باسطة المالك لذلك ومنه من  
اشترط في الجواز عدم علم زكاه المالك او طهرها ومنه من خصص البيع بالزكاه  
لغير المذكور في السبيل ويدفع الشيخ السابق المانع فان فيه ذكر الحنظل والكم  
والشجر والمطبخ **فتاوى** اذا علم الحنظل والموتى ثم شاك في طهره ان  
استعمله الا ان ياكل من مقتاض اليقين بالشك كما في التصوير واذا  
ناله الطهران بسبب خبره فهو مشكوك وكذا اذا اقتاضت الامارات في الشيخ  
حلال اثم حرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات لم يحن من الحنظل  
ومن اخذ الشبهات ارتكب المحرمات وهناك من حيث لا يعلم واذا اختلط  
الحلال بالحرام فهو له حلال حتى يعرف الحرام بعينه للشيخ وغيره حتى تعرف  
الاحرام بعينه كما مر واذا اجبرل حال ما لكم البادل لم يجب السؤال لذلك







الارتفاع القسوة بالتمكن خلافا للشيخ معللا بأنه مضطرب دفع الزيادة فكان  
 كما ذكر عليها وهو ضعيف **مفتاح** المشهور عدم جواز التداوي بشئ من السكر  
 والابنية ولا بشئ من الأدوية معها شئ من ذلك المعينة للشيخ فيها  
 الشيخ من دأبه يحسن الخلق فقال لا والله ما أحب ان انظر اليها فكلما انشأ  
 به هو مبرأ ثم لم يفرغ من الخبز ويضع الخبز في التداوي بها للعين مع الضربة  
 الحسن وقيل بالفتح منه ايضاً لاطلاقه خصوصاً الاخبار والاطلاق القاصي  
 التداوي بها لانه لم يكن عنده فحة وحول ذلك احوط وكذلك الطاق في الدار  
 كالتداوي والاصح ما استأذنه الشهيد الثاني رحمه الله من جوازها مع خرق  
 التلصص خاصة جوازها في الادلة على تلك النصوص على تناوله لمصلحة العافية  
 وقد مر ما يدل عليه **مفتاح** يجوز الاستشفاء ببول الابل بالنظر والاجماع  
 وانما شرب سائر الابل ما يؤكل لحمه فقيل وان وكبر الاستشفاء بمياه الجبل  
 للانه انما توجد فيها راحة الكبريت الخضر وعلى ما ذكره الشيخ من فحسبهم  
 يغوذ بالله عنها **القول في المذهب** قال الله تعالى لا تأكلوا مما اشربوا ولا تأتروا  
**مفتاح** فيحرم غسل اليد من قبل الطعام بدونه مع ما يندبل وبعد مع  
 السجدة وبالموسبة مثله التسمية عند الشروع وعند الاكل ولونه قال  
 من ذلك كبريم الله على قلة ما خسر وان قطع الخل بالكلام اعاد عند العود  
 وان بالكل سيد الفتي الامع القسوة وان يبدل صاحب الطعام بالغير  
 الاقل ثم من على يمينه وبالكحل ويحرم في الامتناع والغسل الثاني مبتدئ  
 بمن على يمينه او يمن على يمينه الياء حرام كان او عمدا وان يجمع غسل الا  
 في اثناء واحد وان يحمد الله في الامتناع مكره لا الفتن وعند الفتن وميثاق  
 بالماثور وان يستقي بعد وضوء يجعل المني على اليسار ويكره الاكل متكرراً

في حرمه

دفع عنها الكل سؤ الغار والسيار والفتق منه وتما كان الاكل طهر او لا  
 فيه من الاضرار وان يجمع بين ما يندبل وفيها شئ من الطعام يعطى الطعام  
 حتى يقصر او يكون الى جنبه حتى يقصرها وقد ورد ذلك النصوص و  
 يخص في الصحيح الاكل بتسمية الواحد من الباقيين **مفتاح** عن الحسن بن  
 علي عليه السلام ان في المائدة اثنتي عشرة عشرة حصة يجب على كل مسلم ان يعرفها اربع  
 منها فرض واربع منها سنة واربع منها تدب فاما العرض فالحرفة والشر  
 والتميم والفكر واما السنة فالوضوء قبل الطعام والحلوس على الجانب الايمن  
 ثلاث اصابع الشرب وقلة النظر في وجوه الناس **كتاب مفاتيح المنافع** و  
 للولي قال الله تعالى والحقوا بالاباء حكم والصلح بين من عبادكم واما الحكم  
 ان يكونوا فقرا وبغيرهم الله من فضله وقال عز وجل فالحكم ما طاب لكم من النساء  
 شئ فقلت ورايع وفي الحديث النبوي النكاح شئ فمن رغب عن شئ فليس  
 مني وفيه تنكحوا تناسلوا في فاني ابا هو يكمل الا هم يوم القيمة حتى ان النكاح  
 ليحيى حنة على ما في الجنة فيقال له ادخل فيقول احسني يدخل ابوان فيقول  
 وفيه ما استفاد احدهم مسلم فاذن بعد الاسلام افضل من زوجة مسلمة  
 اذا نظر اليها وتطعمها اذا رجاها وتخطها اذا غاب عنها في قصرها وما له وفيه  
 شرا هو تاكلم الغراب وفيه بعض اللباسات الى الله الصلوات وفيه اتمام  
 سكت زوجه الصلوات من غير اس لم ترع لصحة الجنة وعن مولانا الباقر  
 عليه السلام الصبيان الذين اصابوا في ما لي والى ابنت ليلة لبيت في روضة ثم  
 قال كرهتان يصليهما رجل من رجل فخرج افضل من رجل اقرب يتيم ليلة وصح  
 نهاد والنصوص في فضل اكثر من ان تحصى وهو مستحب لمن تأقت نفسه  
 من الرجال والنساء بالكتاب والسنة والاجماع والقول بوجوبه شاذ

مفتاح  
 في حرمه



وفي استنباطه لمن لم يبق قولان أحدهما ذلك لعدم أكثر التصوف والكثرة  
 النقل والامة واتباع النوع فلهذا من الوعدة التي هي من الاستعداد بالز  
 على امور الدين ورتبها في الولد الصالح واما مدح يحيى بن زينا وعليه السلام  
 بالمصروف في الشئ النساء فلا ينافي رجحان الترويج مع عدم الانتهاء والتم  
 المستفاد من آية حب الشهورات مختص بحسب ذلك القوة البهية دون لا  
 الجهر امتثال الامر فحق التصوف بربطه في الخير وهو من الجود الزينة و  
 هو افضل ام القى العباد خلان والاولى التفصيل بان عبادته ان كانت مختص  
 العادى الزينة في افضل وان كانت من الاعمال فالزوجه افضل وهو  
 اتا عليك اليوم والعقد الذي اتم والمقطع او بتجديد الامة والآخر من  
 خرم زيات الدين والآخر من خرم زيات مدحها ومختصة والتصوف  
 هو من اقتناهم السلم مستغنية والمقطع كان ما فيها في صدر الاسلام  
 بالاتفاق ثم خرم عمر من تعلقه بعد ان روى بفرقة عن صاحب الشرح  
 صلوات الله عليه وآله والفرقة قد تحصل بالشرح لعنه والطلاق وهو  
 وقد حصل بالبيع او انتضاء المدة او بهت او غير ذلك **باب الخلع** في الكتاب  
 باقائه **القول في خلع** **من خلع** من النساء قال الله تعالى حرمت عليكم  
 اتهاكم ان قولتم من زوجكم ولعلكم من ذلك **مكة** يحرم بالنسك من  
 قريب ما عدا اولاد العمرة والفرقة وتفسير النسخ المذكورة في الآية فان اتم  
 فبها للفرقة وان عات والبنت بنت البنت وان سفلت وبنات الاخ وبنات  
 الاخ فبنات السافلات والفرقة والمقالة العاليات التي هي للاب والام  
 ولحق الطهارة وخاتمهم كامة البهية وسالة للخلعة فانها قد تكونان  
 فتدخلان في المذكورات وقد لا تكونان فلا تدخلان واما بنيت النسب

توهية

سنة

في قوله  
 من خلع  
 من النساء  
 قال الله تعالى  
 حرمت عليكم  
 اتهاكم  
 ان قولتم  
 من زوجكم  
 ولعلكم  
 من ذلك  
 مكة  
 يحرم  
 بالنسك  
 من قريب  
 ما عدا  
 اولاد  
 العمرة  
 والفرقة  
 وتفسير  
 النسخ  
 المذكورة  
 في الآية  
 فان اتم  
 فبها  
 للفرقة  
 وان عات  
 والبنت  
 بنت  
 البنت  
 وان سفلت  
 وبنات  
 الاخ  
 وبنات  
 الاخ  
 فبنات  
 السافلات  
 والفرقة  
 والمقالة  
 العاليات  
 التي هي  
 للاب  
 والام  
 ولحق  
 الطهارة  
 وخاتمهم  
 كامة  
 البهية  
 وسالة  
 للخلعة  
 فانها  
 قد  
 تكونان  
 فتدخلان  
 في  
 المذكورات  
 وقد لا  
 تكونان  
 فلا  
 تدخلان  
 واما  
 بنيت  
 النسب

بالنكاح

بالنكاح الصحيح ومع البهية واما الزنا فلا اجامه الا في التحريم فان ظاهرها  
 شريعة وان كان فيه اشكال لا العبدان كان صدق النسبة عرفا ولفظا  
 لهم شئت باقى الكلام لدخوله في العمومات والآلة التي للبيع **مكة**  
 من الرضاع يخرج من النسب بالاجماع والتصوص المستفيضه فقصر  
 المصنعة بمنزلة الام فخلها بمنزلة الاب وعلى القياس هذه قاعدة  
 كلية والآلة وان اخضت بالام والاخت ومن لم يها دون الفحل ونوا  
 الا ان ذلك جاء من قبيل التصوص المستفيضه من السنة فالخبر بان من  
 الرضاع ايضا سيع والام تشمل من عات فكل ام ولدت موضعك اولاد  
 من ولدها وارضعها او ارضعت من ولدها ولو بوساطة فري بمنزلة امك  
 وكان كالمرة ولدت اباك من الرضاعة او ارضعت من ولده  
 ولو بوساطة فري بمنزلة امك والبنت تشمل من سفلت فكل بنت ارضعت  
 بلبك او بلبين من ولدها او ارضعتها امك ولدتها وكذلك بناتها من  
 النسب والرضاع وكل من بمنزلة ابنتك والاخت هنا كالمرة ارضعتها امك  
 او ارضعت بلبين امك وكذا كل بنت ولدتها المصنعة او الفحل والعمات  
 واللات هنا اخوات الفحل والمصنعة واخوات من ولدتها من النسب  
 الرضاع وكذا كل امك ارضعتها واحدة من جدتك او ارضعت بلبين  
 من جدتك من النسب والرضاع وبنات الاخ والاخت هنا بنات اولاد  
 المصنعة والفحل من النسب والرضاع وكذا كل بنت ارضعتها اخيك او بنتا  
 او بنات اولادها من النسب والرضاع وبنات كل ذكر ارضعتها امك او  
 بلبين اخيك وبنات اولادها من النسب الرضاع فكل من بنات اخيك وبنات  
 فكل من دخلت في احدي من ذكرين فهي محترمة الا في صورة واحدة على

ما في قوله  
 من خلع  
 من النساء  
 قال الله تعالى  
 حرمت  
 عليكم  
 اتهاكم  
 ان قولتم  
 من زوجكم  
 ولعلكم  
 من ذلك  
 مكة  
 يحرم  
 بالنسك  
 من قريب  
 ما عدا  
 اولاد  
 العمرة  
 والفرقة  
 وتفسير  
 النسخ  
 المذكورة  
 في الآية  
 فان اتم  
 فبها  
 للفرقة  
 وان عات  
 والبنت  
 بنت  
 البنت  
 وان سفلت  
 وبنات  
 الاخ  
 وبنات  
 الاخ  
 فبنات  
 السافلات  
 والفرقة  
 والمقالة  
 العاليات  
 التي هي  
 للاب  
 والام  
 ولحق  
 الطهارة  
 وخاتمهم  
 كامة  
 البهية  
 وسالة  
 للخلعة  
 فانها  
 قد  
 تكونان  
 فتدخلان  
 في  
 المذكورات  
 وقد لا  
 تكونان  
 فلا  
 تدخلان  
 واما  
 بنيت  
 النسب



راى وقلم من لم تدخل فيمن فليحلال في صورة واحدة على راي الصورة  
 الاولى فمن اشترى به علة تناسخه من عدم تحريم لسد الموضعين على  
 التحريم اذا كان للفعل وهو صاحب الدين متعذرا وان كانت المرأة واحدة  
 وقتت الشرايط في الواحدة وحصل التحريم به الموضع والموضع والفعل  
 للنصوص ومما انفق ذلك الشيخ ابو علي الطبري رحمه الله فاكفى باختصاص  
 الموضع لعوم ونحوكم من الخناعة وحريم من الزنا من ما يحرم من القرب  
 وغناها شاذون وهو فوقي ويؤيده النص الصحيح فبالزنا يحرم من  
 قبل الفعل ولا يحرم من قبل الفعل الاصرات وانما حرم الله الزنا من قبل  
 الاصرات وان كان لعين الفعل ايضاً يحرم وايضاً فان المواقف للكتاب الستة  
 اولها المعاملات على الخلف ولا سيما اذا كان الاحتياط مع الشهرة ليست يعمل  
 للاعتقاد مع احتمال مستند المشهور والفتية واقفا الثانية فهي ما ورد في الصحاح  
 من تحريم اولاد الفعل فلو اذنا واولاد الزنا ولادة على باب الموضع  
 محالاً بانهم صاروا في حكم ولده وفي تحليل نظر لكن عملنا في الخلاف في عدم  
 جماعة وآخرون على عدم التحريم لان اخذنا من النسخ المحرمت لكونها  
 بنت الزوجة المدخول بها فغير مما يجب الدخول باتمها وهذا المعنى  
 منتفها وانما حرم بالزنا ما حرم بالنسب لانه من المصاهرة ثم كيف  
 يحرم ما الزنا مع البس يحرم في النسب وهو فوقي لا صحة الزنا ايا من  
 مخرجة للسنة من القاعدة للاحتياط وحل يحرم اولاد الفعل على ايراد باب  
 الموضع الذين لم يرضعوا من هذا الذين في هذا الموضع لانهم لا يشترط  
 الاخ انما يحرم كونهم اخوات لان من حيث هن اخوات الاخ ولهذا لو  
 كان له اخ من ابيه واخذت من ابيه جاز الحلية المذكور فكما اخذت اذلا

نسب منها يحرم كذلك هذا لانسب من اخوة الترخيع من النسب واحداً من النسب  
 وفيل يحرم لظاهر التحليل المذكور فانهم لما كانوا عمولة ولذا لا بد من وعلى  
 اولاد وفيه النظر السابق وكلاهما وجه للزنا احب ان تزوج اخوت  
 اخ من الزنا مع وقد وقع الالتباس في حكم نسبه كثير في باب الزنا مع  
 من راي القامعة حتى المرات ظهر عليه الحكم ولا حاجة الى استئذان  
 منها بما ذكره كاد وقع في التذكير وعز فان المحرم كالممن دخله وغيره  
 وكان جميع الزنا من النكاح سابقاً كذلك سبيل الاحكام فلو تزوج صغيره  
 فارضا من بعد نكاح الصغيرة بارضاها كانت وصية ولا حرة  
 الاب والابن اذا كان لعين الموضع منها هذا النكاح والنصوص به مستغنية  
**خاتمة** بشرط في الزنا الحرام ان يكون اللب من وطئ صحيح اجلها وان  
 كما هو المشهور للعمومات والاحكام بالاعتد في النسب ونزول فيه المحل ولا  
 وجه له اما الوداد وان كان من زنا لم يشرحه بالاختلاف وفي الصحيح ما يبينه  
 والاقول خصوص به وفي اعتبار الولادة او لاكتفا بالمحل وسببها ونسبها  
 به اللحم ونسب العظم للقوة او يرضع يوماً وليلة رضعات متوالية لا يفتد  
 بغير الموثق بالاختلاف فيها او خمس عشرة رضعة كاملة متوالية على المشهور وان تعذر  
 للموثق خلافاً لاكثر القدماء فاكفوا هذه النصوص وليس شيء منها يعجز  
 التمسك بها فمن مع انها معجزة محتملة للتقية ومعارضة للعبارة منها الصحيح  
 ما يحرم من الزنا قال انيت اللحم ونسب العظم قلت فيجوز عن رضعا  
 قال انها لا يثبت اللحم ولا نسد العظم ولا ساكني فاكفى بواحدة فلا يلزم  
 اما بالحسن والظهور والعمومات والنصوص منها الصحيح قليله وكثيره  
 حرام وهو مع الحديث المذكور وانما الصحيح ما في الباب سنداً لا مثلاً كان له

رجاء

كان

لا يتغير



على اعتبار التسمية والسمتين وقابل للتداول ومحمّل للتقية وهل يشترط في التوا  
 اتحاد للأمة بكل واحد للظاهر أصحاً من الأول لظاهر الموثوق خلاف العاقبة  
 ولهم الأصل والعوائد ولا بد من ارتضاء من الشئ على المشهور بحقيقة  
 ليس التمسك خلافاً للإسكان كما هو الظاهر في الآخرة لآلة الغاية المطلوبة  
 أقاموا إنبات التمسك واشتراد العلم كما هو ظاهر الفحوى وخرج للمزج  
 الصبي القهر بمنزلة الرضا وان يكون في القولين الرضا بل خلافه لا يفسد  
 وأما الولد المزمع فغير قولان أقومها علم الاشتراط ويصح في تقدير  
 التسمية إلى العرف إذا أخذ لها في الشرع وما قبل أن يراد الصبي ويصدق  
 من قبل نفسه فاما هو فقوله لا بد من قول آخر **فمنع** بغيره بالمصاهرة  
 أم الزوجة وإن علت وبناتها وإن سفلن فقد تمت ولا بد من أن  
 ولست أجمع إلا بما وزججه الأب وإن علا وزججه الابن وإن سفل  
 ذلك بالكتاب والسنة والجماع وغيره من جهة العقد كما كان أو  
 سوى الترتيبه فبالدخول كافي الآية والنصوص والحق بها السام في الام  
 تعليقاً للدخول بالمعطوف والمعطوف عليه جميعاً والحق وفيه بعد  
 وللصبي وغيره وسما على التنية وبالطولية فهو شاذ والصدق على التزويج  
 بنت الزوجة وبنت أخيها جميعاً وفاقاً للجماعة فان الصابح عند  
 تحريم الجمع من كل الزمان لو كان أحدهما ذكر لم يحرم عليه نكاح الأخرى  
 وله الصفاح ولكن الشهور يقتيد ذلك لعظيم رضا الطهارة والعرة فان  
 رضا حاز النفس لعموم وأحل لكم الجمع بين النصوص بحمل المطلق على  
 المقيد والتقية وظاهر العقد يحرم لطلاق الجواز وهو شاذ ولو تزوج  
 بنت الأخ أو بنت الأخ على التنية أو الطهارة من دون أن يزوجها أو يزوج

هذا هو الأصل في نكاح المرأة  
 وهو ما قبل أن يراد الصبي  
 ويصدق من قبل نفسه  
 فاما هو فقوله لا بد من قول آخر  
 بمنع بغيره بالمصاهرة  
 أم الزوجة وإن علت وبناتها  
 وإن سفلن فقد تمت ولا بد من أن  
 ولست أجمع إلا بما وزججه الأب  
 وإن علا وزججه الابن وإن سفل  
 ذلك بالكتاب والسنة والجماع  
 وغيره من جهة العقد كما كان أو  
 سوى الترتيبه فبالدخول كافي  
 الآية والنصوص والحق بها السام  
 في الام تعليقاً للدخول بالمعطوف  
 والمعطوف عليه جميعاً والحق وفيه  
 بعد وللصبي وغيره وسما على التنية  
 وبالطولية فهو شاذ والصدق على التزويج  
 بنت الزوجة وبنت أخيها جميعاً  
 وفاقاً للجماعة فان الصابح عند  
 تحريم الجمع من كل الزمان لو كان  
 أحدهما ذكر لم يحرم عليه نكاح  
 الأخرى وله الصفاح ولكن الشهور  
 يقتيد ذلك لعظيم رضا الطهارة  
 والعرة فان رضا حاز النفس  
 لعموم وأحل لكم الجمع بين  
 النصوص بحمل المطلق على  
 المقيد والتقية وظاهر العقد  
 يحرم لطلاق الجواز وهو شاذ  
 ولو تزوج بنت الأخ أو بنت الأخ  
 على التنية أو الطهارة من دون  
 أن يزوجها أو يزوج

الصلح

العقد بإطلا أم لها الطيار في شخص أو شيء عقد انضمام بين طلاق أو طهر  
 لا تزوج بنت الأخ ولا بنت على العدة والطلاق لا يبرأ منها من فعلها كسرها  
 ولو عكس وجب لها بزوجية صاحبها فاحتمالات وافق له هل يتخير  
 حكم تحريم الجمع هنا بالعقد أم يتخير إلى الوطى بملك البين قولان أما  
 في الأخير فتشمله لعموم الآية والجماع وإن لم يحرم الجمع بينهما في الملك  
 بل خلاف لأن الغرض الإجماع من الملك اللابية وظهور الآية في العقد  
 الوطى دون الملك فإن دخل أحدهما حرمت الأخرى جميعاً ولو خرج الأول  
 عن ملكه حلت له الثانية وقال الشيخ ولو دخل عليها بالملك ثم تزوج بالآ  
 صح وحرمت الوطى بالملك أو ما دامت الثانية في حبس الأول النكاح  
 أقوى من الملك وفيه نظر ولو وطئها بالملك في تحريم الأولى والثانية  
 أو تحريمها على قدر علة التحريم أو بقاها في ملكه أقوال والنصوص مختلفة  
 إلا أنها اشتركت في تحريم الأول مع علم الوطى بالتحريم وفي تحليلها باخراج  
 الثانية عن ملكه لا تنية العود إلى الأولى ولو أخرج الأولى عن ملكه مطلقاً  
 حلت الثانية لإزالة المقتضى للتحريم وهو طبع في الاشكال في حلها كما تمت  
 بقاها على ملكه وبسبب الاحتياط فيه ولا تحريم ما ولا على ابن ولا مملوكة  
 الأبرهة للأصل السالم من المعارض المانع الوطى فخرمان لنحوهما في الآيتين  
 صح وكذا التحريم للجمع بين الأتم والنبت في الملك لكن إن وطئ أحدهما حرمت  
 الأخرى وإن علت الأتم أو سفلت النبت كذا في مضمون عليه **فمنع** من  
 رأى من امرأة ما يحرم على غيره كره له أن يزوجها **فمنع** وبغيره وقيل بالجمع  
 وبغيره الآية والتحريم الآخر لم يكن أقصى فلا بأس ولا فرق في ذلك  
 بين العقد والملك وإن ورد التحريم في العقد لعموم غيرهما للنصوص

هذا هو الأصل في نكاح المرأة  
 وهو ما قبل أن يراد الصبي  
 ويصدق من قبل نفسه  
 فاما هو فقوله لا بد من قول آخر  
 بمنع بغيره بالمصاهرة  
 أم الزوجة وإن علت وبناتها  
 وإن سفلن فقد تمت ولا بد من أن  
 ولست أجمع إلا بما وزججه الأب  
 وإن علا وزججه الابن وإن سفل  
 ذلك بالكتاب والسنة والجماع  
 وغيره من جهة العقد كما كان أو  
 سوى الترتيبه فبالدخول كافي  
 الآية والنصوص والحق بها السام  
 في الام تعليقاً للدخول بالمعطوف  
 والمعطوف عليه جميعاً والحق وفيه  
 بعد وللصبي وغيره وسما على التنية  
 وبالطولية فهو شاذ والصدق على التزويج  
 بنت الزوجة وبنت أخيها جميعاً  
 وفاقاً للجماعة فان الصابح عند  
 تحريم الجمع من كل الزمان لو كان  
 أحدهما ذكر لم يحرم عليه نكاح  
 الأخرى وله الصفاح ولكن الشهور  
 يقتيد ذلك لعظيم رضا الطهارة  
 والعرة فان رضا حاز النفس  
 لعموم وأحل لكم الجمع بين  
 النصوص بحمل المطلق على  
 المقيد والتقية وظاهر العقد  
 يحرم لطلاق الجواز وهو شاذ  
 ولو تزوج بنت الأخ أو بنت الأخ  
 على التنية أو الطهارة من دون  
 أن يزوجها أو يزوج



ولعدم قائل الفرق ولا حرجا وكلمة **مفتاح** اذا ملك امه ولها ان  
 منها الامحرم على غير حق فحرما على ابنة او ابنة خالصة او كراهتها  
 عليها القول الاول من الابن وخصوص الصحيح وغيره ان حرجها  
 اليها بشروط حرجت على ابنته وابنته وللثاني الصحيح اذا حرجت الرجل الجارية  
 ووضع يده عليها فلا تحل لاسنه وفيه ان حرجها على الابن لا يبيدهم  
 الاحتصاص فلا منافاة والثاني للوقوف في الرجل بقبل الجارية وبها  
 من غير جاع داخل او خارج انحل لاسنه وابنته قال الامام حسن وحمل على ما  
 اذا لم يكن بشهوة والثاني على اذا بشهوة جمعا وسماها **مفتاح** الزنا  
 ان كان طاريا لم ينشأ له كمن تزوج باعارة ثم زنا بها لا ينجح الحكم  
 للنفقة وفيها ما حرم حرام حلالا ابدا وان كان سابقا فخره الوطى الصحيح  
 عند اكثر الصحاح للنفقة خلافا للنفقة والنفقة في غير الزنا بالعدة  
 والحالة بالاحسان لا يحرم بشروطها فلهما اخبار ضعيفة فحمل باطلا  
 العدة والحالة وانما حجاب فداؤه فموجب فليس المأثر في حرجها ابنته  
 للحالة المزني بانه على الزنا حين سئل عنها لا ينفك للخصومة وحمل  
 الوطى بشبهة يزيل منزلة الزنا ام المطلق الصحيح ام لا ينشأ له طلاقا  
 اقوال ولا نص فيه وهل يحرم بالنظر والنس المحرمات الام وان  
 علت والبنت وان سفلت لا ينجح للاصل والنصوص وكذا لو كان  
 ذلك بشبهة وخلاف خلاف فيمنعت **مفتاح** من اوقع غلاما حراما عليه  
 امه وبنته ومنعت بالاصطلاح والنصوص الامم سبق عقدهن فيمنعت  
 للحال لان المحرم لا يحرم للحال كما في البقرة والظاهر عدم الفرق بين  
 الصغير والكبير في الطهر فيه وكذا البطلان الامم من علت والبنت من سفلت

فانما هو الذي  
 في قوله تعالى  
 فانما هو الذي  
 في قوله تعالى  
 فانما هو الذي  
 في قوله تعالى  
 فانما هو الذي

اما الاجت فلا يتعدى الى بنتها اتفاقا **مفتاح** المصاهرة والمفق بها من  
 والنفقة والنفق والمطل تحاق بالزنا كما يتحقق بالنسب من طلق امرأته  
 عليه حرجها لا حرجها من نفقة من الزنا وكذا يحرم عليه بقاء امرأته  
 ونسبها جميعا وعنها وخالتها وبنتها وبنت اختها بدون رضا والعدة  
 والحالة وكذا لو كان تحفة كبيرة فطلقها فكيف حرجها وانما حرجها  
 المطلق حرجت عليها ابدا فاعلى المطلق فلا تة الصغير حرام له ابنا وهي  
 امرأته الصغير فلا تنكحها وزوجة امه وابنته ذلك كثيرة وليس شيء  
 من ذلك يحرجها بالزنا ما يحرم من المصاهرة بالزنا حرام ما يحرم من  
 وذلك لانه من طلي الولد من الزنا عاة منزلة الولد من النسب فلهما منزلة  
 الام وابنته بمنزلة الاب الى آخر المحرمات النسبية ثم يحرم احكام المصاهرة  
 بالنسبة الى النساء المحرمات بها عينا وجمعا ولا يتعدى الى ما يناسبها وهذا  
 قاعدة شريفة ان احل ما علم لم يلبس عليك شيء من فروع الزنا  
 انشاء الله **مفتاح** محرم ذات البعل على غير لقوله تعالى والمحصنات  
 فوق الحد من ذوات الازواج الا بعد غارقه وانقضاء العدة ان  
 كانت ذات نجاسة كانت وابنته او عدة وقادة بالاجماع والنصوص  
 فمن تزوجها في نكاحها او عدتها عالما بالتحريم والحال حرجت عليها ابدا  
 وكذا مع الجبل باحد ما ان دخلوا البطل العقد ولم استينافه للاجما  
 والعبرة في ذات العدة ولحق بها ذلك الجبل لسواها في المعنى وبها  
 علاقة الزوجية والموت فبين فيها وليس فيها قيد العلم والجبل قالوا انما  
 لو زنى بذات بعل او في عدة زوجية حرجت عليه ابدا وان جبرل بلا  
 لا تهاذا ثبت تحريمها بالزنا مع العقد مع الفرج عنه اولى ولا يلحق

فانما هو الذي

فانما هو الذي

فانما هو الذي



بِسْمِ اللَّهِ

وفي الحسن  
وهو:

[illegible]



تلك ولا تخط الزانية بطلا في حد من حتى تقتضي مدتها القصوى وسواء على  
 الحجة لأن البانية كالاجنبية يجوز على كراهة ولو رددت القليل لا يثبت  
 ولا قابل الفرق **فتاح** اذا دخل جيبته لم تبلغ شعا فافضاها حرم عليه  
 وطوعا على المشهور وفي الخبر اذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل ان تبلغ  
 تسع سنين فزني بها ولم يخل له ابدا وليس فيه قبل الافضاء ولهذا  
 لم يقيد الشيخ به في الترية ولكن الباقين قبيح ومخرجوا بهدم القريم مع  
 عدم هذا الخبر في مخرجها عن حاله خلافا للاشهر لقطع الخبر  
 فتكالا لا يستجاب وعدم منافاة القريم لذلك والخبر في رجل افقت  
 حارية يعني امرأة فافضاها قال عليه الترية ان كان دخل بها قبل ان  
 تبلغ تسع سنين قال قال فان كان اسكها ولم يطلها فلا شيء عليه و  
 ان كان دخل بها ولم تبلغ تسع سنين فلا شيء عليه ان مقاما مسك وان  
 طلق وفي الحسن في رجل تزوج حارية فوقع بها فافضاها قال عليه السلام  
 الاجراء عليها ما دامت حية وفي رواية اخرى على اسكها **فتاح** اذا  
 التحم على امرأة عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا ولو كان حاصلا منذ  
 عقده ولم يحرم على المشهور والخبر وقيل يحرم مع الجهر بشرط الدخول  
 وقيل يحرم مطلقا وقيل فيه غرض لك ولا دليل على شيء منها والخبر وان  
 كان متعبد الاستدلال انه متخير بالشبهة والاتفاق على ذلك القدر  
 من التحريم **فتاح** لا يجوز التحمل نكاح الكوافر غير الكتابية بالاجماع و  
 النصوص وفي الكتابية اقول الشيخ لا يختلف في الثواب من الكتابية السنة  
 واشهرها المنع في الدائم والمجوز في اللقطة وملك المهر جمعا وفيه  
 ان تحريم بعض الاجزاء ويجوز نكاحهم من بالمتعة لا يفي في جواز الدائم

الجماع

امينا وقوله من جملة اذا اتى هو حق اجوز دون لا يدل على تخصيصه بالمتعة لان الآراء  
 يطابق على مطابق المراسخ كورد في موضع آخر من القرآن ومنهم من منع في الجوزية  
 مطلقا لأنها ليست من اهل الكتاب وفيه منع ثم في الصحيح من الرجل المسلم يزني  
 الجوسية فقال لو كان ان كانت له امة مجوسية فلا بأس ان يطأها ويؤلفها  
 ولا يطلب ولاها وهو دفع النصوص سند في الجوسية والظاهر الكراهة في  
 الجميع وان كانت في الجوسية اسند في الدائم الاك جوامع من النصوص واخذنا  
 بالعمومات وعلا ما مضى سند في اليهودية والنصرانية وهو الصحيح في الرجل  
 المؤمن تزوج باليهودية والنصرانية فقال اذا اصاب المسلمة فابيض باليهودية  
 والنصرانية فقلت يكون فيها اليهودي فقال ان فعل فليجوزها من شر الخبر  
 والاصل في الخبر ما علم ان عليه في بنية غضاينة وكذا كان فلا خلاف في بقاء  
 النكاح فلا خلاف في بقاء النكاح واما ان السلم على الكتابية فحقها واما اذا  
 اسلمت هي وولدها فافضح كما يأتي **فتاح** اذا ملك امة حرم عليه وطؤها حتى  
 يتبرعها ويعلم بولده وحرمها من العمل العادة لئلا يختلط الانساب ويأتي بها  
 الاستبراء ومواضع نبوته وسقوطه والامر المشترك لا يجوز لواحده من كراهة  
 وطؤها اتفاق حتى يخرج بها لكون لو وطئها بغير إذن لم يكن زانيا بل عاصيا  
 النعم بوطئها الولد ويقوم عليه الام والولد يوم سقط حيا ويعزيم  
 حصص الباقين فكذلك الامة للحمل ما دون فرجها لا يصير له حاله طهرها  
 زانيا بل خائنا ويعزيم لصاحبها عشر قيمتها ان كان بنتا ونصف العشر  
 ان كانت ثيبا كل ذلك للنفس **فتاح** يجوز نكاح الامة بالعقد لا يجوز بالملك  
 بشرط فقد الطول وخشية العنت اي المشقة الشديدة وقيل اي الزنا بالكتاب  
 والسنة والاجماع والصبر افضل كافي الآفة وفي جوازها مع الكراهة عند

والعمل بالامور

كما انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره

فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره  
 فقلت له انك اذا فوضت امرك الى غيره



فقد احتل الشراطين اقول ثالثا المنع لمن منه سخر خاصة والمجوز ان يشتر  
الاصل والعمومات وفي الخبر لا ينبغي ان يترفع الخبر الموقوف والمنع مطلقا  
لنظره وما في معناه في الآية وفي الخبر الاضطرار بها فلا بأس من ان لا يترفع  
لثالث انه فقد الطول بالفعل شرط الجواز وفي الخبر يترفع الخبر على الا  
ولا يترفع الا على الخبر ومن يترفع عنه على حصة فكله باطل ولا يترفع  
بالخبر من دون بطلان وحديث جاز فان كانت حصة خبر لم يجز الابدال  
فان لم تاذن وعقد عليها فبطلانها او وقوعها على معانها او غيرها في خبر  
لحد العقدين اقول الا لا في الحديث السابق وغيره والثاني ان الخبر قد  
لما جعل النصوص على عدم الاذن ولو ترفع الخبر على الامنة وسببها  
كان لها فتح عقد نفسها اكثر بالاذن عليه في الخلاف الوفاق للشيخ  
بالخبر من ذلك وبين فتح عقد الامنة وهو ضعيف لان الخبر يترفع فيها  
بفتح الخبر لا فلا يسجل اليه في الخبر الاذن ولو صح خبرها وعقد واحد  
الاخر الا ان يشترط التخييل على عقد الخبر وبطلان عقد الامنة ويمكن  
حمل البطلان على عدم التزوم بموقوف على الاجازة وكذا في الحديث السابق  
المشهور عدم حل الفرج لبيبين مختلفين لان للفقهاء من قوله  
نقال اهل الزنا لهم او فكلت ايمانهم حلالا باحد هما والاحل تخريم الفروج  
بغير سبب محال فالحال انفسا على النفي فلو ترفع امه من شركاين ثم اشتر  
حصة احدهما بطل العقد وحرم الوطى ولو مضى الشرايط العقد خلافا  
للتأمية والناسي مع الخصماء وفي الخبر يترفع خبرها من فرقها من  
فان يشترط بعض الزهريين فقال حرمت عليه ولو حملها له قبل عقد النكاح  
وفي سنك ضعف وكذا لو ملك نصفها وكان الباقي مخرما لم يجز له وطئها

بالمثل

بالمثل ولا بالعقد الا اذا تم وفي الخبر يترفع خبرها من فرقها من  
الذي لم يترفع ان يطأها قال لا ينبغي ان يترفع لانها لا يكون المرأة فربما  
وفي معناه خبران آخران وفي جواز المنعة عليها في الزمان المحض مع اذا  
على الزمان قولان والنص يعطى المجوز ولا يخيل من قوة وان ضعف السند  
**فتشاح** لا يجوز لاحد ان يترفع امته من نفسه الا اذا جعل عقدها صدقها  
كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفية بنت حنبل لخطيب ليس ذلك  
من خصوصه من كانا كذا خبرهم النصوص المستفيضة بتدوين المجوز لا يترفع  
وهل يترفع بعد العقد الترفع على العقد لئلا يكون لها الخيار في القبول و  
الاشتماع او العكس لاستحسانه النكاح فلا يشترط بالترفع ام لا يترفع  
احد ما لان الكلام كالمجدة الواحدة اقول في الصحيح في جعل قال الامنة  
وجعلت مقبلت حرك قال فثقت وهي الجواز ان شاء الله فثبت وان  
فلا فان ترفع خبرها فثبتا فان قال قد ترفع خبرك وجعلت خبرك  
فان النكاح واقع لا يعطى شيئا وفي معناه خبر آخر وقد اورد على  
هذا العقد سوا الات والسبب فيها ما خبرت به لبيت عنا عليها **فتشاح** لا يجوز  
ترفع المرأة من غير الكفو لا بشرط الكفاءة في النكاح بالنصر والاجماع و  
قررت في المشهور بالتساوي في الايمان لظاهر النصوص المستفيضة لكن لم يمتد  
في جانب الترفع دون الزوجية والاصح الاكتفاء بالاسلام لضعف سند  
او قصوره لانه لا يخل على الكراهة جميعا بينا وبين خبر اعتماد على ذلك في  
بم يكون التخييل لما قبل متأكدة وموارثة وبم يحرم دمه فقال يترفع  
بالاسلام اذا ظهر وتحرر متأكدة وموارثة وهو صحيح ما في الباب سند لا  
ولا انه لم يخل كالحاق الناصب لانه صفة كذاها والخصام وهل يترفع

ياها



الكفاة التكن من الثقة الأكثر على الصدم والاصول والعمومات وقيل في ذلك  
بعض النصوص والاحتياطات عليه وهو ضعيف ومستند معارض بغيره  
وأما خبر القائدة في الوكيل المطلق والولي لها الملاءة فغيرها زاهيا وان  
يتزوج فيها المؤمن الفقير لا خلاف ولا يشترط الشاوي في المنة ولا أنها  
ولا الحرفة ولا الشرف عندنا لا خلاف الا من الاستكاف في فاعتر من غير  
عليه الصدقة ان لا يتزوج فيهم الا من لا يشترط بذلك الصدقة من  
عليه اذا كان الولد منسوب الى الامن لا يشترط له وهو ضعيف في بعض النصوص  
والفعال المصنوعين عليهم السلام **مفتاح** المشهور كراهة الصدقة على الزانية قبل ان  
تتوب الصحيح قول الله عز وجل والذين آمنوا من قبلهم لعلهم يحذرون  
مشهور بالزنا ورجل شرور وبناتنا قد عرفوا بذلك وان اس الود  
بتلك المنة فمن اقيم عليه حد زنا او شره لم ينفع احد ان يناله  
تعرفها التوبة والنصوص المستفيضة وعظم الشجاء والمطلي وتزوجها  
عند الشيخ ان يدعى الى الزنا فلا تجيب كما في الخبرين واستدل المصنف بقوله تعالى  
وعظم ذلك على المؤمنين وسحب ما فيها منسوخة بقوله عز وجل وانظروا  
الاياتي منكم المحمودة على شدة الكراهة كما دل عليه الصحيح ولانه لو منع  
انذار لمع الاستدانة لا شتر كراهي في الفتوى وهو من الاختلاف الانساب  
وقد ثبت ان الزانية لا تحرم بالامر على الزنا ومنع الصدوق من المتع  
بالزانية وكذا القاضي اذا لم يجعها من الغير لاداة والمستفاد من النصوص  
بغيره حرمة العقد على ما على المشهور ولت مزن الا اذا عرفت نوبتين  
او اورد بذلك خصين ومن ماورد فيه من الاشارة في حق من لم يولد  
**مفتاح** المشهور كراهة عقد المولود على قابلية وستره الصدوق وله ظاهر

والعروة

في الزنا والحدود  
في النكاح والطلاق  
في المنة والنفقة  
في الطلاق والحدود

الزينة في الاحياء وفي الصحيح في القابلة تقبل الرجل الله ان يتزوجها فاما  
ان كانت قد قبلته المنة والبراءة والثالث فلا بأس ان كانت قبلته وديته  
وكذا في ما في الخبرين عنها ولدى وفي خبر آخر وصديق في بعضها  
المولود ان ينكحها قال لا ولا ابتهاجي كجس لتهامته وفي معنا اخبار اخرى  
وسجلت على ما اذا ثبت وكفلت **مفتاح** كره ان يتزوج من كانت خمر  
انته مع غيره بالنص وان يتزوج ولد من ولد من ولد من غير اذا ولد لها  
بعد فادركه للنص الذي منه في الاخبار يجوز على الكراهة جها الصحيح وان  
الفاق ويتأكد في غايه للمع للنصوص فيها من تزوج كرهية من شاذ في  
فقد قطع رجما وان يتزوج المؤمنة بالمخالف التي منه في النصوص فيها  
تزوجها في الشك لا يجوز ومن لان المرأة تاح من ادب زوجها وتزوجها  
على نية وجها العارفة لا موضع الا عند العارف وانما حلت على الكراهة جها  
بها وبان ما عارضها قولنا وفعل من اهل البيت عليهم السلام وحول فعلهم على  
وقوله كراهة خلاف الظاهر والرواية الدالة على ذلك ضعيفة السند وقيل  
بالتحريم كراهة وخيف الكراهة في المستضعف وان يتزوج بولد الزنا او  
والزانية والسند والحمد للقد كل ذلك النص وان يقع بالكره الا ان  
ايها النصوص فان فعل فلا يفتيها كراهة العيب على اهلها كما في الصحيح  
وقيل بتحريم التمتع بها مطلقا وهو ضعيف ويستحب ان يتخير المخطف ولا  
يصنعها في غير بطن ذات الدين وان كان البكر المولود العفيفة ولا يشرط  
للجلال والرفقة كما في النصوص وان يصطد كرهية ويدعو قبل التخيير بالان  
**المولود والخطبة والعقد ومفتاح** يحب الزوج او وليه الخطة من المرأة  
او وليها ويجب اجابة المؤمن القادر على الثقة الجمع قصد العدل

في النكاح والطلاق  
في المنة والنفقة  
في الطلاق والحدود

ج





اصالة وكافة ويشترط امتيازها بالاشارة او التسمية او القسمة لا العلم بها  
برؤية او وصف الجوهرة ولا ذكر الصفات في الدائم للاختلاف للغير  
كما ياتي اما التقطع فيشرط فيه ذكره ويقتل بقرينة العقد للاجتماع والاشارة  
ولان الغرض الاصطناعي الاستمتاع فاشتد شبهة بالمعاوضات التي قد يكون  
نية التصرف فيها فانه من متاجرات بخلاف الدائم ويشترط ان يكون  
مملوكا معتبرا كما ياتي وذكر الاجل لان في التقطع اجاعا وفي الصحيح لا يكون  
متعة الا بامر من بلع سقي واجه حتى فان استلزمه بطلان العقد خلاف  
الشروط فيقتل باغ الموثق وغيره وفي ولايتها نظر والى كذا لان  
وقع لمقط الزرع والتمكاح لصلاحيتهما للدائم دون التمتع فيبطل  
لاخرين كذا لان عقد الاختلاف والمطل في الثلاثة ان العقد  
وانفرد من قصد الدوام وتقديره اليها طال ام قصر ولو لم يشرط  
بشرط ان يكون معتبرا محرم سائر الزيادة والنقصان فبطل العقد لم  
تأخر على الاقوى للاصل المؤتي بالخبر الاختلاف فيبقى الاتصال للعرف  
والاعتبار خلافا للحل فيبطل الجوهرة وفيمنع ولو عدل على الاصح  
تملكه فسد المهر في صحة العقد فلو ان للصحته صحتها عن المهر بل يشترط  
عدم كماله في ذلك ما اولى والجلالان وفيه الزاوي غير الصلح فلا ترا  
بالحقيقة ويشترط في صحة عقد المهر ان يدخل بها فان مات في حرمه  
ذلك ولما يدخل بصل العقد ولا ميراثا كذا في المعبرة والمشتهر  
**مفتاح** لامر في التحليل للاختلاف ولا يشترط فيه الاجل على الاصح للاصل  
ولا يجري في غير الامة فلو سالت للمهر نفسها لم يجز وهل هو عقد وتعليك  
منقوضه فلو ان مشاؤه معية الزوج عن الاستمتاع به انما هو العقد والملاك

ما لا يشترط

كما استنفاد من الاصل او لغيره او بامكانه والاشارة للثاني لاختصاصه من العقد  
عنه كوقوف رفعه على الطلاق او الفسخ في موارده وجوب المهر بالثبوت  
ذلك كما يكون في الدائم وفيه نظر على كماله والاصل في غيرها كما يكون في  
التقطع وفي جواز التحليل من بعده رواية بالمشحون على ما حاشاه معاليه  
بانه العهد ليس له اهلية التلاك بناء على التدوين عليك وفيه نظر في حملها على  
النية كمن **مفتاح** حجب الاقتصار في التحليل على ما يتناول لفظ ويشترط الحال  
بدرجته تحته فاذا احتل له الخديعة او النظر لم يجز القبلة ولا النكاح ولا  
انفس لم يجز القبلة ولا الوطء لو اقبل القبله حل النكاح ولو فقهه ولو  
الوطء حل دون ذلك من شرط الاستمتاع لا تها من منقذاته ما خلا الخديعة  
لانكاح احداهما من احد كذا في التصور من النكاح ولو حل له قبلة لم يحل  
له سوي ذلك **مفتاح** اذا فرج عنه امته قبل هو عقد مقتضى الاحتجاب  
القبول والاحتجاب فقط نظر الى سقوط اعتبار قبول العهد بناء على التلاك  
على يمين وان لم يولي حيا به عليه كما ياتي او هو باحة وتحليل يكتفي فيه بالنظر  
الذي عليه من المولى لا تساعدة بغيره بغيره فيها وعدم احتياجه الى العلاء  
اقول ان اشهرها الاول والآخرها الثاني فيصح فيه ان يقول قد انكحتك  
ويطهر استبراء من قبله او من قبل مولاه ولا يرد من طعام او درهم او نحو ذلك  
وقد ورد هذا باللفظ آخر او صح وانفي اعتبار القبول ولا وجه لاستدلال  
بغيره بهذا الخبر حيث سماه نكاحا والنكاح حقيقة في العقد وهل لا  
على الوجوب او الاستحباب لا يشتر الثاني خلافا للشيخين **مفتاح** حل النكاح  
يقف على اجازة ام يقع باطلا من اصله الاكثر على الاول لظواهر الاحتجاب خلافا  
للثاني لاجتماعه عليه قابلية للتأويل ولو وقع الفسوخ على الصغيرة ولا

غير بلها وقد على حازتها بعد البلوغ فان ما اذا لم يدرها بطل وان بلغ احد  
 مع حيوة الآخر فاحراز من حبيته فان مات وبلغ الآخر فاحراز لطف  
 ان لم يحضر الشبهة في الميراث وورثت كذا استيفاء من الصحيح وعليه القول  
 اذن الكبر ما فيها فان سكنت فهو لغيرها والجب لها اليها فتكامل النطق  
 كذا في الصحاح ولا خلاف فيه الا من للمل في الاكتفاء بسكون الكسر شاذ  
**مفتاح** ثبت الولاية في النكاح للاب والمعد للاب وان علاه الصغير للصبي  
 المستقيمة وعلى الصغير للصبي ذكره كذا كانوا واناف مع اتصال التسعة والحدود  
 بالصغير بالاستقلال سواء كان فيه صبي أم لا على المشهور وما لبعض المتأخرين  
 الاشتراط لها ولا خلاف من قوة وان طرأ الوصاية بعد البلوغ والتمتد في  
 ثبوت ولا يتبعها قولان وفي ولايتها على الذكر والفتى غير الوطى للترتيبين  
 على الاستقلال والفتى رابع معها او مع ذكرها في باب خاصة او العدم مطلقا  
 او في القام خاصة او في المقطع خاصة <sup>الاول</sup> فالقصد في وجها على الاول  
 واكثر الصحاح المستقيمة معهم والظاهر على الثاني والاحتياط معهم والمخير على  
 الثالث <sup>والظاهر</sup> فظاهر بعض الخصوص معهم واكثر على الرابع للخصوص المستقيمة  
 مع الشبهة والصحاح يستدلونها على الاستصحاب كالغيب بالوطى وان كان  
 اياها او يحضر الاستبدان بمن ليس امورها بغيرها كما ورد في المعترضة واما  
 الاخيران فمستبعدان مع ان قائلها يقول القائل انما اذا فعلها الوطى وهو  
 ان لا يزوجهما من كفوفه وفيها فانه يجوز لها ان يزوجه نفسها ولو  
 كره باجاعتها ولا ولاية على البالغ الترشيد ولا على النيب بالوطى مع بلوغها  
 ورشدتها للاصل والصحاح وخلاف النفا في شاذ **مفتاح** ثبت الولاية  
 للحاكم على من تجدد فساد عقله بشرط العقلية وفي شيوخنا على من بلغ

في قوله لا يزوجهما من كفوفه

فاسد

فاسد العقل وجهاً وعلى الصغير لاحتلال قوت وان كان غاههم العدم  
 للاصل فان دليهم في السنية والمختارة جاز فيه كالعمرات وكالصبي الذي  
 به عترة النكاح هو ولي امها والسلطانة ولي من لا ولي له ونحو ذلك  
 وفي ثبوت ولاية الوصي هنا مطلقا او مع نقص الوصي او على من بلغ قاصداً  
 العقل خاصة اذا كان به طرفة الانكاح او العدم مطلقا القولان فيها  
 الاثر في خبر وفي الصحيح الذي بيده عترة النكاح هو الاب والابن والمقوى  
 اليه وحمل استبدان النكح على الاستصحاب مع فقد الاب اذا لا ولاية له  
 بالاختلاف **مفتاح** للصبي تزويج محال كذا كان او اثنى صغيرا كبيرا فلا  
 اذ يحجب فامتناع ام لا باختلاف ثمانية لان يصنع من جهة صانعه الموكلة للموط  
 قبل بلوغه فانكحوه من بلوغه علم من والى الصغير من عبادكم واما لكم  
 عبد محال كما لا يقر على شئ وفي الحسن من ماولك تزويج بغير اذن سيده  
 قال في الك السبيك ان شاء اجازته وان شاء فرق بينهما وقال بعض العامة  
 لا يملك اجازة الكبير لانه يملك دفعه بالطلاق فكيف يجبر على ملك دفعه  
 ولا يخلو من قوة الا انه لا يمنع من صحة العقد اذا تزوج عبده امته  
 ثم اشتراها فلها ان ياعمر بالاعتزال فيستترها ويطلقها ثم يزوجه عليها كما  
 في الخصوص للمستقيمة **مفتاح** لا ولاية لغير المذكورين عندنا وقول الكافي  
 بولاية الام شاذ كقول النفا في بنية ولاية العبد وكذا اشترط النكح ولا يثبه  
 بجودة الاب عكس ما اعتبره العامة من اشتراطها بعبودته والصحاح المستقيمة  
 حجة على النفا في الاستفاد منها ان ولاية العبد اقوى وعليه استحبابه خلافا  
 للعامة فلو نشأنا قد اذم اختيارا وكذا الوسيط عقد او واقعه وليس له  
 اما الوسيط الاب صح عقد وان تزك الاول كذا النص ويشترط فيها الاسلام

في حاله



والعقل لا يعتد به بخلاف وقيل لا يجوز ولاية الكافر إذا كان المولى عليه كما  
ولم يكن له في سلم وهو حسن ونكاح أمه المولى عليه بيد وليه لا بد من  
أمواله **فتاح** لا يصح عقد المولى عليه إلا بإذن المولى بالأخلاق نعم لو عقد  
الأذن وانظر إليه وقيل صح العقد فان زاد في المهر من المثل بطل الزايد  
خاصته وقول الشيخ يجوز التمتع بأمة المرأة غير أن في نواشأه مستند  
الاستدعاء من ماله أصح منه فكذا قوله وقول المتابع بل يوم للزوجة الأتم  
لو زوجته فصولنا مع كراهة المهر في المهر إذا أعتت الوكالاتين  
بشيء ثم إذا أعتت المهر وبعض مع ذلك فكذلك وكذا قوله بتقديم عقد  
البيع الأكبر ما لم يدخل الذي عقد الأصغر مطلقا كما في الثانية **أصح** أقول  
العقدين والقديم الأسبق كما في كتاب المهر في مستند صحيح ما قبل  
**فتاح** لا خيار للمولى عليه بعد البلوغ والعقل ولا يشترط على المهر ولو وقع  
من أهله في محله صحها فيه صح العقد المستعينة في تزويج الأب والجد  
الصغيرين قالوا الأصح عدم الكفاية أو تزويجها بالمجهول أو المجهول أو  
تزوجته من غيرها هذا يعيب الموجبة للفسخ بخلاف جماعة في العيب  
خاصته فاشتبوا الخيار له مطلقا للزوجة وهو ضعيف نعم في الصحيح سئل عن  
يزوج الصبية قال إذا كان أبوها اللذان زوجهها فصحها وإن لم يكن لها  
الخيار إذا أدركا وأقبلها الشيخ بانها أصح العقد بالعلاق أو مطالعة  
أو ما يجري مجرى ذلك وهو بعيد وإن كان وطأ من الطرح وبالجملة فلا  
عامل به مع معارضة الأصول والمستفيضة ولو زوجها بدين من المثل  
ففي ثبوت الأمر من إياها في المهر مطلقا أو مع عدم المصلحة والعقد  
أوجه وأجبرها الثاني ولو فسخت العقد بخير الزوج في فصل فسخ العقد

مطلبا

مطلقا أو مع جهله بالجان والعلم لا بد له من شرط العقد لا على الوجه المخصوص  
ولم يتم إذا لم يمتد به بالمثل وجهه المهر ضرورة في ولو كان ذكره وزوجه ولو  
بأكثر من من المثل فالأقوى وقوفه على الخيار لا على الضيق فان اطلعت  
المثل ونجس الآخر في العقد **فتاح** إذا اشترط في العقد ما يحتاج إلى الشروع  
إن لا يترفع أو لا ينفذ بطل الشرط وقع العقد والمهر على المهر ولو لم يشر  
المتضمنة وما يحتاج إليها أحال ويجوز على التقيد وكذا الوشرط تسليم المهر في  
أجل فان لم يبدل كان العقد باطلا بطل الشرط خاصة كما في المهر قبل  
وفي التولية وجهه ومبطلان المهر لبعضه لا بطل الشرط كالعوض للمضام إليه  
في غير هذا كالمهر بطل العقد فيخرج إلى المهر المثل إلا أن يزيد المهر **الشرط**  
لها أو ينقص الشرط عليها فالمرى ولو شرط أن يقتصر ما قبل من الشرط على  
بالتزويج وقيل يقتصر ذلك بالشفقة كما في غيرها وان كان غا  
الأطلاق ولو أذنت بعد ذلك جاز له متى وطأ على بطلان الشرط  
وصحة العقد مطلقا وكذا التبدل من حرة في الدائم ولو شرط أن لا يخرج  
من بلد ما قبل لم يزم الصحيح في إياها بذلك أو قال لم يزم ذلك وعموم الو  
عند شرطهم وقيل بطل الشرط ونجس العقد بخير الزاوية على الاستحباب  
وذلك ذلك على العبارة الثانية ومع في خلافه والمبطل من شرط عدم  
الساقط بها وظل بمنافاته حتى الاستمتاع بها في جميع الأمكنة والأزمنة  
والسلطنة عليها أمال الوشرط للخيار في العقد فالمهر ويطلبان العقد **فتاح**  
على الشرط الفاسد خلافا للحل فيلغو الشرط وقع العقد لا يقع من تطرق  
الخيار ولو شرط ذلك في المهر صح في الدائم بشرط أن يكون لمدة مضبوطة  
إذا تباينة فسخه وبقاء العقد بغيره وهو جائز فيه قبل ولو شرط في

له  
لجلى

الانسان لبلال او ثور او لمرأة والمرأة في الزمان المعين فتح لعدم متافا  
 لعقبي العقد وفي النصوص ما يدل على ذلك الا انه يشترط الزمان فيه في  
 قبل ولا يمتنع من مقابلة الشرط للعقد من دون تقديم وتأخير ولا يشترط في  
 في النهاية كذكر عهد العقد للنصوص في الوش ما كان من شرط قبل النكاح  
 هذه النكاح وما كان بعد النكاح فهو صحيح في قوله تعالى ولا  
 جناح عليكم فيما تراضى به من بعد الفرضية وحمل هذا النكاح فيه على  
 اجبره قارنا للعقد **منع** يجوز البيع بغير نكاح وبيع وعقد وحمل على  
 خلاف ذلك العقود الاخرى كالايجار فمقتضى نصيب العوض على المثل في  
 المثل واحدا للمثل فان معرفة مقدار المثل للمعوض كاف في الوفاق المستعجلة  
 فحين واحد مع الجبالة بما يقتضيه التقيد بالوقت عليها ان احتيج الى ذلك لتعدي  
 للامالك او ظهور الاجل في الجبض فلو انتم على بيع كبيع دينار وتزوج بدينار  
 بجلال البيع والمهر عند جماعة وطوائف الاجلان اما يستوجب لاي بيع خاصة  
 دون المهر والزواج فيه عكس ما ذهبوا كما يظهر من التأمل **منع** عقد الشفاعة  
 باطل بالنقص والاجماع وهو كما في الشعر ان تزوج امرأتان بزوجين على ان  
 يكون مهر كل واحدة نكاح الاخرى وهو كبيع الشترين والقبض المجهزين من الشعر  
 معنى الزيف لرفع المهر فيه او نحوه عند او كانت شروط ان لا يرفع رجل ابنته  
 حتى يرفع هو رجل الاخرى ولعل المنع فيه من جهة تعاقب عقد على عقد  
 على وجه الذي اذا وشرط عقد في عقد او شرط لاي البيع من كونه مهر الزوجة  
 وحكم الزوج **القول في العقد المسمى بالان** قال الله تعالى انوا لست اصدق قاترين فلهذا  
**منع** يشترط في الصلح صحة تمكدها ان كان او مقدر حتى منافع كمنع الخلع  
 الصنعة والسورة من الزان وكل مما يحل بالاختلاف للنصوص المستفيضة كذا

وهو

القول في العقد المسمى بالان  
 قال الله تعالى انوا لست اصدق قاترين  
 فلهذا منع يشترط في الصلح  
 صحة تمكدها ان كان او مقدر  
 حتى منافع كمنع الخلع  
 الصنعة والسورة من الزان  
 وكل مما يحل بالاختلاف  
 للنصوص المستفيضة كذا

بيان

احارة الزوج نفسه مدة معينة وقفا لاكثر وقيل بالمشع منه لحسن ولا خلاف  
 فيه ولا يمتنع من تعيينه بما يرفع الجبالة كمنعه كذا وسورة كذا ونحو ذلك اما  
 الزكاة للخصوصية فلا على الاصح بل يخبر من ما يملكها وان لم يكن متواترا  
 لم يحسن السورة والصنعة تؤول الى تعليمها بما اسكن ولو لم يشرط ان  
 يعلمها بنفسه ان تعذر تعليمه الجرة المثل وكفى بشاهدة العرب من غير ثبوت  
 الكبر او الوزن او العدد لان مال معظم الغرض بها ولحق الجبالة فيه ما لا يحل  
 في ما يملكها وبنات اهدم ركبت في العقد والعمومات والنصوص وما  
 يمكن استسلامه فاسد للحادم والبيت والدار ترجع الى الوسيط لان  
 تقديره في القوله والاكثرية بل ما تراضوا عليه مالم يغير عن التوقيف كنية من  
 حنطة القوت والخصوص خلافا للتبديع من الزيادة من مهر السنة ولو  
 زاد في الباقي وانما عليه الاجماع وهو مخصوص في المهر وكذا شاذ نعم كبره في  
 وشيخنا التقليل بالاختلاف فيما التصريح المستفيضة وفيما ان الذي صلي الله عليه  
 وسلم تزوج به ثمان وزيوج به ثمانية وان من لم يجبه اخاه في الزوج  
 فقد يمتنع وانما يمتنع ان لا يزوج حوله وهو حمله ودمه كاف في  
 النقص المستفيضة **منع** قد مضى ان ذكر المهر ليس شرط في العقد لان  
 فلو تزوجها ولم يذكر مهرها او شرط ان لا مهر عليه والاصل او مطلقا صح بلا  
 خلاف وباري حكمه ويترتب فصوص البيع والمادة مفوضة اليهم بكسر الميم  
 ونقصها اما الوضوح بنفيه في الحال والاصل على وجهه ثبوت ما بعد الزوال فقد  
 العقد على الاقرى لما فانه مقتضاها وهو وجوب المهر في الجبالة ونسبته  
 بالعمدة ووجهه نفي التوضيح ون العقد فوجب مهر المثل كالمثل  
 في المهر ما يفسده ولو ذكر في العقد جبالا ونقص بقدر واحد او اوجبا



معها مع بلا خلاف هنا والقصور به مستفيدة وليست بتقوية للمهر والمهر  
مفوضته المهر ما الى الاجتناب فقولان والتمس احوط ثم ان كان المالك هو  
الزوج غير ما شاء من قليل وكثير وان كانت الزوجة تبيع ما شاء لم  
يحق ولا السنة فان فعلت ذلك اليها بلا خلاف في خصوص وفيما العتيق وان  
كانه معا واختلعا قبل عقد حتى يصطفا ويحتمل الترجيع الى الحاكم **في**  
اذا فوض البيع فان اتفقا على شيء بعد العقد صح سواء زاد على المهر لئلا  
أو نقص عنه علما بقدره من المهر لئلا او جردا لان لا يلحق بها ولا  
ثبت بعد الدخول من المهر لئلا في القولية وقيل لاكثر ما اذا لم يجرها ورضي  
السنة والا فالسنة الموثوق من رجل يزوج امرأة فهو ان يبيعها **في**  
حتى يخل بها قال السنة والسنة نصف مائة درهم ولا تترك فان  
السيان غير التقوية بهم في اخره لم يجرها امر وان كان في الكلام ان يخل  
على كتاب الله وسنة نبيه فانها او اراد الدخول فاليها من المهر **في**  
أمر السنة وفيه قول آخر بالتقوية اذا قدم اليها شيئا اكما ياتي وقبل  
الدخول ان طلقتها فالمسعة على الموضع فدره وعمل العتيق قد ذكره كما في القولية  
ويبقى الترجيع فيها الى العرف ولا خلاف في أنها لا تنص من المهر في التوفيق  
عنها قبل الدخول ان كان فوضها زوجها املا عليها وان لم يكن فخرجت **في**  
فلامره وفي ثبوت السنة غير لطلاق من اقسام البيونة اقول ثالثا لا يثبت  
بما يقع من قبلها وقبلها دون ما كان من قبلها خاصة والاعتق بعدم  
مطلقا خلافا وفاقا لاكثر وما وية في ثبوتها فيما اذا ماتت للفرض السية  
المهر قبل التوفيق معا حتى بالاتفاق كما ياتي **في** المهر اذا فوض للمهر فان  
طلقتها او ماتت خيرا لكم منها لم يخل لكم فان كان الطلاق قبل الدخول النجم

الحكم

لكم بالحكم وثبت لها النصف كذا قالوه فان كانت لكم في فليس لها ان يجرها وزجر  
السنة للتمتع وغيره وان ماتت لكم قبله وقبل الحكم قبل سقط المهر واما التقوية  
للتمتع وقيل ليس لها اجدها اختصاصا بالتمتع بالطلاق وفي خبرين رجحنا تزوج  
امرأته بغيرها ثم مات قبل ان تحكم قال ليس لها صداق في السنة في التوفيق  
قبل الدخول وان لم يكن حتى اياهما فلا مهر لها واشتت في الدخول عدم المهر لئلا ولا  
وسيلة للاختصاص بالزوجين وهذا للمهر وكلامه مستفهم **في** مفسر كلامه  
للمرة بالنبذة او العقد الفاسد او سكر هذه فليها مهر لئلا في عقد عيوض الجمع  
المهر من حيث العقد الا في امة كما ياتي وكما سقطت بالعقد العتيق فالسنة كمال  
دائما كان او سقطا وان لم يخلع الفسخ او عتبه للذة لان ذلك انما يرفع العقد  
حين لا من اصل فلا يخل السنة قبله لم لو عتبه بعض المدة في لقطع كان له  
ان يضع من المهر في ثباتها الا ايام الطهر كما في العترة وقيل ان كان الفسخ بعيب  
على الخطي لزم مهر لئلا لان الوطى كانه وقع وعقد مفسوخ وهو شاذ وكما و  
الزوجة قبل الدخول فان كانت بائنا قبلها فلا شيء لها بالاختلاف لتقوية العترة  
فغيرها سواء كانت بيب سلاميا او كرها او رضاهما او لظهور العيب بها او  
بالزوج فحين اجعل او غرة الا ان يبيع لعته فلها النصف للتمتع والحكم  
فيه اشرفه على عيها وما وضوفه بها سنة فناسب ان لا يخلو ذلك من حقوق  
والاحكام في وجبة نانا بناء على اصل الآ من استقراره بالخطوة وان كانت  
من قبل التزوج فان كانت بالطلاق فالنصف بالكتاب والسنة والجماع الا  
ان يعفونه او يعفو الذي بيده عقدة النكاح كما في الاحية وليس له اسقاط  
الملك كما في العتيق ولا لولي التزوج اصلا لعدم التذليل ولا الوكيل كما قيل في العتيق  
من ذلك ما قبل وقيل الذي بيده العقدة هو الزوج نفسه العترة في البيع

البيان لكن الأكثرية الأولى والصالح معهم وإن كانت باختلاف الدين أو  
 المدة أو التقاضي في المنقطع فالمشهور أنه كشاحته المطلق والغير  
 في الثاني والعامل عليه كاد يكون اجراما وقيل أنه قياس فبقى على الأصل لا في  
 من تملكها بالعقد تمام المهر أو ضمنه وفيه نظر والمشهور بقوى وكذا في  
 بالموت عند جماعة العترة المستقيمة إلا أنها معارضة قبلها والمشهور بنهاية  
 تح على الأصل المذكور وليس بشئ ولو كان في صورة العيب مدبر لم يفسخ عليه  
 للمصير وقد استثنى منه ما إذا كان الرجوع على المرأة لتدليسها نفسها فأنه  
 بقى لها الأقل بالبيع أن يكون مهر إعادة اشتراطه البيع عن عوض وقيل  
 مثلها لا عند عوض البيع والأقل شهر والنصوص بخلافه عن هذا الاستثناء  
 لأنها في بعضها أن لها ما استقرت منه ما استحل من فرجها ولو لم يتم له بها  
 لمفوضته ولو سعى بتسمية فاسدة ولما نكح العقد كالحوا لا طهر فوهم للثقل  
 وقيل إن كان فسادها لعدم تملكه في الإسلام لا يلزم إلا صحتها بالخبر فالقيمة  
 عند تحليته وهو الأصح ولو عقد على كتاب الله وسنة رسوله من دون  
 تسمية فالمشهور الرجوع إلى السنة وقدر الخبر وكثير من القدماء لم يذكره  
**شراح** تحقيق الدخول الموجب للثقل خلافاً للمشهور بالوطى بئلا كان أو دبراً  
 بلا خلاف في خصوص الاستقيمة وحل عيب بالخبرة الأكثرية لا الأصل ولقوله  
 نقل وإن طهرت من موه قبل أن تنهض فإن المراء بالمشهور في الجماع لا  
 على أن مطلق السر في وجوب الجماع فينتفى إرادته ويختص في الأمرين لهما  
 والنصوص المستقيمة وفيها البتة بخلاف الأصل وفيها وجوبها مطلقاً  
 للنصوص وكثيراً ما عرفت ما قبله وجماعة من القدماء قد عارضوا بها ظاهره لا  
 بل جماعاً مع النصوص يجوز أن إذا كانت متدينين قبل الدخول لم يفسخ المهر

وقيل في سقوطه وهو متعذر  
 إلا أن يكون قبل الدخول  
 حلاً في المقام

للشهر

عن نفسه والمراء تدفع العدة عنه نفسها ولكن إذا طلقته أو طلقها فليس لها ما  
 بينها وبين الله الأنصف المهر والمساكن في قول آخر شأنه لا يستند له **شراح** العترة  
 في مهر النكاح المراء في الشرف والمهر والعقل والادب والجمالة وطريقه  
 والبيان وحسن التزويج وما جرى مجرى ذلك مع العادة أقاربها التي لم يزل  
 لمهرها أو ما فادته مما لا يخلف باختلاف المهر عادة لأن المهر من المثل لقته  
 ومهرها اعتبار ذلك كله وقيل جماعها إذا لم ينكحها ولا سنة والآراء فيها التوفيق  
 السابق وهو قاض لا لا وهو ما وأكثر على تخصيص هذا التفتيش بصورة  
 التوفيق كما في **شراح** المشهور أن الصداق ملك جبره بالعدول إن لم ينفذ  
 التملك لا بعد الدخول المهرم وأما الشراء ولا يوثق به رجل سابقاً له زوجته  
 وما وريفاً قولت عندها وطهرها قبل أن يدخل فقال إن كنت حائض  
 عنده فلا تصفها ونصف ولدها وإن كنت حائض عندها فلا شئ لمن الأول  
 ولا تنه عن عوض المهر أو ما بالعقد خلافاً للاسكان في ملك نصفه في نصف  
 الآخر الدخول الموثق وغيره لا يوجب المهر إلا الوقاع في الزوج وحل على  
 جميعها وفيه في الاستعمال ثم إذا طلق قبل الدخول عاد إليه النصف على المشهور  
 وعلى قوله لا بعد التزويج المهر ولا يوثق به ما عدا من العقد والفرق بين  
 على القولين ولها التحرف فيه قبل النكاح خلافاً للفرق ولو أبرأت الزوج  
 عن الصداق في ثم طهرها قبل الدخول رجعت نصفه بناء على تملكها لا بالعقد  
 وفيه قول آخر بعدم وفي الخبر فإذا حبلت في حل فقد قضت منه فإن  
 خلاها قبل أن يدخل بها ردت المراء على الزوج نصف الصداق لهما ولو  
 لم يجمع فاشكال في وقوع الإبراء والعود فغير ولو وهبت النصف شيئاً ثم  
 طهرها قبل الدخول فلا لها في مهرها إلا بهتة الحقها منه وفيه وجه آخر **شراح**



اذا دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه ولم يسقط بالزحل على المتهود  
 للعوامات والمعتزلة بن سبيل فاسقط بالزحل سواء تزوجت منه شيئا أم  
 طالت مدة ثباتهم فقهرت طالت أم لم تطالب المصالح المستقيمة واوقات بتأويل  
 بعيدة منها جاز على المذاهم يكون قد بقي من وقتها وساق إليها شيئا ودخل  
 ولم يقهر من ذلك بل هو كالمهر المتهود وخصوصاً ما بين المتقدمين و  
 في المختلف جعل منشاء الحكم العادة بتقديم المهر كما كانت في السالف قال العلما  
 الآن بخلاف ذلك فان فرض أن كانت العادة في بعض الأزمان والامتناع  
 كالعادة القديمة كان الحكم ما تقدمت والى كان للقول قولها وبغيرها بالبال  
 ان يجعل سقوط مطلق الصلح على سقوط العاجل منه خلافاً لمطلق على المتيقن  
 بل عليه ما في بعضها اذا دخل بها فقد عدم العاجل فان لم يكن يومئذ  
 موعوداً بعينه عاجلاً وبغيرها عاجلاً كما يتفاد من بعض اخبارها وكما معنى  
 ما كان موعوداً بشرطاً على عطاءها ايها اذا دخل بها قبل الخطا فكان للمرأة  
 استقلت حقها العاجل وبصيت بركة ولا سيما اذا كانت قد احتلت بعينه  
 واقام العجل فلا يفسد الخطا كذا **مسألة** جعق ان لا يدخل بها حتى يتقدم  
 مهرها او شيئاً منه ومن غير هذه في كل طلبة ولها ان تقع من تسليمها  
 حتى يقهر مهرها الا اذا كان للمهر وجبلا وكذا العكس لان التنازع يقع هنا  
 فتعذر بيان معام التعارض بوضع للمهر على يد المهر ومنع للمهر من امتناعها  
 مع امساره وهل لها الامتناع بعد الزحل اقول انما الفرق بين تسليمها  
 نقرباً اختياراً او كرها فيسقط حق الامتناع في الاول دون الثاني وهو  
 الاقوى **مسألة** اذا زوج ولده الصغير فمن المهر ان كان مهره اولا فلا يلحق  
 المتهود به غير ذلك خلافاً للثقة مع الصريح بن عثمان وتزول النصوص

عليه لا يخلو من تكلف ومع ضمانية مخرج الوادي قبل يرجع به على الطفل  
 الاصح وكذلك الوادي تزوجا عن المهر كالجنين ولو دفعه ثم لم يلحقه فطلق  
 قبل الزحل استعد الولد النصف دون الولد بالاختلاف لان ذلك محكي  
 بحري التهمة وكذلك الوادي عن الكبرية بما وفره فيه قوم ولو لم يكن دفعه  
 قبل الطلاق قبل بركه فمتمم عن النصف والنصف النصف للزوجة وقيل بل  
 يلزم الكل مع اسرار الزوج فبذلك النصف اكثر اليك ليس بجبر  
 ليعتبر الى النصف **مسألة** لو تبين فساد العقد في المطلق فان كان قبل  
 الزحل فلا شيء لها وان كان بعد ففي ثبوت مهر المثل والمهر مع جبرها  
 لا يخلو مع طهرها او ما سلفت دون ما بقي اقول ان ثباتها في المهر وردت  
 قبل اقل الامر من مهر المثل والمهر في الخبر فحل تزويج المرأة مع طهرها  
 بعين مهرها وعلم بعدة خولها بما اثار زوجته نفسها ولم يزوج مع غيرها  
 للمهرس وان في مهرها كلف لا يعطى شيئا لانها عصمت الله **مسألة** كره في  
 بالنفس والاصح وردت بحيث يغفر لامته فيثبت في الامم عوض المهر لولا  
 لان الحق فيها ليس لها اما المعصوم فان كانت حرة فعليه مهر المثل كما ترون  
 كانت امه فمهر قيمتها ان كانت بكيل ونصف العشر ان لم يكن بكيل كما في النصوص  
 وفي الصحيح اريد ان احل له ما دون الفرج فقبلته الشهوة فاقضها قال القاضي  
 لذلك قلت فان فعل بكون زانيا قال لا ولكن يكون خائناً ونزول لها  
 عشر قيمتها ان كانت بكيل وان لم يكن بكيل ف نصف عشر قيمتها ولو تزوج حرة  
 فزوجها امه دنت نفسها حتى تصح ان عليه مهرها عشر قيمتها ان كانت بكيل  
 ونصف العشر ان كانت ثيباً واولادها الحرار وعليه قيمة الولد يوم سقط  
 حياً لمولها كما في النصوص وقيل فيه اقول آخر والامتناع على هذا النص

او قبل الامر به  
 حكمة

**مقاله** اذن العبد في التزويج فيتنقش كون المهر والنفقة في ذمة السيد على المهر  
 لانه لا يقدر على شيء وقيل بل في كسبه فنيته لا تنكح نكاحا او الاستمتاع فلا  
 وجوب الا ان تحتل الاتفاق عليه وعلى وجهه من ماله فيستحقه بعد  
 النفقة فان زاد صرف الزايد في المهر في المهر فزوج مملوكا لم من امرته  
 حرة على ماله درهم ثم انه باع قبل ان يدخل على اقال يعطيه السيد من ثمنه  
 نصف ما فرض انما هو بمنزلة دين لو استدان له باذن سيده وان الملق  
 الاذن له في التزويج اضطر الى المهر لئلا يفتقر الى الزايد في ذمته  
 فيجب له ان يخرج في كماله والعبد على المهر فكذلك ما لم يستلمه فان وقع  
 في ملكه استقر فان باعها قبل ذلك ونسخ للشيء سقط لان الغرض من  
 من قبل الزوجه وان احراز ماله له لان الحيازة كالاعتد المستأنف و  
 محتمل كونه للبايع لوجوبه وهي في ملكه او مضطر لان البيع بمنزلة اللطاف  
 والبيع الاول في المسئلة اقوال مختلفة منوعة الماخذ والمحصل اذكر  
**القول في ارجح النافذة** قال الله تعالى ولا تغربوا عن حق بطونكم **سورة بقره**  
 وطولها بعض باسما العلماء بل الضرورة من الدين ويعز بالواحد بما يراه  
 الحاكم واما بقدر ما يجرى من الزايد في المهر ويجوز الاستمتاع بما هو في الشرة  
 تحت الركبة منها باجماعهم وفيما بين ما خلا موضع الدم قولان والكثير  
 على الجواز الاصل ومعلوم قوله عز وجل انكحوا الذين هم منكم من المؤمنين  
 منها الصحيح والراجح من المعنيين قال انا يعقوب اللهها ولا يوجب وفي رواية  
 لما في ما على القبل بعينه خلا قال السيد اقول ولا تغربوا عن حق بطونكم  
 في الما بين لم يحل ان يجزها منها قال تترى ان ذلك الركبة فيخرج من ثمنها  
 ثم ما هو في الاثار لصاحب عن الآية بعدم ارادة الحقيقة لاجلها والاتباع

نعم

تتفق على ما على الوطى والمهر تحول على النفقة او الكراهة وفي وجوب الكراهة  
 لكراهة بالوطى واستحبابها قولان لا اختلاف في خصوص والمثنية منها تنجس  
 وفي الصحيح من جعل واقع امراته وهو طامث قال لا يلقس فعل ذلك وقد  
 نهى الله ان يعزها قلت فان فعل عليه كراهة قال لا اعلم فيه شيئا يستحق الله  
 وفي رواية انه يتصدق في اوله بدنيا وفي وسطه مصغر وفي آخره عجر  
 قيل فان لم يكن منه ما يكفر قال فان يتصدق على سكين واحد ولا استقر  
 ولا يورث عليه يعمل بالاطلاق فيه الدنيا او مصغر والاولى فضل  
 بالمصغر وغيره والاشاب وغيره وليس بشيء وان كانت امه فقلت واما  
 من طعام كما في الخبر **مقاله** هل يجوز وطى المرأة في دبرها الا ان يورث  
 ذلك كل كراهية شديدة ولا يخبر بما في وثانية خاصية منها الموقوف  
 التحليل بالوطى المرأة في دبرها قال اباس وعرضا ظاهر الحق التحليل بالوطى المرأة  
 من دبرها ثم ذلك لا قلت واما فتعل ذلك قال انا لا انفعل ذلك **القول**  
 وابن حزم على التحريم ولا ثلثة خاصية وعشرة عامية كلها ضعيفة ولا  
 دلالة في قوله تعالى ما تولى لكم اني شئت على حد القولين كما طه الغزالي  
 وما رواه العامة ان سبب نزولها فعل عمر ذلك معارض بارووه انما  
 نزلت ردا على اليهود في قولهم اتاحا من خلفها في قبلها خرج ولله الحول  
 والاضحية من طه قينا في الصحيح **مقاله** يجب لمريد الدخول اولا ان  
 يكون على طهر وان يضار كهيته واما ما يذكرون ويذعن بعد ما يحسن الا  
 والابتلاء وان يصنع بينه على ناصيتها ولو يدعي بالماثور وان يدخل  
 ليل ويضيف السر المكال والقول لا الزمان في شئ من الجماع ويجب ان  
 يرضه الله ولا سواها كرا وكذا من كل جماع وان يولم يوما او يومين

ع



ويكره الزيادة كما ذكر في النسخ **من** بكرة الجوع في الليلة التي مكث فيها العفر  
 واليوم الذي مكث فيه النسر وفيما من غروب الشمس إلى مغيب الشفق و  
 من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وفي الزمان السوداء والصغراء والبرق والبرق  
 ذلك للشيخ وفي أول ليلة من الشهر وسدس في الحاق وليلة الأربعاء وعند  
 طلوع الشمس وصعد الصغار على الامتلاء وعمرنا وصفتل العتابة  
 وسدس بها وفي السنية وفي سفر الحجد الماء إلا أن نجا في على قسم و  
 الاحتلام قبل الفصل والكلام عند ذلك منها من التجلد وخصوصا إذا  
 أكثر وإن سطر في فريها إلى ذلك النسخ وعلى فيه الثلاثة الأول **بجبل** رز  
 الولد والثالث سبعة العنق والثانية الأخيرة جيونو وفسر سموعا ففتحت  
 الكلام فيها بما إذا امكن حصول الولد ورتبا بغير العنق بالبحر الناظر فتم  
 كرامة الظهور القول بغير صنفين بل في النسخ في الباس من الظاهر  
 وإن كان في أحدهما إلا أنه يورث العنق وإطلاق النسخ في حديث الوسا  
 معين تلك الحالة وفيه أنه يورث العنق في الولد قال الشهيد الثاني  
 ومن هذه الوصية تنوع راحة الوضع وقد مر به بعض النقاد ويكره  
 جميع الخمر في البيت حتى مسبق قط ورتبا بغير النسخ وفي الحديث  
 والذي يقضى بغيره لو أن رجلا عشى امرأته وفي البيت صبي مسبق قط  
 ونبيح كلامها ونفسها ما أظن أن كان خلا ما كان رأيا وإن كان  
 حادثة كانت زانية والظاهر رجوع الضمير في ما أطلق إلى السامع لا إلى  
 المجامع قبل ولا يباس ذلك في الأئمة ففي الشيخ في التجلد تنكح للزانية من  
 جوارده ومع في البيت من يرى ذلك ويكره قال الألباس وحصل ط  
 من لم يدرى ولا يباس أن ينالهم بين العنق والمهرتين كما في الخبر قال فيها

نسخ

ذلككم بغيره القرب وقيل بل في ليلة مكث في الملافة من الامتنان ويكره ومن  
 الأئمة الغاصبة بالملك كما يكره بالعقد وكذا من ولدت من الزنا وإن  
 كانت مغنفة للنسخ وفي الشيخ أن لم ينف الحبيب على ولد فلا يباس ويكره  
 أن يولد من ليلة الإباحة كما في الشيخ وقيل بالتحريم للعامة ومن  
 الشيخ ذلك إلى الرجل يفر حيث يشاء والقول بوجوب دية الخلفة  
 عشرة دراهم لمرأة ضعيف حرة ولا إلا لما استدعيه في ذلك عليه **ر**  
 أصلا ويجوز في الأئمة والمتعة بخلاف النسخ ولأن الفرض المصطفا  
 الامتناع دون التسل **القول في الزنا** **حق** **حق** قال الله تعالى قد علمنا  
 ما فرغنا عليهم في أزواجهم وقال **وكانا** **شرف** **وهن** **المعروف** وقال وليستن  
 مثل الذي يمتن بالمعروف **منها** **المرء** **الزانية** **حق** **صاحب** **القيام**  
 به بالكتاب والسنة والاجماع ولا بد من الاتيان به من دون طلب ولا  
 استعانة بالغرض ولا نظرا كراهة في تأديته بل باستبشار وإطلاق وجه  
 كاستبشار من الإخبار ويشهد له الاعتبار أما حكم عليها فأن تطهر ولا يفسخ  
 ولا يصدق من بيته إلا إذا زناه ولا يفسخ **هو** **ما** **نطق** **بها** **إلا** **إذا** **زناه** **ولا**  
 تمتع نفسها وإن كانت على طهر فثبت **ولا** **يخرج** **من** **بيتها** **إلا** **إذا** **زناه** **وإن**  
**غير** **أزناه** **اعتبها** **ملا** **تلك** **النساء** **وملا** **تلك** **الأرض** **وملا** **تلك** **العض** **من** **ملا** **تلك**  
 الزمة حتى ترجع إليه كما في الشيخ وقيل أنه اعظم الناس حقا للزنا  
 زوجهما وأما حقا عليه فأن يصدحها ولا يصدحها ولا يصدح لها **ج**  
 كل في النصوص خلافكم خيالكم لئلا تكم ويحب عليه التسوية بينهما في  
 القسم حيث لا يمتنع والإعناق عليه من تقدير الكفارة كما يأتي بيانها **و**  
 التسوية في التقم وحسن العشرة والجوع ومقدمة فتجبه استجابا

نسخ

في الحديث النبوي

مؤكد لما فيه من رعاية العدل وقام الاتفاق وليس بوليد الاصل  
 واقله تعالى وان سقطوا ان تعدلوا به التمسك ولو حرمتم ولا تميلوا  
 كل ليل ومثل ذلك وليس كل ليل وفي الخبر يعني في المودة وفي الاستحسان فان  
 ختم العقد او اعني في النفقة وكذا يستحق ان ياذن لها في زيادة اهلها او  
 عيادتهم ومعاونتهم ونحو ذلك كذا يورد في الواحدة في طبعه  
 التحريم وعلى كل من ان يكف عما يكبره الآخر من قول او فعل بغير حق وجوب  
 ومنه ان الله المرفع ما ينه عن التزوج وما فعل ما يتوقف عليه الاستمتاع لا  
 من مقتضات الواجب من جملة ما عليه من المعروف كذا استدلوا من  
 الاخبار وعلى الزوج ان لا يترك وطأ الشابة اكثر من اربعة اشهر وجوبا  
 بالنظر الى المعام والمصالح لم يقيدوا بالشباب وفي الحسن في الرجل يكون  
 عند المرأة الشابة فيمسك عنها لاشهر والستة لا يفرجها ليس يزيل العذر  
 بها يكون لهم مصيبة يكون ذلك اثما قال اذا تركها اربعة اشهر كانت اثم  
 ذلك وفي رواية الا ان يكون باذنها ولم يرضاها آخر وذكر الشاذلية في  
 وان لم يصلح للتخصيص الا ان يبلغ النقص على العوم بغيره الا ان يكون  
 العوم لها ما وان لم يصلح بها ان يبلغ شعا كالمز وكذا المسافر ان يترك  
 اهلها لئلا يتصرف رجا يخشى عدم الاعلام **مفتاح** القسم من الاذنين  
 واجبة بلا خلاف لما فيه من العدل بينهم وتخصيصهم والعاشرة بال  
 للمودع واللتاسي وفي الحديث من كان له امرتان قال الى احدتهما  
 جاء يوم القيمة وشق لما نزل اوسا قط وحل فجب نفس العقد والتكبر  
 فجب الواحدة لئلا من اربع ولا ثلثين اثنتان والثلاث ثلاث  
 ولا اربع اربع على الزوجان والقاضل ليعتد بهما في تمام يتوقف على

نحو

شروع فيما فلا يجب الا للضرورة خاصة الى ان ينقض الذوق من كذا  
 حثيان على انها حل هو حق لها ابتداء او للزوج خاصة والشهر والاشهر  
 فتره والشيخ وغيره في التحليل يكون منه امرتان احدهما احب اليه من الاخر  
 قال ان الزها ثلاث ايام والاخرى ايلة فان شاء ان يفرج اربع عشرة  
 لان لكل امرأة ليلة فلذلك كان له ان يفضل بعينين على بعض ما لم يكن ارضا  
 والحقق والشهد الثاني على الثاني لانه المستحق والاصل براءة الذمة ولا  
 حق الاستمتاع ليس للزوجات ومن ثم لم يجب على الزوج بذل اداة  
 واللعن لا يجب الا في كل اربعة اشهر وانما وجبت القسم للضرورة مع الزوج  
 رعاية للعدل ولطاهر فان ختم العقد او اقول واحدة او ما علكت يا اكلم  
 ولست على ان الواحدة كالامة لاحق لها في القسم المعبره وبها العدل فلو جرت  
 لها ليلة من اربع لساوت غيرها وكان قال بعدم الوجوب للواحدة  
 قال بعدم للاربع لغير الجمع ابتداء بواحدة فجب التسوية وليس له  
 الاختلال بالثبوت الجمع العذر او التفرقة او ذنوب او اذن بعضون فجا  
 الاذنة والتخصيص واحدة منهن بليلة ما تصرع ان كانت التسوية افضل  
**حاشا** هل يتبدل بالقسم الاختيار قولان ووجهنا على وجوب القسم  
 وعدمه وليس ينبغي لموقع الخلاف على القولين كان يظهر من المبسوط نعم لو جنى  
 على ذلك معنى ان ان قيل بوجوبها مطلقا قيل بوجوب القربة والا فلا مكان  
 حسنا ومنه يظهر وجه ثالث هو عدم وجوب القربة ابتداء وجوبا  
 بين الباقيات اذ اذن ان يدين واحدة ولا يجب ان القربة مطلقا افضل  
 وفي جواز جعل القسم اكثر من ليلة مع عدم الضرر خاصة قولان ولو فعل  
 ففي سقوط حقه من الزنا بل لم يقاوه بغيره ما بقي من الذوق وجهان فظاهر



الأصحاب لا يقدرون على تركه فروع **فتح** إذا كانت الأمة مع الحرة أو  
 فطرة ألبتة ولادة لبنة للفتح في الأمة بنتا عاقمة المهرية وفيها أثر  
 خلافا للفرق فاستطاعها الأمة مطلقا وصوتا ولا كائناتية كالأمة على المشور  
 النفس فتخرج المصلحة على الأمة والضرارة والمصلحة للثلاث ولادة والنفس  
 الثالث وليس للوطونة بالملك قيمته وحسن كانت أو كثر بالجماع <sup>فخص</sup>  
 الكبير عند الذخول أربع ليال ولثلاث على ثلاث على المشور ولا ضرر وقيل بالثلاث  
 فيها مع أصحاب المباح الكبير جمعها بالخصوص فإن في بعضها الثالث لها  
 وفيها أربع سندا ولا سكا في جعل الثالث منها اختصاصا كما لا يقصر <sup>فكانت</sup> البتة  
 والأربع الآخر فقد عاينها بالحق وهو صحيح آخره قريب مما تقدم العامة  
 لربانته فيه **فتح** إبان نوب إليها الزوج أو بعضه مع رضاها <sup>فكانت</sup>  
 سورة بنت زهير فمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والفرق <sup>بأنه</sup> إذا طابت نفسها  
 واشتهى ذنبا فلا بأس ولها الرجوع ما لم يعضد له به غير مبرجة فاما  
 مع فعلها لأمة كالمقبوضة وهل يرجع المصلحة للزوج أو بعضه  
 الضال كما قولان والنفس مع الجبر **فتح** المشور إذا لم يضره شيء  
 أن الليل في غير القيمة المتأخرت به العادة وذلك التراجع على أنها فيه  
 كالذخول على بعض أجدادهم من غير طاعة دون الذخول على غيره ولو لم  
 يضره ودية إنما الطهر دية كالعادة شيئا وقبده في البوط ما لم يضره شيئا  
 ولو استوعب الأبله قضاها وكذا الوطال مكنته غير الضرر <sup>فبقي</sup> وإن  
 في العيادة وإن استوعب الأبله وكذا ما روي في العفة فتعي لمن استحل البتة  
 ولو لم يضره لم وقت فبقيت الظاهر في جعته لأن النكاح من مباحها أو  
 وحدها وقت وهو حر طلاقه بعدد حول البتة أو حتى ولو تزوجها

فيلزم وجوب القضاء لقولهم انما اذا رجع في وقتها قضى بلا اشكال **مقال** الاول  
فيها الضامه الى المواقف باختلاف وتختص الوجود بالبل و دون النار  
وقال الله تعالى وجعل الليل لنسكوا فيه وجعلنا الليل لباسا والنار قد  
نزوة والاشارة الى المواقف فلابد ان الغرض منه ان يجعل الليل  
الليلة واوجهه في الموضع وان احل الاشغال في غير الخلق الحاجة وان لم يكن  
الضرورة ولا بد منها ولا طمع والامساك في وجوب التلويك في حجة تلك الليلة  
منها في الجبر ومقتضى ما صحبه الله الصبي في اول النار وحل الاحتجاب  
ولولا انكم لم يلا فعود القصة في حجة النار ولو استغفرت على راي الشبهة  
حجب الامكان والله ان يعطى طهر في يومه وان لم يدر من ذلك ان  
بلا خلاف وان يدر في بعضها على بعض وقيل بالجمع من ذلك الجمع العلة  
والاقل الفصل الخامس **مقال** قيل نقطت القصة في سفر فلا ينبغي وقيل في  
سفر النجوم والا قامة دون سفر الغيبة وهو حسن ان اول قضاء مدة  
الاقامة خاتمة دون السفر ونجحت ان يعمل في السفر في السجدة من سائر  
منه كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل اذا فرغ قيته ولا  
لا تفرغ ولا السفر ولا الجيزة الطيبة بمعنى ان لا يفتي في بيت عامل  
وربما يتقيد الحنفية بما اذا ساق اذاها ولم يكن له سفر في الاستسار ولا  
لم يتطهرا وهو حسن وفي المسافر في غير الواجب باذنه فلو كان  
امافي الواجب باذنه قضى وان لم تكن ماذونة ولا يقيط بعينه الزوج  
والانسانه والارقة والجنون بطول الخبز عما بين الاناس والعلل  
وعدم وجوب الوقوع والكتيف في الجوز ط الوفاء في جعلها **مقال**  
الزوجة واجبة بالشرع الجماع قال تعالى وعلى المولود والرضع **مقال**

بالعرفي وقال ينبغي ذو معتز من معتز ومن قد عير بغيره فليفتق بما  
 آتاه الله وفي حديث هند خذت ما مكها في ولدان المعروف وفي رواية  
 اذ الفتق عليها ما يقع ظهرها مع كوة والفتق في جنبها وفي نسخة ان كان  
 لا يحبس ان مع العسر واليسر في وجوبها التمكن التام منها الى الكلية  
 وبغير حيث لا يحبس ومنعها ولا مكانا ولا وقتا على المشهور وهل يقبل  
 اوبه وبالتكليف فولا ان ظهرها من الاحياء الثاني للاصل والفعل الثاني  
 على ذلك وسلم فانه لم يفتق احد التمكن وعلى التقديرين سقط ما عثر في  
 فالتشريع عند قوم والتكليف شرط عند آخرين ومن فرغ التمكن  
 تكون صغيرا يحرم وطنا اما لو كان الزوج صغيرا فتولان ولو كان عظيم الا  
 اذ قلنا وهو من ينزل مع من وطنا لم تسقط وكذا لو كان من مائة او ثمانية  
 او ثلثا ما كان الاستمتاع باحد ذلك وظهور العذر فيه وكذا لو سافر  
 باذنه مطلقا او بدون اذنه في واجب وكذا لو وصلت او صامت او كلف  
 باذنه او في التوجب وكذا في الزنا لان له فيه ولو استمرت مخالفة  
 سقطت التحقق والشور وتبينت الاية والذميمة كما ثبتت المسئلة للفرق لكن في شرط  
 في الامه ان يلجها مولها ان لا يهازل ولا لم يجز لا يشترط التمكن التام كما  
 ولا يشترط على المولى تسليمها كذلك بل ان اراد التملص من النفقة فليسلمها  
 تسليماتا والا فالواجب عليه تسليمها لبيلا خاضعة وتثبت للسلطة الرجعية  
 القصوص والبقاء بسبب الزوج وسلطنة المؤنة التظليل على ما هو  
 لا امتناع الزوج عنها انما البان فلا نفقة لها ولا سكنى عندنا للتصريح بها  
 فثنا لا نفقة لها ولا سكنى على زوجها انما هي لزوجها عليها بوجوبه الا ان  
 يكون حامل لقوله تعالى وان كنتم اولا ان حال فانفقوا على من حق بعض

فان كان الزوج  
 صغيرا فالتكليف  
 لا يقع

محل

حمله من ثلث البانيات بالطلاق والتجيرات والنفوس المستقيمة بها  
 في التحمل يطلق امرأته وهو على حالها ان تضع حملها وعليه نفقة ما حتى  
 تضع حملها وانما حلت البانيات مع عدم الحمل وان دل عليها صدر لا يثبت  
 والنفوس بها التبع المطلقة فلما على العدة لها السكنى والنفقة قال الجاهل  
 قيل لا قال لا في حديث فاطمة بنت قيس وكانت مبيدة لا نفقة لها الا ان  
 تكون حامله وهل النفقة لغير الحمل او للحمل او لغيره ولا نفقة لغيره ولا نفقة  
 للحامل من نكاح فاسد ولم يثبت فان الآية صريحة في اللطافة وكذا الشخص  
 معتقة بها الا رواية غير معتبرة حلت على القيد وفي الحامل المتوفى عنها زوجها  
 رواية بالاتفاق عليها من نصيب ولد حاملها الاكثر منهم الصديق والشيخ  
 لغري بالاتفاق عليها من التركة لكن العزير السفينة تنادي بحملها وان  
 نفقة لها كما عليه الاكثر **فانما** المشور انما شرط الاتفاق والقيام بما  
 يحتاج المرأة اليه من طعام وادام وكسوة واسكان ولشلام والادمان و  
 التظليل لغير العادة امثالها من اهل البلد حبسا وقد دلالة المعاشرة  
 بالمعروف والاتفاق بالمعروف عليه ولا تقدر بعذر في الشرح سواء فالحكم  
 فيه العرف قيل ويجوز اعتبار حال الزوج لقوله عز وجل لينفق ذو سعة  
 من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يحل من الله  
 انما آتاهما يجعل الله بعد سريره ورواها بقدر الاحكام بمكر وقيل يدين للنفس  
 ومنه ومنه المتوسط ومنه العسر قبل واختلاف المادوم باختلاف النفوس  
 وقد قلب لذلك في اوقافها في الشرح في القلم على اسبغ مرة لانه المعروف  
 قال يكون يوم البعثة وواجب الاسكان في القلم على المتوسط في كل ثلثها ما  
 قيل ويؤثر على ثياب النبي لانه اذا كانت من ذلك التحمل ما يتجلى امثالها به ولو لم

والشيخ انما الاول واجب  
 النفقة لكل حامل وان كان

فان كان الزوج  
 صغيرا فالتكليف  
 لا يقع





قوله اسرار

واخرجهم من المناهج ان يتحول ظهروا اليها واضربوهن اذ ضربوا بالتراب  
 وصل الامور الناشئة على التغيير اطلعوا بالترتيب بالترتيب من الخلق الى  
 الاصل كراتب الذين من المكنز على التقادير حتى مع تحقيق الشؤن او ظهورها  
 قبل وقطر او معها اقول ووجهها وجوبها ما قاله بعض العلماء وتغيرها  
 واللا في تحاقن نشوزهن فغطوهن فان نشوزهن فاجبه وعن في الضيق  
 فان اشرك فاضربوهن والاولى مع ذلك ان لا ينقل اليهم مع الحزن انما  
 بالعنف ولا الى الضرب الا مع العلم بعدم ارتدادها برما حادة للاحتياط في العقو  
**مفتاح** اظهر للنشوز من الزوج ما يمتنع حقوقها ولم ينجح فيه وعقدت  
 امرها الى الحاكم حتى يلزمه بذلك بعد ثبوتة عنده وليس لها هجر ولا خرب و  
 ان تخرج منها عودته الى الحق لعدم الاذن الشرعي فيه ولا يثبت مقامها وان  
 كرم هجرها لمحض او كبر ولا يدعوها الا فراسه او يتم بطلاقها فلا شيء عليها الا  
 اذا فصره يا حبيب عليه ولها ترك بعض حقوقها استماله ويجوز له قول ذلك  
 وان تم مع التفسير اذ لم يغيرها على يده قال الله تعالى وان امرت بها من  
 عليها نشوزا واعلمها فلا جناح عليها ان يخطا بينها خطي وفي الحسن على الا  
 تكون عند الرجل مكرهها فيقول لها اني اريد ان اطلقك فتقول لا تفعل  
 اني اكره ان تفعل في ولكن النظر في ليلتي فامنع برما شئت وما كان سوى  
 ذلك من شيء فهو لك ودهني على حالي قال وهذا هو الصلح **مفتاح** اذا كان  
 النشوز منها وهو اشتاق لكون كل منها في شيء اخر فحكم ما قال الله عز وجل  
 فاجعلوا من اهل وصحبا من اهلها ان يريدوا اصلاحا يوفى الله بهما او  
 حل الخاطب بالبعث ها اهلها والمهاكم وعلى سبل الحكم او التبرك او غيرها  
 ام وان لم يرضها وعلى الوحي وبالنسب ولو كان من اهلها على ان يرضها

نعم في هذا  
 والله اعلم

نعم

الرجوع

قوله

والوجوب اقول وانما يتو بعينها على بعضه على الحكم كما هو الاصل في غير هذا  
 صحتها وينفذ حكمها ولو على الذائق عند الحكم في الابعاد وقت العراف على  
 الا ان كما هو المشهور للحسن ولو رضى اولها فاعلا حازها التبرع كما في  
 وان حكما بالاحياء كان لها تقصير ويجب عليها الاحتياط في النظر والحش  
 عن حالها والسبب اليها على ذلك والفتاوى فيها ما يمكن وبني احكام  
 الزينة في النسي وقصد اصلاحها كما مته عليه في الآية وان استلما بعثت بها  
 اخرا حتى يجتهدا **الامام الثاني** في العراف **المقوله** في الصلح قال الله تعالى لا  
 سئلهم ولا هم يحلون لرسول **مفتاح** في صلح العقد قد يكون بالاضاع وقد  
 بيلاده وقد يكون باسقاط الدين اما باسلام احدهما من وجه او كذا او  
 كذا فاما ان ذلك واحدها وكان ممن لا يقبل بقرينة او قبل الدخول ما ينافي  
 للمال بالخصوص والاقوت على انقضاء العدة فان تاب فالعقد باق  
 غيرته بل ياحتمر والاما ان كانا قالوا فاولو وغيرهم على الوصل زمان العدة و  
 لكن لا حصر على هذا لانه في حكم التزويج وكذا اذا سلم احدهما وكانا  
 غير متبين فانه ان كان قبل الدخول الصلح العقد وقوت البيوت في  
 الحال والا وقوت على انقضاء العدة فان اسلم الآخر والاما ان العدم بجم  
 التناكح من السلم وغيره الذي من وجهه كما في الآية وكذا اذا سلمت دون  
 زوجها الذي على المشهور وعلى سبل الحاكم على المؤمنين في الآية والصلح في  
 اذا سلمت لم يخل لاجل الصلح فابقى كالمسح ما ومنع من دخوله عليها  
 ليل ولا تلوة بها الحسن وغيره وسئل الجاني المذكور على ختم الزينة وظهر  
 اسلم دون زوجته الزينة فالعقد باق بلا خلاف فلو كان كثر من الزوج  
 بالعقد الزائم استدام اربعة وفارق سائرهن من غير تجديد عقد

الصلح



سواء تقدم عقد المختارات او تأخر او اقرب لعموم حديث علي بن السفيان  
وكون وثبات واسلم بحيث يتغير به الخيار من الترتيب والبقايات  
التي ترجح العدة وموتها لا يثبت الاختيار غير شئ لانه ليس باستيفاء  
فاما هو تعيين لذات العقد الصحيح ونحو الاتفاق على البيع قبل الاختيار  
لان من في حكم الزوجات ولا يثبت بحجوسات احكام الاختيار اما ما افق  
او الفعل من اوكناية فالاطلاق اختيارا انا بالمقول الظاهر والامارة  
فقولان وكذا القيد والتمس **مستحق** قبل تسلط الترجمة على الغير <sup>بالمقتضى</sup>  
سواء تقدم العقد وتحدد بعده قبل الدخول او بعده وانما كان او ادو  
لا ملاقا الصحيح وغير خلاف الاكثر القدماء في المقتضى اذ اقبل اوقات الصلوات  
للزجر وكذا العقد لاطلاق التصوص للعبارة وقبل المقتضى العدة بعد الدخول  
فلاختيار الموقوف وغيره واختيلوا من قوة حلال المطلق على المقتضى وقروا  
ان يثبت ان يتم معتم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار ولا  
خيارها ولو عجز عن بعض النساء دون بعض واحد المخرجين <sup>مقتضى</sup>  
او في بعض الاوقات فلا تتم ولا خيار في رواية ان كان لا يثبت على اختيار  
بغيرها فلا يملكها الا بمرضاها وان كان يقدر على غيرها فلا بأس بحسبها  
وانما ثبت العقد باقراره او البينة على اقراره بالاختلاف او توكيد على اقراره  
او مع غيره على اخر او بعد المقتضى في الملاءم اورد او عدم ظروره على مقتضى  
في ثبوتها بغير التيب كما في الروايات واذا ثبت ولم يضر اجل سنة فان  
قد روي لا يلزم الرج بالنسبة والاجماع ولا في ذلك قد يكون لعاصم <sup>قوة</sup>  
او براءة او براءة او بطونية فيختلف باختلاف الفصول ولها المختار  
بالخصاء القديم على العقد المعتبر المستفاد منه خلافا للمعروف والمعسوط

مختار

مختاراً بانه يوجب وبالبالغ اكثر من الخلق وان لم يترك وعدم الاثر ليس  
عيب وهو شاذ وفي المقتضى خلاف والاصح عدم العيب وانما اذا العرف  
بعد الوطى لعدم شمول التصوص له لانها وجدت بل فقط التمس ليس <sup>بمقتضى</sup>  
حكم الخصاء الوسايل بل قبل ان يدهن افراده وكذا الحب على الشهور وان لم يرد  
فيه نفي بخصوصه لانه اقوى عيبا من الخصاء والعقد القديم المقتضى على  
الجماع في الجملة بل قبل ان يدهن افراده يجرى من الخلق بواسطة عدم خروج المني منه  
واسكان بواحد العينين بخلاف المحبوب ولو ورد بعض التصوص لم يقطع عدم  
القدرة على الجماع الشامل له ولو بقي له ما يمكن معه الوطى ولو قد المقتضى  
فلاختياره ولو لم يدهن الخلق فلا حكمة لا فائدة الزيادة خلافا للمعروف  
موضعين للمقتر وطرية العلامات المحقة له بالرجال وواقع للشهور في  
ثالث ولو كان مشكلا فالشهور فلا العقد وهل لها الخيار بالمعتمد في  
البرص المشهور لا للاصل ولغير الرجال لانه من عيب لا فائدة له <sup>الاكثر</sup>  
الصحيح براءة النكاح من البرص والمجنون والمعتل وهو شامل للزوجة  
ولا يملك عيب في الملاءمة ان التزوج وسيله التخصص منها فغيره <sup>المعصوم</sup>  
المرء منه بالاعتدوى والاحصاء منه مع الصحيح والمزجر ضعيف مع مخالفته  
الاجماع فقط صحة المشهور ولا فرق بين النقي والفقير ولو بعد الدخول  
لا ملاقا وانما قول القاضي بخيارها بالعي والاسكان في المهرج والزنا فلم <sup>يحدد</sup>  
مستندهما **مستحق** تسلط الزوج على الصبي بتقدم الجنون والمجنون والبرص  
والقرن والعقل والافشاء والعلم على العقد وان علم بها الدخول <sup>بالمقتضى</sup>  
المعتبر المستفاد وفي العرج اقوالنا الشا تسلط او كان بيتا واما اذا كانت  
حز لا تقاد والظلمة الزمانية غير العرج وكل من عيب ليس هو عيب

وجبه

تخيلا زور ودلها في القهاس وفي اتحاد القرن والعقل وتبايرها بخلاف  
 بين الغويين وكذا الفقهاء والاشهاد هو المروي وهو ان يكون في الفرج شئ  
 من العظم والحم ينجح الوطئ غالبا والرائق قبل ان يدمر في لها وقيل انه القفا  
 الفرج على وجه لا يدخل فيه الذكر وانما اختياره وصوته المحقق ان منع الوطئ  
 اصلا لغوات الاستقامه اذ لم يمكن ازالته او امكن ومنعه من علاج وهو  
 حسن ولو لم ينجح القرن الوطئ لما اكتر على سقوط الخيار بل لا يعرف فيه خلاف  
 وسال الحنفى لا يشترطه شكنا بظاهر نقل وفي الصحاح يخرج بالمسما بعد  
 التخيول والخياصة وحمل اللقطه على غير الجماع في الفرج بعيد من الجماع  
 من قوة ولو تجددت هذه الصوب بعد الوطئ فلا خيار للاسلاف انتم  
 البسوط وظاهر الخلاف وهو شاذ وبغير الصحيح المارة مرة من اربع اشياء  
 من البرص والجنون والفرس ما لم ينجح عليها فاذا وقع فلا وفي رواية  
 في رواية في التجلد ترجح فوجدها قرنا وهو العقل او بياضا او صيدا  
 انه يرد ما لم يدخل فاما بعد العقد وقبل التخيول فقولان للمهر فثبت  
 الزه للهرم يخرج ما بعد الوطئ بحمل المطلق على المقيد ويجوز ان التخيول  
 يجري التصرف المانع من الزه بالعيب فيسبق ما قبله داخل فيه والاسكان  
 بحمل الجنون موصيا للخيار مطلقا وحقق الباقى قبل التخيول وحمل  
 من الصوب الوجبة للخيار الزنا من الطرفين قبل العقد وبعد وختم  
 الصدوق بالمرأة وقبل التخيول ونحو اكثر المتقدم ذكرها بعدد  
 في الزنا ومستند الكل ضعيف مستند وكذا لا **س** لو اتى بطل فبطل  
 فبان من مزجها في غير خيارها مطلقا كما في الصحيح او اذا كان في غير بحيث  
 لا يلزم شرها حلالا على <sup>ذلك</sup> وانما مطلقا لا اذا شرط ذلك في من العقد

قر

اخرا صحها فالنار العومات وقطع الزيادة ولو تجددت عن الفقه  
 فقولان اشهرها عدم الخيار ولو تزوجت على انه شرط بان يكون لها  
 الخيار ولو بعد التخيول للعبه في الآية اذا علمت به قبله كما في بعضها وقيل  
 بل ان كان شرط ذلك في نفس العقد كان لها الفسخ والا فلا لاصالة الزه  
 العقد وليس للعبه ذكر الشرط بل هي مطلقة وكذا لو تزوجت على انها حرة  
 فبان ان شرطها في الخيار وهو ايتها مطلقة وظاهرها بل يصح بعضها  
 فساد العقد او على انها بنت حرة فكانت ثبت امت الحرس وغيره وظاهر  
 ان ذلك اولى اثر اسما في فطرت كتابية قبل اولى اثرها بكونه فثبت  
 بثبوتها قبل العقد اما باقرارها او بالقبيلة او بقرائن الاحوال للعبه <sup>العمل</sup>  
 انما لم يعلم فخذها على العقد فلا خيار لاصالة عدم التقدم ولا كما  
 تجزها بسبب حتى لا تكون وبالزهر وتجزها غير مناف للشرط بل  
 وفي بعض النسخ في تقديره اقول وفي الصحيح مقتضى **س** لا يفسخ الفسخ  
 للمالك بل كغيرها الاستقلال بالطلاق للضرر خلافا لاسكان في  
 شاذ الا في العزم فانه يقتضي الرجوع الى الجمل للخيار على الفور عند  
 ايجابنا اقتصادا فيما خالف الاصل على ان ما يحيل به ولا ينقض فمخبر  
 ثم في الصحيح ان كان علم بذلك قبل ان يتكبرا يعني الجماع ثم جمعا  
 فقد جنى لها وان لم يعلم الا انها جمعا فان شاء بعد اسكت وان  
 شاء طلق وفي رواية ان رضيت به واقامت معه لم يكن لها بعد زنا  
 به ان تالاه وان كان العيب مفقرا الى الشبهة فالغورية في المرافعة لا  
 الحكم ثم ان ثبت صا الفسخ فوريا وقبل الغورية هو المرافعة مطلقا  
 سئل على ما ينظر اليها وبعد رجاء اصل الخيار في جهل الغورية



وجبان **مفتاح** انما الفتحة الالهية كان لها الخبار في فتح نكاحها سواء كانت  
 تحت عمد كما هو صحيح عليه من المسلمين او حزن كما عليها الاكثر للفتوح المستقيمة  
 وقيل بالفرق ويدفع مجموع الصحيح وخصوص غير في التعميم واذا بعثت  
 للبيان للفتوح المستقيمة وكذا اذا سمع زعمها كما في بعضها ولو كان تحت  
 الصبر حرة فهل يثبت للفتوح المستقيمة للكنز نعم لا يثبت لهما في المفتوح والمغبر  
 خلافا للحق للفتح من التوازي كيف في المرة اشرف ولضعف الخبر سداد  
 دلالة وهو الجمع وصل لمولى آخر عرض فولان والحل على عدم **الاول**  
 وخبره عن مورد الضرر هو حسن والبيان على القول في جميع هذه  
 الصواب اقتصادا في فتح الاثر على المتيقن والضرورة والظاهر انه لا  
 فيه وان احتمل التوازي في **الاول مفتاح** اذ اذ قبح عبده امته فلان **مفتاح**  
 وان يفرق بينهما في مشاء من غير خلاف بالاجماع والعبارة المستقيمة وان  
 زعم غير امته حرة كانت او امته فهل له احياء على الطلاق او نهيه عنه **المفتاح**  
 لا بل هو سيد العبد للفتوح المستقيمة منها عام مثل الطلاق سيد من تحت  
 بالناحية ومنها خاص كغيره خلافا للقدمين وغيرهما ففقر امته العبد  
 للطلاق من راس الاما ذن مولاه لامة لا يميز على شيء والفتح المستقيمة  
 منها لا يجوز لطلاقة ولا كالحالة باذنه سيد قبل فان كان السيد **مفتاح**  
 سيد للطلاق قال سيد السيد ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء  
 الا على الطلاق وحلت على ما اذا تزوج بامه مولاه جمعا وفيه ان عدم **مفتاح**  
 السيد يمنع من الاتقان والجمع بالتوازي بل مع ان الصراح موافقة للقرآن  
 وحقا لفته للعاقبة وفي الصحيح ما يشير بان ما عفا عنها ووجبت تقية والملي  
 على ان المولى احياءه عليه لان طاعته واجبة عليه ويمكن الاستدلال بها

المفتاح

السابق كان ورد في بعض الاحاديث ما هو صحيح عليه لا على المتقدمين كما نحن ولا  
 هو من الحسن كما قد ولو تزوج امته من حرة قبل ان يفرقها امته في شأ الفتوح  
 وقيل ليس له ذلك لخصوص آخر وحمل الثانية على التقية يمكن ذلك لا في الصحيح  
 عليه **مفتاح** قيل لا في العبد طلاقا لحرته وانه يميزه لا ارتدادا فان زعم  
 في العدة والا فلا سبيل عليها للحر وافق به الصدوق في التقية والفتوح  
 خلافا لضعف **المفتاح** **القول في الطلاق** قال الله تعالى الطلاق حرة فان  
 يفرق في وتزوج باحصان **مفتاح** الطلاق مكره عند الانبياء الاخلاق  
 وسلامته لئلا لا تفض المباحات الى الله تعالى كما مر في الحديث وبما  
 الكراهة للفتوح لوروده التبرع له في الفتوح المستقيمة منها الحسن الحسن  
 المرضي ان يطلق والله ان يفرق وحلت على المالك الكراهة للفتح بغيرها  
 وبما قد دل على الجواز من المستقيمة والفتوح جمعا على ما اذا قصد  
 افرارها وبغيرها من سائر فتوح كاستيفاد من بعضها فحرم ويقع وبما في  
 حكم الميراث وفيه وقد يحجب الطلاق للمولى والظاهر وقد يحرم كطلاق  
 المذمة وبما في بيان الكل وقد يحجب كطلاق مع الشقاق وعدم **مفتاح**  
 الوفاق واذا لم تكن عفيفة عفا عنها اعياد الفرائض **مفتاح** يفرق في الطلاق  
 العقل والاختيار والقصد بالاختلاف للفتوح المستقيمة والبولوع  
 المتأخرين لعدم العبارة بعبارة الصبي والمخيرين احدهما قريب من الصحة  
 خلافا للفتوح وجماعة يجوزوا ممن بلغ عشرة اقل بالموت وغيره  
 الاسكافي لم يقييد بالعشر ولم يخبر ان وليس بولي له ان يطلق عنه بلا خلا  
 لان الطلاق يبر من اخذ لتساو كافي المستفيض وفي الخبر لا يجوز طلاق  
 الاب قال لا وتوقع زوال حجر غالبا وكذا عن المجنون الادوار كما

فيما يتعلق

المطابق مع الغلبة فتقولان والمشيور المحوز لدفع الضرر والضرر وفي  
 مقتضى دلالة أشكال خلافا للخلاف والخطي للأصل والحدوث السابق  
 يجوز التوكيل في الطلاق للغائب والمخاض سواء وكل امر إلى التوكيل  
 غير من عليه وكان عازما عليه ووطئه في التامان بالصيغة للعوامات و  
 خصوص الصريح في الثاني خلافا للشيخ في المخاض يجوز التوكيل  
 في الطلاق بمجمل على المخاض جميعا وبينه وبين ذوق في المحوز في غائب كل  
 وهو بعيد لعدم التعرض في شيء من الاختيار بعينية ولا حضور في  
 الحكم وإنما اتفق أن كان للوكيل غايبا في جواز توكيله في طلاق  
 بشرها قولان **مقتضى** يشترط في المرة الزوجية بالعمل باجماعا وللشيخ  
 المستفيضة والدوام بالاجماع وفي الصحيح في التعزتين بغير طلاق وعندها  
 على الصحيح وإن تكون طاهر من الحيض والنفس طهر لم يوافقا فيه اجماعا  
 وبهذا قول لم يرد من جعل فطلقوهن بعد ثبوت في الحديث النبوي **الصحاح**  
 به مستفيضة وتترقب المنة وهي التي في سن من تحيض ولا تحيض سوا  
 كان لها من رضاع او مرض او خلقا ثلثة اشهر من حيض المواقعة  
 كما في المصوص ويستثنى من الحكم ما في الصحيحين من طهرت من الحيض  
 من يشاء **المعامل** للتعز على المخاض والحد الذي لم تحيض والدة التي بعد  
 عن الحيض والغائب عنها زوجها والتي لم يدخل بها في قضاء غيره وهو مستفيضة  
 ولا خلاف فيه وفي حكم الغائب المحض الذي لا يمكن معرفته حالها بالشيخ  
 للوكيل في حكم المخاض الغائب المطلق وهو يكفي في الغيبة المحيضة للطلاق  
 مطلقا عدم التامان من استعمال حالها من غيره فترجع قبل نعم الصريح  
 المطلقة كالحديث المذكور وكان الصريح في الترجيل بطلاق امرأته وهو قاسم

عزيم  
 وغيره في الأول والخبر  
 الصحيح من غيره

فلا يجوز طلاقه على كمال وقيل بل لا بد من معنى شيء منه غائب الصحيح والمقتضى  
 ولأنه قد مدة يعلم انتقالها فيها من طهر لمواقعة الآخر قالها وقيل نكح  
 ثم الصحيح وغيره ولأنه كالمستأجرة في الجارية وقيل إن كانا شرا وأوصياها  
 ثلثة وأوصياها خمسة أو ستة جميعا بينهما وبين رواية أخرى وقيل بل  
 مدة يعلم انتقالها من طهر لمواقعة الآخر يجب عدمها جميعا **الشيخ**  
 مجملها على اختلاف العادات وفيه نظر وبعد فلفي أن معنى الحديث الأول  
 والله أعلم وقوع الطلاق من الغائب متى شاء وعلى كل حال أي وإن وقع  
 في حالة الحيض وفي طهر لمواقعة إذا لم يعلم به حين الطلاق فإنه صحيح **و**  
 يشترط أن تترقب المدة المعتبرة للغائب كما بقيت من أخبار آخره والثاني  
 محمول على ما إذا علم كونه حائض في كل شهر مرة ولكن لا يعلم أيامها فحجز بها  
 كما هو الغالب في الناس والثالث على ما ذهب إليه حالها أصلا ولا يرجع على  
 الأولوية مع أنه صحيح فلا منافاة ولذا لم يجد **مقتضى** للشهر واشترط لكون  
 الصغرى مصحوبة كاستحاطة أو فلاذرة أو هذا أو ما شاعها وكذا طهرت  
 أو طلقت فلا بد على الصحيح وضع الشيخ من هذا الوجه أنه يكون على صورة الأخت  
 مشتركة في الوجود وإنما الاختيار بالقصد لا بالشيء كما في سائر العقود مع أنه  
 روي الله عز وجل في حجابها طهرت امرأتك كما في الخبر لا يجوز ما ثبت  
 حطالة مع فدية الطلاق **الشيخ** هذا إلى أنه من الكتابات إذا الصريح لا يجوز  
 على التنية وحيز الأسكن في باعتدائه مع فدية وله الحصان الضريحان القريب  
 من الصحيح ولا تعارض لها وتاويل الشيخ لها بعيد جدا وسماها على التقية  
 بأبدا اشتغال الصحابة على التمتع من الكتابات التي يجوز تملكها العامة طهرت أم لا  
 ويجوز العتية خلافا لفتاواه وجماعه وفي الخبر كذا طلاق لكل لسان فهو

المراد من الحديث الأول والثاني  
 أنه ليس في الأول والخبر  
 حجة على الإطلاق في الفرض  
 غلبت الأبي



حلاق وهو الحق كما في نظائره انما في الحق في غيرهما قولا وحدا ولا  
 يقع بالاشارة الامع العبر كما ورد في الخبر من وجها القاء القناع عليها كما في  
 الخبر ولا كالكناية من القادر على التلخيص الحاضر انما فالخصوص وعليه  
 محل الحسن المانع وغيره اذ من الغايب فتصح وفاقا لثبوتها وسجاعة للتحقق  
 وحملها على الخصم اذ به انما على ما يدل على خلافه وفي وقوعه في غيرهما فيه  
 واستتارها ذوقا لحوال عندنا لاختلاف النصوص والاكتر على العدم مطلقا  
 فحوال الحق في التيقن وهو غير التوكيد واليقين قبل التمام في كل واحد  
 في النصوص المستفيضة ولا تعليلها بالمرجع وجه الميراث كونه ان فعل كذا  
 من طلق المعبره للتضيقة والمثبور اشرط لغيره في هاهن الشرط والعقبة  
 مطلقا ولا دلالة عليه والاجماع عليه لم يثبت ولو طلق ثلثا وقم واحد  
 عند الوجوب محال الرجعة في العدة وفي الجملة سواد في مطلق الثلث  
 او مطلق الكثرة لا لطلاق وقيل بمطلق في الاول للتحقق من طلق ثلثا في  
 قلبه شيئا وجوبه بان الثلث ليس بشيء فلا ينافي وفيه الواحد و  
 لبا على الخبر وكذا الشيخ ولو كان المطلق مخالفا لغيره لثالث لم يثبت  
 للخصوص للثبوت وكذا كل ما يعقد فانه صحيح يقع به بالطلاق <sup>بغير</sup>  
**منا ملاح** لا بد من حضور وشاهد من مظاهر العدل لثبوتها <sup>ثبوت</sup>  
 او بريان الكفاية والاشارة من العاين والخبر من بالاجماع واية <sup>شهادة</sup>  
 ذوقك منكم والمعبره للتضيقة فيه وفي ان الكثرة فيه وهو شرط في  
 صحة ولا يقع بشاهد واحد ولا الشاق ولا النساء لا منفردات ولا  
 منعت الى التبريل الخلق للحكم بالحق على ذكره من عدلين في النصوص  
 والخصوص النصوص لا يجوز شهادتهم في الطلاق ومنا من اكنى فيما

بالاجماع

بالاجماع لان الاجل في السلم العدل لا ينفصل عن حسن بشاهد لا بد من الى  
 ان سئل فان اشهد حليلته ناصيته على الطلاق اكون طلاقا فقال من ولد في  
 الفطره لجوزت شهادته في الطلاق بعد ان يعرف منه حليلته قبل تبيينه <sup>في</sup>  
 العدل لاجل الاجماع وفيه شرط لانه قوله بعد ان يعرف منه حليلته على اعتبار ما يزيل  
 على الاجماع فان الاعتقاد في العمل والمعاينة يكون نفته في مزيله ان ينشأ  
 بان التام في اخبر فيه ولا بد من اجتماعهما في التام على الانشاء والوجدان <sup>الشهد</sup>  
 اليوم رجلا ثم مكث خمسة ايام ثم اشهد حليلته انما لم يزل فيها رجلا وانما في  
 الصحيح من جواز التفرقة في الحيض والنفق في الوداع لا يزيل من طلاقه شهادة  
 من قبلها حليلته في الحيض **منا ملاح** الطلاق من ماله صحيح للزوج مع الرجعة <sup>بغير</sup>  
 حدين وليتي بالباين وهو ستة طلاق التي لم يدخل بها والباينة ومن ثم  
 الحيض المختلعة والباينات مالم ترجع في البذل والمطلقة ثلثا بينهما حجتان  
 او عقدا او اودحيت وعقد ومنه ما يقع مع عمل حليلتها ما دامت في العدة <sup>من</sup>  
 دون عقدها ولا رجوع او لم يرجع وبنى بالرجعي وهو ما عدا المذكور من  
 اقامه كذا في كتابه والسنن في نصوص كثيرة وعليه الاجماع فان  
 رجعيها في العدة الرجعية وادعها ثم طلقها على الشرايط ثم رجعيها في العدة  
 وادعها ثم طلقها على الشرايط حتى يطلق في العدة وان تركها حتى انقضت عدها  
 ثم تزوجها بعقد جديد ثم طلقها على الشرايط ونكحها احق اذا انقضت عدها  
 تزوجها ثم طلقها كذا في سنن بخلاف السنن كما يستفاد من تفسير المستفيضة  
 وقد يفي كل بالسنن متطابقة لها بالبدن وهو ما يكون في حين اوقاف من  
 طهر من فتن مع الذم لاحتساب الزوج او ما في حكمه او دون اذنة المعبره  
 في الغيبة او الشاشر المرملة مع اعتقاد وقوعها بالجماع وذلك كما باطل عندنا كما

منا ملاح

ومع عند العادة وان حرم دائم صاحب **مطلق** كذا استكملت المدة الطلاق  
 الصحيح ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غيره الطلاق سواء كان بائنا او رجعي او مطلقا  
 عدلا او منيا بلا خلاف في الاطلاق الا في وسائر الشؤوس واما ما في الموقوف  
 وغيره من تخصيص ذلك بالعدلين فتأذمة مذكورة او يجوز على التقية وكلامه  
 استكملت نعمه افعال بها صلاحت حرمته مؤقتة وقد ذكر في ذلك في باب  
 النكاح **مطلق** المشهور انه لا يشرى في الطلاق بعد المراجعة الوطء المبرور  
 سواء كان وقع الطلاق في طهر وسد كما في الموقوف او في طهر من كان في <sup>الطهر</sup>  
 خلا فالعالم في المعاني للرجعة في المراجع والا فانها هي واحدة وهو متفق  
 معارض للاجماع والغرض كما ياتي في الرجعة واما الصحيح في الرجوع لا يطلق  
 التعليل في اخرى حتى يمتنع من الشئ على العدة من طهر الى طهر  
 ثم يرجع ثم يطلق فلا يكون بين الطلاق والطلاق جمل فذلك محل <sup>العدلين</sup>  
 تزويج زوجا غيره والذي لا محل له حتى تزويج زوجا غيره هو الذي يجازع  
 فيما بين الطلاق والطلاق وفي الحسن من الطلاق الذي لا محل له حتى تنكح  
 زوجا غيره فقال البخاري ما منعنا انما يجرى فكانت عندي فذكر ان ذلك  
 فعدة ثلثا مع الموقوف في كل رجعة وفي ما عدا ذلك لما انفصل عليه من المهر  
 بالثلاث بغير العدة في الاطلاق في كل رجعة على الكراهة بمعنى استصحابه في كل رجعة  
 بعيدا عن البدعة العاصية من جواز تعدد الطلاق كيف اتفق وتنعيفا  
 للرجع لا محل وحمل الفعل على السلم على الاولى والعلقة في العدة صريحة وان  
 وقعت من دون وقائع لان الرجعة ترفع اثر الطلاق السابق وتصور الرجعة  
 من غير ان يكون لها كانت قبل الطلاق قال الشهيد الثاني هذا ما لا خلاف فيه في <sup>العدلين</sup>  
 من الاخبار اذ ان كان غرض من الرجعة السلاط والمصالح النبوة فلا بد

من الوقوع بعد المراجعة وان كان الغرض ان يكون في جملته ثم بالادان <sup>بطلانها</sup>  
 فلا حاجة الى المنس وينبغي مطلقا وتجب من الثلث وفي آخر الحسن السابق  
 انما فعلت ذلك بما لا يمتنع ان كان لها ساحة **مطلق** اشترط العدة فان في  
 طلاق الحامل ثانيا بعد رجعتها حتى تمت اشهر والاسكان حتى يبرأها  
 شاذ ان كان المنس في ذلك مختلفا فربما امكن من طلاقها غدا وادعوا <sup>حلف</sup>  
 مطلقا ومنها ما خرج بجواز العدة وثلاثا والمهر مطلقا ومنها ما خرج  
 بالعدة مع تحلل الوطء ومنها ما منى من الثاني بعد الوطء حتى يمضي شهر  
 والاسكان وحل المهر على العدة وقيد بالثمن جميعا وتبعد الشئ لكن من  
 تقيد وحل الثمن على البني ولا بد من ما اراد بالثمن الا ان كان <sup>الرجعة</sup>  
 اراد كل منهما فاسدة وفي بعضها ما ياتي في هذا المهر والاولى الا ان كان <sup>الرجعة</sup>  
 الرجوع لا يحكم الاصل من جواز اطلاقها مطلقا كذا جاز طه لبعضه عند  
 الاخبار وعدم منافاة صحيحها للجزا وحل الذي عارضا على الوحدة عدا  
 اذا كان غرض من الطلاق الرجوع للنبوة لا ما كان بدلا في الرجعة بعد  
 الاولى كما يستفاد من بعضها ثم محل الرجوع على الزايد على الكراهة وسجل قبل  
 اكد من غير فرق من العدة والتي كما فعل الشهيد الثاني في طريق الحسن  
 كما ذكره الاسكاني والشئ **مطلق** الرجعة يتحقق بالقول الصحيح والفعل  
 كالوطء والقبلة وأسس والانتفاء بشروطه فيتم الرجوع في كل ارجاعا وبما  
 الكفاية مع التيقظ الصحيح وبانكار الطلاق بالنسب والاجماع والخبر  
 المتسلسل بها ويكنى من الآخر من الاشارة للفتنة ولو طء خذ الفلح عن <sup>سما</sup>  
 اذ لا خلاف كما قاله السلف في اخذ من خبر وضع الفلح على راسها في  
 وليس لسلام براسه ولا حجبها لثمنها عليها عند بل الحجب للعشرين في شهر



محب الى وهو افضل وهو محبور بتخليقها على الشهود لا لما فيها بالكلية  
 وفي جوارها في عدة الذرة والذرة فيكون مهيأ ان طان الطلاق هل يرفع  
 حكم الزوجية وخاضعة لا تستقر بانفساء العدة وان خرج العدة جازم  
 في زوالها ويخرج على ذلك انفساء ما يكثر **القول في النكاح والمبارات قال**  
**الله عز وجل فان خستم الا بقبول الله والله فلا جناح عليهما فيما قدوت به**  
**مقتضى** المطلق من النكاح ما يقع وهو النكاح كان لها ما يقع بها من النكاح  
 لها من النكاح والمباراة بالجزء وقد قلب الفاء المفارقة وكانها طلاق  
 ويشترط فيها ما يشترط في الطلاق وزيادة شرطها هو رضاها ما يترك  
 آخره المطلق هو كبريتها والى ذلك لم يصر ولم يترك العرض والفرق في المبدأ  
 هناك كبريتها لخاصة وعدم زيادة العرض على المهر ولا خلاف في ذلك  
 من ذلك العبرة للستينة انما ياتي في كون المطلق طلاقا وفي الستينين  
 اذا قالت لا انفك الله من حجابي ولا يترك قما ولا وطعن من ذلك من  
 كبريتها ان غلبها وحل ما اخذتها ومنهم من اشتد في خلق المصل  
 ان قبل ان ينفك من ان تكون في طهر طهر الوافعة وهو شاة ولا يجب  
 المطلق عند كبريتها للمرة الزوج الاصل وظاهر الآية خلاف النهاية في اذا  
 قالت لا طلاق عليك من نكاحي بان ذلك منها منكروا التي من النكاح  
 ويجب رد عيها انفسا لان في المطلق وصيتها الشرعية من ذلك وما  
 كذلك وطلاقا وانما ذلك بكونه كذا ونحو ذلك وحل بغيره قول للمرة  
 او سبق وادراو المتطابق بينهما وهو كذا في زمان معتد به كما في النكاح  
 وقبول قالها من نعم انما تحب لخط من حجابها فلا يوافق واجبا لكل  
 ما دل على طلب الابانة بعوض ما هو من طهرها كما في المقتضى

يجوز

وجوب تمام صفة المبالغة بالطلاق بان يقال فيه طالق او انت طالق بالذ  
 بعينه عليه الجوامع ونحو ذلك في الطلاق انفس من جماعة من المتقدمين ونحو  
 لغيره خيف سدا ولا بد مع ان الصحاح القليلة تدفع ذلك في الجملة ولا  
 عارض لها وما على اكثر في المطلق والنكاح حله على العدة وعلى النكاح لا ينفذ  
 المطلق يجوز هو طلاق عتد من الطلاق الثلاث انفس لا ينعقد بها النكاح  
 وعليه اكثر الا في المصالح المصراخ خلاف ذلك لوجوه مدخولة وعلى النكاح  
 انما اثبات احكام الطلاق وشرايطه له الا ما ورد فيه النص بخبر  
 كما شرط الطاهر من غير جعل الا اذا ثبت الجوامع ومع عدم انضمام  
 لا بد فيها من انفس النكاح عند انضمامها كالطلاق منكرا بالزوجة ان  
 ثبت خلافها امام انفسهم فيكون الكدالات مع الستة لان العبرة بالطلاق  
 بل لا يقتصر على قوله انت طالق بكذا مع سبق سؤلها او قبولها مع خلاف  
 ولين باحد ما مع شرط ونية ولو تجرد عن نية احدها في حديث  
 انفس العترة ولو تجرد عن الكراهة فالشهور صحة الطلاق وبيان العترة  
 وكذا لو كرهها على البذل فطلقها به اما لو طلقها به فسد انفسا البذل  
 ولا يجوز اكرامها على البذل ولا مصليا بسوء العترة معها فتنظر الى  
 البذل الا ان تاتي فيها حشة معينة كما في الآية وهي الزنا اقتضا على كل  
 الوفاق وقيل كل ما يوجب الحد وقيل كل عصية للغير وكثير في النكاح  
 يكون له الزنا فيصير ما صح في قوله منته فبني الله من ذلك وحسن التبريد  
 هو انفس البذل مع الفاسحة بما وصل اليها من مهر وغيره ومن الزنا  
 حن من النكاح العظيم وظاهر اكثر خلاف ما منع الآية فلم يثبت عند  
 ذلك كل ما منع ان يكون مهر صحيح ان يكون فداه عينا كان او مفعلا كالا

قوله في قوله

والحكمة والفطنة ونحوها ولا تقدر بغيره لا خلا في الخسوس ولا بد من العلم  
به بحيث يمكن تسليمه ويوقع معظم الغرر ولو لم يكن العوض في حيز ولو كان  
معيا فله الاثر وفي جهة البذل من المبتزح فلو ان اتا وقع منه على وجه  
المعاملة فتح ويقع الطلاق حجة **مناج** اذا فتح العقد في الذرية فلا حجة  
لغيره **مسألة** طلاق او خطأ او غير ذلك بلا خلاف العبرة للفتنة ولها  
الرجوع في الذرية ما دامت في العدة ومع رجوعها يرجع ان مثار الرجوع  
ان شاءت ان يرد اليها ما أخذته او تكون امره فحلت وغيره واشترط ان  
في جواز رجوعها ان يرضى بها لانه عقد عاوضه في غير ذلك ولا يرد  
بل يجرى ما كان رجوعه في حيز رجوعها وان لم يرض بها لانه ظاهر للذرية  
لان لم يحكم به فلا بد ان يرجعها مطلقا وعلى هذا لو كانت الصلقة  
ثالثة لم يخرجها الرجوع في البذل لعدم امكان رجوعه في الصلقة وحيث  
لما في العوض غير العدة رجعية سواء صح ام لا لكن في ترتيب حكم العقد  
الرجعية عليها مطلقا كوجوب النفقة والنفك وان غرض ذلك وجهان  
**والتميز** قال الله عز وجل والذين ينظرون من دون ما  
قالوا فخر برفعة من قبل ان يباشروا **مسألة** الفلها ومن الظاهر ان لا موضع  
الركوب ولا ركوب الزوج وهو ان يقولت او هذه او فلانة او  
فذلك على وثنى او عدلى وما يشابه ذلك **مسألة** انما هو شرط في  
او صرام كظن انى كافي في خلا فالشيخ ولا يصح له سماع عبد النفس  
المعترى في وقوعه في انحصار الوقوع مطلقا للشيخ هو من كل ذي حرم ثم اقول  
كقول الشيخ او عني او عاقل فقال اذا ذكر الله الامهات وان هذا الحرام فلا  
دلالة فيه على تفرع ان صاحب الطهر لم ولو غيرها كالجوار وغيره الظاهر من

مع سؤره العمان فلو ان في غير  
لهم من الحرام لولا ان قول  
...

...

او شرع عنونها عليها او اطلاقا منها فاقول ان عدم الوقوع مطلقا  
وقصر الحكم على عمل الوفاق والخطأ لا يشترط في الوقوع في الثاني شرط  
ودعوى الشيخ الاجماع وهو عاوض عتلت من السيد في خطاه والاعتبار ان  
القياسية من رجوعه في غير الوفاق كظن انى لم يكن شيئا وكذا لو قال  
من اجل ما اتانا وفي غير الوفاق ان رجوعه على حرام كظن انى فلا دالة عليه ولو  
جعل يمينيا او جزاء على فعل او تركه فحصل للرجوع والعقد ثم لم يقع العبرة  
المستقيمة من الصحيح لا يكون الظاهر في يمينه ومنها الحسن لاطلاق الاحكام  
به الطلاق ولا يلزم الا لما لا بد به الظاهر في يمينه بغير الله وعمل  
يقع تعليله في رجوعه من دون قصد اليه اكثر المتأخرين نعم العواصم  
وخصوص الصحيحين الظاهر انهما ان فاحدهما ان يقول انت على كذا حتى تم  
سكت فذلك الذي كلفه ان يوافق فاذ قال انت على كذا حتى ان فعلت  
كذا وكذا ففعل به وحسنه وجب له الكفارة حين الحذف وفي عناه  
آخرا لانه قال والذي يكفر بهذا الواقعة هو الذي يقول انت على كذا حتى  
ان قرئتك مثلا فالجماعة لا صالة بقا والحق والغيرين ولا يبعد ان يقال يجب  
تعليم بالمقاربة والوقوع ونحوها مما يدل على اعادة حريم امره على نفسه ومن  
خبر ذلك مما يدل على مقصوده ترك ذلك الفعل لا تحريم المرأة نفسها من  
العبرة ولو قيدت بمدة كان يظهرها شهر او سنة فاقول ان ثانيا الوقوع  
مع زيادة المدة عن مدة الترتيب والصحيح وقوم مطلقا العموم المأثرا  
ما في الصحيح من جعل ظاهر من مأثرا يوما قال ليس عليه شيء فلا ينافيه لانه  
الظواهر عجيبة ولا يوجب شيئا وانما يجب الكفارة بالعود قبل انقضاء المدة  
كما يأتي فاذا صرحوا فليس عليه شيء مع ان في آية التخيير ظاهر امره

صل

...



فوق يوم بقدرها وفيها لا وقوع حديث سلم بن يحيى عن عطاء بن رباح  
 عن ابي سلمة بن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى **ما تفرق** في قوله  
 ما تفرق في الطلاق من حضور شاهدين وعلم كونها اجنبية او صابغة  
 او فطر او عقام مع حضور الزوجين فيها بالجماع والمهر في الطل وفي الشراء  
 الا دخول قولنا بغيرها وعليه الكفر في ذلك للتحقيق التام فيها في كل واحد  
 بها لا يقع عليها الا لا يلازمها ولا يلازمها في العلم وحجة الله ان عدم  
 جبرية خبر الوعد وعدم تخصيص الكتاب به وقد كان عليه في الاستدلال  
 وفي وقوعه بالمتحقق بها ولو طوذة بالملك خلاف الكفر بوليها اكثر من وقوع  
 للعموم وحضوره في الخبر في الثاني ويستدل للحاكم بحجته ويقع  
 من العبد بخلاف هذا للعموم وحضوره الصحيح وغيره من الموارث عليه  
 ظاهرا قال فيمنع على الخبر من العموم وليس عليه كفارة صدقة ولا حق ولا  
 على وقوعه من الكافر بحرم الآية خلافا للشيخ والاسكا في عدم صحة الكفارة  
 منه وهو مضمحل **سنة** انما انما يحرم بوصفه بالسكر والشر في الآية فاما  
 اراد الوقوع فعليه الكفارة من قبل ان يقاتلها في الآية والحق مع وجوب  
 الكفارة على الظاهر قال اذا اراد ان يواقع وقال الاسكا في اقامه على  
 اسكها بعد الظاهر بالاعتدال الاول زمانا وان فعل فقد عاذا قال في العود  
 انما هو الخالف وهو محقق في ذلك ولعل ان يقامها في عصمة لا ياتي في  
 تحريمها عليه وانما ينافي ارادة الاحتكام او نفسه والثاني غير مرد باجضا  
 وبقوله تعالى من قبل ان يقاتلها فتعق الا قول بناء الاستدلال والمجوز  
 على ان يكون المراد بالعود لما قال الله الفة او اعادة العهل استعمال الارادة في  
 الآية كما هو المشهور من فقائنا تبعنا المعسر من العامة وفيه اذ مع قات

في الطلاق

من النكاح تفسير بالمرأى والمتقول من انفسنا عليهم السلام ان قوله ثم يجوزون  
 لا قالوا معنى به ما قال للرجل الاول انما ارادته انك على كظرك حتى فمن قالها  
 بعد ما على الله ونفس الرجل الاول فانه عليه تخيير في الآية وهل يفرق  
 الواجب باعادة العهل ام معناه تحريم الوطئ حتى يكثر للشهر الثاني الصحيح  
 من الرجل يظهر من امراته ثم يريد ان يوطئ طلاقها قال ليس عليه كفارة  
 قلت ان اراد ان يسيها قال لا يسيها حتى يكثر فيقال بالاول انما يسيها على العود  
 بناسط الشهر للشهر والسحب باله للغير يوم من انما هو توقف الثاني على  
 مع انما عقيدة بقبيلة القاتل التي هو من الكهول الا صابغة التي لا تفتق اليها  
 بالمصداق وفيه في الحلق تحريم ما دون الوطئ كالقبلة والشر في قبورها  
 قولن للاختلاف في غير المسير ولو وقع قبل الكفارة لم يمت كما اراد ان على  
 الشهر والصحيح من غيره ما خلافا للاسكا في قول واحد الحسن وغيره وحل  
 التعدد على الاحتجاب مكان والشيخ حل الواحد على الرجل الصحيح فان جاز  
 وفعل كان عليه كفارة واحدة وليس بجديد ولا ريب في عدم التعدد  
 لمجمل النساء ويكره الكفارة بتكره الوطئ للتصديق منها الحسن خلافا  
 لابن حجر في اذا لم يكثر من الاول قبل الثاني والتصدق في كل واحد بتكره  
 الظاهر الاكثر نعم مطلقا معتبر وفي المسود بشرط ان لا يوافق احد من الزوجين  
 او قولها من غير ان يقصد به تاكيد الاول والاختلاف في بشرط تعدد  
 الشهر ما كانا اتم والاخذ بالاختلاف التكره في طلاقا وقيل بتعدد الاختلاف للحبس  
 ولا يلزم ذلك على الكفا بالواسطة اذا تكررت في الحبس الواحد للحبس  
 بعد الاحتجاب لاجل الاختلاف لاختلاف الحبس ولو طاهر من تعدد في لفظ  
 واحد ففي وجوب التعدد قولان اشهرهما ان لا يوجد الظاهر في

والنفس في غير خلافا للاسكافي لا تخاف كلمة بغير عقوبة الكفارة سواء تعلق  
 بواحدة او اكثر كالعين والظفر والوقع الظاهر بالواقع فلا يجب الكفارة  
 الا بعد الوقوع الثاني كما مر خلافا للشيخ فاصحها للشيخ فاصحها بغير  
 الوقوع وهو بعيد ولا يفتقر الكفارة بالطلاق والرجوع نعم اذا تزوج  
 بعد جحد بعد المبينة سقطت عند اكثر الصحاح خلافا للجمهور الذي  
 للحسن وحمل على الاستصحاب يمكن والشيخ حمل على العتية وكذا الحكم لو ملكها  
 بعد المظاهر بل هذا اولى بالنسب الاحتياط وجنس المبينة <sup>مضى</sup>  
 بيان لكفارة ولحكمها في نتائج الصيام ونقول هذا ان المشهور سقط  
 التتابع في صيام هذه الكفارة بالوطء وادعى انها لا اولية قبل معنى  
 شهر يوم ام بعده ومخالفة للمعنى فلم يجلبه وان اقم فيم وعطية  
 كفارة اخرى للوطء وهو الصحيح وفاقا لقوله من والدة ومن واخرق  
 في وجوب تقديم الكفارة بهن حصلها الثلث لعدم التمسك بحقيقة  
 البدلية خلافا للاسكافي الاطعام لعدم اشتراط القبليته فيه في الآية  
 شيئا في اخويه وهو صريح ثم اذا انفرد عن المضال للثلاث وابدلها في  
 الاستغفار ففي الاجتزاء بدمع سقوط الكفارة واسام مع وجوبها  
 اذا وجد ادمع ثم عاين على معنى هذا قولها ان قولها بغير بنية للشد  
 اقربها واحوطها الاخير لهذا الظاهر القرآن وحسن بسلام من غير حيث  
 لم يجر بالاستغفار مع عجز عن جرم وجب للمفر وفيه انه فرق بينهما  
 الا ان يرضى للزوجة بان يكون معها ولا يراها معها <sup>مضى</sup> ان لم يرد الوقوع  
 ولم يقرب فترك ثلثه اشهر فان فاء والاخير بين التكفير والرجوع والاختلاف  
 كذا في الخبر وزاد عليه الامام القسبي في المطع والمغرب حتى يختار

لحسن

احدهما وجبا والبدل المدة من حين المرافعة للحكم وقطعهم الاتفاق على هذا  
 الحكم واستلزم الشريد الثاني ما اذا لم يفت شيء من حقوقها كما اذا رجع <sup>مضى</sup>  
 الظاهر بغير فصل بحيث لا يفت لها الواجب من الوطء بعد المدة المضروبة  
 فاق سائر الحق في غير هذا في الظاهر وهو في حكم الطلاق في الآية قال الله عز وجل  
 فجل الذين يقولون من نكاحهم تركهم اربعة اشهر فان فاقا فاق الله عز وجل  
 وحكم وان عزموا الطلاق فاق الله سبحانه علم مفتاح الآية هو المطلق على  
 نكاح الوطء والشرائط المحصورة ولا يفتقر الى اسماء الله سبحانه <sup>مضى</sup> الله  
 من اليمين ويغترط التلغظ به في لغة كانت مع العقد فلا يكتفي بالنية من  
 دون التلغظ ولا العكس وان يكون التلغظ حيا لا محققا ولا <sup>مضى</sup> اجماعا  
 ولا وطنيا ولا اشدت فربما في فوجك وعجز ذلك اما لا اجمع لا  
 وراى في فجة او لا ساقتك من السقف مع النية فقولان وظاهر  
 للحسن الوقوع مع اتم لم يحتجوا بغيرها من الكنايات البعيدة وان نوى  
 وكين كان فلا ريب في وقوع البين بذلك وامتناع النية فيمنع حكمهم  
 وان لم يقع الايلاء وكذا الحكم سائر الاوقات هنا حكم البين وفي الحسن <sup>مضى</sup>  
 الايلاء ان يقول لا اجماعك ان يقول الله لا غنى فقلت ثم تقاضها وفي  
 آخر اذا كان التجليل ان لا يقرب امرته ولا يمسها ولا يمس رأسها فهو في  
 سعة ما لم يمس الا اربعة اشهر وفي اشتراط تحريمه عن الشوط قولان والاصح <sup>مضى</sup>  
 لعدم كما معنى في تطاير العوم ولا يقع الا في الاخر اياها المدة بالاختلاف والخبر  
 وان ضعف لاختياره بالعمال والشرة فلو عطف لصلاح الدين ونحوه لم يقع  
 الايلاء وكان كسائر الايمان وكذا الوطء ان لا يجمعا معا في الذبح لعدم  
 الاختلاف فيه ونحوه ان تكون المدة منكوسة بالعدول لا ملك لقوله تعالى

النية في النكاح



من شأنهم ودائمة لانها المتبادرون النساء ولقول بعد وان عزموا الطلاق  
ولعدم حيل ومطالبه السخيف بها بالوطى والفسق لا يلاصقها الزوجان  
المرأة التي تمنع بها خافا للثبات لانها من حيلة النساء وعود الشكر لا يفي  
كحقيق ولا اصول فمخترع من يمكن في حقه وكذا المطالبة وان يكون من غير  
بما لا يصرح بها الصريح وقد خفي في الظاهر واختلاف فيها وبين من يكلف  
المقر بالله والمعاكس الحنيفة والامعة للامعة والكافرة وكذا اذا كانت العدة  
الزوجية لانها في حكم التروحة ويشترط ان يكون الترخيم مطلقا او مقيلا بالاباء  
او موقرا بمدة فريدين اربعة اشهر اما بقدر الزمان او بالتطبيق باسم  
يعلم ما عزم من ذلك عادة والاباء ينقض الاباء بالامهين خطبة وذلك لا يعد  
وجوب فيما عزم الوطى في اذن هذه المدة في اثم عليه ولا مطالبة لها  
الا بعد الازمة الا شهر واحد من اجل اليقين فلا ايلة ولا كفارة وفي الخبر لا يكون  
ابلاء حتى يخلط اكثر من اربعة اشهر **مقتضى** مدة الترخيم اربعة اشهر كما في الامة  
لانها اكثر مدة تشر المدة فيها عن الوطى والتزوج فيها ترك ولا فرق في غير ذلك  
بين الحرة والمملوك ولا المدة في الامه لان امرجلا لا يتفاوت فيه الحرة والامه  
الرفقة والمثروا ان ابتداء من حين الوطى لان حكم شهرين يوقف على  
حكم الحكم والحالة عدم التسلط على الزوج والامه ان من حين الازمة  
وقاذا للتدبيرين والمختلن للامه والعبرة وسنعت الازمة ان من  
احتياج المدة الى الضرب بالهو مقتضى الحكم الثابت بالنقض ولا دليل على  
توقفه على المرافعة والامه ان المذكورة انقضت بالاباء **مقتضى** التسلط  
بالنقض والاجماع ثم المدة حتى التزوج ليس المرأة مطالبة فيها بالامه فان  
انقضت فان فاء فصلية كفارة البهين ويصلح الاباء كما لو واقع قبل انقضائها

وهي

وفي انقضائها وقيل ككثارة مع اللثة بعد المدة لان الحول في عليه اذا كان  
تركه ارجح لم يجب الكفارة بالحنث وجوبه في الامة شاة والنشر والاباء  
وله الخبر وان امرها باطاعتها ورفع الحكم اليها او يطلق العترة فلا يقع  
الطلاق عندنا فيجوز انقضائها المدة للاصل وظاهر الآية ولا يطالب الحكم  
عنه لما مر في الطلاق وليس له الجوار على حد ما يقينا وان امتنع من الازمة  
حبس حتى يرضى عليه في السلم والشرب الى ان يختار احد مما كان في النقص من عمل  
يقع طلاقه رجعا حيث لا يكون لبيوتهم سبب من الشهرين او يجزى في  
ورفع المانع وللحنثين الشرع فيه وقيل لا يصح وغيره **مقتضى** اولا هتارة ما اذا  
البائن فانه يختار في ذلك ويقرى ما اذا كانت ذات طلاقين وفيه بعد  
المشهور ويرجع عا د حكم الازمة في ما اذا زالت الزوجية بالانكاح او  
الشر أو الحق ثم عادت بالعقد المخلوي فان لم يبعث بعد الازمة لا ارتقا عدا  
الزوجية وفي احتساب مديان العدة الزوجية وما قبلها من المدة قوله  
وكذا زمان الازمة لو اريدت ولو سقطت حقا من المطالبة لم يسقط الامتناع  
لانها تامة تجدد وفي طلاق حكم الازمة بالوطى لان من عد قولان مضيا في البهين  
وكذا في محرم بذكر الكفارة بذكر البهين مع قصد التاكيد وجها من مضيا  
فيه وان اعتبره عدم ولانه الظاهر من اصحابنا انها **مقتضى** فتنه العادة  
على الوطى فيبوءة الحشفة في القبل وفتنه العاجز منه المطالب العزم على الوطى  
مع حصول القدرة سواء كان العذر حيا كالمرض والمجنون او شرعا كالنقص  
والإحرام ولو كان من قبلها انقضت المطالبة وقيل بل ان لم يفتنه العاجز  
وهو اقرب ولو اتى الاحكام فانكرت فالقول قول من يمينه بعد التفتية  
والخير **الشك في القاء** قال الله تعالى والذين يرمون اراهم ولم يكن لهم

حسبا





والعوامل على وضع الحرف في موضع لا يقع القاعان التامين لتمام العمل ومن  
 فيه انذاك والفتحة بلحا مع لشرايط الفتوى وفي اعتبار رضاها بعد الحكم في  
 صورته ان يشهد التبريل بالقدار مع شهادت انهم الشاؤون فيلزمها  
 ثم يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة بالانذار ان  
 من الكاذبين فيها رعاها ثم تقول ان عنب الله عليها ان كان من الصادقين  
 كما في الآية ويجب ان لا يقطع بالخص من انبعاث النفس انما بالمرئية الامع  
 مبتدأ بالشهادة ثم النفس او الغضب وان لا تشهد كالمس وتعين  
 المرأة ما يزيل الاختار وقيامها جميعا عند تلفظ الامع كما في المبرزين و  
 قيام كل منها عند التلفظ كما رعاها وتجب في الشرايط والحق اجمع ويجب ان يحسن  
 الحكم مستدرا القبله ويعبرها مستقبلا عذرا كما في الموقف وان تحضر جنة  
 من اعيان البلد وصلافة لانه اعظم للامر الثاني وان عظم بعد انما  
 وقيل لعن الله والنفس بخير فيها بالقدرة على التناهي والنفس قد تحفظ بال  
 والمكان والرهان واستحب جماعة **مسألة** يتعلق بالقذف ويجوز القذف  
 المحقق في سكوته وبلعانه سقوط عنه وسبويه في حقها وبلغها سقوط  
 طرزا وزوال الغرض والتعريف المؤتب واستقاء الولد عنه ان كان للعان  
 لذي كذا لا بالانحصار والاجماع والاحتياط الرجوع على العان بعد القذف  
 عندنا ولا للمرأة بعد ان يشهد ذلك مع الامتناع كما يستند من الاحتياط  
 ولو اقام بيته بنها سقط عنه الحد وكذا لو اقرت بالزنا ولو تزوجت وان  
 عجز عليها بذلك ويجوز الرجوع لا بداهة بتجديد ذكر العان منه وحمل له  
 التعزير بالعان دفع العتوية وقطع النكاح ودرتها للعان لا يظهور  
 صدقة وثبوت الزنا قولان اما لو ثبت زناها بالاعتراض فالأخبر وعدم

النفس

العان

العان بالاعتراض بل لا ينعى بالانذار نفاة ولا ينعى الولد الا بالعان لان زناها  
 لا ينعى الولد من الغرض كما ينعى في الحكم بالاحول **مسألة** لو كذب احد  
 نفسه في الاثام او قيل ثبت عليه الحد ان كان للقذف ولم يزل الزوجة  
 والولد في القذف وعرف ان كذب في القامة في امرته وحمل وان كذبت  
 المرأة عليها مشقة لان في زناها لو اكرنب نفسه بجحد حد القاذف وشبهه  
 في الحزني ولو كذب الرجل نفسه بعد القاعان بمحقوق به الولد وبزوجه ولكن  
 لا يبرأها الاب ولا اقرانه كما يلقى في الميراث ولم يزل القويم وفي ثبوت الحد  
 قولان وثبوت الخبر وتأكيد القذف بالعان مع لعنه كذبته ولست في  
 ظاهرها القرائن والعبرة ان الحد سقط بالعان ولم يتجدد قذف وهو  
 الاقوى ولو لم يثبت بعد القاعان لم يجب عليها الحد لان القذف من مرتبة  
 فتولان اشهرها العيوب **مسألة** لعان الزوج لا يقطع الحد من الاجنبين  
 بقذف سواء قذفها القاعان او بعدد القاصوس ولو ماتت قبل القاعان  
 سقط القاعان وعليه الحد لو ادرت ولم اسقطها بالعان قبل ولكن لا ينعى  
 الميراث ولا النسب لانهما طاعت التلاوة من الجاهلين ولان الميراث قد ثبت  
 بالموت فلا يقطع بالعان المتعقب وقيل لو قام بجحد من اهلها فلا عنه  
 سقط لانه لا ينعى **باب الثالث** في الجود والاستبراء **القول في العان** قال  
 الله تعالى والمطافات بغير عصبان بغير عصبان بغير عصبان وقال عز وجل وان  
 ظننتم من قبل ان تاتوهن فلا كنن عليهن من عذر تشهدن وقال  
 الله في سورة النور من ذنبنهم فعدن ثوبن ثالثة اشهر الا ان  
 لم يحضروا ولان الاحكام الجاهل ان ينعين حلقهم وقال والذين هم  
 بنوقون منكم ويذرون ازواجهم يتبين بالفسق اربعة اشهر وعشر

**الحكمة** على من لم يدر ما هو ما سواه بانتهى بطلاق اوضح بانفس والجماع  
 لانه الفرض ما يراه الزعم على اللوق منها وجوبها كما ياتي ولما كان الاثر  
 في تخلفه فيجب الاحتياط في الاحوال على ان لا يترك السبب الظاهر وهو  
 الدخول ويحتمل بتعقيب قد المشقة في المشقة وان لم يكن الاثر في  
 المضي وان كان وفي مضمون الذكر قول الشيخ بوجوب العدة لا مكان  
 بالمشقة وهو شاة نعم لانه محل اعتبرت بوضعه ولا سكا في قول الجمهور  
 بلثاوة وقد صنفه في وجوبها على اليأسه وان لم يبلغ مع الدخول  
 قولان اشهر في عدم العدة المستقيمة خلافا لغيره وان زعموا لظاهر  
 الآية فان معنى ان لا يتم في العدة وما بعدها كانه لا عليه سبب نزولها  
 ونزولها من غير ما منع ولحيث بان المعنى الربيعية انما هي من اولها  
 لغير من الاول انما هو من غير ما منع لكونه في من لا يحسن لم يكن  
 لا انما بان معنى وانما بانها تركت والمطلقات يترتب ما تضمنت ثلثة  
 فدية قبل فائدة الا في الحضانة فترت والجمع بين الدلائل مع الترتيب  
 اليأس من غير ستم عند الاكثر للوقف خلافا لغيره وفي رواية اخرى  
 في القرينة والنبطية فتشبه لربك في غير اذ بلغت المرأة سنين او كثر  
 الا ان تكون المرأة من قرينة في رواية صحيحة اذ بلغت سنين سنة فقد  
 بكت من الحيض وحلت على القرينة حجابا ودليل لما في النبطية بهما  
 معانوم ويخرج الاول باصالة عدم سقوط العبادات والاحتياط في استحباب  
 حكم الحيض قبل فائدة الترتيب مع الحل بالاستلاف اذ لا حرمه له ويدل  
 قولان اشهرها عدم وانتهى في القرينة قول والشروط بثبوتها مطلقا على  
 بالعودات وحلها من اختلاف المياه وتشديد المناسبات **فقد**

فقد

فقد الدخول بها المستقيمة من الحيض من الطلاق واللعن والوطء شبهة اذا كانت  
 حرة ثلثة فدية كما في الآية وهي الاثر من اكثر النصوص لا يستغنى عنها  
 الحيض الفرض ما يراه للحيضين والاقراء الاثر ما يراه للحيضين حرة وسكر  
 وحلها الشيخ على التقية والمفيد على ما ذكره في آخرها وحل الاثر على  
 ما ذكره في قوله واذا احضت بعد الفدية ليجوز احتساب ذلك الحائض  
 فاذ لو حلت في الحضانة الثالثة فقد حلت العدة كما في النصوص ولا يكتفي  
 الدخول في الطهر الثالث اجابا على ما ذكر من كماله وفي الخبر هو لغيره  
 ما لم يقع في الدم الثالث والاربع في الطهر والحيضين كما في الآية والرواية  
 لانها اشهر في ذلك واذا كانت لغيره فقد بان بالضم والابحار لانها تكون على  
 النصف فاعلم في القرينة في الحكم والقرينة لا يقتضيان اتمام الطهر بل في ذلك  
 بعد الدم ويأتي فيها الملائق في القرينة ولو اعتقت في العدة الرجعية اكلت  
 عدة الطهر كما في الصحيح وما فيها المضمون على الباين كما في المفضل والذخيرة  
 الذي كالحرة العوم وفي رواية صحيحة انها كما يروى **فقد** الذي لا يثبت  
 وهي في سن من حيض من الثلاثة ثلثة اشهر بالضم والجمع ولا يشترط  
 اليأس فيها عندنا بل اذا انقطع عنها ثلثة اشهر فمساها لعدتها بالاشهر كما  
 ينفق الزوجين والمريضة للضر من المستقيمة من الحيض اعلان انهما سبقا بان  
 به للعلة المشتركة فيسبب الحيض ان مرت بها ثلثة اشهر اشهر من قبل في  
 دم ما منع منه وان مرت بها ثلثة اشهر من قبل من الحيضين ثلثة اشهر بان  
 بالحيض وفي الحسن اي الحائضين سبق لهما فقد انقضت عدتها ان مرت ثلثة  
 اشهر لا ترى فيها دما فقد انقضت عدتها وان مرت ثلثة اشهر **فقد** عدتها  
 وفي الصحيح في النبطية في كل ثلثة اشهر حرة او في سنة او في سبعة والمختصة

المرور





كانت ايامه الا ان لكل بعدها واليه على الامم للفتح خلافا للمبطل للعلوم  
والآية كالحق للعلوم والفتح والامامة وفاة علي الموطونة بالثبوت لولائها  
اذ لو كانت زوجة فثقت لولي خاتمة وكان الميراث بها وذلك العدة الرجعية  
كالرجعية فتستأنف عدة الوفاة بخلاف الباين ولا ينجس على ما سمي على الفروع  
وفي الخصوس يقتل بعد الاجل اربعة اشهر وعشر ايام ومات زوج الامم ثم  
استتت عدة الحرة تغيبا لحجاب الحرة وفي النجس وغيره فان مات عنها  
زوجها ثم استتت قبل ان تنقض عدة فان عدتها اربعة اشهر وعشر ايام  
قبل تنقض الامم الموطونة من موت سيدتها اربعة اشهر وعشر ايام كانت  
لعموم العدة المستفيدة والكثر على ان العدة عنها والامامة ما لا يبرأ كغيرها  
من الامم المتفردة الا ان تكون مدبرة فكذا ذكره في المدبرة والامامات منها  
مولاهن ان عدتها اربعة اشهر وعشر ايام يوم يموت سيدتها اذا كان سيدتها  
بهاها ولو اتفقوا قبل موته امتدت ثلثه ايام كافي النجس وسجلها في  
الاقوام وانما اشهر كافي للنس وسجلها في ذات الشهور وحال الحلي في ذاء  
كله فاستطاعت العدة من الامم من مولاهن مطلقا اختصارا من العدة اما نحو  
الزوج او طلاقه وليس خبر الواحد حجة عليه ويجوز للشهور في العدة  
انها لا يمكنها التزوج في الحال او يجوز ملامات حاسب الماين فلا بد من  
من مدة ولست استحق عليها حكم الاحتياط وانما هي مدة فلفظها بغير  
**معد** عند التسليم بها المدخول بعد انقضاء اجلها او بعد رجوعه من  
قبل علمه من قبل رجوعه ونفسه وقيل بجحيمته ومستند الكل الرواية  
والا قول اشهر والثالث اصح مستندا ولكنه اقل بما يرجع الى الثاني وذلك  
وان كانت لا تحيض وانما سبعة اشهر واربعون يوما بالاجماع والمعدة

كان

كانت اوله وان كانت حاملة بها لموضع العموم الآتية ومن الوفاة مع عدا  
المول بان جنة اشهر وعشر ايام للعلوم وخصوصا للجهنم وقيل بانفس  
ذلك كالاتية للجهنم وهو خفيف ومع الحمل بان بعد الاجل لئلا يفسد  
ان من رجعت او انفق وليه على رجعت فلا خيار لها الا ان حبرت فلا رجعت  
وان رجعت لمسا لا للحاكم اجلها اربع سنين للخص عن فان وقع النجس  
قبل ان يحسن لان اربع لظاهر رجعت الاخبار وقيل بل الاجل من حين  
الرجعة لظاهرها وهو اشهر ثم انما يعرف خبره احكام الحكيم وليه بالانفا  
عليها او الطلاق عنه فان طلق فقتل وتخلل لا يزوج العدة المستفيدة  
ولا تحيض اب الزوجة لانه بمنزلة شرع وقيل بل تعتد عدة الوفاة من يوم  
طلاق كافي للمدة وهو ضعف الا ان النفا للمدة بالطلاق امم مستحسنة بان  
العدة مدة وفاء كافي آخر ونظير النافذة في بائنها والمدة والنفقة ولو  
زوجها وقد رجعت من العدة فظن فلا سبيل عليها الحكم شرعا بين زوجها  
وتخلل حتى الثاني يوم او ان كان موت في العدة فموت حتى يرجعها للخصوس  
الاجماع وان خرجت منها ولم تنقض فصح فالاشهر ان لا سبيل عليها للصح  
وقيل انما ولي بها للزوج ولم تنقض عليه وقيل ان مات مطلقا لولي قالوا وان  
بانت ما لم يملك من غير طلاق فالثاني لعدم تأخير العدة بعد طلاقها  
الوفاة وهو موقوف على التصوية الاولى فالمعتد للقول **معد** يقتل من الثاني  
في الطلاق من وقت وقته وفي الوفاة من حين بلوغ الخبر للشهور والصحاح  
للمستفيدة سلا في بعضها بان عليها الحد في الثاني دون الاول خلافا للامام  
فمن حين الوفاة فيها انه علمت والا فمن حين بلوغ الخبر من غير في العموم  
الاثنين وخصوصا الصبي امرأة لم ينفى زوجها بعد سنة فقال ان كانت



حلي فاجلها ان تقع حملها وان كانت ليت يجلي فقد ضلت عدتها اذا  
 قاست لها البينة انه مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بينة فلتعتد  
 يوم عدت وفيه غيرة وفي الصحيح المدة يموت زوجها او يطلقها وهو  
 غائب قال ان كان سيرة ايام من يوم يموت زوجها تعتد وان كان من  
 بعد من يوم ياتها الخبر لا تراها لانها تعتد به ويعتمد في الترتيب  
 وفيه جمع والعمل بالكل حال ان يعتد بخبره والحلي قول اخر انها  
 تعتد بها من حين بلوغ الخبر طلقا لان العدة عبادة لها فقتل البينة  
 متعلق بائنها وفيه مع شذوذ منع وطرح للحاصل من صحيح  
 ولا فرق في جواز الاعتداد مع بلوغ الخبر به كون الخبر بينة او غير بينة  
 لان كل الامم الثابت وقائده الاحتياط بتلك العدة ولو علمت العدة  
 ولم تعلم الوقت اعتدت من حينه الرابع كما في الحسن **كتاب النفقة** قوله  
 للرجعية في زمان عدتها وكذا الكسوة والسكنى بالشرط المعترف وكذا  
 البينة اذا كانت ذات حال لها بدونه فلا وقد عني البحث في ذلك ولا يجوز  
 لمن طلق رجعية الصراخ زوجته من سنة ولها ان تخرج ما كتبت في السنة  
 والاجماع في انفاقها حتى كافي لادية وهل هو واجب للحق كما في  
 منها من ايامهم من ذلك حتى ايتها اهل كاهن وروى في تفسيرها  
 للقطوعان قولان وفي الحسن لا ينفق المطلقة ان يخرج الا ما كان من  
 حقه من نفقته على ثلثه قروا وثلاثة اشهر لها او اضطرت الى الخروج فما يزو  
 في الخبر فان اريدت زينة خرجت بعد نصف الليل ولا يخرج المرأة  
 الى ابيها او يخرج في حاجة لها او في حق اذن زوجها ما تم وصار  
 ذلك انما للخروج والاختراع ان تخرج مائة او يخرجها او يخرجها من

نهارا وقال الغضائري  
 انما فان لم يخرج  
 والاخراج ليس بموانع  
 يخرج من

وعلى ان لا يزيد العدة الى ثوبا واسكرا لان الشغل في القصة هذا الذي حوتها  
 وهذا الذي حوت القصة والمطلة البينة تذهب من ثبات عدتها الاول  
 والاصح المستندة وخوله تعالى هذه لك لعل الله يحدث بعد ذلك  
 يعني الرجعية كما في القصص المتوفى عنها زوجها تعتد حيث شاءت كما في  
 القصص اذا لم يمت من قبلها **كتاب** ليس للزوج ان يخرج بل وطيرة ما  
 حتى تقتضي عدتها من ذلك الوطيرة ان كانت في العدة الرجعية فلا ان  
 بغير الاحتجاج وبغير الى القضاة وهل يدخل العدة اذا اجمعت على  
 احكامها العدم والوجوب بخلافه السبب من الترتيب في المتوفى عنها  
 التي تخرجت في عدتها انها كانت بعد الترتيب وانفساء الاولى عدت  
 الثانية وفي الموضع ان كان زوجها دخل بها فرفق بينها واعتدت ما بقي  
 من عدتها الاولى وعدة اخرى من السنة وفي معناه خبر كوفي في الخبر  
 انها من اجل من السخ في امرأة تزوجت قبل ان تعتق عدتها قال تفرق  
 بينها وتعتد عدة واحدة منها جميعا وجعل في الرابع قولان وحل الشيخ  
 عدم الدخول من الثاني بنا في قوله عليه السلام جميعا اذ لو لا الدخول  
 عدتها من الاول خاصة وعلى القول بعدم الدخول اذ كانت احدهما  
 وضع للحال وجب تنديها وان كان سببه من غير الدخول لا قبل التام ولو  
 طاعت العدتان من واحد كان طلقا با بياغم وطاها للغيره فالاصح  
 الدخول فلا للشيخ والحلي مطلقا ولو خرجها اذا كانت من جنسها كان  
 يكون احد من المثل والآخر الاكراه او الاستمارة فتتوفى **كتاب** العدة  
 تنفك بالرجعية قاله لها ثانيا لوصفها لغيرها استبان عدتها ان لم يزل  
 بها بعد الرجعية تعود ما بالرجعية الى النكاح السابق لجماع الدخول خلا

ولا يثبت عدتها للنفقة  
 ويجوز كسرها من قبلها  
 الى حيث نشأ من

عدتها

المبوط فيها اذ قد عرفنا ثانيا منها على ان الطلاق يعطل لعقد العدة بالترتيب  
ولم يتبين ثانيا وهو من حيث هذا اذ لم يتبين ان كساح لم يمتها فيه وانما عاد  
النكاح للموسر فيه اما لو كان الطلاق الاول بانثا كان خالصا بعد  
الانحلال ثم جدد العقد في العدة ثم طلقها قبل الدخول فلا كسر على  
سقوط العدة لطلان العدة الاولى بالانكاح المتجدد والعقد الثاني  
لم يحصل معه دخول فليس تحت عموم من قبل ان يمتد من خلاف  
فوجب كمال العدة الاول لوجوبها عليها وانما انقضت بالانكاح فوجب  
العودة اليها بعد الطلاق وهو الصواب لان سقوط العدة بالانكاح ثانيا  
يكون ما نسبته لانه الزوج كالمطلون الا زواجه لظهور ان العدة ثانيا  
الزوج **الاول في امره** **متناسخ** تستبرأ لانه الذي يمتد من اذ انكح  
للقبوض للتمهينة وتجب للتمهينة بحول على الاستبراء والتبقي  
من تحيض ولم تحض ثمانية اديعور يوما للغيرية وقول المفسرين  
بثلاثة اشهر شاذ وليس هذا كما كانت منتقلة اليه من امرأة كافي القربان  
فقد اخبر باستبراء كافي المعترة او كانت يائسة كافي الحي وغيره ولم  
ينكح العلت وللنكاح في الصحاح او كانت زوجته فاشترها الواحدة للثمة  
او حابسة فكيف يحضنها التي هي غير كافي الحي وغيره او حاملة وقد  
مضى عليها الربعة اشهر ومضى ايام كافي الصحيح الحسن والاولى ان يصبر  
حتى تضع حملها وقيل لا وجوب ذلك فيحرم قبل وقيل كبر في مدة الحمل  
وان لم يحض المدة المذكورة وقيل فيه خبر ذلك باختلاف الزوايا  
والاصح ما ذكره الجميع بينها وتخصيص للملح وجوب الاستبراء ما اذا طلقت  
لانها اشترط او الاستبراء دون سائر وجوه التعلق لاعتدالها في القربان

وفي

واختلاف في غير ما يحصل وعموم او ما ملك اياكم ضعيف وكذا الخلاف في  
التصور المذكورة وفي الخبر في جعل له حارية في ذمها انما لا ينبغي ان  
يأتممها حتى يبرأ الولد والطلاق المبسوط سائر الاستبراءات في ذم  
الاستبراء بالوطء في التحريم بدفعه الصحيح **متناسخ** اذا ملكها فاعتقها ثم تزوجها  
سقط الاستبراء وان كان افضل للحي وغيره ولا خلاف فيه ولكن لا بد من ثبوت  
بما اذا لم يعلم لها وطء محرم والا وجب لوجوب التفتي خلاف ما لو كان  
قارن الاصل عدم الوطء ولا دليل على اعتبار العلم الا في الملوكة ولو كان  
ثم اعتقها لم يكن لغيرة العقد عليها الا بعد العدة وهو ظاهر في الحسن  
رجل عتيق سرية النكاح له ان يزوجها بغير عدة قال فيم قلت فخير قال  
لا وفي غير **متناسخ** اذا زوج امته حرم عليه وطؤها الا بعد الفقة  
وانقضت العدة ان كانت ذات عدة ويكفي العدة عن الاستبراء وليس  
في حق العقد الا ان يكون تزويجا من عبدة كالمزوجة بغيرها فيكون له الشكر  
للمائة كافي المعترة فاذا نكح من قبل يجب العدة لاختلاف الطلاق على هذا البيع  
فان النصوص ان يبرأ طلقها لم يملك الاستبراء بالحبيسة او حرة وانما  
يوما لاختلاف النصوص باستبراء المعترة الشترى قولان ولو طلقها الزوج  
وباعها لالا ان كانت العدة ولا يجب الاستبراء بعد ما على الشترى لانها شترى  
وقيل يجب لانها حرة كان تملكها على خلاف الاصل وهو من حيث محمول  
الذين المطلوب **متناسخ** قبل ان يكتب امته حرة عليه فان التفتي  
الكنابة حلت ولا يجب الاستبراء اذا نكح في المأوى كذا الوارد او ابدت  
ثم ما اختلف في ما لو باعها ثم اشترها لانها بتاح للشترى لا يبرأ في محض  
الاستبراء كونها حرة لولا الاستبراء فالواشترى حرة بغير امر تفرقت بها



حيث لم استلم لم يصحف بحسب الاستيلاء فاما الحصول الغرض المقصود منه  
**مستند الباب الرابع في احكام الاولاد القوي في حقوق الولد قال الله**  
 تعالى وسجلوه في كتابكم من ثمراتهم ما انفقوا من ثمنهم او من ثمنهم  
 من ثمراتهم ما انفقوا من ثمنهم او من ثمنهم من ثمراتهم ما انفقوا من ثمنهم  
 واقصاه سنه وفاقا للسيد والحق الحسن السعدي عن معنى قوله الاخوة  
 اشد شدة اثر للاخبار ويمكن تترجم على الغالب كما يشعر به بعضها وقيل  
 عشره ثم لم يجد مستند ويقع على الخلاف مسائل في حقوق الولد  
 بعضها **مستند** كما ان الحق في بعض احكام الغرض بان لا يلد الا من سنه  
 اشهر ولا ازيد من سنه مع الزوال وسجل عليه الامتياز به فيما فيه في  
 الله وان استعمل او فتنه خلاف ذلك بان كان قد طلقها او في غيرها من  
 واسمه الولد الذي خلقا وسجله لان الولد للغرض وللغرض المحرم بالنسبة  
 والاحكام فان تهاه ولما عرذ لم ينف الا بالاعان اذا كانا في الامم  
 فلهذا من دون لعان وكذلك وعلى الشبهة لاختصاص القعان بالانتماء  
 كما تم وكما لم يمكن للحقوق به فقد حدد انتماء الثلثة وسجله وحيث  
 انتمى لثلاثين بنسبة من ليس من وبقية عليه حكم الولد في الميراث والحكم  
 والظلم الحارم ويحرمها وان كان في ظاهر الحال كما هو الميراث بان يكون  
 قريبا منها فكيف اصابتها كما في خلافه للثلاثين فيها جاعلا من سنه  
 غير او بعد النفي والامتنان وهو شاذ وربما قيل بعدم وجوب التي مطلقا  
 وانما يحرم القسح باستلزامه كذا بدون التكون من التي حدلها من القحام  
 الفضيحة بالاعان الغير اللابن بذوي المرات سوا تيقن انها ليست او حرم  
 كونه من زوج امه قبل او فطنت بشبهة وان حرم قد نها في الثاني

لانه الغرض انما هو حق الولد وهو غير مقتضى الاقضى واما ما هو الميراث  
 ثبت الغرض حكم بالحقوق ان ولدت فيما بعد اقل الجاهل اكثره وان لم يعرف  
 به ولم يعلم قطعه لها وحيث لم يثبت لم يحكم به الجمع اقراء وانما ثبت  
 الغرض بل هو مع الزوجة مع امكان الوصول اليها اجماعا ولو طحا لشبهة  
 فيخرج منها ان كانت ذات حمل وورثت من المالك في الامم اجماعا وفي ثبوت  
 بطليم قولان لاختلاف النصوص فيها واكثرها يعطى الثبوت ولما التفت  
 فظاهر اجماعا بان عدم ثبوت الغرض بها واكثرها حكم بالحقوق فيها كما في  
 النصوص لاعتبار ولو اختلفنا في ذلك اقول اوفي ولا بد منها فالقول بقوله  
 لاصالة العدم لانه الاقراء فعل فقبل قوله فيه والثاني يمكن اقامة الشبهة  
 عليه فلا يقبل قولها فيه بخير بنية **مستند** لا يجوز نفي الولد لكان الغرض ولا  
 لعدم الامتنان فانما ثبت الحشنة او قد جاز من المقتضى عند اصحابنا الامكان  
 سبق الماء من غير ان يشعر به وكذا لو طلقها بولا لكان استرسال في الفرض  
 منه ويشكل بما اذا علم بعدم نزول الماء واسترساله **مستند** هل يلحق الولد  
 او المحرم الا انهم اوجبوا وجود التلحاح وكان لا يتنازع انزال ماء فبقي في  
 الاول وهو جواز وعينه التي وما فيها من القوة المحبلة في الثاني وان بعد الاعان  
 في المحض جاز اقامه العلين معا فالشهور العدم لعدم الامتنان وقد  
 جاز العادة بان خلق الخلق ولد وقيل بالحقوق لان معدن الماء الصلب  
 وان لم يمتد في شبة الى الظاهر بها باقيا ولا يلحق به البالغ وفي في العشرة  
 قول بالامكان بانه الطامع في السن ايضا وهو بعيد **مستند** هل حق التي  
 على الغويا ويجوز فيه التراخي للشهور الاول الاتساع العذر او تراخيها  
 العادة به كالمسح اليه الحاكم لئلا يذبح تجوز التراخي مطلقا الى عدم استقلال

التي خلاف الحق والغير الثاني لا يتصور تأمل ومن الاعذار  
 لا يتصور ان يتصور ان يكون التوقف لزومه في ثبوت الحق واذا اصر  
 به وقتا طويلا ولم ينف منه البطل وقد قضا ما ذلنا لنسوس ولان هو لو جازما  
 في النسب **مقال** القيمة كالقيمة في المراسم والنسب وتبين عليه بها انما كانت  
 بالتغير فوطاها لانه بعد حقوق الولد فيه لمولاه يوم ولد حيا كما في الا  
 لانه ما جعله جميع بعد المقتضى حق فيه الولد للزمن البويهي وسحق الحق  
 من منفعة امته التي قامت بسبب تصرف الغير فيها ولو لم يكن لها في الاصل  
 باسرها تعين ولو طمعا الترويج فاعتدت ثم تزوجت فحاشا بولدها  
 لها في كل ما في اعتبار القعدة او تزوجت الثاني قولان اقولها الثاني ان  
 النسب والتبوت للزمن في العمل حقيقة وزواله عن القول فاطلاقا في جاز  
 وكذا لو كانت امته فاشترها الثاني بعد وفي الاول او رجعها بعد عنها في  
 التبريد اذ ان الرجل يملك المارية بطلها فاعتدت وكنت فان  
 وضعت لغيره اشتر فانه لمولاه الذي اعتقها وان وضعت بعد ان تزوج  
 لغيره اشتر فانه لمولاه **مقال** لو زوجه فاشترها ثم تزوج بها او  
 امته فاشترها لم يملك لها فيه النسب لانه للتولد من الزنا لا يلحق بالزنا  
 وتجدد العراش لا يقتضي لما في حكم بانقضاء ما انقضى في غير المراسم  
**مقال** الولد تابع لابيويه في الاسلام والحزبية والرق والملاكية فالاعتقاد  
 في الاولين فهو سلم بلا خلاف وحظر في المراسم والمال لا يشر في المراسم  
 من الحسن في العهد يكون تحت الحرة قال ولد لمراسمها للاسكان في جوار  
 رقانجا المملوك منها لانه اشترى لغيره لانه ما مملوك فيهم ولا من حق  
 الادنى في ملكه المستمع مع حق الله تعالى والمجزي وفي المراسم فاشترى

الزنا

اشترى الرقية المشروعة ليعوم ليعوم الوفاء بالشرط فيه تزوجا لشرط الشر  
 في الشرط كما في ولا يشر في ذلك من ولد المملوك وغيره بل العبرة بما طفق به  
 خب وصروا ان لم يشرط وقبل ولد المملوك ان لم يشرط حرة فيهما البيه  
 بالقيمة الموثوق هو لولي المارية الا ان يكون قد اشترط حرة لغيره لانه  
 حاشا بولده فاشترى ومثل المجزي ان المراسم وان قد وما لا يجوز  
 فالولد لها لانه ان على الغير لانه ما ملكها لغيره لانه ما ملكها لغيره  
 للمال في بيع الامم الا مع الشرط لغيره من الميراثات والحيث لا فرق فان النسب  
 معسود في الادنى وهو تابع لغيره لغيره وفيه نظر ولو اشترط لغيره لانه  
 بها او زيادة من نصيبه وجوز **مقال** من زنى بامته غير فاشترى بولدها  
 امكن لها في مولاها بان وجدت الشرط لغيره والنسب لا يشر في مولاها  
 لانها فاشترى لغيره لانه كانت مع امارة تغيب معها القدر لانه ليس به لم  
 حرة لها فيه ولا قيمة بالبيع في ان يوصي له بغيره ولا يشر في الاولاد  
 اختاره الاكثر لتصوره للقيمة وان لم يكن لها فيه المولى فهو رقيق له  
 وان كان ابو حرة لنفس انها وولدها تزوجا على المصسوب منه ولو لها  
 الشراء فيها في طهر واحد فولدت وتلدوه افرع منهم فمن خرج استحق  
 به ولزم حصصها فحين من قيمة امه وقيمة يوم سقط حيا بلا خلاف  
 الحسن وليس في تفسير الحسن بالقيمة ووجهه ان كل من كان قيمة الولد في  
 لزمه انه ولد وانما يلحق بغيره لانه ذلك لانه لا قيمة على غيره من الشراء  
 وهذا بخلافه ان كان الوامل واحدا فانه محكوم بغيره بغيره بغيره  
 الحقيق واجيب انه انما اعظم قيمة الولد بانقضاءها على بغيره انه ولد وعلم  
 لم يثبت شرعا فيبطل المدعى باقراره وان اتعاها ولحقه في الحق به والنسب

القيمة

الزنا



ذلك ولولم يذبح احد اخرج منهم ايضاً القول في اواب الولادة قال الله تعالى  
 حكمة الله كرجا ووضعت لرجا **مفتاح** تحجب النساء احانة الذكاة عند الحضانة كناية  
 ومن قد جرت فالحانهم والة فالجانب ولا باس بالزوج وان جعلت و  
 تحجب مثل الولود كما في الاخبار والادان في اذنه النبي والاقامة في البر  
 فاتها عصمة من الشيطان واما من من الفرغ ولم السببان كما في النصوص تحجبكم  
 بما التزات وتوبة الصبر عليه السلام اى ادخالها في حكمه وهو اخط داخل  
 العلم وبالحق ان يفيض ويحول في فم موصلا بالشبابه لا يحكم حتى يتاخر في  
 حلقه وان لم يوجد الفرائض فباء النساء وان يحسن اسم فاته يدعى  
 يوم القيمة فم فلان بن فلان الى قوله اولادك واصل في الاسماء  
 ما سمي بالعبودية وفضلها السماء الانبياء عليهم السلام وفي الحديث النبوي  
 من ولده اربعة اولاد ولم يسم باسمي فقد جاني وان يكنه محافة الله  
 وفضل اوقات التسمية يوم السابع التخذ في زمان الحمل وحسن يرك  
 ويكره ان يسمي حكما او حكما او ساريا او ما كانا ويتأكد في الذكر  
 كسر اول مرة وان يكنى باي حكمه واي ملك وادعيه وليه التسمية  
 كان الاسم محكما كذا في النقص **مفتاح** محبة خزان الغلام بلا خلاف  
 المستقيمة وهو من الفطرة المحبة تارة وتجب ان يكون يوم السابع استجابا  
 مؤكدا للنصوص منها طه والاولاد كم يوم السابع فانه لطيف لولم واسرع  
 لبنات الحنن وان الاصل تحجب من بولي الخلف اربعين صباحا وفي  
 آخر تفتح الى الله تعالى من بولي الا خلف ولولم يصح عزه حتى ين وجب  
 عليه الحضانة وان طهر في السن العموم الا ذلكم وخصوصا ان يرضع واما  
 خنفس الجوارى والنساء فتجب بالاجماع والنصوص هو كونه في

ان لا يتماصل ويثبت فاذة اشرف للوجه واحضل عند التزوج كما في الصحيح  
**مفتاح** تحجب جلق راسه والتصدق بدين شعره ذهبها او فقهته للنصوص و  
 كبره الشانغ وهي ان تحجب زوجها ويبيع موصها كما في الخبر وكلام أهل  
 وفي اخره عيان الا قبل من وسط الراس ويغني ان يكون يوم السابع  
 مقدما على العقيقة النقص **مفتاح** يستحب العقيقة عنه استحبابا مؤكدا للنصوص  
 المستقيمة منها العقيقة او سبب من المصحية واجبه السيد عليها الا  
 ولم يثبت والاسما في النصوص المتعددة العقيقة واجبه وسجلت على انساب  
 او الثبوت كما يشهد به الحديث المذكور ولا يخفى في الصدق فيها فان محرم  
 عزها القدر حتى يتكفل الى برين وفيما ان الله عز وجل يحب اهل الراف الدما  
 والاعلام الطعام ولولم يعق الوالد استحب الولدان يعق عن نفسه اذا  
 يملكه ولولم يعق يتي في مدهموا للنقص المولود منهن عقيقة فلهذا  
 او تركاه وان دات يوم السابع قبل الظهر سقط وان مات بعد لم يسقط  
 للنقص وفي الغلام والحاراية سواء كما في الصحيح وغيره وقيل بل من الذكر  
 ذكره ومن الانثى انفي الخبر ويستحب ان يكون يوم السابع بالنقص وان يستحب  
 فيه شرط الا فحقة لظاهر الخبر ولا تأكيد فيه الاخرات فاما في علم المستبراء  
 المصحية بخبر من الراشدين وان تحجب القابلة رضعها وان لم تكن قابله  
 وغيرهما وفي الخبر يعطى القابلة رضعها وان لم تكن قابله شاة وان يتي  
 لها المؤمنون واقدره شره فان زاد فهو افضل كما في الخبر وفي خبره في رعا  
 فان تداوا فهو الفضل وكبره الولدان ان لا يلاعنها وكذا من في رعاها حتى  
 القابلة لو كانت منهم للنقص ولما كان في الامم وان كبر شرا من عظامها بل  
 يفصل عنها ما ويبيع للنقص **مفتاح** ومن التحبات ثقب اذنه فليها

منها بالرجل والولاد كما في  
 الصحيحين وغيرهما وفي  
 الخبر يعطى القابلة رضع

يقرب من الصحيح فقل انه الغلام من السنة وثمان الغلام من السنة وفي آخر  
امر حبيب عليه السلام بفراغ السنين عليها السلام يوم السابع وحرم بعض  
العامة لما فهم من التأني والاذى قال الشهيد الثاني فان صح حديثنا وصحبه  
الثقة والى ما قاله موصيه الا ان يجعل مثل هذا المأثم البير الذي ترب  
عليه رتبة الصبي وتكون كما في الاذن فيه مثله هذا الاحتار القول  
الارضاع والحضانة قال الله تعالى والوالدان برصعن اولادهم  
كما بين لمن اراد ان يتم الرضاغة على المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
**فتح** المشهور بعدم وجوب رضاع الولد على الام مع وجود الكلب او  
وجود مال الولد ووجوب رضاعه عن غيرها وقد رتبة على دفع الحجرة اليها او  
تبرع المظهر قوله تعالى فان ارضعن لكم فاموهن اجورهن وقوله فان  
تغاسرن فاموهن الاخرى وفي الخبر لا تجزى الرضاغة على الرضاة الولد وتجزيه  
الولد ويرضعن اولادهن مقيد بمن اراد ان يتم وقبل يجب عليها الرضا  
اي ان لا يوجد عند الولادة لان الولد لا يجزى به وانه يولد في الرحم  
وعلى الوجوب في استقامته الحجرة عليه قولان ومع فقد الشرايط المذكور  
يجب عليها الارضاة كما يجب عليها الانفاق **فتح** يجب على الأب بذل المأثم  
الرضاع اذ لم يكن الولد مال لانه من جهة نفقة الواجبة لطريقه فلو لم  
تعالى وعلى المولود له رزقهن والآية وهل يجوز استيفاء الام لذلك و  
في حبانته المشهور نعم للاصل ولقوله فان ارضعن لكم الآية مستلذا  
لشخص لا ينفذ ما لا للاستماع بها في كل وقت الا ان استثنى من اوقات العبادات  
فلا تقدر على ايقام المنافع المستاجرة واما الآية لموقفة له على ما كانت  
ولا تزال فيون وفيه نظر **فتح** الام الحق بالرضاغة لقوله عز وجل فان

الرضع

الام ارضعت الغلام ارضعت بالام والرضع المشهور لقوله الكريم  
في السلطة وقيل بل هو الحق مطلقا اذ لم يتكلم اكثر من سبعة اشهر والاعا  
في اصل الارضاة لا في الحجرة وفيه التزم للاختلاف الخالف للاصل **فتح** يجب  
ارضاعه بدين ارضاعه او وفق من ارضاعه لتدعيمه منه في جعلها حال كونه  
وفي الخبر ما من به رضع به القبول بغيره من لبن له وان استرضع لبن  
فيبقى ان يتناولها قاله السامية المعينة للوضعية لا كما في الامع الا  
فان تميز وتبعها من شرب اللبن والحلم الحزين ويرى ولا يلزم اليها الولد لمصلحة  
مزايتها ويتأكد الكرامة في الحجرة سبعة اشهر ومنه ولا بد من الرضاة  
لا بد من ثمانية اشهر في اللبن وغيره في الحجرة ثمانية اشهر ومنه ولا بد  
حطب لبنها وذلك لكرامة وشدة هذا الاحتار بان احل ان يرضع لبن  
لا يرضع لبنه ولا يرضع حكمه فكيف يرضع لبنه وهو استعمل في مقابلته  
**فتح** نهاية الارضاة حولان كما في الآية لا خلاف ويجوز ان يقصد على  
وعشرين شهرا عند الظاهر وحمل فصار ثمانون شهرا فان الغالب على الحمل  
سبعة اشهر وفي الخبر الرضاة احد وعشرون شهرا فان قصرت وجوز على  
ومن ابن عباس ان ولد لثمة اشهر ففصله في عامين ومن والدا سبعة  
فقد رضاع ثمانية وعشرون شهرا ولا تسعة فاحد وعشرون شهرا ومن  
وافق الآية ويجوز الزيادة على العامتين يتابع حاجة الطفل اليه الرضا  
عن عدم دليل على المنع بل في الصحيح قلت فان زاد على سنتين هل على الرضا  
من ذلك شيء قال لا ودين جماعة في شرب لبنه وجعله راية فالاحوط  
علم التحريم من ذلك الامع الضرورة **فتح** الام الحق بالرضاغة حدة  
الرضاع فان ارضعته غيرها ففي سقوط رضاعتها قولان من تعارض بينهما فلا

فان تغاسرن





يحصل منه بدون ذلك من غير تكرار والفقير قوله عز وجل ولا يدين من  
 الآلهة لغيره يدين ولا يتقاف للساكنين على منتهى من ان يخرج من مافرات كالرجل  
 ولان النظر اليهن مظنة الفتنة وهو محل الشبهة والابن عباس الشرح  
 حرم الباب والسبب فيه عن الاول بان الفتنة محسنة بغير ذكر دليل الاستشـ  
 اء والفتنة محسنة بغير ذكر دليل الفتنة ومع الترتيب لا فرق بين  
 والمقرب فالاولى قوى وبه يجمع بين الاول لا كالمقرب للامانة هذا ان الفتنة  
 قصد انما يقع اتفاقا بغير قصد فلا يجوز به حكم اتفاقا في الجملة  
 الشبهة الاولى ان والثانية عليك ويستثنى من ذلك الصغيرة التي ليست  
 مظنة للشبهة وكذا العجوز في السنة الباطنة في الفتنة والثالثة  
 غالبها على الاصح لقوله تعالى والعقول من النساء الى غيرهن وفي الخبر لا  
 بالنظر الى شعورهن والامر بالرجل في جميع ما ذكره الآية الامة المرأة المشـ  
 فانه لا يجوز زيارتها للنظر الى المشـ زيادة على ما يجوز للاسبى وفي الخبر لا ينظر  
 المرأة مشـ ما عن النبي حتى يحتمل **مقتضى** هل يجوز النظر للنفس في المرأة  
 ونظرا اليه مطلقا او مع ما كثر الاياه خاصة احوال والنسوة مختلفات  
 والحوادث فكذلك بقوله تعالى او ما ملكت ايمانن وهو استثنى من المذنب  
 الا ان حقيقته وقوله تعالى الى الامة من الرجال وفيه اشارة في الخبر بان  
 الذي لا يأتى النساء وهو غير المحض وبما الصحاح منها ما قيل انهم  
 وفيه انها محتملة للنسبة محتمل وقيل وشمل الامة لا يولى الفحل من غير اذنه  
 الاجماع على خلافه بل حال في المسبوق اليه دل الصحاح عليه في الفتنة انفت  
 فهو خارج به وسئل مالك الميمون على الامام عبيد بن جراح في نسائهن

ووجه الفتنة  
 انظر الى علم الرتبة  
 فتقيد بالفتنة وتثبت  
 الفتنة

فتنة

من قبل فلا وجه لاحادته وليس حكمه من فتنة حتى يؤكدهم اشترط الميمون  
 في ذلك ولا وجه لتخصيصه من اصلا الا ان يروى بساكنين لفظا على اللفظ  
 مطلقا وما ملكت ايمانن ككافر ويقال يخرجهم برون من الكوفة الغير  
 المملوك كما في الخبر وعلى فيه بانهم لا يفتن الا من لا يدين من غيرهم ونحوه  
 من في خارج من الميمون والامام كما فعلوه بعد ونقل عن الشيخ من غير  
 من الامة ثم الاولى ان حقيقته لا يجوز بالحق القطع الا في المحضين  
 مما لا يدخل في غير اهل الامة كما قيل ما من من لم يدين من الاهل  
 الجوارح المملوكة مطلقا لدخوله في الامة الاولى وعدم شمول الامانة  
 له لولا ان يثبت في **مقتضى** لظن الرجل والمرأة ان ينظر الى ثيابها  
 بالاجماع والقصر هناك ان او قبحا ما لم يكن لثيبتها او ثلثه الا انما اشـ  
 اليه من الكوافر والعقود من الاحكام الحسن الوجه الحسن للامانة  
 من النبي صلى الله عليه واله وسلم ذلك **القول في قوله** قال الله  
 وكوفاقر امعه بالعسط شهد الله ولو على نفسه والوالدين والا  
**مقتضى** انما ثبت الا في الامة لا في كانت النبوة مكانه لا يلى بها الحسن  
 الموقوفة بحجوه لان النسب ثابت لا ينقل الى غير وان لا ينافيه في ثبـ  
 الحاق به فانه لا يجمع الامة البينة والعقود واذا اجتمع الشرط لانه  
 كفى الا انه لا يثبت بصدق الخبر والاجماع وكذا الخبر وان كان محـ  
 البينة كالموافقة بعد وثبـ وانما مال عدم المنازع وبناء امر النبي على الثبـ  
 وفي اعتبار بصدق الكبر العاقل قولان ظهورا ذلك فان لم يصدق  
 المذنب البينة في غير الولد لا بصدق في القرينة او البينة فان ثبت  
 اختص الشبهة بها ولم يتعد في حق غيرها وان ثبت بالبينة عم والبينة

وان كان ذلك في قوله تعالى ولا يدين من الآلهة لغيره  
 وفي الخبر لا يدين من الآلهة لغيره  
 وان كان ذلك في قوله تعالى ولا يدين من الآلهة لغيره  
 وفي الخبر لا يدين من الآلهة لغيره

والبينة



أما الاستغناء أو الشهادة على من أجهل لا يحد بل ويغير ولا التماسه سوك  
 مستوفات أو غير مستوفات لعدم تعلقه بالمال خلافا لمسبوط فاشت بمسجل و  
 أحاطت بنظر المثل ترتب المال عليه في طلبة كالميراث وهو شاذ **فما من**  
**فما من** قال الله تعالى وأولوا الأرحام حجهم **فما من**  
 حبب انتاف كالحق الأبيوي والولد مع شاة الآخر مع تقدم بالنسب و  
 الإجماع في حصول آباء الأبيوي وأمهاتها فيما وولد الولد في قول  
 الشوز ذلك بل لا علم فيه بخالفه أن الحق في قوله في الولد ضعف  
 دليل ولا يجب انتاف فيهم من الأقارب وإن كانوا أولاد الأب بل  
 يجب ويتأكد في الوارث والقول بوجوبه فيه شاذ وفي الخبر لا يجب  
 التحل الأبيوي والولد وفي اشتراط العجز عن الاكتساب في السقوط عليه ولا  
 ظهور جازل لأنه معونة على سق الخلق والكتب جازل وهو لا غنى ولهذا  
 منع من الزكوة والكفارة المشروطة بالفقر حصول الحاجة بالفعل لا  
 الاستحقاق ثم يعتبر الكسب كونه لا يتأخر إلى عادة ولا يشترط نقصان  
 للثقة ولا الصغر والمجنون خلافا لمسبوط وهو شاذ فلا يلزم صدق  
 أن يجزم حرفة أو يحمل على الاكتساب فالولي حاكم عليه والانتفاء عليه  
 من كسبه كونه لوهر ب من الحرفة وترك الاكتساب في بعض الأيام فخط  
 الأب الانتفاء عليه بخلاف المكلف ويسقط الثقة إذا كان معلوما  
 لو جوب على الولد ولا يسقط بالفسق أو الكفر لعدم ولقول عز وجل  
 مصلحتهم في الدنيا مع **فما من** إذا حصل له قدر كفايته اقتصر  
 فإن فضل شيء فله نسبة فإن فضل فلا يورث والأولاد والمعترة مؤنة  
 اليوم ولا يقدري في الثقة بل الواجب قدر الكفاية من الأعمام و

كما

الكسوة والسكن ويحتاج المدة من زيادة الكسوة في الشتاء للتدفئة **فما من**  
 وأول احتياج إلى الخبز من مؤنة المأكل منسوبة ولا يجب اعتناء على الأكل  
 بل الخبز وقيل لا يجب لأنه من حاجاته للموت بل هو أهم أفراد المعاشية **فما من**  
 وثقة زعمت تامة لا عفا في الوجوب والاستحباب ولا فتنه هذه  
 الثقة لو كانت لا تدهم بواسطة السقط للثقة لا تثبت فلا يقدري في الآية **فما من**  
 إذا فقد الأب أو كان معسر فعلى الأب وإن كان على المشرك لا يجب و  
 لو عجزت الأم أو كان معسر فعلى الأم وولد الله في بيتهم فقال الله  
 يستقنوا من أبيهم من الغنى كما قال عز وجل وهذا بل على تقدم الأم  
 على الأب ومع عدمها الوقفها فعلى أبيها وأمهاتها وإن عجزوا لا يجب فالأمر  
 ومع التساوي في الذرية لا يتركون في الانتفاء وأتم الأب بمنزلة الأم  
 وأما أمها وأمهاتها بمنزلة أبيها وأمهاتها تراعى فيكون مع التساوي في الذرية  
 بالسوية ويختص الأقراب من الطرفين إلى المحتاج بوجوب الانتفاء و  
 لو وجد العزبة المورث دون الأصول فإن فقدت تعين وإن تعدت  
 في درجة واحدة وسب عليهم بالسوية وإن اختلفت درجاتهم ويجب  
 على الأقراب ما لا يقرب ولا يفرق في ذلك كله بين الذكر والأنثى وقيل بل هو  
 على حسب الميراث وقيل لا يختص بالذكر ولو اجمع العود أن يقع حصة  
 الدرجة شرا بالسوية كما في الأب والأبوين ومع اختلافها ويجب  
 الأقراب كما في الأب وابن الابن فالأب يعين ولو كان الذبح أنثى أو أم  
 الأم أو الأم فخير أخوات والأولاد سواء الأبوين واليت وكذا الأم مع  
 الولد مطلقا ولو كان الأقراب معسر فاتفق المصنف على إيلاء الأقراب  
 به الوجوب ولا يرجح الأصح عليه بما اتفق ولو كان له ولدان ولم

تبدل الامم فتنفس احدهما والاب وحيد على الاب نفقة الاخر **فقد**  
 المنقطة وان كان من جهة واحدة كالآباء والابناء فحب الاخفا في  
 الخلق مع الوصية والافتراب اليه فالقرب والافتراب في كل مرتبة بين  
 الذكر والانثى ولا يبين المقرب بالاب من الاب والام والمقرب بالام  
 وان كان من جهة من المراتب فان شاورت غلة الله جعلت فيها  
 اشركوا ولا يختص الاقرب ولولم يبع ماله من فدية واحدة فتنفس  
 وكنتهم في القسام والقرعة وسجرات اقرابها الثاني لما فاد الاقرب  
 الطعن في كل خروج الاخر لصفه ومنه من القرعة **فقد** لما  
 اسيار على النقطة مع الوجوب والامتناع وسبب ذلك ان اقرابهم وسبب  
 فيه ولوم فيهم ولولم يقد على الوصية لما حكم على جيران الاقرب من  
 عليه اوسع ماله وسجرات والاولاد يقرن على نفسه من مال ولده مطلقا  
 صغرا كان او كبيرا **فقد** المصلحة في الصغر وقيل في المصلحة لاجل  
 العنة والظلم وقيل لانه ان ياشركه ما شاك وان يقع على جارية ان لم  
 الولد عليها كما في الاشياء الاخرى في رواية اذا اتوا عليه ولد باسحق  
 فليس له ان ياشركه ماله اشيا فلو كان له ولد جارية فليس له ان ياشركه  
 الا ان يقول على نفسه **كتاب ما في العايش والمات** قال الله تعالى و  
 تقدمتكم في الارض وجعلناكم فيها معايش فليلا ما تشكروا وقال  
 هو ان يوصلكم الارض لو لا طامشوا في متاعها وكلموا رزقه وقال  
 فانشرها في الارض وايقنوا من فضل الله وفي الصحيح من طلب البرقة  
 الدنيا استغنا فاعلم الناس وسجل على كل من مطلقا على سائر في الدنيا  
 القيمة وسببه مثل القرابة البعيدة وفي الحسن المأذ على عيال كالحمل

هو

في سبيل الله ووجه الله تعالى داود عليه السلام انكم الصديقون انما  
 من بيت المال كيلي داود عليه السلام فوجه الله تعالى في ذلك انكم  
 فكل من عمل من ذلك رعا ويصيرها ويغاثات باثانها ويصدقها بالباقي للطلب  
 للملا ان يضل من الخلق للعبادة كاذن من النصوص للنفقة منها العبادة  
 حثرا فتنفسها على الملأ وما ورد في العابد في بيت الذي يقربه عن جوارحه  
 ان الذي يقربه استعباده منه وما ورد في العابد انك القارة ان تارك  
 السك في الجواب لم عليكم بالطلب في بيتها ملعون من الذي لم على الناس في  
 الاجمال فيه في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اوسع الامم  
 غنى في الله لا يميز نفس حتى يسكن رزقا فانفق الله عز وجل واجبالا  
 في السك في بيتكم استجلا من من رزق الله ان طلبوه فنجي من محبة  
 الله عز وجل فان الله تبارك قسم الارزاق من خلقه حلالا ولهم في  
 حراما فمن اتى الله عز وجل وصبرناه الله عز وجل من حرامه ومن حرام  
 الشر وعجل فاحذر من غيظكم في رزق الله عز وجل في حرامه ومن حرام  
 ومن الصادق عليه السلام لئلا يكون طلبك العيشة فوق كسب العيشة ودون  
 طلب الله عز وجل من الرزق من نيا والمطعمان بها والكل انزل فقل من ذلك بقرعة  
 للصف المتعذر فرفع نفسك عن مغرلة الوانين الضعيف وكنت بالانف  
 لقوم من منه **باب الاول** فيما يفي من المكاسب وما لا يفي واداءها وحكام  
 ما عجز عن استيفائها **القول** في وجوب المكاسب قال الله تعالى ولا تأكلوا  
 اموالكم بآلها الا بالاكل الا تكون فجارة من قرضكم **فقد** الكتب من طلب  
 في نفسه وينبغي عليه استعمال الوعاء فيه كالتجارة في النصوص ان فيها  
 انصار الرب في وادها من زيد في العقل وان تركها مذهبه له كالحيا الا ان

الراية



بالحرث والزرع فوالجزة من سلبها انصافه في سحر وما اكل العوا في قوله  
 صدقة ولطفا في الواسي والعقار في الروايات فيه البركة وان من  
 العقار يحرق الا ان يجعل في عقار شمل وكلف الابناء عليهم السلام طاعة  
 والخير والفضيلة والكتابة ويحرمها ومنه ما هو حرام كالقمار حق الكفا  
 حليوز كما في الخبر وفي الفتح الزه والشماع والاربعه عشرة منزلة في  
 وكلا ما قوم عليه في ميسر الرزق في الصحيح ان درهما منه شدة من سبعين  
 زينة بذلك محرم ولخذ من المسكرات ولجود الفواش والرشاق  
 لكم فاتها سحت وورد في الرثا انه الكفر بالله العظيم واعل الولاية  
 القامة في رواية ان اخوة ما يصح الله من تولى لهم علان من غير  
 عليه رافا من نال ان يفرغ من حساب الخلاق وكل ما يؤتم به  
 وهو ما يعاون به على الكفر كمال الات الله وتوجب الجرم للمرجل  
 وانية الذهب والفضة والمزمار وخوف لك ومنه ما هو مكروه ومنه  
 ما خلت في كرامته وسحرته وسنذكرها **مفتاح** عجم الزمان التي قلعة  
 اجاعة منفسوس بها في اللسان لا يبق في فضل الوصية او ما فرج  
 في فضل في الفصل السهم والنيف والسكين والرج وفي الخلف اهل والبر  
 في الحاضر الزم من البخل والحار والاختلاف في غنى من اعداء وانما للسلطان  
 في التمسك بالحجة في غير التمسك بها فيه عوس او شمولها اصل الفعل  
 وسنثاقه لاختلاف الروايات في فتح الباب من لفظ اليق وسكونه  
 فاقه على الاول بمعنى العوض المبذول للعمل وعلى الثاني بمعنى المصدق  
 والاول هو المشهور والواقع للاصل المعتمد عليه ولذا استشار الشريفة  
 الثاني مع تاييد باصله جواز الفعل بخير السابقة بغير الاحتكام وفي

تجوز دفعه للمصارعة والآلات التي تستعمل في فصل الطيور ونحو ذلك  
 عوض الا ان ترك اسط **مفتاح** كما عجم التكب على الجاني كذا في محرم  
 معاقبتهم وتسويدي الاسم في ديوانهم وقدره على ان يفسد كثير عترة  
 وفي بعضها ان استسقط من جاني فاقطع قطعة فطعة احب الى من ان  
 اتقى لاحد منهم عملا او مالبا ويطعن بهم الات فيج كرهه عن مؤمن ان  
 اسرا وقتله ومنه في آخره ولا مدة تقبل وفي الموقف لا تؤتم على بار سجين  
 قال البخاري الاصح التكن من الاشرار يعرف والذين عن الكد مع الاكراه  
 عن النفس والمال والاهل وبعض المؤمنين فيجوز بيع افعال ما يضر الا  
 الذل والذل كما ان في بعضها دالة عليه وعلى المزوم الواساة لغير المؤمنين  
 ونفج كرهه في قالوا ويكره مع الذهب البير لا يجنب تحمله لا تعف عنه انما  
 جوارهم في الجاني للاختلاف وكذا التبايع واساير المعاصيات للصالحين  
 منها فكل ذلك منه فلك الذي عليه نوز وعنه الا باس به حتى يفرط الحرام  
 عينة وكذلك ما يباح من باسم المقاسمة او الخراج او الزكاة فانه سائر الا  
 منه ومن ما لا يجوز ان عليه للاختلاف للتصريح في قوله ان لا يزدل  
 على العباد احده من عاتة الناس في ذلك الزمان ولا يفسد ان التعاقب  
 السلطان والعمل على القدر وفي اختصاص الحكم بالحق ان الغالب الحق  
 نقل الى معتد من استحقاقه لك عندهم دون غيرهم لا يذلة يكون لفظا  
 فيه واصالة للمع الاما الحق لا يذلل وهو الخاف خاصة لانه المشو  
 عنه والمدلول عليه بالقرآن الثقات الى الواقع او الغالب فيبقى الباقي التجم  
 نقل الى خلاف التصر فيفتوى **مفتاح** اذا اختلف لطلال بالعلم وجب  
 القيز وحال الباقي كما مضى **مفتاح** اذا وقع الميال فيهم في قبيل

واما بالحق في الاموال مع الاحتكام  
 ولو بانها حرة ولا يخرج منه

في

وكان هو يصفته جازلان ياخذ الحاد من غير زيادة للتحسين بل من  
 التفتيش ما جعل غير وفيه ما استبركه وقيل بالمتع ليعلم لا ياخذ منه شيئا  
 حتى ياذن له صاحبه وهو مطلق وحمل الشيخ على الكراهة للبع وهو حرة  
 لو طوت القرآن للحال او المقاتلة على توسيع اخذها من الكراهة وفاقا  
 للعامة **فتاوى** للشهود ان ما يجب فعله لا يجوز اخذ الاجرة عليه كغسيل  
 الموق وتكثيفه ودفعه وكل القضاء والشهادة وامامة الصلوة والاداء  
 وزاد لطلب تعليم المعارف والشرائع وكيفيته الغيبة وانقياد الاحكام  
 تعليم القرآن وفي السنة لست في شدي لا يكاد يبرح في زواله فمن عظم  
 وقابل الكراهة ومفسر فيها بالمتع في البعض والميل في اخره فغلب في  
 بعضها بالمتع في واجب مطلقا او العيني منه مطلقا في سجنه او غير اجن  
 او بالمتع من الاجرة وحول الادعاء من بيت المال او بالمتع مع عدم <sup>التمتع</sup> <sup>للمتعة</sup>  
 والميل انهما بالمتع مع الشغل والميل ان يرد له الاخرى للفق من لا يتحمل <sup>التمتع</sup>  
 الا في تعليم القرآن والاداء والعقود والاداءات المختلفة في تعليم ما نفع في  
 الاخرين من الاجرة التي يظهر ان ما يبر فيه رتبة التقرب لا يجوز  
 اخذ اجرة عليه مطلقا فانه الاخلاص فان الزينة كما مضى ما يبعث  
 الفضل ون ما يحيط بالمال فم يجوز فيه اخذ ان اعطى فحبه المستحقة  
 او ان يرد له او لا يتراو من بيت المال وغير ذلك من غير شرط وانما  
 لا يبر فيه ذلك بل يكون العوض منه صدق والفضل على اي وجه اتفق  
 في اخذ الاجرة طيس مع عدم الشغل في الصورة العبادة فيكون مستقلا  
 له قابلية وجوبه وان لم يوجب الغائب له ولما جاز الاستيفاء  
 لم يرد من القسم الاول فلانه انما يجب جبا الاستيفاء وفيه مطلب

لجنته لئلا ينفذ فانه انما ياخذ المال لمصرفه في الطريق حتى يتمكن في خرقة  
 في الطريق ان يصيد من صاحب المال او يابيه ثم ان الشايب اذا وصل  
 للمكة تمكن من الحج امكنه التقرب به كما لو لم يكن اخذ الاجرة فهو كالمطعم  
 او نقول ان ذلك اضطر على سبيل الاسترخاء للمتمتع اما الصلوة والتقصم فلم  
 يفت حوا لا يستخير له كما **فتاوى** كره التكسب بالشرع لان فاعله لا  
 يعلم من الزول ويبع الكفان لانه يفتي الوبا ويبع الطعام لانه يفتي  
 ولانه لا يعلم من الاستعداد ويبع الرقيق لان من يفتي الناس من بيع الناس  
 وبالدفع والميل لانه يسلب الاجرة من قلبه وقد ورد التصريح بذلك  
 مع تعليمه جازك في بعضها الصانع مكان الفيتة معللا بانها في العلم زين  
 اتفق وبالحكمة والاشاحة بما فيها من الصنعة والشرع في العلم والاداء  
 لا يجب ان يستعمل بطون وبالحكمة اذ الشغل وكذا النياحة على الميت ولا  
 باس بما مع عدم الشغل في التصوص وقيل يحرم النياحة بالباطل بان  
 يصنع بالحيض وفيه عليه حمل ما ورد من التي منها انما كسب للاشعة والقابلية  
 وحاشية للفرار والفتان فلا باس به للاصل والنس وفي رواية ولكن  
 لا فصل لشرع الشغل وحملت على التلبس وانما ما ورد من لعن الواصل و  
 الموصولة لم يحول على القيادة والمزنا كما في **فتاوى** كره بيع المصاحف  
 شرعا لما فيه من الابتدال وعدم التعظيم والتقصص منها لا تشر كتاب الله  
 ولكن تشر لجد بل والذفر والمعاودة ومنها لم يبع المصاحف الا عند ثاى  
 لم يكن ذلك فيما حصى من الزمان وحديثه العلامة لطواها الاخبار منها لا  
 بيعوا المصاحف فان بيعها حرم قبل فانقول في شرعا قال اشتر منه  
 للرفق والمحددين والغلاف ان ان تشرى الموق وفيه القرآن كسب



فيكون عليه حرما وعلى من باع حراما واجب تصحيح الاستناده والاصل في  
 اشتراط الحب الى من ان يجره اما الاجرة على كتابته فلا بأس كما في الخبر كان الا  
 ان لا يشارط كما في الخبر وكثير تغريم بالذهب لا يبيع وقيل بالتحريم وتغريم  
 ما ورد في القرآن المقتضى بالذهب المكتوب في نسخة سورة بالذهب  
 الله لم يبيحه شيئا الا كتابته القرآن بالذهب وقال لا يبيحني ان يكتب  
 القرآن الا بالسواد كما كتب اول مرة **مسألة** كبر كسب الصبيان والامهات  
 يعرفان بعتهم بين ومن لا يجنب المحال لم يعدم التوثيق باباحة ما سئل  
 ولغيره في الاقل قال فانها ان لم يجد رزنت والله ان لم يجد سرت  
 وكذلك معاملته الظالمه لعدم تغريمهم عن المعصيات وفي الخبر من سئل  
 الاما لا يربط الى ما لا يربط به ومعامله السفلة والاذنيين والمجاهدين  
 واهل الذمة كما في الاخبار وعلى فيها بان السفلة لا يتولوا في الخبر وان  
 الجاهل لا يبركه فيها وفي الخبر يشاركون من قبل عليه الرزق فانه ليس له  
 وكذا معاملته من لم يبتاع في الخبر ومعاملته بالخبر ومما اوردوا الا انهم حتى  
 من احياء المؤمنين كنف الله عنهم الخطا كما في الخبر وذوي المعاصيات في ابدانهم  
 لا لهم ظلم في كذا وفي الخبر **مسألة** كبر التكب بالقراب بان يوليه ذلك  
 لانه في حق عبيد المسلمين من كذا قبل وفي الخبر في جبر التيسر ان كانت  
 العرب لتأبيرية ولا بأس به وفي آخره هو صلال والناس يكرهون التخيير  
 وكذا قبل في خصا الحيوان لما فيه من الايلام وقيل بالتحريم وفي الخبر لا بأس  
 وسر القليل كما في العتقة لما فيه من كثرة الحرص على الدنيا وفي الخبر من  
 بات ساهرا فكيف لم يعط العتق حقه من النعم فكسبه ذلك حرما  
 وفي آخره الصنم اذا سهر والليل لا يفرح تحت وحمل على الكرامة الشدة

الدمع

والله اعلم  
 وما كنا  
 ونكره ان  
 ونكره ان  
 ونكره ان  
 ونكره ان

او من غير الواسع وكوب الخ لبقارة النعوس وقيل يجمع الخوف في وقت  
 اضطراره وفي الخبر يغتر ببلية وتلقى الركبان للشيء من في الاخبار وقيل  
 ومن قد ضعف الاستناده وحده اربعة فلا يبيع كما في الخبر فلا يكره ما زاد بل  
 بخارة وصالح يشترط الا يكون للفروج بقصد الشربة او البيع وان لا يبيع  
 الركبان سحر المالك كما يشترط من التروايات **مسألة** في كرامة الاحتكار وحسنه  
 قوله لا لاقبال الأصل والحسن ان كان السلعة مكررا يبيع الناس فلا بأس  
 كان قليل الا يبيع الناس فانه يكره ان يحتكر الطعام ويترك الناس ليس  
 لهم طعام وللثاني التخيير لا يحتكر الطعام الا خلوه وفي آخره الجالب في  
 الاحتكار ما عود وفي الخبر لم يكره في الغضب اربعين يوما وفي الخبر والبيع  
 ثلثه ايام فانه على اربعين يوما في الغضب فمسا جملعون وما زاد في  
 ثلثه ايام فمسا جملعون وفي الخبر من احتكر على المسلمين لم يمت حتى يبيعه  
 الله المذنب والافلاس ولا من الاجبار على البيع يستلزم التحريم ومكره الله  
 في الحديث الا قول على التحريم لانه لحد معانيه جميعا وليس لمكره الا في الغضنة  
 والغير والمتر والزبيب والتمن كذا في الوثوق وزاد الصدوق في الامامية  
 الزبيب والحلق في البسوط الخ والمزيد الانعة والحلبي الغلات ولم يحدد  
 لم يحد ولا حد حاشا اهل البلد وبنوق الجرحهم وان قيل يبيعها للزبارة  
 في اثنى دون حلتهم وان لا يبيع بها يبيع ولا يحد في الحسن للملكة او غيره  
 طعام العيس في الخبر في خبره ان كان في المعظم او يبيع غيره فلا بأس بان  
 يفسر بعتة الفضل مثلا فالشيخ والقاضي حيث استدلوا بالخبر والخبر  
 المتقدم وصح تحريمه ويجوز الامام ونايه بالبيع كما كان يفعل النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وعلى خبره الامام لان الناس سألوه على اموالهم

حل





فانما امر الله ولحن عمره اريد بالصدقة الزكوة والنسخ حمل قوله ولحن عمره  
على الاحقية ودون الكذبة لانها من الانتقال وقيل اتاحي فان المعنى انما اتاحيها  
او لم يعرف صاحبها وابتدأ الكلام في افتاء الله وانما العامة قائلان من غير  
فقال فكل ذلك سواسي لبقلي اهلها واسمي وها هو الله ومن مناب الوحي ان  
الانتقال ما كان من ارضكم ليكن فيها احراقه دم او قوم وسلوا واصطوا باليد<sup>هم</sup>  
وما كان من ارض من خيرة او يجلون اودية فهذا حكم من النبي والانتقال لله  
فليس رسول هالك ان رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يبعث حديث يجب ومخالفة للمسلمين بالسيف  
والفهر كذبة والنام واكثر ابادة الاسلام ما كانت منها عارة وقت الفتح فظهر  
المسلمين قاطبة عندنا ياخذ فيد الاحكام عليه السلام او ما يبرع في عينه من اجابا  
ويصرف في السلم وليس لاحد منهم الشاطئ على شيء من اجابا قال  
الشهيد الثاني وان الله حاكم الجور وللعقل احق قاطبة بربوبية الله  
من تلو روده القصور بحمل القاسمة والخارج واصحابا من هذه البرية وفي  
الصحيح مشيرون التواضع لانه فقال ولجميع المسلمين من هو اليوم واليوم  
يذهبها في الاسلام بعد اليوم وان لم يخاف بعد فقلت الشرائع من الله  
قال لا يصح الا ان يشرى منهم على ان يبيعها للمسلمين فاذا شاء وفي الخبر  
ياخذها خلفنا قلنا فان استخفنا فاية الدير اس ماله ولا ما من  
علينا بما قال الصالحين ولو كان القصر فيهما بناءه اودع جاز سبعة ايام ملو  
وكونه في ارض الغير لا يمنع من التفرغ في ملكه وقيل يجوز بيعها لغيره لانها  
للمذكورة في منزلة وفي رواية شترت حرة وما سلم اهل المسلمين على  
ان يكون الاصل لهم وعظم ما صاحبهم الاحكام عليه السلام في ملك اهلها  
شترتوه فيها باشا في الاخلاق القصور وان ما لهم من ان يكون

كرامته <sup>فيهم</sup> خير السيرة  
 المسلمين كافة وادعى الانعام كافي الخبيث وما اسلم عليه فهو ما اخلد فيه  
 الطيبين فمن لا ادبا عليه ذنبا على النصوص والبراهين فربما شئ سوي الذكوة  
 وفي الموقف قلت لم رجل من اهل نجد ان يكون له ارض ثم لم يبق شيء عليه  
 ما اسلمه التي اوعى المسلمين قال عليا على المسلمين انهم لم يسلوا ولم يصلحهم  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان تركوا عاظتها وتوكلوا حاشا لجانا ليس  
 قاطبة وادعى الى الانعام انوا يصير في حالها في مصالحهم للتصديقات  
 الخلق في ما فيه على ذلك الادلة وعوضه وهل على الانعام ان يعطى فيها ما  
 الرقة من القبالة الشورى نعم وعاد يصحهم لا وهو لغير من القرابة **منازل**  
 وقاطبة الانعام الذكوة فكل ما جرى عليه ملك مسلم معروف ومن في حكمه  
 فادامت خيرة في له ولورثته بعد فان قول الانعام بها اصلا للخص  
 والجمع طيب نفس منه وغيره من هذا شأنه لان غير من ثبته في العزيمة في غنمة  
 من سبع الضيق وان خربت فالظاهر من الصحاح ومتا لورث السابق  
 فان لا اذ ذكوة ولون عرجا انما الانعام ثم لم يبق ثانيا معلقا الا انهم نقولوا  
 الاصل على ان كان قد ملكها بغير الانعام ثم خربت وكان صاحبها عرجا  
 لم يزل ملكها بها واستغفرها اذا املكها بالاحياء ثم تركها حتى هادن مؤثرا  
 فقبل ان ذلك انما لا يبيح قلت فان كان يعرف صاحبها قال عليه السلام  
 حتم وهو على ان املكها الاخرى بغيا لاجل ما بينه وبين سائر الاخوان  
 ولا يخفى حديث ولون عرجا فان قد خسر في محرمه من صاحب كرامة ذكره ان  
 ان يولد له بمحرمه وعرضه قول الامراء قبل ان يولد له ملكا عنها وبغير الانعام  
 ثم لم يبق ثانيا وان كان صاحبها بمعرفة الاطلاق الصالح وما السابق





سابق على الماء فيه فاطلاق النصوص بتقديم الاقرب من ذلك وفيه  
 تفرق في ذلك في المراتب في السبل للزئج الى انزاله في الكعب وندف  
 المشو للشيخ في القدم **وقد** لا يجوز صرف الماء من النزل المأون اذا كان عليه  
 الاذان صاحبها رجلا شاعرا على غيره ولا يصح الوارد فيجب بوسيلة الله  
 وحمل في ذلك بالمعروف ولا يثبت استاء المؤمن **فان** للمع في كيفية  
 الاحياء الى العرف لعدم التفرع والافرة ويختلف باختلاف ما يقصد منه  
 فلا بد التمكن من خلاص المصايد وبكفي للزراعة مثل الزرع والمساواة على هذا القيا  
 ثم لا يجوز شيئا لا يكون مطلقا لاجتماعه وان لم يقبل الملكية الا في بعض العرف  
 احياء وهو ان يخرج فيه او يعلم علامه من نصب احجار او غير خضبات او جمع تراب  
 او حفر خطوط او حفر ذلك ومنه ان يحفر الزرع ولم يصل الى مخرج الماء وان جعل  
 في العاد ان يلفظ على اربعين نية اما بالموشر غير وحياد ولا تجوز في المعادن <sup>المنظرة</sup>  
 كما قالوا لا تدرع في الاحياء وهو منقذ فيها ولو جعل الحفر المهادرة عدة طرية  
 اسجد الامام على حاله من انما اتاهم او القليلة الغير جرد من التصليل  
 ويشترط في الاحياء ان لا يكون عليها يد بحزم من مسلم وصالح ولو بالتحريم  
 ان يكون حرمها لعمامة لا خلاف لما فيه من العشر والفق بالاجماع وباقى بيان  
 وعمل بلك التحريم بها القدر او يكون اولى والحق به من غيره من دون تلك  
 حقيقة المشرك لانه في المظهر الفانز في وجهه فوان لا يصح لاشارة مشعل  
 للعبادة كونه وفيه في الشعر لما في توسيع احياها من قنوت الغرض ومساها  
 البقية فيها ويحق للمحقق المامية منه ولا يردى الى التيق وان لا يصح لاجماع  
 الاصل والحياء لنفسه واخرى كما اقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد  
 شخص من وحش من الزرع وكما في التيق لابل الصدقة ونعم للزيرة <sup>يخل</sup>

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من ان  
 لا يجوز في المعادن

المعروف

المجاهدين في سبيل الله لان ذلك يفيده استعسا فلا يجوز دفعه وليس ذلك  
 لاحد مسلم سوى الامام اسماء والنفس لحي الله ورسوله ولو كان حيا  
 لمصلحة من ذلك فالأمر جواز في حق **فان** قيل للغيرم المسمى بالان  
 محل لحيات الناس ومنه في الغيل وساخ الابل ومطرح الرقاد والقادوسا  
 ما عود من مرقوا وفي غير الابل انما اشكاله للدار مطرح قرايها والهادو  
 الكناسته والتج وقلمة النزل وسيل المياه والمز في الصوب الذي يقع فيه  
 الباب ولو يازو لانه في سبيل الحاجة الى ذلك وقيل لاجرم للدار  
 لعدم دليل عليه بل لو ادخل الحيات بين عينيها لم يلزم ان يوجد من بناها في  
 وضع ما عود من الحيات كغيره في غير ما ويشهد له فعل الناس في سائر البلاد  
 ان يجدوا فيهم على الاحياء دغرة والاول المشو والمصايد مطرح الملة لانه  
 للسلطة على الية عند سقوطه لغيره للدار ما طرح فيه تارة ويعني على  
 ساقية الاستقام والامسلاح والتشرب ما يثبت اليه اعطانه ويريء في  
 جادة ولو بعد حرمها في الاحياء منها سبيل التقليل لغيرها ومنها في  
 رجل بقطر في حطاب الحضر فتقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان لا يخل من اولئك من الارض مبلغ حرة من حرمها ما حرم بعد  
 والحق الذي يتيقن منها الشرب الابل اربعون ذراعا والحق الذي يذرع وغيره بالنوا  
 سواء على المشو وفيها التحريم من الفضل من وفي الصحيح اربعون ذراعا حرمها  
 من غير قبيل وفي رواية خصون الا ان يكون الى عطن او الى العنق فاقبل  
 من ذلك الى خمسة عشر ذراعا وقيل ما يحتاج اليه في الاستقام الغصود منها  
 وهو الاكل فقل ان الزايات على ذلك واللقاة الف ذراع في الزخرة و  
 خسان في الصلبة على المشو بمعنى عدم جواز الحداد اشرك في ذلك <sup>المعروف</sup>

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره من ان  
 لا يجوز في المعادن

لنقل ما لا يوافقها وان جاز الشرف الاخر للغير وفي غيره اختص على من  
 من غير قبل محقق الاسكان في ما يتفق به المذهب وما لا يوافق في المختلف  
 اختاره الشريفي الثاني وهو المذهب جها به ما دل على الحق الاضداد وعلى جوا  
 الاجراء من غير جواز بل ضعف تلك الاجراء والفتحي في رسل كانت لثباته في  
 قرية لا بد من ان يحكم بكونه فيها في الجدل حتى لا يستمر بالآخر في ارض  
 اذا كانت صلبة او ارضة فوق عليه السلم على صاحب لا يستمر احد هاهنا  
 ان شاء الله وحسن الطريق حسن اذ لم يفرق بين سبيل للآخر والاول في  
 سبيل والثاني في الزيادة وتجميع بالحوال على استلاف الطريق في جملته لا في  
 كائنه في الحوافل التي لا ملاك ولولا ذلك وما على التبع واستطاعت قبل ما  
 طريقا فلا يجوز احداث ما يمنع المارة في الزايد وفي الجبل فلاته الطريق  
 الواسع هل يجوز من غير اذ لم يفرق بالطريق قال لا وورد ان حرم المسجد  
 بوجوه ذلك ما من كل ناحية وحرم للمؤمن في الصيف بلع وروي في  
 التذرع وان ذلك انما ثبت اذا ابتكر في الموات اماما يعمل في الاملاك الموقوفة  
 المعروفة فلا يثبتها متعاضدة وليس جعل موضع حرم بالاداء ويزعم اول  
 من جعل حرم لا يفرق قلل من الملاك الشرف في ملكه كيد **منه**  
 قبل لا يجوز الانتفاع بالطريق بغير الاستطراف الا ان يفرق به كالموقوف و  
 للملوك الاستراحة والمعاملة ونحوها اذ لم يفتش على المارة لانها و  
 لذلك ولا بأس بالتمتع بل بالامتنع وبناء الذمة للملوك والبيع والشراء  
 وسائر الخرف في الرحاب للتعجب بحيث يؤمن من تادى المارة به نظرا  
 للمادة والا فلا وقبل بالمنع من ذلك مطلقا والاول اشهر واذا اقام  
 حقه في الجبل الا اذا كان باقيا وقبل وكذا اذا قام بنية العود وفيه تكميل

من غير جواز

بالتمتع

السواقي

الاسواق التي تنافس في كل سبوع او شهر مرة اذ التقى فيها مقعدا وروى  
 في التوبة الثانية لان الشريفي من تعينه الموضع للعامة ان يعرف فيما  
 فاعطى حقه يوجب الاضداد بغيره من عند **منه** قبل يجوز فتح الابواب  
 السجدة الى الطريق النافذة بخلاف ذلك الخراج الزواش والاصحفة  
 اذا كانت عالية لا تقصر بالمارة التي من بجاء ملوكهم فيها وان تقصر في  
 خلافا لملكه او اعطى فيها مسلم خلافا للشيوخ ولو سقط سبق جاز الى مثله  
 لم يكن لما قد انعم لا تفرق في شيوخ ولم يكن له ذلك الا الاول في انما الطريق  
 للرجعة فلا يجوز احداث شيء من ذلك في الاراضن اربابا مساكن كانت  
 موقوفة ام لا لاختصاصها بهم من غير فتح الخ لزن والسياسة التي لا يجوز  
 الميراث من الاملاك والدور وان استلزم الاغشاف على الجبل لان الانسان  
 مسلط على ملكه يفرق فيه ما شاء والمخرج هو التعلق لا الشرف في الملك  
**منه** لو كان في رفاق بايان لعزها داخل من الاخر فصاحب الاول  
 يشارك الاخر في حياض وينفذ الخلف بايديه اليه على المشهود لان المقتضى  
 للاستحقاق هو الاستطراف وثوابه بابه وقبل بل يشارك في الجميع حتى  
 انفسه الزائلة احقياهم الى ان ملاك حاكمهم لا يحل له وضع الزكاة  
 والقرى اقتصادا للشرف للمناس على نفس المخرج عن بابه وقواه في الذمة  
 ويجوز ان لا يفرق باب الحجاج دون العكس **منه** قبل لا يجوز  
 انسان شجرة له ملك للمار وحجب على قطعها من حرم ملكه او عطفها لانه  
 شرف في ملك الغير ويشارك به وهو غير جائز فان لم يفعل عطفها للملك ان لم يكن  
 والاقصاها من دون اذن الحاكم وقبل بل يجوز له ان ينفذ من دون من يرضى  
 لملكه ان ينفذ لانه مد وان عليه فهو كاخراج البرية ولا ينفذ لو وقف عليها



لنوقف على هذه الحكم مع امتناعه وليس يفسر ظاهره ان يكون مدم وجوب  
 الاثر على الملك وان كان لصاحب الارض لانه من غير علم وليس مدم  
 فانه لا يثبت له الارض والى الوعاء انما هي مدم مع علمه وتقرير على الارض  
**منازع** من سبق له مكان من السجدة فلو لم يمتد له ما دام بالها فلو فرق  
 بطل حقه الا بنية العود وبقاء الاثر في التثنية وقيل ويشترط عدم بطلان  
 للفاقة والاصل حقه انما يتابع حضور الجماعة واستلزامه فوجب  
 وجوب خلاف في الصف التي من ذلك يخرج دفعه انما هو ان لا يثبت له  
 لان قيامه بغيره كغيره في التولية وازالة الظلمة في بطلان حقه  
 وفقط اذا قام احدكم من مجلس في السجدة فلو لم يمتد له اعادة اليه في  
 سوق المساجد كغيره من سبق له مكان فهو ليس له الا للبل واما خلافا  
 من تقدير انهم مع انهم استندوا اليها والكلام في كراهة البيع والشراء وسائر  
 المنازع في السجدة قد مر في **منازع** واما المداين والربط فقالوا من سكن  
 بيتا من السكان فهو ليس له وان طاروا في المدة عالم بشره الوقت لهذا  
 ولا يملك حقه بالخروج لحاجة ولا يملك تخلف احد مكانه ولا يملك  
 فيه ولو فارق لم يترك بطل حقه مطلقا ومع العذر اوجه او حرمها  
 العطلان ان ادى الى التقطيل او لم يكن رطل بغير **المقرون** لا يستطيع  
 قال الله تعالى اسأل الله سبحانه وتعالى عما تسمون من النعمان وحرم  
 عليكم صيد البر ما دمتم **منازع** وقالوا لا يملك فاسطاد **منازع** قد مر في  
 وكتاب منافع المعاصم والشايب ان لا يملك في النزع معين **منازع**  
 مقتضى اثبات اليد على الحيوان المحتتم والثاني انما هو ان يملكه قبل ذلك  
 بالانه العترة وان كانها صاحب الكتاب والستة والجمع في غير اقطار

بحر

حيثما خالوا حكم الثاني وشرايعه والآن يزيدان في حكم الحكم الثاني  
 ويحقق على انه يتوصل بها اليه بشرط ان لا يكون ملكا لغيره من غير العلم  
 فيه لا يثبت له الارض والى الوعاء انما هي مدم مع علمه وتقرير على الارض  
 صاحبها غير له اسما كانه يرد عليه وانما في انفسه اذا ملكا الطائر حيا  
 فلو لم يمتد له لغيره من عرفه صاحب كما في اخره فان هو سادما  
 مالا لجناسه لا يعرف له طائرا قال هو له وفي رواية في رجل اصطاد  
 فبعه حتى سقط على شجرة فباعه اخره فخذ فقال له العين ماله وان  
 ماله وان اذا اصبر من شجرة ملكه وان لم يبعه ولا اشكال في ذلك اذا  
 كانت الا لانه معادة لذلك كالتسليم والحالة وكذا لو قصد به التملك  
 ان لم تكن معادة بان التقيد لا يفسد له لئلا يتحول فيها التسليم او في  
 دار العترة او في غير ذلك على الامس لان العادم اعقابه وضعه كالتسليم  
 الضمير في التبة والمعاداة لم يقبض الملك الا من حيث ازاله للعترة  
 هو موجود هنا والى لم يملك له ما له انما هو انما هو انما هو انما هو  
 كذا قيل **منازع** اذا سلق الصيد من بين فان لم يبق قطع ملكه عن قبل  
 بغير ملكه عليه فلا بالاستصحاب وان توى ذلك فلا كراهة لذلك  
 لان الملك وزواله يتوقف على اسباب شرعية ولم يثبت كون الامارة  
 الامارة من خلافا فذهب الى ان الاصل في الصيد انما كان للملك عنه  
 انما حصل ملكه باليد وقد زالت وهو الاصل **منازع** اذا اصطاد لم يملكه  
 لم يملكه وكذا في شرايع الملك ولا يملك الى احتمال فلو ان ملكه  
 غير قصد التملك لان الحق يد على اليد واليد يحكم لها بالملك وان لم  
 سيم بل وان احتل مدم سبب قبل وكذلك لو اصطاد سعة وفي غيرها

منازع

سجدة

تقتضي

درة شقوية فيكون للمسلمة لفظاً وفيه نظر اما لو كانت من شقوية فزوج مع  
 الحكم بلا اشكال **مسألة** لو تباين في سبب الملك فالتسديد فيها وان كان  
 خارجاً عن الاختصاص فله في البيت ولا ضمان على الخارج لان جنانته  
 بصلاته ملكاً اجبره ولو جعل البيت منها فالسيد فيها ويحتل العمل بالقرعة  
 واذا كان التسديد يتبع بالطريق والعهد وكثيراً ما لا يرجع والقيح فله في  
 خيلته والاختصاص به قبل هو لانه لا سبب للملك حصل فيها اذا علم  
 هو المخرج من حيث هو يتبع وقيل لان تسديد الخيل والاشياء والامانة  
 حصلت وهو مباح بعد قبيل ان يطلب له الاول ويسير حسبها كالمعبر بها  
 والاعانة لا يقتضي الشك وهو قولي **مسألة** في الاسترقاق قال الله تعالى  
 وروفاً بكم فوفى بكم فوفى بكم فوفى بكم فوفى بكم فوفى بكم فوفى بكم  
 الاية في أهل الحرب من منافق الكفار ومن من الازم في ارضه من الفرق  
 انما اجماعاً وفضا مستفينا ولا فرق بين ان يصبوا للحرب المسلمين او كذا  
 تحت حكم الاسلام وهم الامم المهادة بينهم وبين المسلمين بنظرهم  
 فخرجت الكفة عنهم الى انقضائه للذة لوجوب الوفاء بالعهد ويجوز خلافه  
 من اثمهم واولادهم وسائر ذوى ارحامهم ولو كانت ذوات ارحام  
 ولو من الازواج كما في النصوص ولا ينفك في الحقيقة فخرجت لتوكل اليهم  
 لكل ربيب وليس بها في الحقيقة فلا ينفك له حكمه ويجوز استرقاق للمسلمة  
 في ايامهم بها للادارة لم يكن فيها مسلم يمكن تولده منه عادة ولما اورد  
 من انه لا يخلو لايام ولا يتبرى فالمراد منه ليقطع ادراك الاسلام **مسألة** هل  
 استرقاق التوليد من الذين قال في الخلافة انهم ان كان في دار الحرب و  
 ان كان في دار الاسلام لاجلها وانما انما وبنها آخرون على الله من هو

لا ينفك

لا فراسي لتوليد من كافرين لم يرتد كالا يبرون للبيعة او مسلم لبقا بغير  
 الاسلام في المثل والاسلام يحل ولا ينفك عليه ولعمري كل مولود يولد على الفطرة  
 فطر الاخرى فطراف الاخرى **مسألة** ما ينفك من دار الحرب غير اذن التوليد  
 عليه ان ينجو كملك في حال الغيبة سواء ساء السلم او غيره وان كان فيه  
 الامام ان استقر في داره او غيره وعندها من شقها او كان باجود لمان اخذ  
 منها لانه لم يملك لم يحو ذلك لغيره من غير ان يملك الخارج للخدمة المذكورة  
 ليجل ولا يجرى كما في النصوص المستفيضة **مسألة** لو مكلف اقر نفسه بالرقبة مع  
 حبس لا يجرى بغيره بقره للشيخ القاسم اصراراً من اقر نفسه بالعبودية  
 وهو مدرك من عبادة ائمة في شرائط الترشيد قولان وظاهر الحديث في كماله  
 ترى بغيره ولو اشتراه فاقى الحرية لم يقبل دعواه الا مع اليقين لان ظاهره  
 والتمس في يميني الملك وللشيخ **مسألة** لو سلم الكافر في ملك مسلم لم يجرى  
 مسلم انما السبيل للكا في المومن كما في الآية وكذا لو سلم احدا بغيره وكذا  
 صقلوا واحداً به على ارض الشيعية حكم الاسلام لم يفتنى سبيل الكافر عليه ولو  
 سلم في الحرب سابقاً على ولده صرح به البايع الحق النص ولو استرقا  
 الزوجه من النسخ وقيل بغير الملك ما في نفسه وانما الله **مسألة** في ملك  
 احد اصوله او احد اولاده وان نزلوا كوروا فانما الحق في المال ومنه في  
 التجريل انه ينفك عليه بغيره من النساء الاجماع ولا ينفك من غيرها التي لا يملك  
 الرجل في الدنيا ولا ولد ولا غيره ولا ضمانه ومملكه لغيره وفيه من ذوقه  
 من لا ضمان منها سئل عن المرأة ما تملك من قرايتها قال كل احد الا حصة زوجها  
 ونسبها وانها واليتيم او زوجها يعني بالزوج ماله كونه زوجها والافق عليه  
 زوجه كما ان زوجها عليها اجماعاً ان الزوجة تنفك بالملك لماناً

احسن



لأن الملك ان كان هو الزوجة حرم عليها وعلى مملوكها وان كان الزوج  
استباحها بالملك والمدة بالملك المتيقن المستقر والافاضل للملك المحقق في  
الزوج ومن ثم قربت على العتق للشرط بالملك ولا فرق بينهما في دخول في  
ملكه اختيارا كالشراء او قهرا كالارث وحكم الزنا مع حكم الشبهة ذلك عند  
الاكثر خلافا للمبدع وسامدة والنصوص مختلفة والمعدة كالمع لا مع الاكثر مع  
كثيرا منها الصحيح مثل عن امرأة تزوجت مملوكا لها منه مملوك حتى تقطع  
عولها به قال لا حرم عليها منه البس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يحرم من الفواح ما يحرم من النسب ليس قدما بينهما ولا فرق في الانقضاء  
بالملك بين المملوك وبينه في الرقبة وفيما الولد خلاق والشرع  
عدها وهو الصحيح للاصل وظهور لزوم ايات الولادة فيها في العتق اختيارا  
كما لا خلافا لخلاف من يوجب الوفاق وهو مجموع اهلنا الولد فانما  
يعد موت مولاه في غضب ولدها وتعتق عليه بها ان كان للثمن مال  
والا فقد رخصه في الباقى وفي الموثق تقوم الباقى على ولدها ان  
كان موثقا وعملية في التهاوية والشرع والاول ويكره ان يملك من عدا  
هو لا من ذوي قرابة كالخمس ولا التمس والاولى والاولى **مسألة** اذا  
اعتق المملوك فلا فرق عليه بينه وبين غيره وكذا اذا احبب المملوك او فعل بالاختلاف  
في الثمن او لم يملكه مولاه لا لاختلافه خلافا لمحمد ولا وجه له بعد وقاؤه فيها  
هو ان هذا دليل او دليل عليه في تكليفه في الوفاق وانما الصحيح عدمه لا  
وان تم ظاهر بعض الانفاذ لعدم الاعتماد على التمس والتكليف فعل الا  
المنع بالغير من الكمال كقطع الاذن والالتفات واللسان ومنه حجب المملوك  
كما ورد في الخبر العاوي ويترقب عليه عدم حتمه شره الحضانة لمن علمه

مرا

فولده ذلك ومع عدم العلم به على اصله بقا الملك **مسألة** الانفاذ كالحج  
الترتيب والاعراض كذا لا يحصل بها شر العتق وبالشرع والتدبير وشيعة  
بالوت والكتابة وهي تعلية باسناد معلوم بعوض معلوم ويترتب ذلك كلفه  
الصلابة والمراعاة ان شاء الله ومن شرط مملوكه في المملوك كونه حرة للنسب وفي  
وجوبه واستحقاقه قولان **مسألة** اذا ملك المملوك مع امته او واحدة منهن لم يملك  
عليه فلا يجوز له ان يترقب منها الا مع رضائها للترقب في التصرف المستعينة منها  
الصحيح في الصحيح بشرط العارية او الغلام ولا يخفى ان ذلك لا يترتب الا بامره من غير  
فقال في نسخة من مصنفه مع كونه ان كان مملوكا لا يترقب وان كان كاتما لم يترقب  
نفسا وقدره فاشترط منها سرق في يده والدة وولدها سرق الله به وكره  
وقيل بذكر ذلك وقيل بغيره بالهم وقيل بذكر ذلك وقيل بغيره بالهم وقيل بغيره  
بذلك والمعهذ انما **مسألة** المشهور ان مملوك لا يملك لظاهر قوله تعالى لا يملك  
على شيء وقيل بملك الرعايات المستعينة ومنها الصحيح وصحلت على المصلحة في غير  
بذلك له المولى فيه من فاضل المصلحة في ايش الحضانة وادامك بعينه كان  
منه ومن مولاه ولو طالب لسلها المداية قبل بيعه المصلحة لانها طرقت لمصلحة  
من المصلحة وسيله الى قطع النزاع ولا يترقب فيها ويترقب المولى وان لم يملك  
على العتق وقيل لا يملك لان ذلك فيه يتوقف على التمس وعلى الاول كذا في المداية  
الموتية ولا يوجب الاذن **مسألة** يجب الانفاذ على مملوكه من دقيق في يده  
بالنقص والاصح وان كان كسوا فخره من الانفاذ عليه من ماله وانما كسبه  
الكمال يقتضي كسبه فان لم يملكها باقى على السيد ويجوز الحارسة مع بقاء  
عليه شره فيجعل الفاضل له ولا يجوز ان يغيره عليه فان كسبه منه ولا مالا  
مستعمل مع قدره نقضه الا اذا قام به المولى ولا يترقب بهذه النقطة بل الواجب

فذلك كفاية من طعام وادام وكسوة ويرجع في جنس ذلك الى عادة عماله  
استال النبي من اهل مكة وفي البرية ما يحتاج اليه فان احتاجت الى امرى  
الاعطىها وان كان لها ولد وفرط عليه من لبا قدر كفايته ولو اجترأ بغير من  
دعى وعلمت جازاخذ النبي وهذا الوجه مطلق في الحيوان فان للرجل  
لحمته وفي الحمار مثعبت اهله في حمة اسكتها حتى ماتت من الجوع ولم تكن  
تغنيها ولا تسلمها لعل من حشاش الارض ومن اعطى عن الانتفاق على الجوع  
والزانية ليجرة للحاكم عليه او على مبعده او ذنبه ان كان يقصد به الذبح او  
القتل فان لم يفعل ناب الحاكم عنه وفي ذلك ما يراه ويقضيه الحال **مفتاح**  
المائدة مع الرقيق فيما ياكل ويلبس وان يجلسه على المائدة ويطلب ما يطعم  
سما اذا كان هو الذي يعطيه طعامه فان لم يفعل فبنيق ان يعطيه من الوتر  
للصومس وقيل يجوز حبس الامير في حجرة راس كون الاحلاس افضل  
نظاما لمرءى يتيقن التسوية بين المالك مع انفاقهم في اللبس والاعتقيل  
دوات الخصال من الخلاء والسرير ولا تعزب ولا يضرب غضبا ولا يحل له  
وذيان ولا يزد على ثلث فانه قصاص يوم القيمة وفي الخبر اعف عنه  
مرة لمن قال لكم لغزو ويقتل ان طالت المدة فانه سب عتق من النار وفي  
الخرج كان مؤثرا فقد عتق عبد سبع سنين امتعه صاحبه ام لم يعتقه ولا  
يخرج من من كان مؤثرا بعد سبع سنين وفي اخر اذ ان للورث فيه ثمة  
عبد سبع سنين فعليه ان يقبل ولا يبرئ منه فهو يسقط الوفا ولا يكادها  
العتيق ولا اعمال الشاة الا في بعض الاوقات المعتادة لها واداء عملها  
الاحه بالليل والعكس ويحج في ايام الصيف وقت القيلولة ويبيع في  
جميع ذل العادة الغالبة وفي الخبر الشهر لكل ربع وكلهم مسئول عن رعيته و

مختار

يختب ان يامتل بناحية المشتري ويذبحه بالركبة وبالماء ثوبه وفي الخبر الحمار الاول  
وان لا يربيه ثمنه ويتصدق بقرته بربع درهم ويغير اسم كل ذلك القصر على  
الحوادث ان يمتد ايام الرقة فان لم يمتد في بعض ايام كاد واد اكثر ما يصيب  
في حبس الحبس **مفتاح** عجب القيام على غلبة ويدل ان القر من ورق الشا  
وحسبها من التلث وان عثر الورق الى ان يحرق وقت تجفيف حوزها  
فانقرا وان يبق للخل شيئا من العسل في الكواره بغير عاده لاحتاجت  
وعلا الارواح فيمن اهلوا لاهقا رعا لهاب القيام بعاقبه ولا تدرسه  
الارض لكن يكون تركه اذ ادى الى اللطوب وفي وجوب سقى الذرع والنجور  
حرقه مع الامكان قولان اشهرهما العدم وهو الاظهر **باب التاف في لسا**  
سائر المكاسب وما يلحق بها **القول في البيع والابا** قال الله عز وجل واحل  
الله البيع وحرم الربوا **مفتاح** المصلحة البيع من ضرر ديات الدين ولكن الله  
شرط كفاية في طرفيه وموضعيه وكيفية فبشرط في المتابعين البايغ والعقل  
والارشاد والمالكية او ما يقوم مقامها كالمالك والولاية والوصاية فلا  
يجب الضيق ولا الحزن ولا المعطية ولا التكرار ولا السفه ولا الغشوق  
ولا تضر ائمة قبل سواه في الشيء المتيقن وغير اذله الوفا ولا وكل المحزون  
والنبي قول يجوز ارجع الشيء اذا لم يمتد عاقلا ومنهم من جوز بيع الاحياء  
والاعراض جوازهم وبشرائه فيما جرت العادة به سنة والثاني الذي رد دفعها  
للخرج في بعض الاحيان وكذا فيما كان فيه بمنزلة الالة لمن له الاهلية قيل  
ولا يخرى بزمانهم بعد الحق ان لا قصدهم ولا اهلية سوى الضمنية فانه  
لو حال لالان اوله حتى عند اكثر اوجوه المشتري رفع المانع بالاذن  
ولما يبارق العاقب والمنع انما اخبار عامية الا ان ما للجار ان يشترى والى

الغيبا



فولم يجر المالك في بيعه ماله وثأرا مستقلا ومفصلا ومفوضا  
 للمستوفاة وغيرها وفيه الثاني من ذلك ومنه على المشتري ثم يبيع بذلك  
 على البائع اذ لم يكن ماله انما هو البائع او ادعى البائع الاذن والتم يبيع  
 ومن يبيع بالثمن المشهور الا انه دفعه اليه وسقط عليه مع علمه بعدم صحة  
 له يكون مقبولا لا باسوة وقيد الشئ الثاني ما اذا ملك المبيع بماله  
 الرجوع لا ماله وهو مستقلا عليه بمقتضى النص ولم يحصل منه ما يوجب  
 نقله من ملكه لانه اقامه عوضا عن شئ لا يملك له انما قال لا يملك الرجوع  
 مطلقا واما ما لا يملك في بعضه فاما وبه التحريم نص في البائع في قوله اقل  
 ما لا يملك ما يكون مقبولا عليه ولو اقامه العلامة الاجماع على عدم الرجوع  
 مع التمسك لكان في غاية القوة وهو حصره ويكفي في المتبايعين المتبايعين  
 الاعتبارية فيجوز ان يتولى الواحد طرفي العقد سواء كان ولنا او سنا  
 او كلا **مسألة** ويشترط فيها التزامي فلا يبيع المالك بغير المالك بغيره حتى  
 ان يرضى بعينه ذلك لقوله تعالى الا ان يكون تجارة عن قرض منكم  
 وفي الخبرين اشترى طلسم قوم وهم له كارهون فقص لهم من يوم القيمة  
 اما المالك يبيع بغيره عليه مع ماله لوفاء دينه عليه او شره ماله اليه  
 فيه فاما المالك عليه وعقود ذلك فيفتح للاختلاف والظاهر ان تجارة التراضي و  
 التمسك كافي في صحة البيع بشرط ان يكون هناك قرينة تدل على كونه  
 بحيث يرتفع الاشتباه ولا يبق لها مجال للتنازع في ذلك وهو قد يحصل  
 منظم من الطرفين بل على كبره او ملكه او نحو ذلك في الاحتجاب **مسألة**  
 وقيل ونحوهما في القبول وقد يحصل بغير ذلك لان العمل بالثمن لا يخلو  
 مع التراضي واما ما لا يملك في غير ماله لاختلاف النصوص من الكتاب

الشرية

الشرية  
 من  
 ان

والسنة  
 الذي لا يملك على البيع وانعاده من غير تقدير بصيغة خاصة مع عدم دليل كثر  
 عليه وتكليفه من انما البيع من قبل الا انما والتجربة الغير الا ان  
 بالشافعي والفقهاء يكتفون بسبب النقل لعينه بل لا يكتفون بالعمل ايضا دال  
 على المقصود ولا يصدق في العادة فانهم ليسوا بالحاجة وصحة الا ان  
 الاولين فانه المشتري كان يحن الى ابتاع الخطة ويقول لكم لم يكم بيع منا  
 منا فيقول بدهم فيقبلونهم ويأخذونهم من غير نقل لغيرهم  
 بينهما وقد يكون السوء يهودا بينهما فلا يحتاج الى سؤال والمجواب انهم  
 مثل هذا الفعل مع في البيع لا يحتاج فيه خصوص اذا كان البائع انما  
 في ذاته لا يملك لا الهبة والامانة والايدي وغير ذلك والاحتفال البعيد لا  
 يبيع في مثل فانه وارد في اللفظ ايضا هذا مع طرد جميع العادات  
 يقول البطلان من غير احتجاب وقبول القطعين مع النص فيهما وان فرق  
 بين ان يكون فيه عوض او لا اذ لم يرد به الشئ اذ المالك لا يملك من قبل في  
 البطلان وكل ذلك القول في سائر العقود خلافا للثمن بل لا يكون اجماعا  
 او حجة او في العقود حجة القطار لا على الاحتجاب واخر على القبول بصيغة المالك  
 فيها لا تترتب الا في الانشاء المقصود كان وقوله ان حاصلا في صف ذلك  
 الخ اختلاف المستقبل المصلح والامانة المقتضى انشاء البيع من سبب  
 البطلان منهم من وجب قسدا لانشاء دينه ومنهم من وجب تقديم  
 الاحتجاب على القبول ومنهم من وجب مطلقا ومنهم من اشترط غير  
 ذلك وعلى ماله لو وقع الاتفاق بين المتبايعين على البيع وعرف كل  
 منهما انشاء الآخر بما يصير اليه من عوض العين للمعاقب لشرط البيع غير  
 اللفظ المخصوص لم يقبل للزوم لكن هل يقبل باسوة تصرف في الاحتجاب

فيما حوت دأطا وتخرج مدلول في ثبات  
 فاما ان يكون ذلك هو المقصود من  
 ومنهم من وجب في قوله ما بالعرف  
 الا ان يثبت له نقلها مرة

ما صار اليه من العوض نظر الى اذنه كما في الاخر في الشرف وان سار الى المخرج  
 ما دامت العين باقية ام يكون سجا فاسدا من حيث اختلاف شرط وهو الصيغة  
 لغاية المشهور الاول في العلامة وجماعة على انشا في الاوسط الايمان بالقول  
 الصحيح في الحظر ولا يتابع اعتقاده باصالة ملكية لا واسد لا الى ان يعلم  
**الناقل مفتاح** ويزنط في المقتضى السلم الاسلام لا متقاء البديل للكار عليه  
 نفس الكتاب وقيل يجوز ويجوز على وجه وليس ينبغي ان يلج في العمل  
 السبل ثم اذا كان ممن يتفق عليه مع العقد لا متقاء السبل بالعقود خلافا  
 لبعضهم قالوا وفي حكم العمل السلم الصحيح واجابته **مفتاح** ويزنط في  
 العوض ان يكون عينا فلا يتبع بيع المتعة خلافا للوسط في خدمة العبد  
 وهو شاذ وان يكون اذنى فمع محال مقصود العقلا فلا يتبع بيع ما لا منفعة  
 مشروطة فيه كالبيعة وسائر ما لا خلافا بل الملقوق المنع من بيع الامتياز  
 والامارات المتجدة مما لا يقبل للتغير لا تتجارتها وانما سواى كالاصيد  
 لمنفعة الاصطفا والادمان لثايرة الاستصباح وانفس فيها من خصص البيع  
 الحلب بالتوقي ومنهم من يرون بيع كلب الماشية والتمتع والمطالعة بغير  
 كالبصيد في الحق المقتضى لبيعهم وكذا ان اطلقوا المنع من بيع المسوخات بناء  
 على عدم وقوع الذكاة عليها سوى القتل من غيرهم لا يفرغ فيه ومن بيع الضفادع  
 والسلاحف والسباع كلها سوى الامور للغير في العبد على قول لا صلاحية  
 السيد ومنهم من استثنى سباع الطيور منه وفي الصحيح عن النهود وسباع الطير  
 حل بغير التجارة فيها قال نعم وقيل يجوز بيع السباع كلها تبعها لا انتفاع بجلوها  
 وادائها لوقوع الذكاة عليها او كونها طاهرة مستباحا وورود النفر في جلود  
 النمل والبقعة ومنهم من منع من بيع الفوط واليهوال حلقا طاهرا

قار

مفتاح

وتحسرها للاختصاصات الاول الا باللازمة شفا وانقص فيه والاخبار في العمل  
 مع منعها مختلفة ومنهم من لائق المنع من بيع كل ما قصد به محرم كالاث الثوب  
 وان امكن الانتفاع به في غير الوصل المحرم له وروى عن ابي عبد الله النادر  
 وكذا اعيان العباد المبتدعة كالاصليب والشمع وفي الحسن عن رجل له  
 خشب فباعه لمن يتخذ صلبا فقال لا وفي الخبر لا يبيع لباسا للغير ولا يبيع  
 فاقا به فلا بأس والعين عندى حوزا من بيع كل ما له نفع محال مقصود  
 للعقلا وفاقا لبعض المتأخرين الاما ثبت الاجماع المعبر عن خلاف اوق  
 فيه التي في المحرم الاصل في عموم وحل الله البيع وعدم دليل على منع بيعه  
 به فانه للجماعة والاختصاصات لا يسلطان المنع ويكفي كل شيء مطلقا  
 وروى فيه نفي ونظام الاذن في المشتريات المذكورة فان الجواز فيها ليس  
 الا لا انتفاع الحلال كما لا يخفى وانما خفت بخصوص السؤال **مفتاح** ويزنط  
 فيها الملوكة وناسها فلا يبيع من ملك كالحرة مثلا بالاتفاق ولا يبيعها  
 فيه المسكون كالحل والماء قبل جوازها والتحول والوسوس في قول  
 اذا كانت في طح ولا الوقف لعدم تمامية ملكه الامداد على الصحيح من سائر  
 معهم مع اختلاف في صحابة معللا بانه راجع في اختلاف في اموال  
 النفر في قول لا يجوز بيع خشيته خذله وفي رواية اذا احتاجوا ولم يكفهم  
 ما يخرج من القلعة ويزنطوا لهم وكان البيع خيرا لهم باعوا عمل بها بعضهم  
 منهم من الحق في كماله الوضوب وتعتل ولم يبق فيه نفع على ذلك الوجه  
 واستحسنه الشريد الثاني لغوات مقصود الوقف مع من تحبس الاصل وسبل  
 للنفقة كما لو خلى حصة المجدد او حصة غيره بحيث لا يسلطان لا انتفاع في عام  
 الوقف ويخو حزن وفي المسئلة اقول اخر من خذله ودليل المنع عام

يجوز بيعه بغير شرط فقال لا بأس  
 به وعن رجل لا يفسد فباعه



في شجر زعيم قيل ان شجرى بنهم ما يكون وقفا على ذلك الوجه ان يكون  
 يجب تحصيل الاثر في الصفات فالجواب في شجرى بنهم ان الولد مادام  
 ولدها حيا فلا يجوز الا في شجرى بنهم انصار ولا على الشجرى بنهم  
 وغيره واشترط بعضهم موت المالك كاهو منطوقه ولكن بعضهم موافق  
 آخر كجها اذا مات قبلها التعلق ونزول على منتهى علمه وشجرى بنهم  
 على هذا لا يثبت على غير المولى لم يفتح ثمنها او قبضها في كفاية واذا اهلوا  
 بعد الوفاة ان بعد الا فلاس واذا لم يفتح ثمنها واذا مات ولم يفتح  
 سواها وهما من مستغرق اذ لا يتصور عقربا حيا وفي كذا اذا لم يفتح  
 واذا اسلمت قبل موافا الكافر واذا كان ولا يهاجر ارث وعنه من زاد  
 ما لو جئت على موافا او ثمنه خطا في التبع وتورث وتوجب وحدها  
 حلاله وحمل على اذا مات فلا لها كما هو مصرح به في آخره ويجوز حمل  
 ما في الرواية الاولى من الذي على الكرامة **متفق** ويجوز فيها العلوية لاداء  
 بعضا على ما لا ياتي فلا يتبع مع المهرول واليه من هذا من الغرض المهرول  
 للام والكن العلوية لكل شجرى بنهم فاما كمال او يوزن او يعيد فلا يجوز زعيم  
 جها فانما هو شجرى بنهم على الشجرى بنهم خلافا للاسكا في الاختلاف خبره من  
 المشاهدة لا تتواءم الشجرى بنهم بالمشاهدة والربا بالاختلاف والمحدث حجة عليه  
 وعلى من عن الجواز لا يتبع ان بعد كمال كمال ثم جحد ما فيه ثم يقال باق  
 على حكاية ذلك من العدد فقال لا يأسر به وعليه على الاحتياط **الان** ان  
 يقيد منه بالثمن ويضمنه بالثمن فليسا بشي لو وود مثل في الترتيب  
 غير تفيد ولا قائل بالثمن في العدد وود والوزن مع ان الاول اصل  
 في الجها والاقول بطلان الاستقراء الغرض من حصول العلم واستعداد الشفاعة

عن كذا في كذا

الشمس

البيوت في اختلاف الكابل والموازين وكما يستفاد من المعبره ويجوز زعيم  
 ما قبل الزيادة والتقصير للقرود من الموازين وجواز معها مع الظاهر  
 من غير وجه بناء على ان معرفتها كافي ولا يحتاج في الاثر الى ان في  
 اذا كان في ذلك من قران حكم فلا بأس في آخره فان يدين ونفس فلا  
 وان كان يدين ولا بنفس لا تقدره ولكن يجوز زعيم بلا خلاف للمعبره في شجرى بنهم  
 يختلفون في مقدار واحد يضمن واحد كبيع واحدة وتكسح وان كان غرض  
 لا يمتنع من غير وجه معلوم حال العقد ثم ان افتقار القسط قسط الثمن  
 على ثمنه البيع واحدة للثمن وميراثا او ميراثا **متفق** يجوز زعيم مثل الثمن  
 فلا يخرج من المشاهدة وان لم يمسح للاصل والاجزاء الامن ظاهره لا يثبت  
 والمعبره وهو شاذ ولا يجوز ابتداء شيء مقدّر من ذلك اذ لم يكن تساوي  
 التحريم الامتضاء وهو ظاهر فيكون شاهد البيع ولو غاب وقت الانبياء  
 الان بمعنى مدة جوده العادة بتغير غير الاجزاء **متفق** لا يثبت في بيع سلفا  
 من كذا الخبر في الوصفة الاجل وسائر ما يفتقر لاجل الثمن فلا يثبت في  
 العدد في العدة ذات بال لا يدين ذكر الوزن في مثل البيع والباقي  
 والزمان وانما اكتفى في غير ذلك بالمشاهدة ولا يثبت بالوصف لا يثبت  
 السلم فيه الغرض **متفق** في بيع الثمن والوراق على الاشارة بما اذا  
 او اكثر وكذا الخضر على الاثر من حبة او حبات بعد ثمنها وخروجها الى  
 او حرد في البيع وان كان الثمن في ثمنها بعد البيع لم يستل للاصل  
 للموازين والمعبره على كرامة فيها يباع من الثمن عاما واحدا لم يدين  
 صلاحها بان يبيع مبلغا يؤمن عليها العامة او يمسرها ويجوز الرطب  
 او ينعقد للثمن في الثمن كذا يستفاد منها في الصحيح كان او لم يكن شجرى بنهم

البيوت في اختلاف الكابل والموازين وكما يستفاد من المعبره ويجوز زعيم  
 ما قبل الزيادة والتقصير للقرود من الموازين وجواز معها مع الظاهر  
 من غير وجه بناء على ان معرفتها كافي ولا يحتاج في الاثر الى ان في  
 اذا كان في ذلك من قران حكم فلا بأس في آخره فان يدين ونفس فلا  
 وان كان يدين ولا بنفس لا تقدره ولكن يجوز زعيم بلا خلاف للمعبره في شجرى بنهم  
 يختلفون في مقدار واحد يضمن واحد كبيع واحدة وتكسح وان كان غرض  
 لا يمتنع من غير وجه معلوم حال العقد ثم ان افتقار القسط قسط الثمن  
 على ثمنه البيع واحدة للثمن وميراثا او ميراثا **متفق** يجوز زعيم مثل الثمن  
 فلا يخرج من المشاهدة وان لم يمسح للاصل والاجزاء الامن ظاهره لا يثبت  
 والمعبره وهو شاذ ولا يجوز ابتداء شيء مقدّر من ذلك اذ لم يكن تساوي  
 التحريم الامتضاء وهو ظاهر فيكون شاهد البيع ولو غاب وقت الانبياء  
 الان بمعنى مدة جوده العادة بتغير غير الاجزاء **متفق** لا يثبت في بيع سلفا  
 من كذا الخبر في الوصفة الاجل وسائر ما يفتقر لاجل الثمن فلا يثبت في  
 العدد في العدة ذات بال لا يدين ذكر الوزن في مثل البيع والباقي  
 والزمان وانما اكتفى في غير ذلك بالمشاهدة ولا يثبت بالوصف لا يثبت  
 السلم فيه الغرض **متفق** في بيع الثمن والوراق على الاشارة بما اذا  
 او اكثر وكذا الخضر على الاثر من حبة او حبات بعد ثمنها وخروجها الى  
 او حرد في البيع وان كان الثمن في ثمنها بعد البيع لم يستل للاصل  
 للموازين والمعبره على كرامة فيها يباع من الثمن عاما واحدا لم يدين  
 صلاحها بان يبيع مبلغا يؤمن عليها العامة او يمسرها ويجوز الرطب  
 او ينعقد للثمن في الثمن كذا يستفاد منها في الصحيح كان او لم يكن شجرى بنهم

قبل ان يطعن ثمة الشك ولكن الشبهة والثقل كان يقول ان لم يحل في هذه  
الشيء قبل في السنة الاخرى ثم قال في التاكيد والحق انما طرأ سنة  
واحدة قبل ان يطعن بخلافه الا انه حق في تبين ومعرفة الحق في الصدق  
والا بل الحق وقوة الشبهة الثاني في شرط عدم الجاهل على خلاف الحق  
وتوجيه على ما في الفقه من اخبار النسخ مع امكان حملها على الكراهة جها  
والا كمن في النسخ يحتمل تلك الاخبار لا يشترط القطع لمعوقية وحسن  
والصدق في منع في الدواعي انما قبل ان يستعمل الا بالذات المذكورة  
بعضهم في بقاء الصلاح امور الشريعة وما ذكره على القول بالجلو لم يقطع  
الحج من ذلك وعمل الشرط الزايد على رتب الكراهة انما منع من  
جها وفي التوجيه خروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منع من  
فقال ما هذا فقبل له شايح الناس بالفضل فبعد الفصل العلم فقال  
انما اذا فعلوا فلا يشترط للقول العام حتى يطعن فيها شئ ولم يخرج وما  
يج التام قبل ظهورها فخرجها بيز على المشهور مطلقا لمعوقية للغيرين وما  
وما حاشيها من الامتياز جوازها اكثر من سنة لا ملائمة للغير اوج  
منية معلومة لما في او يشرط القطع لمعوقية وحسنه للغير اما بدو  
الشرط الظاهر فلا يجوز اتقا الا ما جوزه العلامة من جهة على مالك  
الحاصل وحججه في معاريف **مفتاح** فيل يخرج من الاصناف والا وادرو  
الاشهاد على الامام متفرقة ومنفعة مع الشاهدة وان جعلها وزعمها  
وقا في التبيين والعلامة وجماعة لا تخرج غير موقوفة كما امرت على الشيعة  
وان كانت موقوفة لوقفها كما امرت في يوقف للغير وقيل لا يجوز الا  
مع الغيبة المعلومة وهو عقيب ومجوز في السن في قاروان لم

ويعتبر في سنة  
في العرب

منقول

بقوله في الفصل السلامة كذا قالوه قبل ان يطعن في النسخ والذى  
يوجد في سنة معلومة انما لا يجزئ من ذلك اوج سنن الاحكام النسخ  
التي انما هي من المالك المصطلح وفاقا للنسخ وجماعة للعبارة وكذا  
القول في طرأ في الامور كما يتبادر من ظهور اخبار الآثار والادب  
والا انما في المتأخرين ان كان لا يخصص من بالبيع هو المعلوم كان  
لغيره ما جازع وان افكر او كانا موقوفين لم يمنع ويعتقد بالمال  
الاوليات بل في بعضها لا على خلاف ذلك الا ان يقال انها لا تخلو من  
اما في سنة والذات **مفتاح** ويشرط في اموريين انما في الشرط اقا  
لا او بعضها فلا يصح بيع ما يتعدى تسليم للغير انما منية مقدور على  
تسليمه القيد الزايد في جواز بيع المباداة الا في بيع مع ثوب او شئ للغير  
عليه قوله لا يخرج من غير خلقه كانه لا يبيع الا في البيع والشرط الا  
اقتضاها قال في مضاف الاصل على الخصوص وفي هذا على البيع للغير  
ويجوز البيع مع مراعاة التسليم ويعتقد في الامارات والتعليق فيها  
بان ان كان النسخ لم يبق الا من غير اعتقاده بالعمومات واصالة  
عدم زيادة الكيف مع الزايد وفي النسخ لا بأس بان يشرط الطعام  
والبيع هو موقوف ما سجد خلا الا ان يكون له سجا لا يبيع من العيب  
والبيع وشبهه في غير زمانه فلا يبي في شرائه انما حاله في بيع ملك  
العادة في بيعه كالحام الطائر متزا وفاقا للجماعة وان تردد في بيعه  
تعدى للعادة متزا الواقع يكون بقرنة العيب المتعدى في الاستئصال  
والذات الموقوفة في المرح وكذا ما يتعدى تسليم الا بعد مدة كالذي  
المؤجل ونقل التسليم كما يكون حسب ما في المتن كذلك قد يكون

لا يفرق



فيها كما في عين الرؤية فانه لا يجوز بيعها الا بآذن الميراث لانها وثيقة  
 الدين والتقدم على التسليم كما يشترط في الحال كذلك يشترط في الوثيقة عند  
 حصول الاجل فلا يجوز الاستلاف فيها تنقيح رتبته وقت الحول **مقال**  
 ويشترط القبول قبل البيع ان ملكا بالبيع او كائنا كان او غير ذلك  
 مباحة او موانعة دون ما اذا اباعد ما سادس لمصلحة المستفيضة بالبيع  
 المستفيضة ومنهم من اطلق المنع في التولية اذ اطلاق بعضها ومنهم من  
 بالطعام لوقوعه على ما هو من التولية عنه في بعض وقيد بالملك والمورد  
 فيه ومنهم من كره مطلقا للغيرين مطلقا ومنهم من خص الكراهة  
 التولية واباح فيها ومثله الكراهة في الطعام جمعا ويؤيده **الاصح**  
 والصحيح ان المحذور ان مطلقا في الشرة بل احدهما مقيد بالشرع وهو سائر  
 عن الشرع ويشترط في بيعها قبل ان ياخذها قال لا بأس ان يبيع  
 بهما معا فليجوز والشرع من الموزونات بل الاطعمة الا ان يقال فظاهرها كونه  
 على الشجر وليست بموزونة حتى وانما يصح بيعها على الشجرة مطلقا بلا خلاف  
 والذات لبيت متكافئة حتى يجب البيع والاصل والعقوبات نصت  
 بالنصوص وفي الخبر الرجل يشترى الطعام ثم يبيعه قبل ان يقبضه قال  
 لا بأس ويؤيد الخبر للشرع منه يقبضه وكذا قال لا بأس بذلك وفي  
 معنا غيره والبيع بهم الاختيار بهذا الخبر اوفى واحوط **مقال** قيل و  
 يشترط فيها ان لا يكونا مؤقتين اذ كانا في الذمة لان بيع الكالي بالكالي  
 المنقوضه والظاهر انه لا خلاف فيه وتغير من التذكرة ان بيع الكالي  
 بالكالي هو بيع الدين بالدين سواء كان مؤقتا ام لا وظاهره تحريم  
 الاخرين كبرما والناحية عامية ومن طريقنا قال رسول الله صلى الله عليه

فيها  
 وهو مقتضى كونه بيعا  
 حقا

عليه وآله وسلم لا يبيع الدين بالدين وفي الصحيح في بيع الدين قال لا يبيع  
 ذنبا فاما متدا فليبيع ما شاء واذا كان احدهما حطب مؤقتا صح اجابا  
 للاصل والعقوبات ونصوص التصوص فكذلك لا يبيع الدين في الخبر في المجلس  
 اذا كان سلفا كما يأتي ولا يبيع من معلومية الحال لا لاحتياج الزيادة المتضمنة  
 فيه كان او سلفا بلا خلاف لقطع النزاع وفي الخبر والمعتبر ولو باع  
 بمسمى متفاد يبيع الى اسماء من مختلفه او حالا او مؤثلا لم يصح لجهالة المال  
 والدين ولو ورد الدين من يميني في واحدة وقبل يلزم اقل الدين في اعيد  
 الاجل به ولو ورد الدين من يميني في واحدة وقبل يلزم اقل الدين في الاجل  
 وهو عينه واذا كان احدهما فقط دينا فان كان الاخر حلا لاحتياط  
 او مضونا صح بيعه سواء كان مضونا على اقل هو عليه وحظ غير خلافا  
 للحق في الثاني وهو ضعيف وسواء قبل الحول وبعد خلافا للحق في الا  
 لعدم استحقاق البائع ح وهو ضعيف ثم لا يجوز الاطالة به قبل الاجراء  
 ان كان الاخر مؤثلا فنية قولان ولا خلاف في المدة بين الطرفين والمعتبر  
 عندنا العموم خلافا للاسكا في حيث منح من اقل من ثلثة ايام في السلف  
 من يكثر من ثلثة سنين مطلقا وهو شاذ لقوله بالمنع من اسلاف التعرض  
 في الامر فاذا اكتمل بيع او دون يمين او بعد ودين وكقول القرافي يمنع  
 اسلاف غير التقدير من اسلاف الاثمان في الاثمان فلا يجوز كالي وكالي  
 اسلافه في الامر بمحل وفاق ومن بلغ مطلقا او اشتراط التعجيل كالي  
 سلالا لا تقتضيه البيع بقبول انما لا يمنع العوضه فخر المخرج من العوض  
 مقبول وفي اشترط كونه موضع التسليم في السلف اقوال قالوا الا اشتراط  
 ان كان في حله مؤثلا وراعيها ان كانا في يمينه او بملكه فربما قصدها مقارنته

وخاصة ان كان احد الامرين ولا يفرغ من على الخصوص والكل وحدة الا ان لا  
تتعد السافين عليه واحتلاف الاخرى وعدم الدليل على التعيين فيريد  
الاول واصالة الرتبة وحمل الاختلاف في تطاير على موضع العقد فيخرج  
الثاني ووحدة الاخرى فاصول لا يرب ان التعيين مطلقا اولى **مفتاح** ويزيد  
فيما ان يكون نادى بدين مع زيادة لحدتها او تاجيلها مصق من تحريم الربوا  
وخصوصا في القسوس واختلاف في ذلك الاما يتغير من الخلاف والميسور  
لفظ لفظ الكراهة في التامير لكن قد يمتنعها في الحريم والربويان كل ثمان  
مقدارين بالكيل والوزن في مبدى سلب الشرح او في عادة البلدان حمل  
حالة في عدم عليه السلم والماتلة هي الاشتراك في الحقيقة النوعية المتارة في  
اللفظ بالجنس والحوار والصحة في الحقيقة ولا يخرج الحقيقة باختلاف  
العامة كما يستفاد من المعبر فالخطة ووقتها مماثل والفرق فيسبب  
مماثل والعنف الزهيب مماثل واللبن والخلب مماثل فحينئذ كل جنس في ذلك  
واحد بل الخطة والشعر ايضا مماثل هنا عند اكثر الصالحات المستقيمة  
خلافا للقدحين والخلب الحدث النبوي اذا اختلف الجنسان فيعبر  
كبين شتم وهما مختلفان صورة وشكلا ولونا وطعنا ونظرا واوراكا  
وحشا ودة باق ذلك مستثنى بالفسخ للعلوم مخانة غير اختلاف  
تختلف الجنان والعلوم البز والعلوم من الجناس مماثلة لهما بالانحراف  
تحت لفظ البقر وفي انا والجمام والحوار اختلاف ومنه العيب على اختلاف  
الشر على هذا القياس ولا يجوز بيع رطل احد المتقائلين بيا بيه لامتساوا  
واختلافه لا المعبر المعاملة بقصاصة الطراب اذا عيب واختصاص مودعا  
بالطرب والمتر غير متر لانه العلة منصوبة بغيره كما تفرق في الاصول

مفتاح

لها مذهب حيث اقر على المنصوص ويجوز امتساوا في غير ذلك حيث  
الشاذ في البيع وله الموثق وهو ضعيف في مقابلته الصالح اما التفاضل فلم  
يجوز احد وان كان الفضل في جانب الرطب لا يما مده ولا يفرع ما جرت  
العادة بتبعه كقصد البين ودقائه في الخطة ونحو ذلك وفي جواب الكيل  
في الوزن خلاف اما العكس فلما يوزن الوزن انبسط وفي جواب بيع  
من حبه قولان والشهور لعدم خلافا لظن لان الجنان غير متساوية  
الامرين وهو قوي والله كره الموثق وذهب جماعة لا يثبت الربوا في الحد  
للمبيع والاصح الكراهة لظهوره في البيع عليه وفي الصالح الذي للمع  
في الكيل والوزن والنسب في الشاة بالثابتين والبيضة بالبيضة قال  
لا بأس بالنسب في اشتراكه ليدوم التبع الجبر بالجير والدارية بالدارية  
بما يبدل من يابس ويجوز ان يكون السكون من جواز النسب في البيضة  
كما يظهر من حديث كسر وكذا للاختلاف في بيع احد الربويين بالآخر  
بزيادة فيلزم فيه البيع الصالح وحلت على الكراهة **مفتاح** ليس في حله  
ولذلك يوزن ولا يبيع ويبيع اهل ولا يوزن عبدة ولا يبيع السلم وفيه اهل الحرب  
كذا في المعبر واختلاف في الامن الاسكاني حيث خضع لزيادة  
بالولد دون الولد وبشرط ان لا يكون للولد وارث ولا يدين وهو  
شاذ وناد في رتبة ولا يبيع السلم في الذي وافقوا الصدوق  
المصنف بشرط ان يكون باذ الزيادة الذي وصفتها الاخرى واما  
ما في الخبر من ثبوته في السلم والشرك فغير معمول عليه **مفتاح** قد قيل  
من الربوا بان يبيع احد المتبايعين سلعة من سلعة يبيع غيرها ثم  
يشترى الاخرى بالثمن فيسقط اعتبار المساواة وكذا لو بيعه بغيره ثم



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

والله اعلم

والطرفة في الزرع غير زوجية وان كانت من جنس الاخرى البت مكية ولا موهبة  
وانما يجب احكاما وتخرج الادلة النصوصية من منع من وجوب الطرفة بالشرع  
وهي فصاحة عند الحيات فانها قائم هنا وبه يتبين من ذلك وجوب العتقة والقبض  
لوجود النص الرخصة فيها والعتبة هي الخلة لكونه في دار الغيا وباتساقه  
القبض ان يكون بين ما تدينه تحتل اشجرة قبيل احداهما بحصة صاحبه بشئ  
معلوم ولا عترة في غير القبض لاجتماع **مستأن** ومن الشرائط ان لا يضرط مقبض في قبض  
القباض ان كان العيان من التقديس العتقة خلافه للصدق وله الاحتياط  
الا ان الادلة لا تنفع اسنادا قالوا له لا يضرط قبض قبض لئلا يهلك الثمن  
مفعلة وهو السلف والسلم فيقبل لولا ان خلافه لا يسلك في حيث يتحقق  
القبض الثلاثة ولم يجد لاحد الثلثين مستند ان لا يضرط قبض في قبض لئلا  
يكون بيع الدين بالدين ويؤيد قبض بعضه فذا قبض غيب قالوا لا يضرط  
والقبض في قبضه ان عندنا لاجتماعهم الا بقاء بالعقود فاذا اشتملت على  
التعيين لم يمت الوفاء الا ببيع شخصه او ما لا يضرط بالمال ولو تلفت قبل القبض  
المنع البيع ولم يكن له دفع عوضا وان اذاه مطلقا ولا للبايع طلبه وان  
باعتها لم يضرط بالمال ان يبيع به او يبيع العقد **مستأن** ومن الشرائط  
ان لا يضرطها في العقد شرطا في عقد وطرية وهو ظاهر ولا تيسر البيع في الشرع  
للبيع والصحاح منها الموقوفون عند شرطهم الا ان شرط خلاف كتاب الله  
وممن من ابطال الشرط وحده ذلك العقد ومن غير البيع اشترطوا ما يؤيد  
الجهالة العرفية من قبل ومنه اشترطوا ان لا يضرط ولا يعتقدوا لاسط ولا يوجب  
وبالحمل ما بينا في مقتضى العقد وشكلا بالشرط لعدم الانتفاع زمانا معتبرا  
واسطا للحيا واللعق والماتة والتدريج بالمجلة ما راجع على ما اشترط

وفي الحسن من الشط في الاما ان يتابع ولا يتوجب فالعجز في ذلك في الميراث فما  
 توريث وكل شرط خالف كتاب الله في ضرورة انما اشترط ان يبيعه منه فانما  
 انما فيهم على جلالة وان كان تعليمه عليه وكذا ابطال الكثرة اشترط لاصول  
 على المشتري وفي الصحيح ما يشعرك لاهته وهو من الرجل يتابع طعما او مائتا  
 ان ليس على من وصيته قال لا ينبغي واذا اشترط ان يقترض شيئا او يقرضه  
 او يبيع او يسلط او غيره الا ان من العقود السابقة سائر قطعها وان توقف  
 معهم في الشراء الا ان اقل من اربعة اشياء باعنا في قيمته وفي الصحيح اذا كان من  
 يبيعها فلا يصح يحول على كل اربعة جمعا بينها وبين الموصون المستفيضة منها  
 بطريق معتد في خيار الفسخ لمجتهد في **فتح** ومن الشرائط ان يذكر الخجل  
 اذا اشترى مقيلا والادب في راحة او موصية او تولية لان الاجل وقتها  
 من النش والنش وان يكون واسم ماله في ذلك معلوما وفيه المير او الوضع  
 معلوما لوجاهة العقد للشر وان لم يسط قد رادش العيب ان كان قد رادش  
 به على البائع فخير بالباقي لا يتجوز من ضمن وان لا يملك او لا هو ثالث فخير  
 منه بزيادة في غير النش الثاني فاصل ان يملك الخجل على الاصح وفاقا للشريين  
 وان خالف المحقق لانه قد رادش وعرفه في منعه اما الوضو البائع بعين النش  
 حاز للمشتري ان يخرجه با اصر وقيد الشئ بما اذا كان ذلك بعدكم لزوم العقد  
 اما قبله فلا بد من الاخبار بما بقي وهو حق على من يبيعه من عدم حصول  
 الملك الا بالقضاء للخيار وما في الكلام فيه ولو اشترى امعة لم يخرجه بغيرها  
 ملكه ثالثا او اختلفت الموصون منها الصحيح الرجل اشترى الثياب جميعا  
 ابيعه له ثوبا ثوبا قال لا حتى يبين له انتم افاقا فيم خلافا لا انكافي في  
 التناول وهو مثاذا ويكره فيه الرجوع الى المراس المال لانه معجزة الرجوع للنش

ومر

ومر من الشئ في احد قوليه **فتح** انما يدخل في البيع ما يتناوله الشئ  
 العرف فلا يدخل الشئ في الشئ ومن باع مالا فلا يخرجه بغيره لمن باع الا ان  
 البائع كذا في القصوص وعليه الاجماع وحجب المشتري بتغيرها نظر الى  
 وفي محور الجول في الما مع الاخلاق قولان اما البائع فلا دخل في العرف فلما  
 واطلاق العذر يقتضي السلامة من العيوب وتسلم العوضين ويحرم المتبع  
 والتجوز في القصوص لا يعرف وقيل هو القولية معطفا وقيل فيها ينقل القيص  
 او الكيل فيما لا يوا لا انتقاله في الحيوان ومع عدم تعيين البائع بالاصل  
 وقيل لا تعيين لمره الدقة الامع حبه بغيره في **فتح** ولما كان الما لا يخرجه  
 الاجماع والاصح في الحيوان ثلثة ايام قاله السيد في صحيح البائع بالحيوان  
 ثلثة ايام في الحيوان وفيها سوى ذلك من بيع حتى يتفرقا وفيه البائع بالحيوان  
 حتى يتفرقا ومما صاحب الحيوان ثلث وخمس الاكثر بالمشتري الموصوم في الشئ  
 في الحيوان ثلثة ايام للمشتري وفيه منعه من احوال اعموم الاول بتاويلا  
 جديدة وجعل لطلب في الامنة مدة الاستبراء ولقطة ثلثة ايام عليه وسيط  
 بالشرط والاحباب الشرط وسحب الاثبات بالعقد وبالاصح لانه  
 سه البائع فخير ومن المشتري سحابة ورضاء وفي الصحيح في الحيوان ثلثة ايام  
 في الشئ اشترط اوله بشرط فان حدث للمشتري فيما حاز قبل ثلثة ايام بعد  
 رضائه ولا يخرجه لغيره وما للحديث قال ان لا يفسد قبل او يفسد ما كان  
 محترا عليه عليه قبل الشراء وكان ثبت للمناوادة المشتري على حسب ما اشترط  
 امره او لا يخرجه او انما لثا لشرط ان يكون الدقة مطبوعا انقصت البائع  
 انما انقصت وسيط بما ذكره لما ذكره في ثبوته من حوز العقد والعرف مع  
 الاتفاق قولان **فتح** ومشتري الخيار اذا علم بالعيب السابق على التجر فله  
 منه ما اخرج

من الما لا يخرجه

خير

الشرط

المشتري

مضبوط









في من زمان ذلك فقال على الباع سحتي يفتني الشئ ثلثة ايام <sup>الشرع</sup> ويصير البيع  
وفي معناه المستفيض في رواية يفتني بالله ما رغبتم هو بئس <sup>الشرع</sup> العتاة  
ويقتل للثبات كماله الا الوارث لا يفتني من الحقوق <sup>الشرع</sup> في الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
الشئ ثابته في العقار والشئ الاجزاء والفتنة <sup>الشرع</sup> في الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
لغيره لا شئ في سفينته ولا في غيره ولا في ملكه ولا في غيره <sup>الشرع</sup> حلالا  
مع اعتناهما الشئ على ان الشئ في غيره اقوى وهو ما طر شرعية الشئ  
فالبيع عدم اشتراطه ما قال السيد والمطل وكذا القدر على ثبوتها في البيع  
للهوم وخصوص المرسل وبما هو المرسل الاخر وما رتب عليها <sup>الشرع</sup> حلالا  
من العينة واصله عدم الشئ على ما لا يفتني عليه ومن ثمرتها  
في العينة ومن غير من الحيوان والمقول للبيع <sup>الشرع</sup> حلالا  
كان في ثبوتها في الشركة بالثقل فلا يثبت بالجور <sup>الشرع</sup> حلالا  
الضموم للشئ خلافا للعا في وهو شاذ وان يكون الانتقال بالبيع  
فليس جعله صارا او صدقة او هبة او صلحا فلا شئ على الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
للاسكان لعدم دليل على التحصيل مع الشئ للبيع <sup>الشرع</sup> حلالا  
وهو دفع الشئ عن الشرائع وتخصيص الضموم <sup>الشرع</sup> حلالا  
بغير وهو قوي ان حصرها بالامارات <sup>الشرع</sup> حلالا  
بغير وهو قوي <sup>الشرع</sup> حلالا  
او يصير حيث نفاها من المقول بالصدق وان يكون الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
اذا كان الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
على المؤمنين <sup>الشرع</sup> حلالا  
للاجراء على ثبوتها <sup>الشرع</sup> حلالا

غيره <sup>الشرع</sup> حلالا  
لم يثبت <sup>الشرع</sup> حلالا  
وعوده <sup>الشرع</sup> حلالا  
في بيعه <sup>الشرع</sup> حلالا  
والشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
مدد الزم <sup>الشرع</sup> حلالا  
دون غير <sup>الشرع</sup> حلالا  
طريقا له <sup>الشرع</sup> حلالا  
جمله <sup>الشرع</sup> حلالا  
عاده <sup>الشرع</sup> حلالا  
عليه <sup>الشرع</sup> حلالا  
الوقوف <sup>الشرع</sup> حلالا  
فان <sup>الشرع</sup> حلالا  
والثمن <sup>الشرع</sup> حلالا  
الوقوف <sup>الشرع</sup> حلالا  
اقتراح <sup>الشرع</sup> حلالا  
تجارت <sup>الشرع</sup> حلالا  
الشئ <sup>الشرع</sup> حلالا  
سنة <sup>الشرع</sup> حلالا

المقصود للثالث أيام واستلزام الترتيب الاخر اذ المشتري وقبل الاستطال الا الصحيح  
 بالاستطال ولو قطعت المدة وبه قال الصدوق في المحلى والمشتري قبل الاستطال  
 ولم يصاله عدم العرفية ونحوه فيكون على ما كان وعدمه على ان لم يصرح بالاستطال  
 عن ماله وفي الاول من الطرفين نظر الا ان مخالفة الشفعة لاصل مقتضى العرف  
 الاول وان كان تأخير العرف عن المباشرة ومن التوكيد لم يستطال وكذلك لو  
 ترك لشوكة كثره العرف فيات قليلا او ان العرف ذهب فبان العرفية او ان  
 المشتري الصف فبان البيع او العكس وان المشتري واحد فبان اكثر والعكس  
 او يخفى ذلك لاختلاف الاخرين في مثل ذلك والفتاوى المطالبه بعد حصول  
 وان مال زمان العرفية اجمع عند من فيها في العرفية بنفسه او وكيله وكذلك  
 ان مطالبه للموكل عليه مع الغفلة سواء في الحال او بعد بلوغ العرف او افاقة  
 المعتبرين او ردت العرفية لان التاخير يقع لعذر وتفسير الموكل بالقرينة  
 لا يستحق للموكل عليه وليس للموكل مخيرة داخلة الكمال بل يتركز وانما المخيرة  
 اهلية الاحتل وفي الجوز وصفي اليقين بمنزلة ابيه باخذ الشفعة اذا كان له  
 فيه رغبة وقال المطالب بشفعة والمزعم غير المتكلم من المطالبه كالغالب  
 كذا الجوز **مفتاح** لا يقط الشفعة بتقابل المتبايعين لمصلحة الاستحقاق  
 بالعقد فليس لها استقامه فالدرجات باق على المشتري نعم لو رضى بالبيع  
 ثم تنابا لم يكن له شفعة لان الاجالة فسخ وليست بها ولا يمتنع للمشتري  
 ان وقع صحته الوقوع في ملكه سبق حتى الشفع فيه ابطال الخريف للمناف  
 فانه كان بجائز من بعده من المشتري الاول والثاني وكذا الثالث فما  
 زاد ان كان وفي سقوطها بيع الشفع حصة اقران فالعلامة نعم والمحقق  
 والشفع ان باع بعد العلم سقط والا فلا وفي سقوطها بعفوه عنها قبل البيع او

ح

لحق

عليه او اذنه المشتري في الاتباع او مباركة له او لا باع قولان والاصح عدم  
 سقوطها الا بالشفع به بعد ثبوتها او اخلاها بالقرينة **مفتاح** حال تحقق الا  
 بالعقد بناء على ان الانتقال يحصل له او به وباشضاء الخيار لانه وقت الزعم  
 قولان اما لو كان للمشتري شفعة فانه لا يتحقق بنفس العقد لانتقاله وفي  
 سقوطها خيار ومجيبان وظاهر اكثر ذلك انما خيار البيع فالاصح عدم سقوط  
 بالاحتل اصاله البقاء وانما باسند الشفع من المشتري وورثه عليه دون البيع  
 لا يتسلط ملكه به البيع نعم لو كان في اليد البيع لم يكتف المشتري قبضه ثم اقب  
 الشفع لم يحصل العرف بدون ذلك فيقبض الشفع كقبضه وليس له شفع فسخ البيع  
 او اقاله البيع اذا استقاله لان العقد لم يقع معه فلا وجه لتسلط عليه ولا  
 ان يقبض حقه بل باسند البيع او يبيع لانه حقه الجميع من حيث هو مجموع  
 وفيما في بعض الصفقة من الاضرار بالمشتري وانما شرفت الشفعة لرفع الضرر  
 على عجب عليه لمن اشترى او اقام يقاينان معا وسجها **مفتاح** يدفع الشفع  
 مثل من ان كان ثانيا والا فقبضه على الاصح لعموم الاول ولانه القيمة بمنزلة  
 العوض المدفوع وقيل لم يسقط مع هذا المشتري ومنه ولا لانه فيها كل  
 العرفية وفي وقت العقد والجواب حيث خذ العرفه او امل بها قول  
 بقرينة في الشفع ولا يلزمه ما يقرره المشتري من دالة او وكالة او غير ذلك  
 من الخون لانها ليست من العرف وان كانت من قوله وكذا لو زاد العرف  
 بعد العقد ونقص عنه فانه لا يلزمه ذلك الا اذا كان في ذين الخيار على  
 الشفع لانه بمنزلة ما يقع في العقد ويخبر في احد الشفعة علم الشفع بالشفع  
 حيا وقدره وصفا نقضت من العرف فلو كان محجولا بان نسبة المشتري  
 او نحو ذلك سقطت **مفتاح** لو عاب البيع قبل مطالبه الشفع فهو بالخيار



عن الاحتكاك بين الفين او الترتيب على الشرط والحق وقيل بل يعتبر المشتري ومنها اذا  
 فعل وان عاب بعد المصلحة من المشتري خلافا لمبطل بناء على انه لا يملك  
 بالمصلحة بل بالاحتكاك وان تلف من شئ مقابل شئ من الثمن من مصلحتا على الاثر  
 والقائد المقتضى للمشتري كما ان المقتضى للشئ لا يترتب للملك لا في ملك  
 التنازل اذا قاله **مفتاح** قبل الشفعة حتى من الحقوق المالية مع مصلحتها  
 على المقاطعة والتوارث بها للعرفات ومقتضى ما تترك الترتيب من حق للمو  
 خلفا في الشئ والمقاومة في الطريق على ما يورث وهو ضعيف ويقيم على سهام  
 الورثة وقيل بل على رؤوسهم وليس في شئ ولا يثبت بحق البعض بل للباقي  
 اخذ الجميع كذا قيل **القول** في الشركة قال الله تعالى وان كان اكثر من ذلك فم  
 شركة في الثالث **مفتاح** الشركة ثابتة بالنص والاجماع ويعتبر في عدم الا  
 ويكون في العيون والنفعة والحق وحصل بالارث والعقد والمزج والحق  
 وقد تضمنت بها التجارة وتسمى بالجمعية وفيها اشتراكها في العمل فان  
 به لحدوها فان سجل في مقابلة عمل زيادة ربح فربوا فربوا والافضل في  
 وقيل **مفتاح** لا يشترط تساوي المالكين في المقتضى ولا العلم بنسبها او وقتها  
 او نسبة احد من الاخر ولا اعتبارها كما هو واحد من اذا كان مع شركة  
 بعد اذ لا ينفك لا ينفك وهذا في المالكين في الشركة مجبولة منها على ان يملك كالمقتضى  
**مفتاح** لا يجوز لاحد الشركاء التفرغ في الشركة الا مع اذن الباقين فيقتصر  
 على المأذون وفيهم مع التجدي لا بد منه لانه امانة وفيه اذا اذاعه  
 من الامتناع به اذا حذر ولا ضرر والمخرج من الشركة في الاذن لا تراعى فيه  
 ومن ثم لا يلزم شرط التاجيل فيها وانما فائدة علم جواز التفرغ بعد  
 الاجل لاخره وهل يتوقف العادة على اذنه الشركاء ام يجوز وان منع قولان

الاول

الاول انها تنصرف فيكون على الاذن والشافى منها نفع واحسان في حقه من  
 ثم في نفقة ولا ضرر عليه بعينه وهذا مفرق عنه كونه بالالة الشريكة او الالة  
 اخرى فلا يشترط في الاول لبقائه مشترك كما كان بخلاف الثاني ومع ايضا  
 الاذن لو حال التفرغ من الشركة فقتضه الاخر لا اذعه عمرا لالة الشريكة  
 لان عذرا من تنصرف في ملك الشريكة هو الشريك الاول وان مر بالالة  
 قال الشيخ **مفتاح** من مصلحته بنفسه واعلم انه نصف العينة وقيل بل للغير  
 فيه للثاني ومع اعتبار الاذن لو امتنع الشريك عن دفع ارض المالك لم يجز  
 على المساعدة او الاذن فان امتنع اذن للمالك ولا يجب على الشريك المشاركة  
 في العارة اذ لا يجب عارة المال للمقتضى فالشريك اولى ولا الاتفاق في مال ذلك  
 فلا يجزى عندها فان امتنع الشريك عارقه فحان فعل والارث ولا فرق  
 في ذلك عندنا في المسكون كون الشريك اذاعة في عارقه بعارقه ام لا كذا  
 قالوا وينبغي تقييده بما اذا لم يكن هناك من الاخر ولا من **مفتاح** البيع  
 والمساواة بان العار ولو من زيادة لاحد من جميع تساوي المالكين او  
 مع العاوت فاقول ان الثاني مطلقا ان الشرط خاصة وسجل الزيادة ابا  
 يجوز الرجوع فيه اذا تمت العيون باقية بناء على ان الشرط الفاسد لا يفسد  
 العقد واما العينة مطلقا كما ذهب اليه السيد والعامة اشبه بها اذا  
 الزيادة لم يكن له زيادة على عار بالعمومات من وجوب ابقاء العقود  
 وزعم الشرع **مفتاح** قالوا واشترط كما لا اجمال بان يكون بينهما كل ملكية  
 باين في المخرج الا ان يتشارك العقل في حقها او اختلف لاختيار كل واحد  
 بينه وشفاه في حق من يوافيه كالواشتركا في ما يبيعهم متعززين وكذا الشريكة  
 بالمناصفة بان يكون بينهما كل ما يملكه من ماله من ماله من ماله

من غير اشتراط على غير عظيم وكذا لو اشترى بالوجوه بانه يترك وجهها  
عند التماس لاداء الشراء في الذمة الى اجل غير محدد بعد اداء الثمن فهو  
بيعه او يشترى وجيه في الذمة وينفوس بيع الخامل ويكون البيع بينهما  
اي بيع الوجبة دليل التام بزيادة ربح ليكون بيعا خلافا للاسكان  
في الاول قالوا ولو اذن احداهما الاخر في الشراء فاشترى له ما سألته ووالله  
مع ولم يخلو انما هذا الحكم وما استدلوا به على المنع لا يخلو من ضعف  
ولما كان من القيمة مع الزهني والتعارف والصلح **فتتاح** اذا كان الشراء  
وبنا فاستوفى احداهما منه شيئا شاركه الاخر فيه على المشهور للاخبار ولا خلاف  
جزم من الشراء فكل ما حصل منه كان بينهما خلافا ليجب ان يكون كل اثنين  
حقه من دون مشاركة الاخر فحقا بوجوه واعتبارات اخرى اكثرها **فتتاح**  
يكون مشاركة الكفار لان اموالهم ليست بملكية يبيعون المهور وشيا معلوم  
بالمر في الصلح لا ينفق الرجل المسلم ان يشارك الزهني ولا يبيع بعتاعة  
ولا يهونه ودعية ولا حيا فيه المودة وفي الخبر لان تكون حيازة حاضرة  
لا يبيع منها والمحقق العلامة بهم من لا يوفى في المعاملات كالتجارة وشرب الخمر  
السلمية **لوجوه القول في العتق** قال الله تعالى واذكركم العتق اولها  
الذي احرته **فتتاح** للملحمة داعية الى تحرير العتمة اذ قد يترجم اليها **فتتاح**  
بالمشاركة او يري دون الاستبدال بالعرف وهو هذا فغير حق وليس  
بمعنا وان اشتملت على عدة لدخول الاحبار فيها في غير ذلك الا في الواقع يستلزم في  
البيع وقد يرد احد القبيح بعد الاخر مع تساوي اختلاف البيع ونظر  
الثاندة في الشفعة وفي بطلانها بالتفرق قبل القبض فيها يعتبر قيمه الثابتة  
فيلزم في البيع وفي قيمه البيع الوقت من اطلاق خيال المجلس وقته **فتتاح**

من قرة

من قرة

من قرة

بكذا

بالكيل في الرجعي وغير ذلك **فتتاح** المقسوم ان يكون في قهله ردة ولا خلاف  
اي بيع المقسوم لان الانسان له ولاية الانتفاع بما له ولا يملك اكله نقدا ولين  
قيمة اعيانه وان تمتعت احداهما لم يغير اذ لا خلاف ولا خلاف والزم معاوضة  
محتسبة بغيره لا ينفق وليس في غير ترش وان اشترى العتق باحداهما السهم  
الاخر دونه وهو ينفق العتق بنفسه ان القيمة مطلقا او مع التفاضل **فتتاح**  
الاشتراك مطلقا او الذي كان مع الشركة اقول والاول غير النقي للمعجب  
والاخره ان والفقر كالذات الثقة الابدية والارض المتشابهة الاجرة **فتتاح**  
وهو مثل الامان المختلفة التي يمكن تقديرها بالقيمة كما هو مذهبنا وليس  
كالأرض المختلفة الاجزاء في قوة الانهات او القرب من الماء وغير ذلك في  
الامان المختلفة الاشجار والار المختلفة الابدية الاخرى **فتتاح**  
الارض والمنافع والاولى **فتتاح** اما ما عده شئيه من فضاء فان كان عقلا  
كالورق والعترة والدكاك في من القسم الثاني على المشهور خلافا لما ذهب  
في الدور الا في حجة الشافعية في الرغبات والارضا في الذي يكون القابضة قربة  
لها في المكان الواحد الشراء فيكون شفعة وهو مذهب جماعة من العامة  
وان لم يكن عقلا كالعبيد والدواب والاشجار والشباب فان كانت من  
نوع واحد وامكن التسوية عددا ونوعية فمن الاول مثلا لاكثر والاخر  
والمشهور في المحبوب المختلفة انها من الثاني **فتتاح** ان شاعرت المحسنة  
او بالثنية فما وقع منهم بالكتابة اساوهم او اساد السهام في اقله فمخجل في  
سائر وغيره ليجعل بالشر لهما وحدها واحدا واحدا على السهام في الاول وعليهم  
في الثاني وان اشتملت على كل واحد منهم نصيب اقل اقل اما لمجمل الرقعة  
انكراه او عند السهام والاولى اشترى فمخجل على السهام ومجمل بالاول وان

فتتاح



وهكذا لا يخرج كل ما يخرج له اسم احد الشراكة فبذلك وان كان مستمرا زيدا  
 فيتعده ما يلبه من السهام حتى يستوفى الخمسة والفرقة بالتمام والوقوف  
 به في الغنمة على الخير واما ما دعى الفرقة والنفاء فعدم تقيتها بل يجوز بالان  
 والوقوف والمقصود بالفرقة وما يخرج به من السهام الموصولة بالفرقة وقد  
 ورد معها في الضمان لا ان الوقوف مع الفرقة واولا وفي الشراكة  
 بعد الفرقة مطلقا وفيما قيل من ان شرط الفرقة فيكون ولو لم ينعقد على  
 من فرقة حاز وفاقا لقولهم والفرقة **القول** في المعارضة والعبادة  
**محتاج** من دفع ما لا يفرق لغيره واستظهار ان يكون البيع فيها هو مضافا  
 وقراض او للعامل خاصة فدايته وقرض او للمالك خاصة فمضامته ويتبع  
 وان لم ينظر لثبوت او فساد العقد فيها ومعين شرطه فالبيع كماله لا كونه  
 للعامل المجرى الفل والفرقة ياتي حكمه والخبران جازان من الطرفين  
 وفائدة اشتراط التاجيل عدم جواز التفرق بعد الاجل **محتاج**  
 المصلحة ثابتة بالخصوص المستفيدة وجميع العلماء الاشارة مستأجدين  
 الى ان البيع كماله للمالك وللعامل المجرى لان البناء تابع للمالك والمعامل فاما  
 لمبالاة العوض وهو ضعيف الخلق لا يفرق من كماله في كونه من العقود مثل  
 للزراعة والمساواة وفيها **محتاج** قبل شرط للمالك ان يكون دراهم  
 او دنانير مسكوكة اجماعا ولم يجز له ان يتجاوز ان يكون معاوما فلا يكفي  
 المشاهدة لغيره مطلقا البسوط والحدود لا يملكها وان كان يكون مضافا  
 ولو مضافا وفي الجواز في حاله على جمل ما اقتضاه ولا يكون عند ما  
 فيقول هو عندك مضاربة فاما لا يصح حتى يقيمه منه وان لا يكون  
 عاجزا عن التفرق فيه وتخليص في القارة اجمع العظم للمالك اما بدونه

فيكون البيع والقدرة الزائدة مقلد ودع للخلاف وان يكون البيع كله  
 كاشتراك من النصوص ولو شرط لاحد ما اشترى معين والباقي بينهما فسد  
 بغير رقة كل من الطرفين للاسفل وانتفاء المانع اما لو قارض العامل شرط  
 فانه كان باذن المالك وشرط البيع من العامل الثاني وفيه لا لا يخرج ولو  
 شرط القسم لم يصح لانه لا عمل له ولو كان بغيره لكان المالك وقيل على حاله  
**محتاج** خلاف العقد يقيمه جواز شرط في العامل ما يتولاه المالك في الجاه  
 بنفسه من عرض القاش وشرطه والاستيثار لما جرت العادة بالاحتياط وله  
 وابيض المبيع المعين الزمان بالبيع في ذلك الله مع العينة والشروط  
 الفرقة بغيره للمالك في شراكه في الفرقة من احتمال الشرط ولا من الحاصل  
 بالشرط في الزمان ليس مع هذا المال وجوب البيع بقدر المالك النسبة  
 من التفرق للمالك وبغيره المثل لا بد منه للتقسيم مع التقدير على تحصيل  
 الترابي وبغيره المثل لا بد منه في معنى الوكالة والاملاء في البيع في البيع  
 وفيه نظر والافقوى جواز البيع بالعرض مع العينة ولا يجوز في الفرقة  
 اجمع اذ لا يملك عند المالك من التفرق في الجاه الثاني للكتاتيب الستة  
 لاكتساب سواه كان الطريق بخلاف او امانا ولو شرط ان لا يضاف الى  
 جهة معينة او لا يشرى بها الامن من ان لا يبيع الا عند او لا يشرى الا في  
 الفل في صحة ولزم بلا خلاف للخصوص ولو شرط مال القراض بالزينة  
 اذن للمالك خطا لا يميزه بانه وضعت لانه يفرق في غيره شرعا ولو كان با  
 صح والبيع بغيره على نسبة المالكين على التخيير بين **محتاج** ينفق في السفر  
 كالنفقة من اصل المال وفاقا لاشهر الشيخ في النفق في سفره فهو موقوف  
 من جميع المال واذا قدم عليه فانفق في غيره نصيبه وما لا يعوم وقيل بل

الزائد عن نفقة الحنفية لانه المصالح بالتمتع وانما خرج قليل من نفقة  
 له وقبل ما نفقة التفرع على نفسه كنفقة المصالح لانه المصالح عدم حيز التفرع  
 الاعداد ان عليه الاذن ولم يدل على الحقيقة القليلة له ولا لها لغيره وانما  
 التفرع ان جعل ما في النفق على ما حصل التفرع وهو خلا في الفقه ولو كان  
 لنفسه او لغيره من هذا المال فالوجه التمسك **مفتاح** التفرع وقاية للمصالح  
 بغيره ما تلفت من اخره سواء كان البيع والمصالح في فترة واحدة او مرتين  
 وفي نفقة ام اشترى وفي فترة ام سفلرت اذ البيع هو الفاضل عن ربح  
 المال في زمن ذلك العقد فاذا لم يقبل شيء فلا يربح وقبل لا يجبر بالربح  
 ما تلفت من المال قبل وريادة في التجارة لعدم صدق مال القراض عليه  
 بعد وفيه ان المقضي لذلك هو العقد لا المالك لان المذكور في قوله  
 المالك بعد المصالح ان شيئا لم يربح بعد فلا يجبر به الاخر ان الباقي  
 لانه انما يجبر به خسران راس المال الذي يربح لا يقطع المصالح في قوله  
 كان مال القراض مثلا ما قد خسر عشرة واخذ المالك عشرة ثم عمل بها  
 الساعي فربح كان راس المال تسعة وثم ما بين الا تسعة **مفتاح** العامل ذلك  
 حسنة لاجل ربحه على الشهور بل انما لم يتاخر من الا ان التفرع لما كان وقاية  
 فلا بد لا يتفرع له ملك من امر آخر وهو اما ان يبيع المصالح او فخر راس  
 المال ببدونه فلا يجبر بالخسائر اذا انتفع العقد ولم يظهر ربح فلا شيء  
 للعامل الا ان يكون التفرع من قبل المالك فعليه لجهة العامل مثل ما عمل  
 على قول اخر لم عمل وفيه نظر وهل للعامل ان يجبر لو كان عرضا للمالك  
 هذه من دون رضا المالك فيلان وكذا لو طلب المالك منه ان يبيع  
 المال في اختياره عليه قوله ولا ياتى العدم فيها الا ان يكون التفرع

من

من قبل العامل في الثاني فاصح ظهور التفرع فان انتفا على الحقيقة من  
 بغير انشائهم فلا يثبت والى فان طلب المالك ان يبيع منه وجب على العامل  
 ان يبيع له لا ان يستأجره للملك مشروط به وان انعكس فوجبه ان والا ياتى  
 العدم لان كان وصولة الحققة بجهة العرض **مفتاح** العامل ان لا  
 ما يثبت الا عن تفرع او عن قوله مقبول في التفرع لما ثبتت سواء في الضمان  
 كما في التفرع المستفيدة او الجعالة كما في الجبر الرجل يتبعه المال في ذلك  
 او بغيره على ما سجدت ان قال ليس بربح بعد ان يكون الرجل مينا وفي  
 التفرع من ضمنه ليس عليه الا اذ لم يربح له من الربح شيء يعني انما  
 اشترط الضمان على العامل بغيره من ربح فلا يربح لصاحب المال في العبرة  
 في ما لا يضره التفرع فيها والوضعية على المال الا ان يخالف امر صاحب المال  
**القول** في المزاولة والمساواة **مفتاح** المزاولة معاملته على الارض بخصه من  
 حاصلها سواء كان كامن البذرة او المصالح للمالك والعامل او مشتركا وسواء  
 كان كامن الارض او على الحقيقة بالمحصول او مشتركا فيها والمساواة معاملته  
 على اصول ثابتة بجهة من حاصلها وفي الاخبار انما ينطق بالمزاولة على ما  
 ورد ينطق على ما يبيعها واحدا الا ان يبيعها كالمعاقبة انما ان الفقهاء  
 تفرقوا بين التفرع وبغيره من ربح واحد منها على حدة وخصه بالاحكام والتمتع  
 فانهم بالنسب والامساج في التفرع عن المزاولة فان التفرع ملك والارض  
 لصاحبها فالتمتع التفرع وحده من ربحه قسم على الشرط هكذا ان لم يربح  
 على التفرع على ربحه وسلم بغيره من ربحه فاعطاه ان يبيعها ان يبيعها وانهم  
 كما لو بيعت وهو ما يبيع للمساواة فمن التفرع على القول بربحها وفيما ان  
 التفرع والمساواة ويقولون في هذا من المزاولة والتمتع والتمتع على حدة

من قبل العامل





في الزراعة وبيعها على من يملك  
وهو للعامل مقصود بالثمن  
كالأرض المزروعة كذا قالوا

للقدر اتفاقا لأن المؤمن من غير علم **مفاد** يجوز لصاحب الأرض  
والأصول أن يخرج من على العامل بعد اتفاقه ولحقه وطهره الشرة والعامل على  
في القول والزرع يتوقف بقوله البع على عقد الشراء المستقر له على اليد  
من الاتفاق والارض فيه وكذلك الحال في السجدة بالمال لأنه ان كان بيا فبوجوبه  
وان كان حيا فهو لازم سلم له لان لا كان حيا فهو لازم سلم له لان  
بوجوبه فهو لازم وان كان العوض من العترة فهو باطل كالمبيع وفي الصحيح  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطى جنيبا بانه قد ارضاها وبطلانها  
فلما ادركت الثمرة بعث عبد الله بن ربيعة فقوم عليهم فبقي فقال لهم انما  
ان تأخذوه وتقطعوني نصف الثمن واتما ان اعطاكم نصف الثمن واخذوه  
فقالوا ههنا مات السموات والأرض **مفاد** خراج الأرض على صاحبها  
يستأجر من الخبز والتمر وهو نوع عليها وفيها ان السطحة ان لو زرع فيها زرا  
وطهرها من الزرع وجعلها صاحب الأرض وهو المالك وكان الكلام في قوله  
ان يوقف عليها العمل ولا يتعلق بنفس العمل والتبعية كالمساحة المزرعة والمط  
واقامة التي لا يرب وبطلانها حالها كذا في كل سنة كالمساحة والسقي والارثا  
لانها من ممتلكات الأرض والأصول وله ما فيه صلاح الزرع وبقاؤه  
متاخر كذا في سنة كالمساحة والسقي والارثا وتغيره التمر وحفظ الزرع  
وحصاده وحفظ الثمرة وحلادها وتغيرها وترتيب الجربان وسقي  
موضع التخميس ونقل الثمرة اليه ونحو ذلك فان ذلك كله على العامل  
لأنه من جهة العمل ولو شرط للمخرج او شيئا من القسم الأول من المونة  
على العامل حاز كما يستأجر من الخضار والسموم والزرع على كل زرا  
مع لموضع نصيبه الشاوي خلافا لابن زهره حديث اوجبه على كل

المسألة

الأصل مخير وأرضه المقتضى للامعة وهو ضعيف **مفاد** كل موضع حكم فيه بطلان  
الزراعة يجب لصاحب الأرض لجهة النقل ان كان البذر من الزرع والمطاسل  
ان كان البذر من غيره وعطيه الحق مثل العامل والعامل والارض حيا ولو كان  
البذر منها فالمطاسل بغيره على فدية وكل من يملك الحق في الحق لمصلحة على  
نسبة ما لا يرضى من المصلحة فلو كان البذر منها بالثمن صح المالة نصف  
لجهة ارضه والعامل بنصف الحق على عنوانه والارثا وعلى هذا القياس  
باقي الاعضاء ولو كان البذر من ثلث فالمطاسل لمصلحة لجهة مثل الأرض  
وباقى الاعمال الا انها ولصاحبها **مفاد** اذا ساقا على ارض فبانت حقيقة  
ولم يخرج المالك بطلان المساقاة والمخرج للثمن والمطاسل لجهة على  
المساقاة لامل الثمن ولو كان العامل مالما بالاحتياج فليس له شيء وكذا  
كل موضع فيسقط فيه العقد فان الشرة لصاحب الأصل وللعامل لجهة النقل  
**القول في الحيازة مفاد** الحيازة ثابتة بالتمتع والجمع والزرع وما يرب  
عليه مما لا يوجب الاقامة بالعقد فلا يتبع الا بالتمتع بل لو باحد الا  
المقتضى للتمتع لا بالبيع لعدم له النافذة وللآخر ان يبيع اذا اشترى على  
الشتر ان يتقبل من السنين ماله وفي الحصن لا يتبع البيع الحيازة و  
السكنى ولكن يبيع على ان الذي يشتريه لا يملك ما اشترى حتى يتحقق السكنى  
على ما شرط والحيازة فان كان للشترى علما جبريا لقتناء المدة فان كان  
سواء لا يتخير ببيع الفسخ بالعيب فامتناعه عما اذا قاله قالوا ولو فسخ  
المساجر بعد البيع عادت المقتضى لا لا يبيع لا لشترى لم يوجب حق ولا يبيع  
مما كان الانتفاع الذي يقتضيه العقد كملكنا ولو ناقضا الا انه مع مقتضا  
تجرب المساجر ببيع الفسخ والامتناع ان يتلم الحيازة ولا يملك العين بعين





فيشعر ويعطيه من عجيبته ويستفضل قال لا بأس قد عمل فيه وفي ضاهها  
 اخر **محتاج** يجوز للزوجة الحرة لسيارة نفسها للامتناع وغيره مع اذن  
 الزوج مطلقا عند ما لا ينهاها كالمدة لما فيها وبدون الاذن ان منع شيئا  
 من حقوقه توفيقا على حاجته فطعا للمنافاة وسبق حقه وان لم يمنع لغيره  
 والجواز اقرب للاعمال والعمومات والزوج اما يملك منافع الاستمتاع حقا  
 ولو فرض تقدم الاستيلاء على النكاح فلا اثر له في الزوج قطعاً السابق  
 المتاح له الاستمتاع بها فاما فخره **محتاج** فيشترط ان يكون المستفعة  
 مباحة فلو لم يكن سكتا لغيره في حرة او ذكرا لم يبيع فيه لغيره من او اجبر  
 له على سكر لم يحدد وفي الخبر في التبريل بوليها البيت فيباع فيه لغيره قال  
 حاتم اجرة وفي اخر بوليها سفيته او ابنة من يولها لوليها المهر والمهر  
 قال لا بأس وحل على الجاهل بان المتاح يفعل فيها ذلك او على الجاهل بجوز  
 ان يكون التحليل ونحوه **محتاج** فيشترط في المنفعة ان يكون مقدرا على  
 نفسها فلو لم يرد قبل لم ينع وقال الشافعي يبيع مع الضمة ولو سخر  
 المهر فخره في الفسخ فيسقط الاجرة ويبرأ الاقراء واخذ هو من المنفعة  
 وهو اجرة مثلها فخرج من القنات وهو زيادة لجره للشارع من المهر  
 ان كان **محتاج** فيشترط ان يكون المنفعة معلومة اما بتقدير القول كالمدة  
 الثوب المعاموم وركوب الدابة الى موضع معين او بتقدير اليد كالحيا  
 شرب ركوب شهر وما لا يمكن ضبطه الا بالزمان فلا بد من تقديره وبذلك  
 الدار والارضاع ونحو ذلك ولو قدره بالمدة والعمل معا قبل الجاهل لان  
 استيفاء العمل في المدة المعينة على وسطه المتطابق بحيث يترافعا معا قد  
 لا يتفق وهو محسوس نعم لو اراد الطرف في المطلقة وامكن وقوع الفعل

التقاضي

في

فيما جاز وفي اشتراط اقبال المدة بالعقد قولان ولا يصح العدم اما  
 لو طلق قبل جيل وقبل قبضتي النكاح وهو حسن فياذا في العرج على  
 ذلك والافلا ولو اشترط في النكاح الا ان يرضى العرس والزوج معا قبل  
 من تعيين مقدار كل منهما اشعلت حرمهما وكذا لو استاجر لزوجيه او لغيره  
 بخلاف القرب ولو قبل الاطلاق بقضي النكاح كان حسا ولو استاجرها  
 ليعتق بائنا صح صحته لانه تعيم في الافراد وقدوم على الزوج بالاحقر  
 لا بد من تعيين العتق او يوضع للجوا لدة والعز وكذا القناتة وما عمل بها  
 ووضعت لربها ونها الا ان يكون هناك عادة فيبقى بها وكذا تعيين  
 العتق للافلا في اختلاف الاولاد في هذه المنفعة كبريل وسفريل بل الوضوح  
 الذي يترجم فيه ليعتق وتعيينه لارضه اذا استاجر لغيره للمهر فيها او حرم  
 البكر ونحو ذلك اذ لم يلق بالمدة وكذا قدر الزول المهر ومهرها والذين  
 في تاجر العمل فيسقطه معينة وعمل معين مع تعيين اقل زمانه لا يجوز  
 لا العمل لغير المتاح الا ما ذكره في الخبر اذ اذن الذي استاجر فليس  
 به باس او فيما لم يجر العادة بالعمل فيه المتاح كالليل اذ لم يوفد الى  
 معين في العمل المتاح عليه وفي وجوب المباداة الى العمل مع الاعلان  
 قول لا في التبريل على الوجوب **محتاج** فيشترط ان يكون الاجرة معلومة بالاول  
 او الكيل او العدد فيما يوزن او يكيل او يقيس فيشترط استقاء العز وقيل  
 يكفي المشاهدة لاستقاء معتد بها واسانة الصحة والافلا لحوط ولو استأجر  
 لغيره ما الى موضع معين باجرة وفي وقت معين فان قدره من نفسه  
 لغيره شيئا جاز ولو اشترطه وطا لاجرة ان لم يوصله فيه لم يجره وكذا  
 لاجرة البئر قالها الاكثر للعبث به وقيل بالطلاق فيما عدم تعيين الا

بالاجرة





خفيف حال وجب استلزامه فانه يرجع الى اعادة الاحتفال **مقام العين**  
 المتأخرة فانه لا يفتقر الى استلزامه ولا يفتقر الى المدة ولا يفتقر  
 الى تأخيرها باذن الله تعالى في القاموس وفيه التام في استلزامه والى  
 وهلاكها وكذلك الاجرة اذا لم تكن صفر لكانت او كبر استلزامها على  
 من السلفين قبلها لا يجب ان العين الى الموضع ولا موقنة ذلك وانما يجب  
 بعد المطالبة فكيف فيها والتأخير بينه وبينها كسائر الامانات لا يستلزم  
 كونها امانة نعم لو جبر مع الطلب بعد انقضاء المدة ضمن خلافه الفسخ  
 والاستكافي في بعد المدة نظر الى انه غير اذ <sup>استلزم</sup> ومن فيه منها مطلقا  
 ويجوز فيه موقنة الزرع **مقام الاضرار** الصانع ضمن ولو كان حاد فاق  
 مفرط لهما كما لا يفسد بحرف او بحرف او الجأهم بحرف في جملتهم او  
 الختان بغيره والقتال ولو استلزم وسببه وفي العبرة على الجرح على العين  
 على ان يصح فليس ممنوع من انما لو تلف في عين لا يفسد من غير شرط في  
 تعدد عينين على المصحح لخصاله البرائة هلالة لغيره ولولا ذلك لم يكن الا  
 عليه الا ان لم يكن بغيره على قوله كما في الصحيح وغيره وفي الخبر ومنه لا يفسد  
 على السلم بعين القصاص والقصاص بعين الضمان للناس وكان له فيقول له  
 اذا كان لموتنا وقيل بل بعين مطلقا وكذا الملاحم والتكاري لا يضمنان الا  
 ما يتلف من تفرقة او عين او بنية كما في العبرة ولهم حتى لو ادى الى  
 الذي وقع على الضمان بافاده الجراح خلافه الفسخ فان استند الى الحسن  
 فهو محمول على احد الامرين جميعا وكذا صاحب الحمام لا يضمن الاما او  
 وفرة في حنظل او غصن في اصيله براءة من سفلها الى الغريم  
 عدم التزامه وفي الخبر في امر لذي ضيق على السلم بغيره صاحب حمام <sup>استلزم</sup>

سند

من

عند الثياب فضلت فلم يضمن وقالوا هو ما بين وفي آخرها اخذ لغيره  
 على الحمام ولم يضمن على الثياب قبل ولو كان الصانع للمسلم ما ولا يضمن  
 او باذنه تعلق الضمان بكسبه الا ان يفرط في جرحه ولو اذنت العيادة عن  
 الكسب ففي لزومها المولى او وجبته قولان والحق في الحسن الضمان على المولى  
 في جنائبه **مقام** اذا استعمل اسير العمل بغيره في العادة وكان العامل من  
 عاقبه ان يضا حرة فلم يضمنه مثل علم ومع استقامه الا لم يضمن له المديون او  
 كبره الاستعمال قبل الدامعة للشخص من ثامن كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
 فلا يضمن الجرح حتى يعلمه الجرحه وتجب المبادرة بميزال اجرة النصب  
 منها في الحال والاجرة قال لا يضمن حتى يعلمه الجرحه **مقام** قبل الا يوضح  
 سبيل فيه عقدا لاجارة تجب في اجرة المثل مع استقامة المقتضى او بعينها  
 زاد من المسمى او نقصت عنها فمقتضى الجلالة من جرحه كل عوض انما لم يضمن  
 استيفاء النقص فيخرج رة عما يوجب الى بدلها وهو اجرة مثله **القول** في الجحامة  
 قال الله تعالى ومن جاهد به رجل بغيره **مقام** للمجالد فانه يضمن بالضرر والاجزاء  
 سائرة من العلم فيه فيخرج بغيره من ثامن كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
 وعلى الاقل لا يضمن لغيره اذ لا عمل لغيره على الخافي لو كان الفسخ من قبل اذ لم  
 يحصل له العوض الا في مقابلته بجميع العمل وعدم حصول العوض الا اذا  
 كان العمل مثله لعل لا يضمنه ثم مات او مضعه لم يضمن فان يثبت  
 له حصة من العوض كما قالوا اما بخودة العبد فلا يضمن بغيره شيئا مطلقا  
 لان عامر له لا يضمن العوض على اجرائه وان كان الفسخ من قبل المالك  
 فله اياه على عوض ما عمل مطلقا لانه اقام على عوضه لم يضمن له ولا يضمن  
 قبله والاصل في العمل المحرم الواقع بامره المالك ان يقال بل العوض كذا اذا

سكينة



**مستأن** قبل بيع الجمل المذخور عمل محقق مقصود في نظر المعتدلا بشرط ان لا يكون  
 واجبا بل عبادة مفردة على ما تميز بها وما كان كليا طاعة الشرب او غيرها  
 كذا المبرق والقائمة لميسر للحاجة اليه كما كانت في عمل الفراض فاما اذا  
 احتج للمبالاة في حصول الزيادة فاحتمالها في حصول المال او انما العوض  
 في اشتراط معونية غيره لان الشهود لا يحدون للمحاجة الى حال الجمل الا في  
 خلاف الاول ولانه لا يكاد يرغب احد في العمل الا في الجمل بل الجمل فلا يحصل  
 وفيما منع مع ان معنى الجمل الاعلى لعمالي الضرر ورواها ليراد على شيء كغيره  
 المحصول عليه او من منع الجمل بعد وقد ورد في الحديث من قتل قتلا فله  
 سلم وهو جاز على عوض محمول وقيل يجوز للمجمل ان في العوض حيث لا  
 يمنع من التسليم كسب العبد لا في اذارة ومنه سلب المقتول من غيره  
 لان ذلك معيق في حقة ان لا يفتني الى التنازع بخلاف جعل العوض محمول  
 ذوا او اذنة وغرضه ان يعقوب في حقه اذنة حلقه كذا في رواية ابن ابي  
 حنيفة نقلا واما في قوله وهو قوله **مستأن** اذ يلزم العوض لزم الجمل للثقل وخص  
 في الشهود في غيره من المبرق وجعل فيه وبتار اذا اخذ في معن وان اخذ  
 في غيره فالرعية ذواته في غير المبرق وسجل في السوط على الافضل لا الوجوب  
 والتفتير في النهاية والمفتوحة وان لم يثبت مع المالك نظرا الى اختلافه ومنه  
 انهم اقل الاخرين من المقدار المذكور وفيه العبد عند من الزام له  
 بزيادة على ما له لاجل تحصيل ومنهم من الحق بالعبد الجرم منهم من ارض  
 عن هذا الحكم اصلا لضعف مستند حيل واختلافهم في الحكم على وجه لا  
 يجبر العمل فيه به صفة **مستأن** قبل شرط في الجمل جواز الفرق وفي انما  
 امكان تحصيل العمل ولو عوقب الجمل ان لو وجد عمل لم يفتي فيها وكذا في

بغيره

بنية الترخيص او حصول التنازل في يد من قبل الجمل او بعد بيعه وقبل العمل بها ومن  
 يترتب مطلقا لوجوب التسليم وانقضاء العمل في الخبر كذا الاستدعي الا ان  
 القواعد لا تخبر في غير الجمل وفيه اشكال لما لو لم يمتنع في الزد فلو لم يمتنع في قطعه  
 لو عوقب الجمل لشرطه في العوض ولو جعل الجمل واحد جعله منفردة فاشترط  
 في العمل ان لا يخلو من جعله لغيره المبرق ولو جعل جعله معينا على ردة من مسافة  
 معينة فخرج من بعضها فالمشهور ان لمن لم يجعل لغيره المسافة ولو عوقب الجمل  
 بالشرع في ذلك العمل حينئذ اذا وفتق في العوض في التنازل بالعمل على الا  
 ولو كان في الاشياء على الاولى فيما مضى وبالاجرة فيما بقي ولو عوقب الجمل  
 بالمجمل فحجب عليه ولا يرجع الى المالك **القول في المستأن** في طوشت سابق  
 الذي يعمل اخضا وصاف **مستأن** قد بينا في ثبوت التنازل بالحق والاحكام  
 وقاينها ببحث النفس على الاستعداد للقتال والهادية لممارسة النضال  
 وان كان في واقع في جواز غيرها من الزمانات من غير عوض وهو العمل  
 لولم احسب ان يكون ذلك في اذنة او في الفوق ولا في غيرهما العوض ومع  
 كذا من مضى عليه بالقتال والمجبر في النوع دفعه للفرقة بما كان او عليه  
 او عوقب لا ويجوز ان يثبت غير المشايق بين الجمل او ما لا ادم وغيره من بين  
 المال وغيره لان فيه صلحة وان لم يثبت احد ما اجاء امنا وكلاهما استلزاما  
 للاستلزام حيث لم يثبت ذلك الا بالاحمال بان يكون بينهما ثالث في التساقط  
 احد العوضين معا وان شئتم لم يجرى كغيره كغيره عاقب وهو صحيح مستأن  
 وقلنا **مستأن** للشهود لانه شرط في الخلف والفاو بعد من السافة اذ جاء  
 وانتهاء وكونها بحيث يجرى الدائمان قطعه او لا يقطع اذونها في غيرها  
 تصور بالمشاهدة وعدم تيقنه تصور احد من الاخرين وتساويها

انما

البرق

أما في حق كماله أو لا نسبة إلى التلخيص

في الجنس وارتباطها دفعة واحدة فيهما بالركوب وإن يكون للنسبة ابتداء  
 أهل القتال فلا يجوز للفرقة وإن جعل العرض كماله أو القسط الأوفر من السابقين  
 فلا يجوز للخصم أن يما جعل الجبل أو مساويا له ولا الثاني إلا أنه في التلخيص أو  
 له وهكذا لا يجوز للخصم أن يما جعل الجبل أو مساويا له ولا الثاني إلا أنه في التلخيص أو  
 كثره الضل في اشتراط النسبة في الموقف قوله في الظاهر من دفعه وفقا  
 للتحقق لا يقدح في حق النسبة وإنما الذي هو في حق النسبة إلى دفعه الضم  
 للخصم الخافية المطلوبة منه وإفادة الحكمة التي فيها شرع معناه الحق  
 الفصل ثمان مبادي ومخاطبة فينبغي إلقاء المبادي أن يتفحص على أن يبادر  
 أحدهما بأية عدة معينة كتحديد بين رجلين معينين أو بين رجلين معينين  
 مقابل الصداق ثم من الغد المنفرد ويخرج للخصم منها في زادها بعد ذلك  
 كتحديد مثلا في المبادي وقد زاد ثالث وهو الملوب ومعناه استقامته في  
 من الغرض وهو الملوب ولا يحد من تعيين أحد الخصام وعند الذي وعده  
 الأصالة وصحتها ولها أو ما في أكثره حتى إذا كان في كتاب فقه اللغة  
 جعل الصداق تسعة عشر مائة وتعيين قدر المسافة والفرق بين العرض في  
 ذلك عدة من الغلبة والقدر والحق بينهم بتعيين عدد الأصالة والفرق  
 والعروض وعدة الأثر في المبادي فتمت هذه المبادي والأول في المبادي  
**الأول في القسط** قال الله تعالى والقسط خير مما يجمع **معناه** القسط ثابت بالنسبة  
 وهو في القسط متفعل لا يجمع في حق شخصه بل هو في حق النسبة  
 بين مجموعين معلوم كان كالباع في إفاضة قتل الملاك أو على منفعة كان كالأ  
 المخرج للخصم من الحكم لأطراف الخصوم من القسط ما يربطه المسلمون  
 الأصالة أصل حلها أو حزم حلالا أو فترلا استثناء بغيرها مستقر في الحق

معناه

وعدم وطول الجبل **معناه** ليس القسط فيها على غيره ولو فاد فاد منه خلا فالقسط  
 حيث فطر على البيع والأجارة والهدية والأجرة والعارية وعلى المشترا لزمه  
 لا يجوز له عموم الأمر على قول الشيخ تابع لما ذكره عليه في التلخيص **معناه**  
 معناه مع الأمر والأحكام لا تظهر إطلاقا ولذا في شدة على قطع التسامع و  
 لكن أنما يقع مع الأكل كالحجب الظاهر من قدره في الأكل فلا يباع الجبل إنما  
 ما وصل إليه بالبيع وهو يخرج لأنه كمال مال بالباطل وإنما شرع دفعه  
 لدفعه الكاذبة وحسن القسط أو ما له من القسط وشمل هذا الجبل في الأكل  
 يبيع كمال مال الغير في القسط إذا كان للرجل على الرجلين في قسط حتى مات ثم  
 لم يمت على شيء فالذي استأذنه أو رثه لهم وما بقى فهو لثمنه في قسط  
 في القسط فإن حوّل مصلحهم على شيء حتى مات ولم يقض به فهو كالميت  
 يستأذنه وفيه في حصة الأكل أو كذا نعم لو كانت الدعوى مستندة إلى قريب يتجوز  
 كالأول الذي يخطبونه إن له حقا على الأكل فحقه في نفس الأمر  
 ويبيع مع علم المصطفى من مائة الحان عليه ومعها التزاد وبتا كان  
 أو بتا الاختلاف في مائة ثا أنه باقى الجبل ما سلف وفي القسط في  
 الجبلين كان لكل واحد منهما طعام من صاحبه لا يدرى على كل واحد منهما  
 كم لم عند صاحبه فقال لكل واحد منهما صاحبه لأن ما عندك ولا عند  
 فقال لا بأس بذلك لأن الحاجة تنسب إلى الحاجة لا إلى البهارة مع الجبل ولا  
 إلا القسط ولو اختص أحدهما بالجبل فإن كان هو المتيقن لم يجمع القسط في  
 نفس الأمر إلا أن يطهر بالقدح أو كان المصالح به قد حقه مع كونه  
 متعبره ومع ذلك فالعبرة بوصول الحق لا بالبيع وهو من جنس يرضى  
 ما حصل الحق بطنا مع وفاقا لا ذكره وإن انعكس الغرض لم يجمع بزيادة

وفي الوثائق من جمل ما تأنى صالح  
 على تحقيق ماصلا عليه قال ليس  
 له إلا الذي صالح عليه فهو



من الحق بل يقدر فادون عكس الاول ويجب ان يعلم المباح والمباح  
 حقه اليه **محتاج** يعنى الصلح على عين بعين او منعه وعلى منعه بعينه او منعه  
 وفي نفس الامر يكون له دين الى احوال حتى ياتي به منعه فيقول له انك قد  
 كذا وكذا واضع عنك بغيره ويقول انك قد فعلت كذا في احوالها حتى  
 عليك قال لا ارى به باسا الله لم يرد على راسه قال الله عز وجل متافون  
 فلكم رسولواكم انظروا ولا تظلموا وفي هذا من غير ما يروى على  
 مثل ساطع شيا او حتى او لوتية في نجر وسوق وصغيرا ميا وفاقا لغيره  
 الثاني العوم ولا يجز فيه ما يجز في الضيق الذي هو على البيع الا على من  
 البيع وفي حيزان الا فيه قولان واحدا ان يكون العوض معلوما لغيره  
 واذا اطلق الشريك كان بعد اتمام التركة وازالة البيع على ان يكون المبيع  
 والمضار على لحدما ولا يفسد لاسم المبيع فصح **القول في لزوم الحاجة**  
 الا قاله مستحقة مع الاستقالة من النقص والاحجام وهي في حق المصدق عندنا  
 فلا يفتى بها لشغلها بغيرها بل لا يبيع ويرجع الى عوض الى صاحبه من غير  
 زيادة ولا نقصان فان اشترط المصدق باسقاط المضافه مقتضاها شيئا كان  
 الزيادة او النقصان او سكتا وفي البيع ويجوز الشري فربا وام فشرط  
 على صاحبه شيئا فله من ثمرة على صاحبه فاني ان قيل ان المبيع غير قال لا  
 يصلح له ان ياحتج بوضيعة فان قيل فاحقه وبناءه اكثر من ثمرة  
 على صاحبه الاقل ما زاد او فقد العوض فهو يغفل ان كان مستحيا والى  
 بغيره وقيل بغيره مطلقا وهو ضعيف والاعتبار بالقيمة يوم التمسك بكتا  
 لتعلق الثمن بها يومئذ وفيه وجه اخر وانما المقتضى تابع دون المقتضى  
 وان احدث احداهما فيه فاحداثا فواقع باعيان من عنده فهو له وكذا

محتاج

ما زاد بفعله فيقوم قبل الاحداث وبعد ويصح بان تناوت وان تعاقبا في  
 البعض فطلعت العوضين على الخبز ولا يقدر الجرة الدال بالتمتع بالبيع لا  
 وكذا الجرة الكتيال والوفان والناقل **الباب الثالث** في لزوم اتيان وتوابعها  
**القول في لزوم** قال الله تعالى اذا ائتيتهم بدين الى احوال حتى فاكثروا اليه  
 وهو يشمل السلم والشبه والقرض من غير **محتاج** كره الاستدانة من غير  
 حشرة المعثرة وقال الجوزي يحرم اذا لم يكن له ما يقضيه به لا يفسد حقه  
 قوي ان لم يكن الدين مطلقا على حاله والا فالكراهية شريفة ولو كان  
 له من يقضيه من خذ الكراهية للنفس ولو خاف التلذذ بدونها وجبت  
**محتاج** فيجوز الاقتراض لما فيه من معونة للمحتاج والمعاونة على التزويج  
 الكراهية والخصوص بالمخصوص منها المستدقة بعينه والقرض بثمانية عشر  
 ومنها ان القرض افضل من الصدقة بفعله في الغياب وما يجزى لحداد بالزينة  
 بنفس اشان ويجب الاقتصاد على ذلك العوض فلو شرط المبيع حرم وكان  
 ربا ولم يزل الملك لاجتماع النقص عندنا كان او ضمنه ربا او غير الاطلاق  
 ثم لو وقع القرض بزيادة في العين او الصنف حاز الاجماع والعبرة المستقيمة  
 سواء كان ذلك من قبلك او لاحقا او لا لافلا في بل الاول مضمون في الا  
 وعدم يجمع بينه الخصوص والعطفة المختلفة كما فصل في المعثرة فلا شبهة  
 فيمنع منها على جواز اخذ التجميع بدل للكس مطلقا كما زعم جماعة **محتاج** و  
 على ذلك بالعرض لا بالتعريف وفاقا للشهور لان التمسك بمقتضى الملك لا يكون  
 مشروطا به وليس للقرض ان يقامه الاكثر لان فائدة الملك التمسك وقيل  
 انك كانهية وان الانتقال الى التمسك بالقيمة اما ان كان نقد العينة ولو بالملك  
 فاذا امكن الرجوع الى العينة فبيع الملك حيث يمكن لاحيد من الحق الى بله

شترط

ولم يزل يثبته حتى طوى حوز العقد وما في ماله مع ان الاصل في ذلك الاتقان ان  
لا يتبدل على غير ما كان في العقد والقبض للقرض انما هو المبدأ  
في حيزه بل ان ثبت المبدأ في **مفتاح** المثل وحوز العقد بل ان في عليه  
الاجماع فلو شرط التجديد لم يلزم الا ان يشترط في ذاته ولكن لا يشترط في  
لا في القرض بقرع والتمتع بل ان يكون بالخيار في قبضه وانما يلزم الاجل  
في المعاملات وفيه نظر مع انه في قبضه بمومات الوفا بالعقد والقرض لا يشترط  
وخصوص من مات وقد اقرض من الاجل قبل واثبت ثباته قول الكثر بعد  
حوز الا لا يقيح كامة الا ان يبقى له بالقرض تسلمه المقرض على نفسه البديل  
مضى شاء وفيه انه لا يفرق بينه وبين الذي لم يمتح شرطه لا يقع مؤثلا وهو  
كأمر من ان قوله تعالى لا اجل للمدعي المذكور في ان كان خلافا معناه  
الى العمومات فان كان اجماعا والى قاله على انظر **مفتاح** في الاما في معنى  
اجزاء قيمة وسفحة وتقارب صفاته ثبت في الآية مثل الخبوب **مفتاح**  
واذا تعدد ينقل الى قيمته وقت المطالبة لا وقت القرض ولا المدة لان الثابت  
في الآية انما هو المثل ان يصادف قبل القرض ليس علم الله سبحانه والتمتع  
الاداء وهو ضعيف وما ليس كذلك ثبت في الآية قيمة وفاقا للشهود  
لاختلاف الصفات فالقيمة اعدل ويجوز وقت القرض لانه وقت النبوة  
في الآية وقيل بل ثبت مثل انما لانه اقرب الى الحقيقة والمخيرين **مفتاح** ولا  
في مطلق الضمان وهو ضمان آخر وقيل بضمان المثل الموقوف في القبض على  
المخيرين والقبض والقيمة في غير المخيرين والقرض في المخيرين عاين في امور  
فأما هو الوقوع مع التراضي ولا يشترط في حوز اذ وقع التراضي مطلقا **مفتاح**  
كل ما يثبت بالوصف ويجوز ان يثبت على الحق لا التثبت ولكن انما يثبت بالقيمة

قبل

على الخصم والآخر دون الثاني وبغير التماثل البصر المتاح بمثل عادة  
في مثل الميزان كبعض الملتزم ومعدل في الشهور **مفتاح** اذا اقرضت  
الذلة والى انما في القايوس فليس المقرض الا انما اقرضه ومع القرض قيمة  
من غير الجنب ومع النسي وفيما في ذلك لان حكم النسخ كالأمن للصحيحين والصحيحين  
قبل بل لا يفتقر فيه التماس القرضين واذا النسخ كالأمن للصحيحين والمخيرين  
بالبينة وفيما في النسي في الصدوق صحيح فيها بوجه آخر **مفتاح** اذا وضع البينة  
مروضا انما قضاء ولم يمسح احتجب فيها يوم القبض بالخصوص **مفتاح**  
ولا ان جعلها قضاء فيقتضي كونه من حسن الدين فلو لم يكن حينئذ **مفتاح**  
فلا يثبت احتسابها على وجه جبر من الجنب ذلك باعتبار قيمته لا بوجهه  
كانت قيمة او غلبة ويدخل في ذلك المدين بجزء القبض وان لم يمسح **مفتاح**  
يجب قيمة الضمان الموجودة وفي الخصوص من استدان ديناً فلم يبق قضاء كان قيمة  
السارق والمبادرة اليه مع المعلوم والتمكين والمطالبة للخصوص المستقيمة **مفتاح**  
فان لم يكن كان عاميا وعلى الحاكم حجية ومضة امور الله به من زمانه ولا يمسح مع  
الامر والاعاين ان يرد الاغلاظ في القول للمخير في الواجب على مقتضى  
وعنه وغتر العقوبة بالمخير في العرض الاغلاظ في القول كقوله لا ظالم **مفتاح**  
وفي الوقف كان امير المؤمنين يحبس الرجل الذي يبيع ماله ثم يلم في قسم  
ماله بغيره بالخصم فان لم يبعه بغيره بغير ماله وفي بيعه **مفتاح**  
وان كان مخرقا الامام القضاء عن من سمع الغار **مفتاح** ان صرفه في غير  
مطلوبه ولا النساء وان لم يعرف صاحب الجهد في طلبه وقيل مع اليقين **مفتاح**  
عنه كما في الخبر ويتولى القضاء مع النظر في آخره كسجل مال فاصحاب  
أعطيت قبل وجوب العمل عند الوفاة والوصية فيه لغير الحق والجهل

القضاء



مصرف الورقة فيه وفي الخزانة حدث بل حدث فافهم انه ان ساء له  
طالب ان يدفع اليه وفي آخره مطلب له وارثا والاخر وكسبل لان ثم قال  
ان سببها ثم قال يوصي بها فان سببها طالب والاخر كسبل لانك والشيخ على  
وجوب الغزل مع الياسر ان لم يحضر الوفاة وسجل على استيفاء الدين ما ياتى  
وفي صحيحه عليه قال وقد مال فاصدق عنه قال لمطلبه وفي صحيحه اخراج  
عليه مع هذا يعلم الله ان نية الاداء **محتاج** فبقي من الغايب من اذا كانت  
النية عليه بالكتابة لا تنفذ الغايب فبقي عنه اذا قامت النية عليه وعلى ماله  
وبقي عنه وهو غايب ويكون الغايب حجة اذا قدم ولا يدفع المال للمالك  
اقام النية المكتوبة اذا لم يكن ملصقا واشترط بعضهم الاختلاف في الغرض لاعتبار  
واذا اقصى من النية بقية برئت ذمته بل اختلاف الحسن وان لم يخلف شيئا لم  
لم يكن معا قبلا لم يفتقر في حصته وكان في مخرج القضاء كما يتبادر من الغايب  
ولا يشترط الدار والحرارية في الدخول فبقي اذا كانت الدار كبرج لو منته  
على ما قيل **محتاج** لا يحل مطالبة الميراث من الغائب ولا من الغائب ولا من الغائب  
قصود وقيل في الحقيقة في الغائب في المعاصي وان طوبى وخالف الحنفية جازلة  
الانكار والخلاف على انقضاء مع التولية ونية القضاء مع المكتبة قال جماعة  
اشترط للمطالبة ان لا يكون الغائب في مكان مكتوب قبل امره بالاكتمال ولا يفتقر  
بالمرور على نفسه وما لم يوصف الفاضل في الدخول فبقي وفخار العلامة قال  
ونعم من اصاب المكتبة لم يمتدحج عليه الزكاة خلافا لما في **محتاج** فبقيت  
الامساك بواجب الغرض لكن في حقه خاصة وقيام النية مع الغيبة لا الزكاة  
المطاعة على ما لم يكن بشرط ان يكون على اشارة منقضة التي اذا اشتهر  
على التي لا يشرع فيه موعدة لانه غير محصور ولو كان له اصل مال او كان له

الدون

الدون ما لا يثبت للامسار قبل حبس حتى ثبت الامساك لان الجور فانه  
ذلك المالك في يد وقيل بل يحلف الغرض على عدم التلف واذا اشدت البينة  
بالاكتفاء فبقي بها وان لم يكن مطلقا على باطن امره وهل الغرض بالخطا  
في الصورة من احوال **محتاج** اذا كان له ثمن على الاخر دون واحد الحنفية  
المقتضى نقضا قهرا وان اختلف الحنفية او الوصف ولو لم يلحظ الوصف والتمس  
او اختلف في الاجل او كانا قهريين اعني القرضي ولا يفتقر مع الزينة ولا  
لا قبل حدها سواء كان المال ثانيا او ارضا ولا يفتقر في الآخر بالقبض وكان  
تبرك للفاضة **محتاج** اذا جحد الدبر وقع له عند المال مال جازله  
المقاتلة للوصف المستند بولاية من اعتدى عليك فاعتد عليه بمنزلة  
اعتدى عليك سواء كان المال من حيز الدبر او من غير حيزه مع تقدمه بل  
منه في يومه ويخفى في غير الحيز من اخذ بالقيمة وفيه بغيره وفيه في حيز  
الحق ويشترط في المعاصي كاستنقيل بالقبض والرجوع الى الحاكم في ذلك الوقت ولو  
كان قد جحد لم يجز له ذلك لانه ملحق بالسقوط للحق في ذلك والتمس ما ما في غيره  
آخره على عليه لزم جحد وحلف عليه بالجهل له وقع له قبله ولو امر ان  
اخذ منه ليقدر على قال ثم يقول على انك سلف من غير ان يحلف صاحبه ولا  
لو استودعه منه لو جوب اداء الامانات والوفوف وفي الصحيحه ان حالف  
فلا تخونه ولا تدخل فيما مضى عليه وقيل بذكر في الودعة للمعصية او في **محتاج**  
الفاضة لها الجزية في ذلك وفيه بعد مع تلك التوضيحات وبلا استنفاء للملك  
على الكراهة وقيل لو كان لصاحب الحق بينة ثبت بها الحق منه الحاكم او اقامها  
ويمكن الوصول اليه لم يجز له المقاضاة مطلقا الا انشط على حال الغير على خلاف  
الاصل فيقهر منه على موضع الضرر وهي هنا مستثناة لان الممتنع بتولي القضاء

من الحكيم ويعتبر ما يشاء من جوارحه انه النفس في حكم الاصا والقدر على الاستيلاء  
 منه على قوتها كما كان مع انه في الحديث الى الواحد على عقربته ويزنه **منها** لا  
 يجوز تفتيشه من الموقوف لانه زيادة لانه ربا وجوز تفتيشه باستيفان  
 منها براء او بطل وعقوبتها كما مر في النفس في الطبع وبدلته ذلك لا يلزم الوفاء  
**منها** قل من في نفسه مال الغرا وفي يده فله ان يتبع من التعليم حتى يشق عليه  
 وقيل بل ان كان ممن يقبل قوله في الزا فليس له الامتناع وقيل وكذا ان لم يكن  
 على الحق بنية والاصح ان لا يكون تفتيشه اليمن من رتبته الذي والمراد **منها**  
 تفتيش صاحب الذمة الارفاق بالمدينين وترك الاستعانة في طاعتهم  
 لنفس وايد العسر للآية سيما اذا مات على طاعة لم يكن لهم عسر اذا سئل فان  
 لم يحل فانما هو دهم بدهم وان لا يسلوا به في الحرم بل لا يطمع ولا يبرقع  
 حتى يخرج كذا في الخبر ما لو انما الدبونه اليهم فخر طاعة فيه لم يمتنع عليه  
 في العلم والمشرع الا ان يخرج لقوله تعالى ومن فعلوا كان استا كانا لو  
 لا يترك عليه لما فيه من الضار به والخير وغيره فان فعل فلا يبريد على نفسه  
 انما لم يوافق وفيه فانه استدل كراهة وحرمه الجاني وان يجب هذا يا  
 وبه ما هو متفق سيما اذا لم تكن معتادة لمفهوم لغيره ان كان يسلط قبل ان يرفع  
 اليه مالك قلت نعم قال في حذنه ما جعلت **منها** اذا مات من مال  
 دون ماله على شهود اما الاول فلا يفتقر فيه على انما قالوا لو كان القرف  
 للورثة فضرر الملائنة والاعتراض في الاستيلاء وقد علمت العبرة بقصة الدب  
 في قوله قل من في نفسه مال الغرا وفي يده فله ان يتبع من التعليم حتى يشق عليه  
 ومنه ثبت لادحة الورثة والحق لا يستدل الا برضاء من لم يكن قائما للدين  
 والعدة فيه الاحتياط بها اذا كان على التخليد به للاجل ومات الرجل **منها**

منها

الذي ومنه اذا مات المستقرض فقد جرد مال القارض وانما الثاني فلان الا  
 بقاء الخجل ولان الوارث انما يورث مال يورثه وهو مال يورث فلا يورث حلالا  
 حلالا وشان غير الجاني وسجله للعلم اذا مات الرجل حلالا له وعلمه من  
 الدين وهو صنف **منها** اذا استدان العبد باذن مولاه فالدين على مولاه  
 وقا للشهود للعلم وقيل ان كانت الاستدانة لنفسه واعتق بغيره في  
 ذمة الغير ان يعتزل من مال الدين وان اعتدت لم يملك الدين وهو صنف  
 ومن استدان بغيره في ذمة غيره لا شيء على مولاه وليس العبد ذمة  
 مجالا وقيل على من يذمه العبد **منها** من كان له على غيره حق فله ان يطل  
 حقه تاخر المطالبة سواء كان له مال او لا للاصل قال القسوق من قولك  
 او عقلا او ارضا في يد غيره فلم يتكلم ولم يسلط ولم يخاف في ذلك من غير  
 فاقض للغير من وفي سداد حذفت **منها** لا يجوز اقرار مال السائل الا  
 مع حصة من التلق في غير ذمة من التلق الى ويرون عليه ويشهد له وقد  
 ورد النص جواز اقرار الوفاء من نفسه ايضا وهو محمول على الملاءة والمصلحة  
**القول** في الرهن قال الله تعالى فانه مقبوضه بشرط التفرغ حتى على الا  
 للاجماع والنصوص ما احسنه الحق المشهور **منها** القبض شرط في  
 الرهن وقا فلا كسر لان الذي ثبت اعتبارا شرعا بالآية هو المقبوض  
 وما عداه يتوقف على دليل ولا يخفى من قيس لارهن المقبوضه وانما  
 انه الجبل النقة كما قيل في جميع فظروعت الاحتجاج بالاصول والجمادات  
 على عدم الاحتياط كما فعل جماعة زعماءهم ان الوصف لا يشار الى مقبوضه  
 الظاهر وليس استدانة القبض شرطا بالاتفاق فاقوا على الرهن او فسر  
 فيه لم يخرج من الرهانة لعدم دلالة الآية وعلى الحديث على اكثر من القبض



بل هذا قيل لا يلائم الخط وجوب كونه ما يقبض وان لم يقبض وهو خطا  
**مفتاح** يشترط ان يكون مباحا للرجوع والاقبال فلا يصح رجوع المتابع كما  
 انما يتوفى شيئا فشيئا وكلما حصل منها شيء عدم ما قبله والمطلوب من  
 الرجوع ان متى تقدم استيفاء الدين استوفى من الرجوع وان لم يستوف  
 الا بالاطراف او اقل الدين فرما بوجوب عدم جواز رجوعه على شرط القبض  
 لانه امر على لا يجوز له في الخارج حتى يكون قبضه ورة بامكانه فبشرعية  
 ما في الدين في قبضه في قبضه ما يجنبه المدينون **مفتاح** وانما يصح على كل دين  
 ثابت في الذمة يمكن استيفاءه منه وان كان علا اما العيون فلا يصح الرجوع  
 عليها ان كان امانة بالاتفاق لامتناع استيفائها بغيرها من شيء آخر كما  
 هو مقتضى الرجوع ان كانت مضمونة عند جهامة من ضمانات العيون ما  
 ورة بامكانه لا يوفى بالرجوع باخذ موهبتها عند انقضاء مع انه اطلاق ذلك  
 الرجوع على الحقوق من الذخيرة والعتبة وغير ما يتناولها من السلم والحيول  
 والطعام ويؤخذ الرجوع فقال فيهم استوفوا ما لك ما استطعت قبل ولا يبرأ  
 مثله في الامانة حيث يجهل بغيره سبب الضمان لعدم كونه عند الرجوع  
 مضمونة **مفتاح** وهو لازم من طرف المدين والائالة تمت فاندبه وجاز  
 من طرف المدين لانه لمصلحة وكل ما قيل في معنى التراضي في العقد من اعتبار  
 القفظ الدال على الاجابة الجبول وعدم المعاملات وغيره ان تجري  
 فيه المختار المختار كما شرط في مقتضى الرجوع او كان غير سابق في  
 الشرع فهو قاسر ومعدله صحيح بحسب الوفاء به وذلك معلوم مما معنى  
**مفتاح** لو رجع على مال رهنه ثم استدان اخرا وجعل ذلك عليه ضمانا لخدم  
 المانع وجوبه للقبض من التوفيق والاتفاق فيما مع زيادة فيه على الاول

واخيرا والفتح ثم التقديد بالقبض بحد جديد وكذا لو رجع على المال الوارد  
 كتحصيله وان كانت قيمة الاول ثمنه الذي لم يجره من ماله من استيفائه  
 فزيادة الاتفاق والتوفيق **مفتاح** اجماعا امانة في يد المدين لا يثبت  
 مع انكسار التزمط او العتدي بالاجماع والعتبة وليس لخدمها الضمان  
 في الا اذ ان اخرا جاعا الاخر في الجود بغيره عليه لم يضره اذ كان من جهة  
 المدين للعتبة حيث جاز لو طرأ ولو اذن احدنا في البيع فباع الاخر  
 بطل الرجوع لولا ان تعلقه ولا يجرى جعل الشئ رهنه اجمع بشرط ان اقام  
 اذا ائذ شلها اتلافه في قبضه العوض كان العوض رهنه اذ كان الاحتياقي به  
 وعدم خروجه عن قبضه كذا سطر وكذا لا الرجوع في الخطف والبيع ان كان  
 اختلافا لا غرض في ذلك باختلاف الاموال قالوا لو شترى المدين فيه  
 بركوب وسكنى ضمن ولزمه الاسرة فيما له اجرة والمثل والقيمة فيما يصير كذلك  
 كاللحم وفي الصحيح ان كان بولعه فلان يركب وان كان في الذمة رهنه من ماله  
 فليس له ان يركب وفي التوى الظاهر تركب اذا كان موهوبا وعلى الذي يركب  
 نفقة والتميز بتركب اذا كان موهوبا وعلى الذي يتركب نفقة وعمل به الشيخ  
 والعلوي وحملوا رجوعه على الاذن في التوفيق والاتفاق مع سادس الحقين  
**مفتاح** ما يحصل له الرجوع من فائدة في التزامه بلا خلاف تبعه للاصل و  
 العترة ويخفى في الرجوع ان كانت مقسمة لا يقبل الانفصال كالجسم والاطول  
 اجماعا وكذا ان كانت مقسمة كالشئ والورد وتقبل الانفصال كالشعر  
 والصوف على الشروط لتبعية الاصل كايتم ولذا المدبرة ونقل الاجماع من  
 الشيخ والحلي خلافا للعلامة وجماعة من المحققين لاهل المتعذر ولا  
 الاصل في اللان من يبره فيهم ما لك كيف يشاء يخرج منه المصل بوقوع

منه

الرجل عليه فيبقى الباقي ويتبينه الأصل في الملك لا في مطلق الحكم ويتبينه ولد  
 الباقي ويتبينه الأصل في الملك لا في مطلق المدة لتبينها جانب الحق ولو  
 شرط للرجل دخولها والرجل من شرطها ارتفاع الإشكال وما كانت منها  
 حاله الرجل لم يدخل فيه إلا بالاشترط أو لا فصار الخبر لا قبل إلا انفصال  
 عند أكثر خلافه في الأصل في حيث احتجها مطلقا تبعا للأصل وقبله بغير  
 مثل التوفيق في كل الجرم وهو حسن **محتاج** إذ فصل الدين فإنه كان  
 وكلاهما لا بهج سواء من غير ومن ينسب خلافه في الأصل في  
 التوفيق وهو ضعيف والأصل في البيع فإنه فعل والرفع أمه في الحكم  
 البيع فإنه استمع كان له حصة وإن بيع عليه لادته في التمتع قبل ولو لم يكن  
 اثباته عند الحكم لعدم تيمنه مقبولة أو صالحة أو تعدد الأصول في الحكم  
 أو لعدم احتوائها على استقلال البيع بنفسه واستيفاء حكمه كما لو ظهر بغير  
 حجب حفر من مال المدعيون للباحثين مع عدم التيمنه وكذا أن غالب صاحب بغيره منقطع لاح  
 لوضا في حدود التوفيق أن اعترف وكذا أن غالب صاحب بغيره منقطع لاح  
 يعلم في دعوى وفي التوفيق من الرجل رجس دعائه ثم تعلق فلا يقدر على البيع  
 الرجل قال الحق في حق صاحب وفي دعائه موثق آخر وفي التوفيق من الرجل  
 يكون عند الرجل فلا بد من هو من الناس فقال لا يجب أن يبيع  
 حتى يحسن ما حبه ثم قال أن كان فيه نقصان فهو هو من غيره فهو حرم في  
 من ماله وإن كان فيه فضل فهو مشترك عليه بغيره ويمسك فضل حتى  
 يحسن صاحبه وفي الصحيحين من رجل يكون له الدين على الرجل ومعه  
 الرجل منه قال نعم لم يكن الحق باستيفاء دينه من صاحب الغرام سواء  
 كان الرجل حيا محيا طعنا أو ميتا طعنا أو ميتا طعنا أو ميتا طعنا أو ميتا طعنا

فإنه ينفذ

أيستمر الرجل

هو غيره سواء إذا كان متبا للرجل **محتاج** لا يطل الرجل في بيعت أحد لها  
 لا في الأثر من حصة الرجل وحق الرجس لكن إذا كانت لغيره كان لا  
 الاعتناء من شرطه إلى دونه وكذا لو رث الاستماع من شرطه لم يكن  
 عند الحكم شرطه بالتناظر ما عليه وإن تناخا فليكن حكم شرطه أو شرطه للأصل  
 ليقضيه أو كان أو **محتاج** قالوا ليقضى للرجل عليه في الرجس الطائفي أو من  
 حق الرجس للرجس في الأثر فلا بد من اختلافه والتحقق على حق المال في كل  
 أصل ولغوه بحيث لا يستفاد من من قبل حصة المال بخلافه **محتاج** في  
 رجس المال في ذاته لغيره ما قبل وبعض الرجس وإن كان يترتب له لا يترتب  
 للاعتناء بالرجس ولذا لا يجازى على اعتكافه فخره منه وطلبا لادته  
 والعامة في لادته إتاقيل المأول في لادته ذلك أن ذلك فيه الرجس مع المأول  
 فاعسا للرجس أن يبيع ويشتري دينه من ماله وكذا في البيع والامتياز  
 الحكم إذا ثبت عند الرجل سواء رضى المالك بذلك أولا لا لأن الأثر في الرجس  
 إذ هو في الوارد الذي من شرطه من أبعده عند الاعتناء **القول الثاني** قال الله  
 خلقكم حكماة ولرجس ما لم يجل بغير وإقامة **محتاج** العنا من ثابت بالكتاب  
 والسنة والإجماع ولا يبيع مطلقا عندنا بالاعتناء بالرجس لغيره  
 ويترتب عليه ذلك كما يترتب على العنا من وفاء الأكثر لأن حقه بفعل من  
 الرجس والناس من يتلفون في حسن العنا وسهولة القضاء فلم يمتنع  
 رضاه لهم العنا والغرض من الرجس إذا رضيه به الغرض فقد يرضى عنه المتب  
 للشيخ في أحد قوليه للغير وهو قاهر الدلالة وأما قضاء العنا من شرطه  
 لغيره ما لغيره لادته الرجس فغير ذلك للرجس فالرجس في الذمة أولى ولا حجة في  
 فبيع من الميت سواء اختلف وقا أو لا لا يباع والنسب في المعرفة والاعتناء



المضون له فيخرج من لا يبر في الضامن ولين لا يبر في لاته الواسع انما هو  
 اما الحق وهو غير موقوف على ذلك والحق الوارد في التثبت المدعيه الذي  
 ليس هو الذي يثبت الله عليه وسلم عن الاصله عليه حتى يثبت على عليه السلم وفيه  
 قول آخر قيل ولا العلم بكنية المالك فيخرج مما في ذاته وفاذا لاكن للاصل والحق  
 وفاذا لاكن في كونه للعلم بكنية ولا في الضامن لا يبر في كونه ليس هو  
 لجزائه من التبرع وجوز الضامن المصدرة كما ياتي فاللزم مع ما تقدم به التينة  
 يتابع سابق عليه وفي لزوم ما اقر به القرم كما قاله العلوي او ما يظن عليه  
 المضون لركا قاله العديد او مع رضا الضامن كما قاله الشيخ الشكالي اما ما  
 في كتاب وقد فرغ لعدم ثبوته في ذاته وانما يلزم لنا به **مباح** بشرط  
 في صحة العقد اهلية الضامن للشرع وفي لزومه ملائمة ايم او علم للمضون  
 له باساره ويصح من العبد باذن مولاه بلا خلاف قيل ويجوز بل بشرط  
 به بعد التيق لان الاذن انما هو في الالتزام دون الاداء وقيل كسبه لان  
 الاطلاق يجعل على ما يستعقب الاداء فانه المعهود وليس كذلك اذا فرض  
 ان الضامن هو العبد وبن السيد اما يعرف ان الاذن فيه قولان الصحة  
 انتفاء العسر على المولى والتمتع **مباح** بشرط في المال ان يكون قابلاً  
 التمتع ولو لم يستقر بعد فما الامانة فلا يصح ضمانها لانها لا ينقل الا اذا  
 ولان التايب فيها هو وجوب الره وهو ليس بال وفي الاميان المضونة  
 قولان الصحة الاصل وجوب سبب الضمان للعلم والتينة وهو القيس **المضون**  
 ولتم امانة العلم فطامر واما التينة فلا ضمان مالم يحجب وان وسبب  
 لان التينة لا يحجب الا بالثالث ولم يحصل على نقد مبرر يستثنى منها  
 العهدة لانه جائز لا اتفاق والضمان كما اذا مضون الشئ لبايع عن الشئ

الضامن

او الشئ من البايع اذا مضون لغيره لظهور الجميع مستحقاً وكذا الحال في البيع  
 والمزاد وهذه الضمان للديان ولا بد من ثبوته في ذاته المضون من حلاله  
 الضامن ولو في نفس الامر كما اذا ظهر رضا البايع بجزء ذلك وكان الضامن غير  
 استحقاق **مباح** ينقل المالك الى ذاته الضامن ويبر في المضون له **مباح**  
 الضامن على المضون منه من ضمنه باذنه والا فلا سيما عتاق في الحال فيما اذا  
 المضونة وانما يصح باذن المولى من الذي مضون والذي مضون على المشور لانه  
 وضمنه لا يرافاق والوثوق في جعل ضمنه عن جعل ضماناً لمصلحة على وجه ما  
 عليه قال ليس عليه له الا الذي يملك عليه وفيه من غير حلاله الا في حلاله  
 بغيره لان الضمان وقعت للمصلحة بعد وجوب اذنه عليه لانه ان ثبت في  
 ذاته حق الاميان المضون تجزئ مطالبته كماله ما اما الضامن فله الضمان ولما لم  
 عنه فلو وجب العبد في ذلك او تلفها فيما وفي العهدة ان شاء طالب الضمان وان  
 شاء طالب الضمان ان الضمان من الضامن التوثيق الاخر كما في التذكرة **مباح**  
 الحق المضون ان يكون حلالاً او موقفاً لهما انما ان مضن الضامن حلالاً او موقفاً  
 وعطفت من ضمان للمضون موقفاً اما ان يكون الاجل الثاني مساوياً للاول **الضامن**  
 او اقل وعلى التزام مبرر ان يكون التزامان تهما او يسوئاً للمضون عنه فانه  
 انما شرط عليها جوازها على الجميع وفاذا بعض المحققين للاصل وعموم دلالة بشرط  
 وتحقيق الترضي الطامس في الجميع ولانه كالمضن او بعض ذلك يجمع على ان  
 على التوبيل مطلقاً كما ادعا جماعة او بعض صور كما يظهر من نقل اليهم للعلم  
 كما اشبه بان الضمان ارفاق فالاحلال به يقتضي تسريح المطالب للضامن  
 فبسط على مطالب المضون من في الحال فينتهي فاما في الضمان وما في ثبوت المال  
 في ذاته الضامن فرغ ثبوته في ذاته للمضون عنه والرفع لا يكون اقوى من الا

منه من حق المضون له

وبانه ضار فانه يجب وبهذه التعاليل استدلال في البيع ولها عليه اما لا  
 فليس المقصود فائدة الضمان في الارفاق فموضع اقتضاء الاحلال تسوية  
 الصلابة مطلقا بل بشرط حلول على المضمون من غير تفرجه بالرجوع على جلال  
 وبهذا يظهر صحت الثاني ايضا مع ان الضمان كالقضاء على المضمون فلا انه  
 يجوز المضمون عند دفع المال بخلافه فلا يجوز الضمان بخلافه اما الثالث فلا  
 المضمون انما هو المال واما الاجل فلا يتأتى به الضمان وان كان من نوع  
 الحق واوصافه اذ ان حصوله حيث يقع في نفس الذات بل بالنتيجة و  
 هو شرط للديون فان اذ ان الضمان باسقاطه وتغيير الالفاء فقد ضمن  
 ما يجب هو المال وصفي باسقاط الوصف والبرهان في وجوب الاداء  
 الاجل لا بد له من وجوب فانه موقوف على موطن يتجلى به رضاء المضمون من متنا  
 يقع له ضمان من المتضمن وهكذا للخصم الشوط وهو يثبت المال في الذمة و  
 عدم المانع في جميع الاوضاع مع الاذن بما اذا كان مضمونا على اصل البيع  
 الذي راسم بان يضمن اثنان كل واحد على صاحبه ويضمن المضمون ضمانه تمام  
 عنه بغير اوصاف من ضمانه وهكذا لما ذكره فيسقط بذلك الضمان وجميع  
 الحق كما كان ثم يرتب عليه احكام كالمضمر واما اصل الذي صار ضمانا  
 وكما لا اختلاف الجاهل والتاجر في ذلك ومنه النسخ لاستلزامه بغير  
 الفرق اصلا والاصل فيها ولعدم الفائدة وروايت بان ذلك لا يصلح  
 للماضية والثاني بان الفائدة موجودة كما ذكره كذلك يصح وحده الضمان  
 وتقدر المضمون عنه وبالعكس مع الامتنان اما بدونه في مال والحق في  
 الاول ضمانه وهذا لا خلاف **قوله في الموالاة** وهو ثابت بالسند و  
 الاجماع ويشترط فيها رضاء المبيع والمحال بالاتفاق لان من قبل الحق يجوز

في الموالاة

في جهات القضاء فلا يتصور عليه بعض الضمانات كما تقول والمحال حقيقة  
 في ذلك المحل فلا يلزم نقل الى ذمة المضمون الا برضاء وكذا رضاء المثل عليه في  
 لا يستلزم في التامسح الا قضاء والاستيفاء وروايت لا يمنع من مطالبه المضمون و  
 من يتصوره في ضمانه كالمضمون كالمثل للمحل فلا وجه له اعتبار رضاء من عليه  
 الحق منها مع اتفاق الفقهاء حسنا ووصفا نعم لو كان المضمون وكان الضمان  
 استيفاء مثل حق المثل وجوزنا ذلك بغير اعتبار رضاء لان ذلك غير لازم  
 العاوضه للمجدي فلا يلزم رضاء المتناوضين ومع ذلك لو رضى المثل  
 بالمتضمن لم يلزم له اية نال المحل وقيل ومع اعتبار رضاء المثل كالمثل  
 مقارنا للعدا ومنه ان المتناضين في رضاء المضمون فانه لا يثبت في ضمان  
 المتناضين لانها من لوازم صحة العقد **مما** يشترط في رضاء الملاءة للمحال عليه  
 اذ لم يمتنع له ابعاده لما في ذمة من القدرة الغير المضمون واشترط ان يملك  
 قبض البعض للمحال محلا بان القول بانهم بذلك وروايت المانع واشترط النسخ  
 في احد قولين يشترط للمحال عليه المبيع وسواء اشترط في غير ذلك المثل الملقى  
 الذي جعله ملاءة بالاصلين للمضمر وعدم الاشتراط في بيع القول بانها استيفاء  
 او اعتبار في خط الاول يصح به وروايت ان الذي لا يبر عليه مضمون من حقه و  
 لا يبرح من رضاء المثل ويجوز ان يبرح به الذي في شرط اعتبار رضاء المثل  
 صح لان رضاءه فانه يبرح بالخط المثل هذا ضمان وان وقع في الخط المثل لان ما  
 ذكره من احكام الضمان ومعناه معناه **مما** يشترط في المال ان يكون معالما  
 عند الجول الدفع الغير ثابتا في ذمة وان لم يستقر مثليا كان او قبليا خلافا  
 لمما عرفت حيث منحو من الموالاة بالقبول لجهات رضاء المضمون بالوصف  
 وانضباطا فثبت به بما هو الواجب فيه فالمانع معقود ونحوه الادلة المتشابهة



وفي اشتراط احدى الطرفين حينا ومثلا قولنا لا قول التمتع من التملك  
 على الحال عليه باليس في ذاته ولا في الاصل فتباين الاشتراط على عدم اعتبار  
 قضاء الحال عليه وضع الفاعل على البرق فاذا لم يتصور لم يشترط قضاء الفاعل  
 لو لم يكن عليه للغير شيئا فاذا كان وضعه على غيره على ما يترتب من القول  
 به في غير ما وضعه فاشارة والاشتراط السابق على تحقق الفاعل في ذاته للغير  
 يكون من التراضي في التناهي من عدمه على الحال عليه فالتمسك بالمرء من غير  
 بالتراضي **محتاج** يتحول المال للحال عليه لاجتماع وجهي التملك وان لم يزل  
 خلافا للشيخ وسجاعة حيث اشتراطوا ابراء العسر السجل كجمل التملك بالمال كان  
 له سجل آخر يقول له ان لم يمتلئ ببيت من بيتك قال اذا ابراه فغير  
 لان يرجع عليه وان لم يزل فانه ان يرجع الى الذي له مال وفيه ان ابراه في  
 العسر كماله من قول المولى ان لا تغير من التملك بالمال فلو تعلق السجل  
 على الحال الذي لم يرجع على الحال عليه الا من الاذن **القول في الكفالة** **محتاج**  
 وهي تامة بالاشتراط لاجتماع وجهي التملك وقضاء الكفيل والكفالة بلا اشتراط  
 لان الاذن لا يصح ان يترك الحق بالبراءة وكذا لا يصح لغيره ان يترك  
 شيئا بغير رضاه وبما يقع العقد واقعا المكنون فلا يبرأ منه فاعطى للتمويل  
 المحضور عليه في طلبه صاحب الحق بغيره او وكلاهما او الكفيل بغيره او  
 حيث لا مرر باحضاره وغاية الكفالة هي حصول التملك حيث يقع شيئا  
 للشيخ والاعانة في احد قوليهما والحق لانه اذا لم ياذن فيها او يرض به لم يلزمه  
 المحضور الكفيل فلم يتكمن من احضاره فلا يصح كفالة لانه كفا لا يغير  
 العقد عليه وهذا بخلاف التملك لان كان الوفاء بغيره من ما يغيره بغير  
 اذنه فلا يمكن ان يتوب منه في التصور ووجه بالتمتع من عدم لزوم المحضور

يطلبه

البيان

معه فخصه عن تقدير اعتبار قضاء ليس على حد هذا الاخر من وجوب  
 المقارنة بل يكفي كيف اتفق كما في نظره قبل ولا يشترط التناهي للاصلح للمواز  
 وعدم الاشتراط خلافا للشيخ وسجاعة فلا بد ان يكون الكفيل حيا لا تصرفي و  
 ان يكون الكفول مقبلا فلا يصح التبرع به كذا في قوله في ان يكون الاميل  
 على تقديره معلوما اجماعا لا للغير بل يوجب التبرع ولو سلم قبل لم يجب التملك  
 خلافا للشيخ فيما اذا اتفق الضرب وكذا الكلام في مكان الشرط او الذي يتناول  
 عليه وان يكون المال ما يقع ضارفا وان لا يكون الكفالة على عقوبة من خالف  
 لانه قال لانه لا يشترط وصحوق الله سببه على الاستطاعة فيكون يتحقق  
 الشيء في نفسها مما يمكن وبعده يجب اقامتها وفي الحق لخاصة والعامة كالكفالة  
 في عقد **محتاج** ان سلم شيئا تامة فقد برك بالانفاق وان امتنع كان له حجب  
 حتى يجبر او يرضى عليه قاله الشيخ وسجاعة المحضور من الكفالة قالوا  
 هذا فيما يمكن اخذ من الكفيل كالمال واقامته يمكن كالتصاهر في حق المرأة  
 فلا بد من احضارهم الا مكانه وان كان له بدل كالتبرع في القتل وان كان  
 عدل وموثر للزوجة وصاحب البذل وقال اكثر من لا يمتنع على الكفول له حق  
 الحق بل له الزم بالاخذ مطلقا لعدم انحصار الاضطرار في ما لم يمتنع  
 كغيره خصوصا فيما له بدل اضطراره وهو الاخرى كمال عليه اخذها في  
 امر المؤمنين عليه السلام بسجل كذا في تفسيره بسجل في حق اللب بامتنان  
 وفي رواية ليس على الضامن غرم الضم على من المال فان رضى الكفول  
 له بالمال واذا الكفيل باذن الكفول لم يمتنع جازم الرجوع عليه كذا في التبيين  
 باذن من عليه وكذا ان كفل باذنه ولم يكن له احضاره ولا امر رجعه اليه لان  
 ذلك من لوازم الكفالة فالاذن فيها اذن في اوائرها وفي غير التصور

البيان

ليس له الخرج لان الكفاية لم يتحقق بالمال بالذات بخلاف الضمان ولو كان  
 الكسوف قايما انفسه بالمال والمطالبة بمقدار ما يترك الذهب اليه والعمد  
 به ولو انقطع خرج لم يكن الاحتياط ولكن اذا مات او سلم نفسه او سلمه لغيره  
 فيكون الكسوف ولو كسوف لغيره لم يترك الاحتياط الا ان يكون له ما هو عليه من غير  
 الكفالات دون ذروها ووجهه ظاهر فيتم على ذلك فخرج في ابراهيم  
 تسليم بعضه من بعض بغيره بالمال **فتبين** من الخلق من يملك صاحب  
 الحق فمراعاة الاحتياط او اداء ما عليه لانه مقدر على المسؤولية للثبوت من  
 صاحبها فكان عليه اذ تها او ادا على الذي يملكه فثبت اليه على كذا قالوا  
 ولو قد جازا لاداءه عدم المكان الاحتياط او يتوقف على الغير لانه لا اقل  
**القول في تبيين الدوام** **فتبين** وهو ثابت بالضرورة الاجماع وفيه ثلاثة  
 ان يكون المولد مع عقوبات الذنوب فاسره عن ذنوبه فلو كانت مسافة  
 لها اذا اودع لم يخرج عليه اجماعا متاوان يكون الدوام حالة فلو كانت مسافة  
 لم يخرج عليه وان لم يملك على الحيوان وسيدان الوقا عند المطالبة ولو كان  
 العوض حالا اعتبر العوض من خاتمة وقول الاسكان فيقول الموصي قايما  
 على الموت متعينة وان لم يترك الغرض او بعضه لم يخرج عليه فلا يتبع للمال  
 عليهم به وكذا لو سأل الموصي عن الموصي في غير ارضه ان فيه متعينة له  
 فيه متعينة لهم والموصي في حقه الله عليه وآله وسلم على معاد بالانسانه خاصة  
 ومع تحقق الشرط يقع من التفتة المالك المتبدل الاما عليه فحسب لا والوقر  
 لاحد من سابقين او عينه في عموم جواز اقرار العقله وذا يترك المقر  
 له الغرض اربعة اقوال فاما ما راجعها الفرق بين الذنوب والعمد  
 لو فرضه انسان مالا بعد المجرى والماله من ومنه فثبت له الغرض مع

العلم على ما له اجماعا ثبتت في سنة وجع الجبل قول ثالثا الاحتصاص به من المال  
 لعدم دليله كاي في ولو كانت مالا بعد المجرى من وصية صاحب المال مع الغرض  
**فتبين** من حيث عينه ماله كان له الاحتياط وان لم يكن ماله له من غير  
 عن الاحتياط كذا الذي في وجع بيتاح بعد اذ عينه قال الاحتياط الغرض  
 الاحتصاص الا ان يكون هناك وفاة المصالح فيتم في ذلك منه وذو  
 متعلق بذمة ومنه فثبت ان فيه قايه قبل موته النفس انما هو غرض الميت  
 دون المجرى عليه فيكون حكمه حكم المصالح في حكم الاحتياط كذا هو المشهور  
 الاحتياط في حديث لم يترك في بيتاح في الاحتصاص قلنا وقد ورد في خبر لا  
 ومورد فمريم التي قاله ثواب ان يكون ما وروى بالاحتصاص على ما لا كان  
 هناك وقا سلا المطلق على المقتدر وسجما به الاحتياط جعما كما فعل الشيخ  
 في كتابه الاحتياط وهل المصالح في ذلك على الذنوب ولا ولو افسر المشارة  
 جازا لعموم نسخ الجبارة ولو يزيل الغرض الاحتياط فثبت بالانسان في مقتله **الان**  
 ولد في عموم وحيدان عين المال والمصالح على الحق بالاحتياط لهما ومن  
 الغرض مالا بعد ارضته في العين **فتبين** لايام الدار مالا لتمام الاما عليه  
 عن ساسه في الحسن لاتباع الدار ولا يندم في الذنوب وذلك لانه لا بد  
 للمصالح من طلبه يسكنه وسما دم تحذره وفي رواية ان كان في ذنوبه ما يتقرب  
 دية ويفضل منها ما يكفيه وعياله فليج الزار والا فلا يخرج على ثبوت  
 ونفقة من يجب عليه نفقته وكسوته الى يوم فتم ماله ويصير ذلك اليوم  
 فيخرج من جميع ما يملك محاله في فلاس ولو مات فم كسبه على حقوق  
 الغرض للصحيح قالوا وكان كسبه من يجب عليه تكليفه وكذا سائر موقوف النجس  
**فتبين** يجب على الحاكم الاحتياط في بيع امواله فيبذل ببيع ما يجني ثمنه

القول في

في



بالزمن والعبد الخاف استحقاق الزيادة والنقصان من القيمة ولا يجوز  
 تسليم ماله الا مع قبض الثمن وان تعاسر انما يتبعها مع وجوب احصاء الامتياز  
 في سوقه ليتوفر الرقبة وحسن الاعراض عن هذا الزيادة بل حسن القسط والعدل  
 ايضا لان استحقاق القيمة متاع وان يقول كذا منادى به الغناء والمناجاة جميعا  
 دفعا للزينة وان تعاسر فاعتن الحكم وتقدم الميزان وقيل لا يجوز ويجوز  
 بل لما استعيت المال لان من المصالح بالقديم ذل لان امكن كما في الشرايع  
 ولو اقتضت المصلحة تأخير القيمة فيجعل في دفعه متى امين استحقاقه والا  
 جعله دعيه عند عدل لا يظهر عدم وجوب الاقرض وان كان الحوط  
**مشاور** اذا ظهر من بعد القيمة نقصها وشاؤكم فقبل ان كان شيئا او شيئا  
 وقد قيمت بالتوبة لا يتغير بل يرجع على كل واحد بحسبته بقية الحساب  
 ولعله **مشاور** اذا قدم المالك من الغناء والبيع لانه انما هو لاداء حقه  
 وقد حصل وقبل لا يروى بالحق كذا لانه لم يثبت الا باشتائه كما سبق  
 لانه يحل في النظر واجتهاد واللازمة من جهة مع اعراض الغناء بانه  
 لا مال له سواء تقدم تغريمه او بعده لغريم فلو ادعى الوعد به عليه ما لا يخفى  
 فيه القبول السابق في باب البحث الذين **القول في الاقرار** قال الله تعالى كوفي  
 قواكم بالقسمة شره لانه ولو على انفسكم **مشاور** الاقرار اشيا من سواها  
 ويصح بغير اذنه اختيارا وانما شرطه في ولا احد له لا يبيع معلقا على شرط ولا  
 صفة لما فاءه التعليق يقتضي الجبر والملاقاة فلا يجوز له منافع العرف  
 انفق فالتعدي مع تعدد العرف وعدم تعدد البعض يرجع الى المقتضى  
 منه وان فسرا لنا قص وان تعدد الرجوع على كل الاما لانه المتيقن و  
 الاصل البراءة من الزائد وكذا كلما حصل القسط لمعينه الا ان يكون

فيها

في احداهما فغير عليه وان ادعى خلافا لم يقبل واذا اقر بزم فلا يبيع المكاره عند  
 ولو انشأ به الا ان يكون من حتمات الكلام كان يقول لم يبيع عشرة الا حيا  
 او عشرة ناصية او ثقب او نحو ذلك ولو قال الملك هذا الذي ارضي فلا و  
 غشبه ما منه او قبضه ما منه كان اقراره بها بالملك الى ان قبض خلافا ولو  
 قال كان لفلان على كذا الزم علام الاستحقاق فلا يقبل دعواه في التسوية  
 لانه اقراره بالثاني ولو قال لو لم يبيع بعثك امالك واكثر فحلف اغتفر  
 الخواص واذا شهد بالبيع وقبض الثمن ثم اقر بما بعد وادى انما شهد  
 بها المصداق ولم يقبض قبل لا يقبل دعواه لانه حكما لا لاداء ولا اكثر  
 القول لانه اذى ما هو عتاد وهو اقوى اذ ليس مكذبا بالاداء بل بانه باشتاء  
 آخر فكون على الشكر اليه ومن على ما ذكره سابقا لفرع **مشاور** يقبل الاقرار  
 الجواز كانه منسلا لا منسلا بالحكمة ذلك في بعض الاحيان كالوكان في قسمة شئ  
 لا يطر فذكره واراد القسمة عنه بالصنع ونحوه فاذا اقر بمثل ذلك انهم القسمة  
 فلو قال مال قبل اقراره ما يقول والحق انهم منه يقبل فيه ما لا يقبل في المال بخلاف  
 العرف وسحق الشفعة ونحوها ما جعل البيت والسجين ونحوها فقول لا  
 والاداء لعدم الظهور الايام وعلى في الملكية ومحل القسط انما هو الظاهر  
 والتبادر وروى انهم اصابة البرائة بها امكن فيقتصر على المتيقن الا ان  
 قصد خلافا وروى انهم في القرائن لا يقتضون موضوعه فيقول عليها وقد  
 الحطب القضاة اللام في تقايض الاقار والمهمة ونحوه فقتصر على هذه العنوا  
**مشاور** لا يثبت في المقر اهلية التعرف فلا يقبل من العبيد ولو ادعى له الوفا لا  
 ماله ان ينفذ كما لو صرية ولا يجهلون ولا المكروه لا السكران خلافا للاسكان  
 فيمن شرب مخمرا اختيارا وهو ضعيف ولا يجوز عليه السرا ان اقر بما

لم يبيع الثمن ولم يثبت الزيادة  
 لاحدهما لا كذا العتق به





لـ

ما على المحسن من سبيل لكن يجب مخرج الوفي في ذلك مع الاحكام ولو  
استودعها لم يضمنها بالاحكام لان الوعد لم ينفذ في حاله نعم لو تعذر بغيره فذلك  
فيل يضمن ان ام الميراث حقة لم لا مطلقا وجوه وكذا القول في الاما بغيره  
من مال الغير **فتاوى** الوعد بغيره من الطرف فليس الوعد بغيره من مال الغير  
لما كان الوعد مطالبها كذلك لكن مع وجود المال لا يكون له الا بغيره  
عليه ومع قد حازها بغيره فمطالبة مع العذر كما في غير من حفظها في  
عليها او نحو ذلك لا يرد بل لا خلاف ومع قد حازها بغيره من مال الغير  
امام القدر في عليه فلا يجوز في غيرها بعد ذلك كانه ان يحا فغير  
كذلك قالو ولو انظر الى الدفن حاز وسجل بغيره من كل ما من اهلية  
العرف فيخرج اماه شرعية يجب المبادرة بغيره على الغرض الى اهل فان  
اعلم لغيره العذر ضمن **فتاوى** الوعد اماه في بل السقوط لا يبرها  
الاجمع لا يبرها لو التقدي للضرورة منها المحسن صاحب الوعد بغيره من  
فانظر بها كان بغيره فيها ليس بغيره او بغيره الذي بغيره في النشر  
او بغيره في الدابة او بغيره في العتاد او بغيره من عجزه و لا  
اذن او بغيره في ذلك ولو كان الطريق امنا ونحو ذلك والتقدي  
منه ليس الثوب او يركب الدابة او يجرى مع مطالبة المالك او بغيره  
يجب مال آخر حيث لا يميز او بغيره الختم او بغيره من الكتاب او نحو  
ذلك لان يكون لغيره من ذلك مدخل في الحفظ وفي الميراث فمطالبة في  
ميراث حاز فضاقت قال حوا من لها ولو ان ليس للموجب  
لم يبر الا ان يجد له من المال الا ان يبره او بغيره من الضمان  
صار بغيره الخاص بغيره فيستحق الضمان لاني ان يحصل من المال

مع الاية في تقديم  
الشروط عليه

دور

زواله ولو اكبر على دفعها الى المالك دفعها ولا ضمان خلا في الحال اذا سلمها  
وهو صغير ثم لو كان من البيع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب بغيره العذر  
الكثير بذلك كالمخرج واخذ المال فهو اكثرها فطلب باليمين طلقا وجب ولو بغيره  
**فتاوى** يجب حفظ الوعد بغيره ما سبقت العادة بحفظها كالثوب في الصدق  
والدابة في الاصل والاشاة في الاربع وما سبقت بغيره ذلك ان لم يبرها من  
قبل الشارع فيرجع الى العرف ولو عذر له بوضعا فغيره عليه ولو نقلها ضمن  
الى الآخر على قول اكثر بل لا يكون لهما اولى السواي على قول اوج الخوف  
مع بقائه فيه واو قال لا نقلها من هذا الميراث ضمن بالنقل كيف كان الاجم  
الثالث عليه ولو لم ينفذ للمليون ووافقه وسقى بغيره ونحو ذلك امر بغيره ام  
ياخر ويخرج عليه بما سبقت مع ادنه واذن الحكم او اشاء عليه او بغيره العذر  
على الترتيب ولو فيها المالا لغيره من ذلك فلتلك اذ لم يبرها وان اتم **فتاوى**  
يجب الوعد مع المطالبة للكتاب والسنه والحجج فلو اخرج من بغيره من  
ولو كان له الوعد كافر العزم وحصول القصاص خلا في الميراث حيث قد  
رده الى سلطان الاسلام ولو كان غاصبا لها غصبها وتكرير بغيره على صاحبها  
ان عرف وان جهل عرق سنة ثم حاز الصدق بها وبغيره مع كراهة صاحبها  
على الثمن والغير خلا في الميراث حيث اوجب عرقها الى امام المسلمين ومع التقدير  
بغيره اماه ثم يوصى للعدل المحسن اكثر من الشئ وقواه في كلف والغير  
او بغيره الختم المحسن قبل الصدق ولم يذكر التعريف وبعده الدليل اما التملك  
بعد التعريف فلم يذكر احد وان جعل في الرقابة كالقطة **فتاوى** اذا غرر  
المستودع اما زنت الموت وجب الانصاف بها للعدل بغيره ولو لم يخطأ عليه  
فلو اخل بغيره من ذلك وجب التمسك ولو لم يخطأ مع تعدد المالك او كليم

من الميراث





ولان العمل بمصنوع ما لا يخرج عن النقص فيه والعارية في انما تنازلت المستحقا  
 وادخلها في المادونة عفو ونسيان لئلا يرد لها المالك ولم يرد لها  
 المالك ولكن لا يخلط الاضاعة بذلك فاستعمله بعد عوده الى المادونة  
 جاز وان كان مضمونا واذا ردها الى المالك او كبره او لونه الى المالك  
 لم يمس **استعمل** قبل كبره اعادة العارية من العجز في المدة وجب ضمانه اذا  
 خسته خوفا للفتنة اما جازها فقد لا يرد له النص في اختلافه في غير ذلك  
 اعادتها للاستمتاع مطلقا كما مر **الاول في العيب والاختلاف** قال الفقهاء ولا  
 تأكلوا مما اكلكم بنكمه لان باطل **استعمل** العيب فيحق ما لا يستعمله في حق الغير  
 بغير حق في جماعة والاستقلال به عند رادنا عند آخرين والاول لا يخلط في  
 وغير المستقل بخلاف الثاني قبل ولا يخلط في رفع يد المالك ما لم يثبت العيب  
 فيه فلو منع من اسانحه لغيره لم يخلط في ثلثه لم يضمن وان اثم الا ان يكون  
 ذلك سببا في الاختلاف وكذا لو منع من العجز على جسطا ومع منعه  
 فقصت فيه السوقية او تلفت منه اما لو قعد على جسطا او ركب فيه من  
 وقيل لا يخلط في ضمان المتقول بقوله ولو سكن الدار كلها فهو راجع الى العيب  
 الا ان يكون خفيضا عن مفاوذه المالك وقيل لم يضمن شيئا لان غير مستعمل  
 باثبات اليد وهو معنى على استقلال الاستقلال وعقب العيب نصب المتقول  
 وان جردت في يد الغاصب اعيانا كانت كالنهر والنهر والولد والفرقة  
 او صانع كسكن المزارع وكوب الزاوية وسحبها وتعلم المصنوع وكذا  
 ما له الحجرة بالعادة فالكل معفونة كالاصول فلو عرفت لوني المصنوع وان  
 علم الغاصب ضمن ولا ينفق ضمان الحجرة على استعمال العيب كذا اذا  
 ذل للمنافع للتحلف فيه كما لعبد الكاشف للقيام بالحال في الاعمال فيها وان

فان كان العيب في المالك  
 فليس له ان يستعمله  
 فلو كان العيب في المالك  
 فليس له ان يستعمله

استعمل

استعمل في الوسخ والاذن في ضمان الحجرة متوطنا او لا طمنا وجها قبل  
 ولا يضمن المالك بالعيب ان كان مستعمله لم يضمنه المالك من الحجرة ومن غير الحجرة  
 من استعماله بغير عيب ضمن فان الاستعارة اهوره من العيب قبل وبعده  
 وكذا للملك في العجز عن الا اذا عيب من الذي يستعمله او كان مستعمله للحاجة  
 يجب رد المضمون مادام باقيا ولو قصره كالتعديت المستعمل في البناء و  
 اللوح في التفتيش والخط في الثوب والخروج الشاق بغيره كالمطعم بالاشجار  
 لعدم طيبه ما يحدث حتى يذرى ولا يلزم المالك ضمان الثوب او المثل الا  
 اذا قلنا بالانزعاق وقيل بل لو طبل الغاسد وجب اعطائه ما مع الفدية كالمثل  
 الذي لم يتوليا فية ومع تاما ان يثبت ولو نقص عنه واحد فليس يجب رد  
 مع لا يضمن وان كان المقتصر بمثل الحما في العبد والعتيان في العيصير  
 خلافا للشيخ في العوميجحها بان القصة فيه انما هي الطولية التي لا قيمة لها  
 بخلاف الذهب ولا يندخل في الارض مع المصغر ان نقصت في القيمة السوقية  
 من دون تعديت العين لم يضمن بل اختلاف لان الغايت رفعت الناس  
 لا يضمن منه ولا وان العيب تاما يرد كالعجز الخطر قبل العقد وقبل  
 بل يرد العين مع الارش ثم كما اذا دأخ ارش الزيادة ولو تعلل الى المالك  
 كخلفه لم يضمنه ولو رضى المالك بذلك لم يكن للغاصب الاحتاد فماله  
 طلب الحجرة لم يلزم له ما يثبت لان الحق هو النقل وان تلف المضمون بغير  
 مثلا ان كان مثليا والا ففقدت السوقية حين العيب عند جماعة ووقت  
 الشك عند آخرين وعلى الفهم فيها عند ثالثة وبالأثر ارد القمض كذا في  
 الجمل فحجابه وزنه محل الشك وذكر فيه وانه ارش العيب انما يبره جرح  
 وان الغاصب لا يرجع بما انفق على المالك ولو استند بقص الفدية لا يضمن

بالاستعمال ولو كان العيب

في العين فالأعلى مغشيتان اقفا فادان تحتها المشل في الليل فالعينه وقت الوقوع  
 وتقبل وقت الاقواء وفيه يصور مشرق ولوقته من جوف العينه على المشل كم  
 خيلا في ما لو قد على العين كما ياق وحل الذهب الفضة مثليان لم قيميان  
 الا مشرا لظهور الاقرا خلا فالشيخ نعم لو كان لهما مستوفيه خايلا لا حلق  
 خرجا عن المشيه على الجمع وكذا انهما كانا من المستوفيات في  
 فيه العينه ولو كان دعوتان من غير الجسر وقيل بالبريه مثل الاصل وفيه  
 وان كان دعوتان **مستوفيه** المشهوره لا تدعى في فيه شيء من اعضاء الباقية  
 بل يرجع الى الارض السوفى تنصيرها للاحصاء المذكوره وقيل الشيخ في  
 العينين مستوفيه في كلتيهما بتمامها مثلها من قول ولا يقياسر حيا  
 العاصيه حيا بانه في وقت من وقته بالذي قيل وان زادت حوته  
 للرجل فالخلاق واللبس وطولها في وقت من وقتها اكثر من الارض من المقدرة الا  
 في حيايه الطرف خلتها لما لم ينسب الى العاصيه الا حيايه **مستوفيه** اذا  
 زادت فضل العاصيه فان كانت اقل فكلها المستوفيه وخيايه الغريب ونسب  
 الغريب لظهور العوام رده ولا ينبغي له بل عليه رده في الحالة الاولى مع طلب  
 المالك فالاربع مع النقصان في العين وان كانت حيايه المستوفيه كالمطلوب  
 الزهريه قبله فمما هو مشترك بين الايتين للتمسك بالارده في غير المالك من احد  
 حقه من العين مع الارض وعينه طلب المشل لطلبه لا يستلزم ان العين اما لو  
 خلت بغير جبره واستهلك من المشل ولو كانت ايضا فزدها او فزدها  
 فالزهره وما في الزارع وعليه شجرة الارض ولا زاله وان لم يبلغ او انك  
 وطعم الحفر وارض الارض ان نقصت ولا حيايه الجهد الساميه الخضري  
 تملك ما يملكه جرح ولا غيره للاصل ولا سكا في حق الشجر وفي الجرح من رجل

الامكان

وتقبل ما يتصل بالمشل

العينه  
 التي من اجل فزدها غير اخذه حتى اذ بلغ الزرع حياه صاحب الارض فقال  
 زرعته غير ان في فزدها على ما انفق لذلك فقال الزارع زرعته  
 صاحب الارض كبره فانه **مستوفيه** لو تعاقبت الايدي العاصيه على الغرس  
 غير المالك في الزرعهم انهم شاءوا والزم الجميع او اكثر من واحد بدل وحل  
 ثم ان علم الخبير وجوبه وكانت يد زرعها ان كانا يدان في الضميمة والمعين  
 بالبيع وتلف في يد استرة الاصله الضمان عليه حتى او عزم لم يرجع على  
 الاصل ولو عزم الاول رجع عليه وكذلك لو تلفه وان كانت يد زرعها  
 ما لم يكن معزولا في الخلاف كما اذا اضر العاصيه هو صاحب الغصب وان  
 كان هو المالك لعصف المباشرة العزول به ولا فالضمان على الغاصب الاول  
**مستوفيه** لا يملك الغاصب العينه الضمويه وان يترها ويخبرها بمن اضرها  
 بل ان دفع الغصب فادفع البعير خلا فالشيخ فيها وهو ضيف فان كان  
 من ردها بعد ان حذر ورد البديل فان كان المالك قد دفعه بالبديل  
 على وجه العاونه والا فكل منهما الرجوع وصل على الغاصب الحيايه التي  
 البديل ومن اعاده الضموب قولان وبماؤه علم المالك دليل القنا  
**مستوفيه** ان قد رجع على امره او عينه ما له من غير حيايه فتمت استقره واتفرق  
 الى الحكم رضا العتبه وان كان دينا لا يمتنع من ادائه لم يتصل بالاختار  
 حقه امكن في ذمته ولا يفتقر في تعينه وان امتنع او ما طر حيايه الاقتصار  
 انما سلطانا او بغيره فزاد من المالك على الخلاف وقد مضى في بحث  
 الذمه **مستوفيه** وانما الخلاف فيها موحد للضمان سواء كان للثمن  
 او منقعه وهو قد يكون بالباشرة وقد يكون بالتسليم فانه اجتمعا قد اتم الميا  
 كمن سأل قائم باخر فاستعمله الامع قوة السبب كالمكره والمثل في الحيوان في

منه مستوفيه



في السبع لوقا السبع وقال القديس عن الذبابة لو شرحت لوعين القديس الحنون  
او النبي لوقا والفقير عن الطائر لو شرحت لوقا اذا فتح ما على حال  
شريف او دل الشرف فالباينة ارجع **منه** ان حصلت دابة في داره وشره  
تخرج التيمم فان كان ذلك بسبب من احد المالكين فالعنان عليه ولا يخل  
عالة الذبابة على المشو وتخلص ماله والآخر ان ينادي في المصلحة فان  
باحدها فالعنان عليه فان اشتكرت فيها على النية وكذا الكلام فيما ذكر  
داسا في قوله وان فخره بها الى كسر القدر وذبح الذبابة ان كان اقل من  
**القول في القطة** اما القطة فمكره لصده في الحديث اياكم والقطة فانها  
ضالة للؤمن وهي من شرب النار وفيها ليلخل الصلاة الا الصاؤون وكذلك  
من الحرم وتباعد ما بين قبة الحرم التي منه في النصوص المستفيضة والشرور  
تخرج الحرم وينبغي للمعترف بالافح للاحقة والافح في الحرم والمكره  
والذبح والوصفين اشذ مع الحذل على ما دون الحرم من غير تعريف  
بالاخلاق وفي الخبر ما كان دون الحرم فلا تعريف ويعرف ما سواه سواها  
جاء صاحبها والافح من ان يملكها مع العنان كما في البيع وغيره او يبيعها  
لانة في دين كاهن معتق الاصل من مخرجها او يستدق بها من سألها فان  
جاء وصفي بالاجر والافحها والاجر كما في النصوص المستفيضة وفي غير  
الروايات يعرفها سنة فان لم يعرف جعلها في مرض الله حتى يبيحها لغيرها  
لها وان مات اوصى بها وهو لها ضامن سواء في ذلك الحلال والحرام على  
لاصح دقا للحلي الاطلاق وقيل بل قطة الحرم لا يجوز تملكها وليس على  
النصدق بها فان وقيل في اقوال اخره منشرة وفي الخبر القطة لقطة ان  
لقطة الحرم يعرف سنة فان وجد صاحبها او اتهم في بيعها او تملكها

يعرف سنة فان وجد صاحبها والافح كسب المال ويجوز بيعه في غير  
في الطوائف ونبأ ان قد اخرج كسبه فاعلم في اخره ان وجد في الحرم  
مطابقا لغيره ولا تعريفه وبالمجمل فالاحزاب فيه مختلفة جدا ومنع للحلي من  
الغسل العنان والافح والسوط مطلقا للتعريف والخبر والاصح الكراهة كما  
عليه لا كراهة وكذا العسا والاشفاة والحل والوند والعنان واشباهه من الاثا  
التي يملكها فيها او يصير فيها فانها وان ورد التي منها الا انه ردوا عنها لا بأس  
باعتها وان كانت مما لا يبق كالطعام فهو مطلقا وتفسر وان منع به او باع ثم يعرفه  
ويجوز بالقيمة بعد الحول كما يجرى في الخبر فان وجدت طاعة في مائة  
فقومة على نفس لصاحبها ثم كان حاء صاحبها في القيمة وفي معناه  
خبر وقال غير انه لا يفسد بالبيع له وقيل وان شاء دفعه الى الحاكم ابتداء  
والضامن وان اقر في الابقاء الى المصالح ولم يبيع به الواسد فله الحاكم  
ليبيع بها وانقضى الباقي في جوارزة لان من غير هذه المحاكم قول  
الغريب شرط في الثلاث فلا يملك بدونه وان بقيت في يده لغيره او حصل  
المباداة له في الحول الاول والا لم يملك قبله ولا ظهر لعدم الاطلاق وحل  
يجب طاعا مع بينة القائل الاظهر الاول للامرية ولكونه وسيلة الى علم  
المالك فوجب منه باب المقدرة والمافق من كتمان المغفوت الحق على سخطه  
سخطا لا يبرأ ولا يجب استعانة الحول به ولا كل يوم اتفاقا بل يؤخذ قريبا  
عرفه والظاهر تحققة في الاستدلال في كل يوم من يوم ثم في كل اسبوع او في كل  
شهر كذلك ويكون في جميع الناس ويأوه صا في عشرة كبلان في كاذب وكما  
اوتى في الابهام كان اصوله ويجوز ان يثبت فيه وبسبب عدم اتفاق  
النقض بالمباشر الحول وهي امانة من الحول لا يقتضيها الا بالانزاج والافتقار

فمنه يجوز عقوبتها ابتداء بالحكم مطلقا لأنه في الغالب وجوب عليه  
 القول لأنه حفظه على علمه فان وجب ما كلفه والآراء فيها ان كان  
 معطل للقول المطلق فيعمل به لصحة الشئ وقيل ان آراء المانعة للحفظ فلا  
 يراد به سلب وجوب حفظه بالرد للحاكم لأن كان عارضا له لا لثبوت وهو  
 بالاصالة **مستحب** ما يحسن في الذار العلة فهو لا يملكها وما يوجب للمخبر  
 فلو جازعها أهلها فالولي هو الحق به للصحيحين فيها فليأكلوا أو ليرزقوا  
 أم لا لا إطلاق وقيد جماعة من المتأخرين بما إذا لم يكن عليه الإسلام  
 والآن لا يقطع بها فيها ويعمل بالرد على التعريف ثم التنازل في ذلك  
 على ما إذا كان عليه ان الإسلام ولا في الأثر ليل على سبق بدله والاصل  
 بقا مملكه وليس في شيء لاحتج للمخبر بعد التأويل وهو التعليل وكذا الكلام  
 فيما يوجب في المفاوضة والحرب مطلقا والأرض التي لا مال فيها لا يترك  
 مد فونها ولا في نقطة ولو كان بالآل يوجب عزه له وان كان قليلا  
 فان كان غيرهم فهو الحق به ولا فهو لوحيد وكذا ما لو وجد في جوف  
 دابة مملوكة بالاصل كالبرق والمخبر في العبيد المال كانت مباحة بالاصل  
 كالسكك والجزال فلا يترك القريب لتوفر تلك الضمان في مثل على المباشرة  
 والتمتع فيوقف على علمها في جملتها إذا كانت منه في موضع محصور  
 القريب ولو علم امتناعه عن المال للعرف من سقطت عليه في البيع وكان  
 كالموسر في المباح **مستحب** من وجد في دابة أو مستدق بالآل ولا يرد  
 فان كان يدخل الدابة غيره أو يتصرف في الصند في سرقه فهو لقطه  
 لا قبوله لشهادة الشاهد الصحيح وقيد بعضهم بما إذا لم يقطع باستناده  
 عن مال أو لقطه انهم ولا بأس به ثم ان كان للشارع بخصوصية ما يملكه  
 من المال

٢٢٦

له أو يوجب له الاقتصار عليه باقتضار السيد **مستحب** وأما المجران وتحت  
 الصالة فالصحيح منه المتعاضد من الوجوه في كلاً وماء لا يخلو لئلا  
 يصون عن التلف والغالب ان من اصل شيئاً طلبه حيث يتبعه فإذا  
 اخذ ضاع عنه والنصوص منها الصحيح في المجرى ختم هذا وكثره سقياً  
 فلا يتخذ فيه فانه اخذ من لانه غاصب فلا يرد الا بقره الى المالك  
 والمالك مع فقد لا بالارسال ولا بقره الى المكان الا اذا اخذها  
 بقره الى مالها وفي رواية الصا له يحل لها الترحل فتوى ان ياخذها  
 حبلاً فينقل قال هو ضامن فان لم ينوان ياخذها حبلاً ففقدت فلا  
 ضمان عليه وفي الصحيح من وجدها له ولم يترقبها ثم وجدت منه فاق  
 لزمها فحكمها من مال الذي كتمها وما كان منه في مخرج التلف في الغداة  
 فهو له مباح لا يستأنه الفائدة للمالك في تركه والنصوص منها الصحيح في  
 الشاة حيوان اولادها وللزينة الصحيح من اصاب مالاً او بعيراً في  
 من الارض فركلت وقامت وسبها صلبها تالم يبيع فاحذر ما غرر  
 فاقام عليها وانفق ففقدت حتى أخياها من الكلال ومن لوت فهي له ولا  
 سبيل له عليها وانما في مثل الشيء المباح وفي ضمانه للمالك اذا ظم فولا  
 ولحن في الثاني صحيح في عدم الآلة في صورة خاصة وفي رواية ان  
 تركها في كلاً وماء وامر فهي له ياخذها من ماله وان تركها في غير الماء  
 فهي لمن لصاها وظاهرها عدم الضمان مطلقاً وكما يجوز تملكها بحجر  
 حبسها امانة للمالك ودفعها الى الحاكم من غير ضمان في المباح النقرة  
 والممار العجيبين بالمتعاضد من التسامع أم الغرض التلف الم لا قبل الاول  
 والثاني بالتأخر اما الذاتية والجل من الاول والثانية منصوصة وكذا

سبحان ربك رب العرش العظيم



التي لا يكون لها وجه لا متناهية فيها ديرة العدة الا اذا كان في التقاطعها حلقا  
 للمالك من الطباع وكذا الكلام في المأوى وما يعرف به الصغير الذي  
 لا يقطعها بنفسه والذكر يجوز التقاطها الا قبل بل يجب دون الثاني وهو  
 ان لم ينفذ في الكبير الذهاب الى المالك فيخرج الى ما قلناه او لا في غير ذلك  
 الصغير خلاف وفي القولين جيزه هذا الخبر فيسقط لا انهما لا يتابعان في  
 تلفه وفي الخبرين مخرج مطلقا وجعل المأوى مطلقا كاللؤلؤ وعين الجوز من غير  
 تعريف كسائر الجوز الذي في بعض التلف انما الكبير فلا ولو ابق منها في  
 من غير تعريف لم يفسد ففي الخبرين جعل انما فاق من قال ليس عليه شيء  
 في معناه خبر ولو اتفق عليه ما عده في التلف اذا تعدد لشيئا فاما في الخبرين  
 التلف حاربه هل جعل في خبرها لمن القتلها قال لا انما جعل لبيعها ما اتفق  
 ما اتفق عليه ما **مخرج** اما ما يوجد من الجوز في العوارض فلا يجوز اخذ  
 مطلقا فمتى كان كاللؤلؤ والاصغر منه على الشهود وهو المسمى من اخذ  
 العتلة الا ما خرج بالنقص كخشب العتلة لا ياخذها الا المتأولون وغير  
 لا قسما ولا ترضى لها ونحوها فان اخذ اصلها لم يفسد في التلف وفي  
 للمالك وفي وجوبه في الاتفاق الى المالك خلاف للاذن الشرعي فيه والآن  
 واعتقد في اخذها لو كان له يفسد بخير النفاذ وقيل بل هو باذنه من  
 غير حساب وان كان شاة في المأوى لا يجزى عنها ثلثه بانه وبغيره فان لم  
 بات صاحبها بانهما وتصدق في اخذها وهو وان كان اعم من الموصوف في المأوى  
 لكنه حل عليه جميعا ولو لم يملك ولم يرض بالصدقة في العتلة وجوز  
 ويجوز في غير الشاة بل مطلقا التعريف سنتم ثم التصديق او انما كان كالمالك  
 من الاموال اعلا بالعموم **مخرج** بشرط في المقتضا عليه الا انما من غير

وفي

واحد لك عند المقتضى من واحد اهليتين عند ثالث ولعله قريب من  
 للصبي والمجنون والكافر الغير الممنوع من التملك والغاسق كمن في الاقويين  
 المقتضا والتعريف اللولي وفي الاخيرين المالك او نائبه وفيه اشكالهما لغلبة  
 لغرم فلا يتولى في القول بدم جواز اخذها للمالك او من ضمنه لكن  
 فرق فيه بين ما اذا كان المقتضا قاسما او عدلا كما في مؤننا اما العبد  
 فخرج في بعض النصوص من تعريفه للمقتضا مطلقا لكن ليس في الخبرين  
 مع ان له الاهليتين وان كانت عليه في الكتاب نافذة فهل على الكلاهما  
 اما اذا اذن له اللولي فلا اشكال وبرجح الامامية ونولم نولم اللولي وقرئ  
 ثم انما يتعلق العتلة برفقة عبد الحق كما لو الف مال غيره بغيره وان اقر  
 فتم فاسد **مخرج** لا يرفع اللقطه الا بالبيعة ولا يكفي الوصف الا ان  
 بصفتها ليطرح عليها المالك فيجوز التسليم وان لم يجب خلافه في  
 خيرة ولو سلمها به ثم اقام آخر البيعة بها انتم بها فان كانت تالفة كان له  
 مطالبة اتمها شاء لكن لو طالب المقتضا ببيع هو على الحق **مخرج** وفيه  
 الباب وقربا مناهضة مال الغير ان وضع المالك عليه بغيره اذن للمالك ولا  
 الشرع فهو مضمون مطلقا فربط فيه او لا يرضى او لا وان وضع العبد  
 باذنه كما لو دعيه والعارية ونحوها من العقود الشرعية فهو امانة لا  
 يعين الا بالقرينة ولو التقى وان صار في يد غيره اذن للمالك مع الا  
 فيه شرعا كاللؤلؤ والبرج ثم يقر باذنه الى اذنه وان يقع القصور من  
 الغاسب بطريق الحسبة او اخذ اللودية من صبي او مجنون من غير  
 تلفها وكما يفسد في ايدي العيان من الاموال التي يكتبونها بالمقادير  
 والبعض بالنسبة الى اللولي وكما استوار صدقة او غيره واشترائه من

فيه شيئا وكما القصة في ذي اللطيف مع ظهور المال والالامات التي هي من  
 لتعودها البطالة كالودعة والعارية والمضاربة والشركم كحذو الذي  
 كذا امانة شرعية بحسب المباداة برضاها على العود اليها او من يقوم مقام  
 فان لم تخرج القدره ضمن ولو بعد الوصول اليه لم يملك الحاكم لانه وفي القصة  
 سواء علم المالك بكونها عنده ام لا عندنا ومثل هذا لا يقبل قول من هو في دين  
 وفيها في الامانة مع كونه لان المال لم يمانه عليها مع انما اعدم الخ  
 بخلاف الصورة الثانية **باب المصلحة في الترخيص في الولاية** <sup>في الولاية</sup>  
 قال الله تعالى ولا تبطلها فانها السفيه امواكم التي جعل الله لكم قياما ولو نفق  
 فيها واكرمهم الا قوله وكفى بالله حسيبا **مفتاح** ليس في الترخيص والمجوزين  
 القرف في شيء من الامور مطلقا بل لا خلاف الا في ائمة من بعض الحكماء  
 من جهة وصية الصبي اذ الميع عشرة او عليه جماعة وفي خبر الميع خمسة  
 اشبار وهو شاذ ولا يجوز الا اذن مولا سواء قلنا بتركها او لا اعدل  
 العلق لانه بيد من اخذ بالناس كالمتر ولا السفيه والمفسد في شيء  
 من اموالها اجماعا ولكن في المفسد جحد حجب الحاكم عليه فيجوز قبله <sup>خلاف</sup>  
 وربما يلحق به السفيه ايضا لان المجهول حكم شرعي فلا يثبت الابدانيل شرعي  
 وهو ضعيف بل قد مره وهم فان اتم وصطوف فان كان الذي عليه  
 الحق سفيه اذ لا ان على الاكتفاء في المجهول بطور السفيه وكذا الخلاف في غير  
 زوال المجهول فيها اذ ان الحاكم المختار المختار والدليل الدليل **مفتاح**  
 ولاية الصبي والمجنون للادب الجحد للادب وان علا فان لم يكونا قلوبا  
 فان لم يكن ظلم اكم بلا خلاف الامن الاسكا في حجبها للام الرشيدة  
 عدل الادب وهو شاذ نعم في تقديم الادب على الجحد انما انما او نفق فان

ثم في تقديم وصيه على الجحد في ترتيب الاستدلال للادب والاشراكهم مع جحد  
 الخط والادب اقوال وفي العترة قدم الجحد على الادب في النكاح مع القمار  
 قبل وكذا الحكم الولاية في مال من يلحق سفيه استسحا بالولاية الادب والجد  
 اقام جحد سفيه جحدان بلح رشيد والمفسد ولا يثبت الحاكم الجحد  
 وقيل بالولاية في السفيه مطلقا لا كالمفسد ولا كالمفسد وهو اظهر **مفتاح**  
 للسفيه الجنان بالعيادات المالية الا اذا كانت ولجبة عليه ومع ذلك  
 لا يتكبر من صرف المال ونفريق الحقوق بل انما يتولى به الولي ولا يستحق  
 المقتدر بل مال قبل ولو سخط فيما سخط من ذلك كذا بالقصوم ولو لم يجز  
 في غير اوصيه جحد اذ السفيه لم يسلط عليه القرف ولو اذن له الوصي <sup>الجن</sup>  
 الخاص جازع العطف وكذا الوصيف فاجاز للامن من الاختلاف **مفتاح**  
 قد بينا علامه البلوغ في فوائج الصلوة واما الرشيد فاما يعلم باختبار عا  
 بلا يميز التصرفات حتى يظهر منه ملكة اصلاح المال وعدم حرقه في الا  
 من ارض الغير الصبي وفيه الا ليل بحاله واعتبر الشيخ العدالة لان الناس سفيه  
 ويدفعه حتى في المرح لان عامة الناس اما فاسق او مجنون او لم يبلغ السن  
 فينفي الجحد بالشرط وثبت بشرط الرشيد شهادة الرجال في الرجال في الرجال  
 النساء وشهادتهن والتلفيق فيهن وهذا لمشقة الاقتصار فان رشيد  
 المراهق لا يطلع عليه الرجال غالبا ويجوز الرشيد قبل البلوغ عند القوم  
 تعالى واسموا الهماى حتى اذا بلغوا النكاح واليتم دون البلوغ والبلوغ  
 غايه الامتلاء وفي صحة معاملة المراهق مع ظهور الرشيد والمأكله في الا  
**مفتاح** يجوز الوصي التيمم الناظر في امره الصالح طالم ان يذناول الجحد المشكل  
 مع القرف لانه هو فيحق عليه اجرة اذ لم يتبع وفي الموقوف جحد <sup>كان</sup>



ثم يقيم له من الاجرة لم فاما ان يتقدم ذلك فعليه ان يحل العرف في قوله تعالى  
 ومن كان فاقرا فلما كان بالعرف فان العرف من الناس ان لا يحل الا ان  
 عوضه من زيادة من عوضه العرف وهو حجة لنا وفيه انما له قدر الكفاية  
 لظاهر الآية وفي الصحيح المعروف هو القوت وفيه اقل الامر من الاجرة <sup>الكفاية</sup>  
 وهو حسن لو كان للكفاية معنى متوسط ولكن جعل جذا وفي رواية من كان  
 يرضى للبيتا وهو يحتاج لغيره ما يقيد به ويتقاضى امواله ويتوهم في  
 ضيقه قليلا كل يقدر ولا يعرف وان كان ضيقه لا يشغره ما يعلم نفسه فلا  
 يزول من امواله شيئا وفي الصحيح في قوله ومن كان فقيرا ان لا يحل <sup>من امواله</sup>  
 نفسه عن العيشة فلا يمسره بالمال بالمعروف اذا كان يصح امواله فان كان  
 قليلا فلا ياكل منه شيئا وانما الفتي قيل هو كالفقر الا انه لا يجب له التقشف  
 لقوله تعالى وان كان غنيا فليعفف والافرى وجوب التقشف لظاهر الامر  
 في الآية **فصل القول في الوكالة** يستلزم فيها بعد اعلية التعريف ما يدل  
 على الاعجاب والقبول ولو اشارة مضمرة في الاعجاب وفعل الاداء الرضا في  
 الاختلاف ولا يلزم فيها الامتزاج ومن شرطها التميز على المشهور لعدم اشتغالها  
 على الغرض ولو شرط فيها اشتغالها بما لا يتاخر التعريف ويجوز في جازية  
 من الطرفين لكل منها فيها ان لا يكون الوكيل اوصى فطليه اعلام الوكيل وان  
 لم ينعزل وقفا للثبوت والمعرفة والرفق العرف في بعض الصور كالحق القس  
 وقبل ان قد تدفد اشهدا غزوا التعرير حجة عليه وقيل ينعزل بالعرف  
 مطلقا ويدفعه الفسخ وغيره قالوا وبطلان الموت والجنون والاختصاص كل  
 من ادعى الوكيل فبما منع المحرر الوكيل فبما منع المحرر التعريف فيه ويتلف ما  
 به الوكالة ويعمل الوكيل ان ينفس **فصل** كماله ان يقيم نفسه ويبيع الدنيا

فيه بان لا يتلقوا عوضا با بقا على منه مباشر اما مشرا او عقلا كما ذكرنا العبادات  
 او التقيم من الزوجات ونحو ذلك صحيح الوكالة فيه وقيل لا يصح التوكيل على  
 كل شيء قليل وكثير لما مضى في من النظر والاصح الصحة لان رعاية المحطة معتبرة  
 في ذلك وان لم يصرح وفيه الحكم ان يوكل من التقيم وكل من له عليه ولاية  
 من يوثق للحكومة عنهم وكل يعترف بمعونته ومنه ولذا في الروايات ان يوكلوا  
 الغنائم كما وكل الرسول عليه السلام معبلا لحضرة وتوجب ان يكون  
 الوكيل تاما بالعرف فيما يوكل فيه عارفا باللقنة التي يحيا وربها ولا يجوز ذلك  
 الكافر على المسلم او الكافر على المشرك ولا يجوز لانشاء السيد عليه وكذا  
 المسلم على المسلم اذا كان الكافر والنشر وفيه الكراهة وهو الاصح اما العبد فيجب  
 ولا يشترط ان يكون مولا مطلقا بل ان اذله مطلقا فما لا يبيع شيئا من حقوقه  
 وقفا للعلام الشهاد والخال وانما الطريق كالاستقلال بجاي ط الغرض **فصل**  
 الخلاق الوكا لا يقتضي الاتباع بغير الشغل والتمس من قبل السيد والبيع وهو العيب  
 والاذن في تسليم الشغل والبيع لا يقتضي اذنه فلا يجوز على التعريف على الاثر  
 بالعب وبيع الشكال ويجوز الاقتضاء على المادون وبما يشهد العادة بالاذن  
 اطلاقها ودلالة القرابين كالأودان ما يبيع بغير رتبة فباع نقدا وبائنة  
 الا ان يكون له من مخرج التعيين ولو على الاحتال ولا يجوز التعريف الا ان يكون  
 احتالا نادرا والتوكيل في الحكومة ليس توكيلا في قبض الحق ولا العكس لعدم  
 التلازم واختلاف المصالح والاختصاص وكذا التوكيل في قبض حقه من فلان  
 لا يستلزم حيا ومطالبة الوادف الا ان يقول حتى الذي على فلان وهو <sup>خط</sup>  
 الوكيل في من يبيع منه ويشترى مع طلاق الاذن فيلزمه وقفا للاختلاف <sup>محيط</sup>  
 المقصود وقال الشيخ لا يتم وفي الصحيح اذا قال له الرجل اشرك فلا تقطع من

عندك وان كان لا يرضى عندك خيرا منه وفي رواية لا يقرب من هذا ولا يد  
 نفسه ان الله عز وجل يقول لنا عظمة الامانة الالهية وفي اخرى يكون ما  
 خولنا من متاع السوق قال ان استنت ان لا يملك فاعط من عندك وان خفت  
 ان يملك فاشتر من السوق وفي رواية البيع بغير من غيرك ولا تأخذ منه شيئا  
 ليس لك وكيل ان يركب الا باذن الموكل ولو عموما او ضمنا كالحصن ما شئت او صلا  
 عليه بالقرين كاتساع متعلق الوكالة ونزاع الوكيل عن المباشرة وكفوف ذلك ومع  
 الصريح ان عقبة وكيل عن نفسه او عن الموكل فذلك وان اطلق فثلاثة اوجه تأ  
 ان يختار الوكيل بين الامرين وكذا ان يقر الاذن من القرين له اليه وسخر في الحر  
 يكون من الوكيل ومن كونه عن الموكل لا يضر احداهما بالقرين لا يوجب ولا  
 لاحدهما ان يعزل الاخر بخلافه لو كان عن الوكيل فانه يعزل بالقرين له وفي  
 ويعزل الموكل ويكفونه ولو لم يشفع لم يخر احداهما الا بقرين له من القرين  
 مع الاذن وشغل الوكيل لا يجوز احدهما وليس للحاكم ان يقيم اليه <sup>الزوجه</sup> اذا اشترى  
 لموكله فمن يعقن طالب البيع من هو في يده وان كان في الذمة فان جهل الوكيل  
 طالب الوكيل واختار في مطالبة انهما شاء الا اذا لم يدعه الموكل للوكيل فالوكيل  
 وكل موضع سبيل الاشارة للموكل فان كان ساء عند العقد لم ينع من بعدهما  
 الا يقتضي بطلان الوكيل انما اشارة ان يشترطه من مال الموكل فيبطل بيع عدم ليا  
 ولو وكله في بيع فاسد لم يملك الشيء وكذا في ابتياع العيب <sup>الزوجه</sup> مال الموكل انما  
 في يد الوكيل لا يوجب له اليه احد الطالب والامكان الترخي والعرف وله  
 الاختراع منه حتى يشترط على البعض فيفضل اشرون وقد مضى وفيه من العقد  
 ولا جهل الوكالة به ولو باع ما يقتضي فيه بيمينه من الغنا لا يشليه الى المشتري  
 ولا يكون الثمن مضمونا عليه ولو خطبه على ابتياع متاع عاجل في ذمة فاشترى

اخر

بوت التسلية للبايع <sup>منا</sup> لا يثبت الوكالة الا بتأهدين للا واحد ولا بتأهدين  
 وامر له من ولا بتأهدين يمينين بلا خلاف ولو اختلفا في التاخير قبل شهادتهما  
 موافقتهما باقرارهما او باذناهما لهما وفيه قول آخر وان ادعى الوكيل الغش  
 في قبض ماله ولا يثبت فان صدقه الغش جاز له تسليمه وان لم يجز فبطلان  
 كان دينيا وجب له ان يرضى فلا يمين عليه <sup>التوبة</sup> الوهاب <sup>منا</sup> الوصاية  
 قد يكون بالمارة قد يكون بالولاية اما على الطفل او على اداء الحقوق والاداء  
 والاعطاب والغرض من بيان الثاني اذا اذن الاول بما حدث العطاء والمودات الغش  
 ونشترط فيها بعد اهلية الشرع من التطويق ما يدل على الاحكام الغش في س  
 سائر العقود وفي اشترط على الوصي فلا من ان الفاسق لا امانة له  
 انه تابع لاختيار الوصي فيحقق بتعيينه كوكالة والاستيلاء والظاهر الاتفا  
 بعد ظهور الغش وفاقا للشهد الثاني ولو فسق بعد القول لم يطلب التوبة  
 ان ظهر كون الباء على نصب عدالة والا فلا ولا يجوز الوصية الى المولود  
 الا باذنه مولا ولا الصبي الا منقضا الى البالغ كما في النصوص في تصرف الكبير  
 منفردا حتى يبلغ الصغير وعند بلوغه ليس له نقض له ما ابرأه الكبير للنفذ  
 لاحدهما التفرق منقر الاصح اذ من الموصي او يلوغه فاسد العقل فيتمرد  
 الكبير وكذا الحكم في كل وصيتين وقيل اذا اطلق الوصي جاز الاقرار وفيه اشكال  
 ولا خلاف في تخيير الوصي على احد الطرفين ولا تقدره وجوب الاجماع اذا اثنى  
 او عا سرحا للحاكم الاستيلاء على قول كالمفسوق واعتبر العدالة ولو  
 خيضم اليه مساعد ولا يشترط الذكورة بالنص والاجماع فلا يجوز حمل على  
 الكهنة وفي الامان قولان والمشهور انشراحه واعتبار هذه الصفات  
 من الوصية خاصة او ستر على الانقاذ او جرح الموت اقول <sup>منا</sup>



لكونه المصحح مادام الموصي حيا الا ان يخرج الموصي بشرط ما يوجب له الموصي وانه  
 لم يخرج بالاختلاف لانه اذا قبل فقد عثر ومنع من طاعة غيره وفيما يقرب من  
 الصبح اذا وصى الرجل الاخيه وهو غائب فليس له ان يرد وصيته لانه لو كان  
 شاهدا فابي ان يقبلها لطلب عثره اما بعد موت الموصي فليس له المصحح مع القول  
 بالاجماع وبذلك انما يعطى المصحح في القبر والمجانين وفي الصغار اذا  
 ابرها من بلد فليس له ان يرد ما كان في حصر يوصيه فيه ثم في ذلك البلد لانه  
 فيها عثر على شيء من المذهبين ورفع الحجر وفي القبر يقتضي الثاني لان في القبر  
 الثاني اجماع في القول وعكس العمل على شدة الاحتياط والاعلان في الموصي على  
 سبق القول قال الشهيد الثاني ولو حصل للموصي ماله من امواله ووصيته  
 لا يقبل من بعده لانه من ثمنه ما لا يثبت بحاله من ماله وفيه عثر في جود  
 المصحح **مسألة** لا يصح الوصية بالولاية على من لا ولاية له عليه شرعا كالأولاد الكبار  
 والاقارب وكذا الاموال الخاصة للحاكم من حيث هو حاكم مطلقا لان ولايته  
 مقصورة على حال حيوته ولا تملح الاضطرار لان من الاموال التي لا يستأثر بها المصحح  
 فلا من له من الاموال التي لا يثبت مع وجود المصحح مطلقا على المصحح لما مر من ثمنه على  
 وصيتها بقوت ولايتها باسلافه وصيته ما تاجرت لها وقبل على بيعه فيما بعد  
 القضاء ولا يبره وقبل على بيعه في ذلك الزمان وما مضى **مسألة** اذا وصى <sup>الموصي</sup> **مسألة**  
 الى شيء معين اخضعت ولا يبره ولم يجوز التعدي الى الوكالة وكذا ان اخضعت  
 بوقت دون وقت او حال دون حال ان تم في كل قليل وكثير جاز وان  
 فان اقتصر على قوله انت وصي وفيه كان لغوا كما لو قال وثلث من ماله  
 تعين وان اضاف اليه على اولى مثلا انتم في اوصيتموهما انهما خاضعتا لانه  
 المتعين ويجوز ان يقر في ما فيه العطف لانه مفهوما منه **مسألة**

والاصل  
 السابق

لوصي

الموصي من اوصيه ما يثبت الا بشرط ان يتقدم ما يستفاد من الاختيار من الملاق  
 فانه لا يجوز ان يكون اذا قرطها اما هو او وصيه ان يثبت له في نفسه ولو كان له في  
 دين جاز له ان يثبوت في ماله من ثمنه لانه كما لانه قائم مقام الموصي في ذلك  
 ولانه بغيره ان يرحم من ماله المصحح من سبيل وقبل يجر له ذلك اذ لم  
 يكون بغيره فان استند الى الموصي فهو مفرغ من في الوصية ولا يبره لانه ليس له حرجا  
 ذلك وهو مسلم وعمل النجاشي في وجوب الموصي ان يثبوت لنفسه بقدر ذلك في  
 عدلته ومراعاة العطف وحمل له من ماله فوجبه ما وصى به ان يوصي اذ لم يكن  
 ماله ماله ولا يبره ولا يبره من قولنا الاكثر على المصحح للاصل وانه لا يبره من الاستا  
 وفرق ما بينهما وبين الوكالة وقيل الجواز لانه مقام الموصي فلم من الولاية  
 ما كان له وفي الحاشية الصحيحة ما يدل عليه لان فيهما **مسألة** يجب العمل بما  
 الموصي اذ لم يكن منافيا للشرع للامرية في الآية وتربط لانه على سبيلها ولا يبره  
 المستفيضة منها فعمل الموصي به لم كان يوصيها او يبره لانه لا الآية ولا  
 جاز له التبدل بالحق فقد ورد في قوله ومن خاف من وصيه وصيه قال يعني  
 الموصي اليه ان خاف من الموصي في ذلك جفا فيا وصي به اليه قال الموصي الله به  
 من خلاف الحق فلا يتم على الموصي اليه ان تبدل بالحق والى ما يرضى به من بدل  
 الغير **مسألة** اذا لم يوص له بعين ومسا وعين وعرض المجلدان لغو وهو  
 وجب على الحاكم النظر في تركته وانتفاء الوصايا والحقوق والدون وفي  
 امور المضاف له مع فقد الارب والحد لارب كما مر وان فقد الحاكم من يوصيه  
 من الموصيه كذاتية وفاقا لاكثر ما فيه من المأونة على البر والتقوى ولا  
 من المعروف والمصالح الحسنية ولغوا نقل والموصون والموصيات بعضهم  
 اولياء بعضهم خرج منه الجميع عاين في الباقي في العموم ويؤيد بعض النصوص





ثم من نفس لسان يحمل قبضه من الهبة قبضا من المالكين الملائكة الدور  
هو الاصح ورتبا على عين الصالح صرحا **مستفاد** لا يجوز الرجوع مع  
الغرض عنها ولو كان العوض شيرا للاصالح والصالح لا مع ذنبه القربة  
لا انه عوض وللصالح المستفيدة خلافا للشيخ وقد مضى في نتائج الزكوة  
ولام التالف كما هو المشهور بل لا يكون اجماعا للحسن اذا كانت الهبة فاق  
يعنيها فلم ان يرجع والا فليس له وخلافا للشيخ شاة وان ادعى الصالح  
عليه اذا كانت الذي رسم كما عليه الاكثر للشيخ وغيره خلافا لمطلقا عند  
الموافق وهو موقوف وجماعة في غير الموقوفين لا يصح رجوعه مستفيدة لا يصح  
المعاضة فضلا عن الرجوع والا اذا كانت لاحد الزوجين على موقوف  
للشيخ لا يرجع الرجل فيما يصح لامرأة ولا المرأة لما ثبت لرجوعها حذر اولم  
يخبر الله يقول ولا تأخذوا منها احدا منهم شيئا وقال فان طهر لم  
من شيء من نفسا فكلوه هنيئا مريئا وهذا يدخل فيه الصدقات والهبة  
قطاها الرجوع وان لم يقبض ولا اكثر على الكرامة الشاذية ولا مع العرف  
عند اكثر من الرجوع ولا ظاهر الرجوع واعتبارات مستفيدة خلافا  
وجماعة لا خلاف للصالح المستفيدة في جواز الرجوع والاستحقاق  
ومنهم من حلف للشيخ بما اذا اقر العهدين او نال من الملك جمعا فيهما  
الحسن السابق في التالف وهو محسن واعمال النشور من جميعا والاول  
مستلزمان لا طرح الحديث المذكور الذي في اطر درجيات الحسن وهو  
غير مبدل وينبغي الوقوف مع ظاهر الحديث في التراجع وفي غير ما ذكر  
ما ذكره في الرجوع بلا خلاف كما في الصالح المستفيدة منها الهبة والخلع  
يرجع فيها صاحبها ان شاء خيرة او لم يفرق الذي رسم فانه لا  
الرجوع مستفيدة

المزاد

في

يرجع فيها ومنها وما لم يعط لله وفي الله الا انه مكروه كما سبق فلا من الضيق  
المستفيدة منها الصالح مثل الذي يرجع في هبة كالذي يرجع في قيمه **مستفاد**  
اذا رجع في الهبة وقد عاتب لم يرجع بالرجوع لا تسأله على ان لا يرجع بها فان لم  
تكن مغنوة عليه لمصلحة ان العيب يعلم ام لا وان زادت زيادة مستفيدة  
حشا وشرا كالولد الناقع والبر للصلوة المشرقة للقطعة في الهبة لا كما  
فانه حدث في ملكه فيجوز ان كان كانت مستفيدة شرعا انصالها حشا  
كالخلع للخدمة والله كذلك قبل ان يجلب على الاخرى المذكور خلافا لبعض  
المجتهدين انما انصالها مطلقا كالتمتع فيعلم الضعفة الرجوع في العتق بها  
لانها داخل في ممتلكها او غيرها بالتمتع ومرة وان تصرف فيه بالاذن او بمقتضى  
يجوز الرجوع كان شرا كما له نسبة الزيادة **مستفاد** قبل ان يذهب واطلاق لم  
يكن الهبة مشروطة بالتوارخ خلافا للشيخ مطلقا والمجتهدين في هبة الاخرى لا على  
فانه اوجب التوارخ فيما ثبت لم يثبت ما حتى ان لم يجوز التفرق فيما قبل الا ان لا  
العرف ذلك ويدفعها الاصل والعومات وانما تحقيق وشا الاتابة بالقبول  
لامع في خاصة لانه بمنزلة هبة جديدة وان شرط التوارخ لخلق او  
عقب بلا خلاف وله التراجع عالم بدفع اليه ما شرط مع الاطلاق لم يتم الو  
به وان لم يتفقا على قد يجب مقدار الوهب مثلا او هبة لا تزيد ولا تنقص  
الواهب في جميع الصور بين الرجوع وقبول العوض لم يجره من غير هذا  
فيضه وكذا في الرجوع بالبر والاثابة على قول ولو نال في ذرة قبل  
الا فاما او عاتب في قولنا من انما حدث في ملكه ومن انما ولم  
يدخل في ملكه تجا نال بشرط العوض والحد الاخرى **مستفاد** بكرة فقبل  
يعين الاولاد على جبر في العتق كما سبقا ومن الضمير المستفيدة يتا

فانه يرجع فيه خلة كانت او هبة  
خيرة نال لم يفرق الى غير ذلك

وان كانت مستفيدة حشا

مع الرضا والامساك كما يتبادر من المعنى منها وذلك لانه مؤيد للعدالة  
 والتعبد بهم كالمجاهدين ولذا لا يملك ذلك على غير الاب في الغنى والفقير  
 الغنى لا يغير الجرم وحرم الامساك في الامع المزية وعذاه الى باقي الاثار  
 مع الشاوي في القرب وغلا مكره من الضمير مع ان المخرج منها والاصل  
 بالمعنى منها بغيره وروايتي من الكرامة بغير ما لا يشترط للعدل في رتبة  
 كالحاجة واشتغال بهم والفضل على نفس كسفي ومدة واستعادة بال  
 على محبة وفخوة لك ولم وجه **القول في الوفاء** **م** الوفاء ثابت بال  
 والاجماع وهو تحصيل الاصل وتبيل الشئ كما في الحديث النبوي ويشترط  
 فيه بعد اهلية التعريف للرافع ما يدل على الانجاب اما مخرج الوفاء للنية  
 وفي اشتراط النبوي قولنا انما انما اعتبار ان وقف على جهة خاصة كخص  
 معهم او جملة معينين واهل اقوى ومع اشتراط بغيره ما يعتبر في  
 العبرة بقرينة وفي اشتراط النية قولنا والامع لعدم لعدم دليل على بل  
 العورات تنفي بغير حصول الخواص توقف عليه ويشترط في صحة الامتناع بلا  
 خلاف فلو مات قبل كان عتقا وصح بغيره اجماعا فلا يخرج الرجوع بعد التمتع  
 دال على الحكمه وكذلك اختلاف في اشتراط التخيير الا اذا علق بها نية وهو عالم بوقوع  
 والمشيور لاشتراطها ما يدينها فلو قرنه بمدة بطل الا اذا التخيير وقيل **القول**  
 لمن يتبرع غالبا واهقر فتح ومع الامتناع يصح الا ورنه الوقوف عليه  
 وذلك لان اشتراط التاميد لا دليل على بل الاصل والعورات تنفيه وان قولنا  
 يصح التخيير زال الامتناع الى هو عينه ولا مشاحة في الاقلام **م** ويشترط  
 في الوقوف ان يكون عنيا مأكوك يصح الامتناع بها مع بمادة اصلها فلا يصح وقف  
 الدين ولا انهم لعدم نيتها ولا المنفعة لعدم نيتها في اذ لهم والى

ورنث وقيل

قولنا للجزا امكن الامتناع بهما مع بقاء مزيها والتمتع منع كون ذلك مضمونا  
 للعتلاء ولا مانع يملك وان اجاز لنا ذلك على قول والاخرى جواز ذلك  
 الامتناع في الايق والشارع قولنا اما الشارع فلا خلاف فيه عندنا في صحة  
 وقفه وقضية بعض النسخ **م** يشترط في الوقوف عليه ان عليه يكون عنيا  
 مأكوك يصح الامتناع بها مع بقاء اصلها موجودا وله اهلية التملك او تابعا  
 كالأماكن وجوه عادة وكان قابلا للوقف فلا يصح على عدم التحض ولا  
 من لا يمكن وجوده مادون كالحيت والرجل جمل تابعا ولا يمكن لم يكن قابلا لمالك العبد  
 بناء على عدم تملكه مطلقا او ما سوى فاصل الضريبة اما على القول بملكه مطلقا  
 فيصح اذا قبل مولاه وان كان محجرا عليه ولو بطل بعد فهم او غير من قبل التملك ثم  
 بعدا على الموجود او من تملك قبل الامتناع ومنه يصح على الوجود والمفاد خاصة  
**م** والاولى للثاني صحة الوقف على عدم موقوف عليه او تخلفه بشرط الوقف  
 ولما هو يصح على الصالح كالاقتطاع الساحد واكتفاء للموقف وهو ذلك لانه  
 في الحقيقة لا سائر به لكن هو موقوف لا بعض مصلحهم اما الماخ فغيره قولنا  
 لغيره مع القدرة لا يجب الموقوف لا يوجب من خاصته الموقوف مطلقا العورات مثلا **م**  
 على حسب ما يقبها اهلها ولكل كيد عزاء الجوف قوله ثم لا يتبرك الله من الذين  
 لم بها توكم في الذين ولم يخرجكم من دياركم ان تروكم وقسطوا اليهم **م**  
 والتمتع مطلقا قوله ثم لا يخرجكم من دياركم من الله واليوم الآخر يوادون من  
 حاد الله ورسوله ولو كانوا اباؤهم وابنائهم لامية وفيه ان الظاهر ان النبي  
 من الموادة انما هو حيث كونه محادا والاخرهم القطع بهم ونحوه من الاكل  
 ولان الله يحب الصلوة والبر والتقوى بها في الكتاب والسنة كثيرا وتبنا  
 ذل غلبت الخلاف بالذوق المالح في فلا يجوز الوقف على محال اذ لا بد للولاية

مما لا يشترط

من لا يمكن

مستلزم

في الحقيقة

م

من الموادة

ذل غلبت



ولان حاله في السليم وهو بنا في لزوم العبد ان كلام القديس مطلق في الناف  
 واعلم انهم ذلك ولا يصح الوقف في شيء من معونة العصابة ومنه البيع والكنس  
 والكتب المحرقة ولو وقف الكافر في حياض **منها** اذا وصف الوقوف عليه وصف  
 او شبه دخلا فيه كمن يلق عليه ذلك مع اتفاق العرف او الا اصطلاح على الا  
 والاحتياط في التعاريف عند الوافق لظن الاستيلاء لخال وضع وجود الارباب  
 على مقتضى ما في غير ذلك والاثبات وان وقع بلفظ الذكر كالمأبى  
 لان اللفظ في الاماكن بها وفي حيز من التسليم في حيزه الامتصاص  
 قولان والشهور العدم بنظر الى العرف والقول على ادعوا لا يثبت وفي الجرم  
 من كانت امة من بني هاشم وابوه من سائر القريش فان الصدق بنظر له و  
 ليس له من الحسن شيء خلافا للتسليم لقوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان  
 الزكريا ومريم مع عدم انتسابه اليه بالاب والقول بالنيابة الله عليه السلام  
 هذا ان ابنه امان قداما او قولا واجب بان الاستعمال لم يثبت في حق  
 والاولى ان يستدل بالتسليم لقوله سبحانه وحلائل ابناكم الذين من اولادكم  
 كما استدل به ايضا على السلم على كونه ابنا لسوا الله عز وجل الله عليه السلام وسلم  
 وحسنه من الامور الدالة على ذلك لان قوله لا يخلون من قوة **منها** لو وقف  
 ولم يذكر العرف بطلان ذلك على ذلك من سالك خلافا للاسكافي وهو  
 شاذ وكذا لو وقف على غيره كانه احد من بني ولو وقف على معصية فيطارد  
 عرف في وجهه الزم على الشهور لخرجه حية عن ملكه بالوقف فلا يعود اليه من  
 ما لم يخرجه فما ذكر انبى بلها في عزمه لا يبيح والاولى انه يعرف في اقرب الى  
 تلك المعصية فالعرب في عرف وقف السجود في مسجد اخر والمذمومة الى  
 مثلهما فكذلك انظر الى تعاقب العترة من ذلك الصنف وان كان المذكور في حيزه

ما بعد انقطاعه عما كان في حكم متعلق الاخر كما مضى ولو وقف في حيزه البر  
 صرف في كل معصية فيستحب بها الى الله تعالى كما مضى في البيع قبل وان كان في حيزه  
 لا يثبت من قبله البر وهو حسن لعدم وجوب تحريم الكمال للاصره وصدق  
 الحق الوقوف على **منها** لو وقف على تسليم بيعه بلا خلاف انما لو وقف على التمسك  
 ثم صار قديرا لشاركت في الانتفاع خلافا للذي واشترط الشهود عدم قصد  
 منع نفسه فلا اخذها ولا بأس به ولو شرط عوده اليه عند حياض بيع التمسك  
 وصار حياض الشهود بل ادعى التسليم على الاجماع لعدم اقوال المعتز والمؤمنين  
 عند شرطه لهم والوقوف على حسب ما يقفها اهليا خلافا للذي والنافع فيه بطلان  
 من راسه لان الوقوف لا يتم لم يعد الا لالان على حال يكون فاسدا في حيزه  
 العقد والوقف لا يشترط ان الوقوف على البيع كغيره من الاحكام فان لم يوجع  
 او لم يوجع في مات قبل بطل الوقف لم يبرر ذلك بالشرط حياض ام يبرر حاله  
 قولان وفي الجرم من وقفه بنا وقال ان السجود لهما فانما الحق بها ثم مات  
 التمسك فانها توجب الى الميراث **منها** هل ينقل الوقوف من الواقف للشهود  
 خلافا للذي في الشهور على الوقوف على بيعهم الله سبحانه الاكثر في الاول وفيهم  
 من فصله بالوقوف على بيعهم انفسهم والجهات العامة في الاول وفي الثاني  
 الثاني وهو الاظهر وليس الثاني المسألة كما توهم وتخرج الخلاف **منها** لو كان  
 وعلى التمسك وليس لاحد التصرف في ماله بيع ولا هبة ولا غيره ذلك لان ذلك  
 مقتضى اليوم فمن تيسر لاجل الله ان اذ وقع بين الوقوف عليهم خلف  
 وخشي خرابه وكان البيع النفع لهم مع حياز موقوف في التمسك في حيزه  
 البيع وكل ما انقلع خلفه او جازع من الشجرة او وضعت الدلائل او نحو ذلك  
 بشرط عدم اتيان الانتفاع به مع بقاء اصله باجادة او نحوها كما ذكره سما

من الوقف

وكان لا يخرج ان يشرى بغيره ما يكون وقتا مباحا لا وقتا لا يصح الاول فاما  
 ولو ائتمم البيع لم يخرج العوض من الوقف كذا ائتمم السجدة وان حذر  
 القربة او العتق لا لا يصح ما بقيه من العوض المفسود من اجل طرده للعبادة  
 والرجاء عود الزمة وعلوه من غيره الا ان تكون الارض بما فيها حرة موقوفة  
 لا خصاص للثمن في مالها كذا قالوا **مسألة** يخرج ان يجعل الوقف على شرط نفسه  
 ولغيره ولو لم يبرهن سبوحه فان لم يبرهن فاعلم ان يفي على اتمال الملك فان جعله  
 له او لغيره فليس عليه فالأصل كذا فان جعله لله سبحانه فإلى حكم الشرع  
 لأنه الناظر العام حيث لا يصح خصامه بغير الوقف في ذلك بعد العقد  
 كالحقوقي وان قلنا ما لا يقبل كالحقوقي فإلى حكم شرع من الناظر في شرط  
 فيه ان يكون من ممتلكات الكيفية الشرعية ولا يجب عليه القول بالاصل ولا الا  
 استعمال بالعدم السبوحه فان شرطه شيئا من البيع جاز وان علقه على كونه  
 للشرع الحقوقي وولم ينفى العادة الا في احوال تخصيص البيع وقسمه على المصلحة وحفظ  
 المصلحة والعلم ونحو ذلك من مصلحته ولا يجوز التفرع في شيء من ذلك  
 الا باذنه ولو كان استحقاقا للناظر غير محقق علما بشرطه وشكلا في الاول  
 العامة على المسلمين للزوم تقويت كثير من الفروض الواقف الا ان يما ذن  
 احكام الشرع في ذلك فذلك معلوم بالقرآن والادعاء **مسألة** الوقف على غير  
 الشخص وقف على الجهة المخصوصة لا على اشخاصها الا لظهور في الوصف بل  
 من كان موصيا لميل الوقف في غيب وان تبع الغايب جاز وفي وجوب  
 استيعاده من في المصلحة خلاف الاظهر لعدم دفعه الشرع في المصلحة من ذلك  
 فاجاب بان الوقف من حصر المصلحة التي هو فيه وليس لك ان تتبع من كان  
 غائبا في غير الوقف الا اقتضاه شرطه مراعاة للجميع مع ما علم من ان الجهة لا

فلا يخرج في التنازع  
 على جميع الاشخاص

الاشخاص

الا غنا من قبل كفي بالثمن بناء على انما قال الجميع ورتبا فيلحق بالانحصار على  
 الواحد نظر الى ان الاخذ من وقف لا يستحقه من اذوا على لا يستحق  
 لوجوب الاستيعاب في البيع ما أمكن ولا يخرج من فقه **مسألة** القبض من الوقف  
 عليه اولا لا يسلط المنيان في قبضه الطلقات لانهم يتلقونه الملك من اذن وقف  
 تحقق الوقف ولم يوقف بقبضه فلو اشتتر بقبضه لا يقبل العقد لانهم  
 يترددون في الوقف على العقل او العقيدة فلا بد من قبضه بقبضه الوقف لا الغيب  
 الى الحكم والافز بجواز اداءه بخصم مامع وقد الحكم ومنصوبه ولو كان  
 الوقف على مصلحة كان القبض على الشاغر تلك المصلحة فان كان لها ناظر شرعي  
 من قبل تولى التفرع الى الحكم ولو كان سجدا او مقبرة كفي في تحقق القبض  
 ايقاع صلوة واحدة او دفن واحد من اوصياءه باذنه ومنهم من اشترط ذلك  
 بقبضه القبض ولا بأس به ولو شرط الحكم او منصوبه باذن الواقف فالأولى لاكتشاف  
 به عن الصلوة والدفن لانه نائب المسلمين وقبض الوقف عن المولى عليه و  
 استدامة القبض كما يتبينه الا ان يكون اولا بد من اذن الواقف فيقبل اشكال  
 فلو وقف على اداء الاضاع من شرط اعتبار القبض لمصلحة قبل الوقف فيستحب  
 لكن الاولى ان ينفذ بغير ذلك القبض من الوقف وفي البيع وان كانا معا  
 وقف شرط ولا ينهاهم حتى يبايعوا بغيرها ثم لم يكن له ان يبيع فيها ومنهم من  
 تردد في قبضه قبض الواقف نظر الى ضعفه في ذلك لا يبر بالنية لا يخرج **مسألة** بل  
 شرطه في قبضه العقد فهو فاسد كاشترط المخرج من مريد من الموقوفين  
 اجمالا لان وضع الوقف على الزوم وكما شرطه بقبضه من لم يبرهن سبوحه على  
 بل اذى الشيخ عليه الجماعة وان استشكل في القول بالان في التكرار على صحة  
 الاجماع واستقرها في الزوم بناء على انه في معنى القول بالشرط كالمصلحة من غير



لوقوف عليه كالنقر فاذا زالت استعملت في غيره وهو جاز في الاختلاف وكل الو  
 اشراط ادخال من يريد منهم لا تدل على ان يفتي الوقف في البيع على جواز ادخال  
 اذا وقف على ولاده المصاهرة وان لم ينشر في المصاهرة وغيرها الا انها وردت في  
 الصدقة دون الوقف وتبع القاضي لكن بشرط عدم تضمينها على الاقارب  
 بنيا وبين القبيح الولاد لفظ الصدقة امير وهو صحيح ان ثبت ظهور زيادة الوقف  
 من الصدقة في مثل هذه الزيارات بالقرين كما اقامه الشهاب الملقب والشهر  
 جواز ادخال مطلقا الاصح الا انه لم يرد في **القول في حبس** **باب** حبس  
 قريب من الوقف الا ان احكامها اعم واكثر من احكامه والظاهر ان حبس  
 اهلية التعريف من احكامه فيقول كما في الوقف وان مودة هو هذا الوقف فيجب  
 في كل ممن ينفع بهامع نفاه عنها بالشرط السابق على الانسان مطلقا وعلى الشر  
 حيث يمكن الانتفاع فيها كالاداية لنقل الماء الى المسجد والسقاية ومعرفة الماء  
 والزاوية من مطلق العلم والتعبد به والكتب على المتقربين والبيوت على الساكنين  
 وغير ذلك والعشر في المحرر بقصد القرية وفيه ما قلناه في الوقف وفي التذكرة  
 بعد الحقن وله وجه ثان كان على العرب فهو لا يتم ابداءه للشور فلا يصح  
 الرجوع فيه مطلقا وفيه نظرا ان كان على انسان فاعطى على الموت لادائه  
 وله الرجوع حتى يتأكد في القواعد وان كان حدة لزم فيها بيع ثم يرد الى  
 المالك والظاهر ان حبس قريبه وان كان حدة المدة على حالها كما ذكره للمنفذ  
 كما في المحرر والوجود من الزايات وفي هذا الباب ما روي من قضاء لمراد  
 عليه السلام بوجوب نفاذ الميراث وسجله على الانسان في الغلابة فاقام  
 عليه بل حرم في الدارين من غير حبه من ملكه في العرب وفي رواية من جعل  
 مات وخلف امرأة وبنتين وبنات وخلف لهم غلاما او قتلهم ثم ترك

ح

هو حرمه على العشرة من قبل محرمه لا لانه يورثه مع هذا الغلام وهم مضطرون  
 فكتب لا يبعوه الى سفات شرطه لان يكونوا مضطرين لانه في جوارحه **باب**  
**في التنازع في الوقف** **باب** التنازع فاتبه بالنسبة والاجماع وقادتها التسلط  
 على استيفاء المنفعة مع بقا الملك عما ذكره ويختلف عليه لاسكانه بحسب اختلاف  
 الاجناس فاذا قرئت بالاسكان قيل سكنى كان يقول اسكنك هذه الدار  
 سكناء وبالعرف قيل لا تحري كقول امرئ هذا الارض حري او عري والدار  
 قيل في كان يقول ارفقتك هذا الشارع مدة كذا من الاثبات وهو الانتفاع  
 للامانة ومن رتبة الملك بمعنى اعطاه الترتيب للانتفاع بها وقيل العري والعري  
 بمعنى واحد فالاول من العري الثاني من القرب كان كل واحد منهما يوجب  
 موت صاحبه ويجوز انما فتم عقب العري اليه بان يحول حق المنفعة بعينه لم يترك  
 عريهم اعم لا يستفاد من الزايات واول من لا يوجب ليعين معتمدين ومثلهما  
 او جعل له مدة عري او عبق مدة مخصوصة فيترك من العري والعري وحل  
 يجوز التعليق بعرضها قال الشهاب في المصنف في عموم الامر بالوفاء بالعقود وان  
 السامع عند شروطهم ولصدق قائم العري الدلول على شرطتها في بعض الزايات  
 من شرطه بقيد ابراهيم ولا ينشر في السكنى ذكر الدار بالاختلاف وفي اختيارها  
 خلاف في الوقف من جعل السكنى بجلا ولم يوقف شيئا قال الشيخ رحمه الله  
 الدار اذا اشترى الشخص مثله وكل ما يقع وقفه اعماده وارقابة ائمة السكنى  
 في التنازع **باب** في جعل اهلية التعريف في الطرقات والنجاب والقبول  
 كافي في سائر العقود ودرا قبل عدم اشتراط القول في السكنى المطلقة المحررا  
 وفي اشتراط قصد القرية قولان والاصح عدم الاحتسار بالثواب ولا يلزم  
 شيء منها قبل القبض لاجاها وبعد ذلك بل هو المجمع على الشرع وعم الامر بالوفاء

في التنازع

القبض

بعضهم من النصوص اللاحقة عدم تعينه المدة فلا يرجع في مشاركتها في السكون  
 قبل يلزم ان قصد المدة وقيل لا لطلاق الاسكان بلهم سنا ولو يود ما  
 على المشهور فان علفت العري تهوت للمالك ومات العر قبل التملك للملك لا يورث  
 مدة حياة المالك كغيره من الموقوف وكذلك ان انفس العرض لما ذكره من  
 التزعم فليس يورثه المالك انما عالج العر قبل وفاته مطلقا خلافا للاسكان  
 ان لغت قيمة العري عن الثلث للغير وفي سندها لضعف وقوته  
 خلل نعم لو وقع العتد في عرض الشخص الموت لعنه المنفعة للقاصدة من الثلث  
 لا ينجح الوصي **مفتاح** المشهور ان اطلاق السكنى يقتضي ان يكون بنفسه في حاله  
 اولاده وبالجملة من جهة العادة باسكانه معه دون غيره الا ان يترجى ذلك  
 وانه لا ينجح ذلك لساكنها لان الاصل عدمه ما لا يغير من العرف فيه بل يورثه  
 مخالفة في ذلك في قوله اسكان من شأنه وجاهته وتلك كلف مشاهير  
 محتجها بان ملكه المنفعة بالعتد للزائم كما لو تملكها بالاجارة وكثيرا من المعول  
 والاولى **الحواشي** لا يطل شيء من الثلثة بالبيع بل على المشتري فكيف تارة شرط  
 له ثم لم ياجده لان الحسن لا يقتضيه البيع السكنى ولكن يقر ان الذي يترجى في  
 ملك ما اشترى حتى يقتضي السكنى على ما شرط خلافا لما عالجها الله وقت انشا  
 المشتري وهو ان يترجى في مقابلة البض من غيره بل من يبيع منه ومن غيره  
 الاول لا يتحقق المنفعة ابتداء واستمر الا **القوة الوصية بالعتد** قال الله  
 كن عليكم اذا احسن احدكم الموت ان تترك خيرا الوصية للوالدين والاخرين  
 الآية **مفتاح** الوصية قد يكون بالولاية بالولاية وقد يتبا احكامها في مقام  
 العايش وقد يكونه بالمال الحقيق والسحب وقدرة في مباحة للمباير على  
 سبيل الترخيص وهو العرض ببيانها وبشرطها اهلية الشرع في الوصي

لا يورث

او يورث من غيرها فلا اقام مطلقا كما في بعض الصحاح او لا يورث الا انصام حاشية  
 كما في بعضها الاخر خلافا للحنفي فيما ما يدل على الاحتياج القبول وان لم يكن  
 على الاصح كما في نظائره ولو كانت لم يورث من كالتقراء او في سبيل قبل قبيل الحكم  
 والاصح سقوط القبول فيه وفاقا للشريعة الثاني والمقارن في شرط الاجابة  
 بل في صحة القبول قبل الموت قولان وهل يحصل الملك بالموت قبله كما لا يش  
 وان كان من غير الاحتياج قبل ام بدو بالقبول مع ان القبول كما شرطه من حصوله  
 بالموت قولان الاكثر في الاخير وفي اشتراط القبض قولان والاصح عدمه والوصي  
 المخرج مما احتجوا للعتد المستقيمة بالقول كان ام بالنقل فحكما واستلزما  
 وود الوصي له من الملك غير وفاء قبله مع لا اذا كان قبل الموت فحكم له  
 بل لا تجوز له القبول بعد وفاء بعض الوصيات الوصي قبل قبل قبيل الوصية  
 تعتبر من مات الوصي لم قبل الوصي قال السيريني وقيل ليس بل هو يورثه للغير  
 من اوصى لاحد توفي الوصي لم قبل الوصي فالوصية لو مات الذي اوصى له  
 الا ان يرجع في وصيته قبل موته فمحل المعبر ان لا يرجع للوصي والوصية  
 ان لا يخطا اذ لا يورث الوصي له فخصيصه دون وصيته **مفتاح** يجوز الوصية للاقا  
 والاحباب باجماعنا والصحاح المستقيمة والآية وكتب فيها بعض فرض والماء  
 بالخط والخطيب ونحوها لم ثبت عندنا وفي الخبر يطل من جوارها للوات  
 فقال لهم ثم تولا الآية وما بنا فيه يحصل على التقية ويتأكد من ثبوت من الاقان  
 كما في الخبر في جوارها الذي خلاف والاصح لجواز لامة لا يميزهم الله والمعتبر  
 منها الصبح لطلوع اوصى له وان كان يورثها او يورثها الله تعالى يقول  
 فمن يترك بعد ما سمع فانما وصي الله الذي يورثه وانا التزم موافقة  
 من صدق الله في الآية لغيره فانما ظاهر ان المدة منه موافقة من حيث انما



قد قاموا به للشيخ في ضعف مسندها غير محجة فيه ومنهم من جرح الشيخ  
 في التزم للشيخ على صلته مطلقا انما علموا ان الغرض من ذلك ليس له الهبة العرف  
 فاما كان اهدى في الامم ولد لا شر اكتم في الرتبة المحقة وفي الحديث لا ودية  
 لماول وفيه حال اما المكاتب فان كان مطلقا وادى شيئا جاز ان يجاب  
 للخصم المستفيضة والدية قوله لا ويجوز للمالك ان يبيع كباقي قبل ولا  
 بعد يوم ولا الميت ولا من يوصي وان كان على سبيل الشفعة للموجود  
 فابقيهم الملك المنقول اما المثل الموجود في حق الوصية لم يثبت بانصافه  
 فلو مات بعد ذلك كان له الورثة وفي اعتبار القول فيه وجهان والاول في  
 ونبوالة الوقت **والثاني** لا يصح الوصية في معصية ولا خلاف ولا من الجاهل بفسه  
 بما حكمه الله ان اوصى قبل الحج على المشهود للشيخ خلافا لغيره فمن لم يجد  
 ما سعه ولا ما لا يملك كالخز مال الغير ولا الفقه في كسبه للشيخ لا خلاف  
 ولا خلاف في بعض الورثة من التركة وفاقا لاكثر هذا الفتاى لكن ارجح السند في  
 الحديث المصنف في الوصية من الكتابين وفي اخرها انما يوصى بالورثة او غيرهم  
 ذلك لما لا وفي آخر من عدل في وصية كان بمنزلة من تصدق بها في حياته  
 من جاز في وصية لقي الله تعالى يوم القيمة وهو من بعض وقيل بان لا يخرج  
 بجره الوصية بجميع المال من عاينه قال ابن ابي ابي في الكفاية في الثالث وفي  
 انه خلاف عدل للشيخ وان لم يوصى للفقرة اليهم لان ذلك ليس بالوصية  
 بل لا يخفى انهم التركة حيث لا يورث غيرهم ورجحان ذلك اجماع الوردت بان  
 عارف به فانها من غير محجود الا انما قام منه نعم ورد ان رجلا وقع بينه وبين  
 ولده فاحترقه من الميراث فقال وصير الكاظم عليه السلام عن ذلك فقال  
 قال في الغيبة ولو لم يخلع هذا الحديث لم يخرج الوصى انما ذوسيته في

دور

وهذه هي من اتفق رتبة عند موته وليس له ما يورثهم ولا وصية صفاء التي  
 هي الله عليه السلام قال لو طرقت ما دفنناه مع اهل الاسلام ترك ذلك كفقهاء النبا  
 وبنفاذ منها تحريم مثل هذا القول مع نقاده ولا بأس بتخصيص الامارات من  
 موصيهم اذ المذكور او تفصيل احد الصنفين على الآخر او تخصيص العاقر او  
 الصلح او العالم او غير ذلك من الاوصاف المطابقة لظاهر الشرع **والثاني**  
 ما دون الثلث افضل حتى انما بالربع افضل من الثلث وبثلث افضل من  
 الربع كما في التصديق وفي الحديث من اوصى بالثلث فلم يترك وفي بعض فقد  
 اخر بالورثة ولا من صلة العجم والصدقة عليه افضل من الاخيرة وترى  
 لغير الورث بمزلة التصديق بالتركة عليه وقبل ان كان الورثة اقلية فان  
 اذ كان كانوا فلهما فلهما وان كانوا متساويين فبالربع والعامة ان  
 الزوايا افضل من عني الورثة لا يستحب الوصية لقوله تعالى ان تركت خيرا  
 وصو حسن ثم انه زاد على الثلث فان كان الحق واجب فبذل الورثة او حقا  
 ولا يجرها فقدت والام نفي الا في ثلث ما تركت فصح ان كان او مريضا للمعصية  
 للشفقة وخلافه والصدقة في شاذ ومستهة صغيرا قال في الميراث  
 نصير الورثة نقدت في قدر محنة مسته من الزيادة ولو ساروا وبعضها  
 نقدت فيه خاصة ولا فرق في سائرهم بعد الوفاة قبلها على الصحيح وفاقا  
 للشيخين وغيرهما خلافا للمنفق والمكاف فان عند حال الميراث الاذن والاحاقاة  
 قبله لعدم استحقاقهم المال بعد وهو شاذ وعلى التفسيرين فالاحاقاة  
 عندنا والميراث بعد استعانة فلا ينفذ صحتها الى وقت ولا شر ولا شرع  
 بعد الوفاة لا وقت الوفاة على الشهور في منع الرض من الميراثات المتخلفة  
 التي تستلزم تقويت حاله الورثة من غير عوض زيادة الثلث من دون اذ

اخر

راية

اولها ثم قولان وفي الآلة من الجاهل نظر اذ جاء في سند فخر الزمخشري  
والزمخشري ولا يعتبر الامور في الجملة من حيث ما حصل وهو ان صاحب المال  
اخرج ماله ما دام حيا وفي هذا اعتبار لسر كنه معارض بالكثرية والاشارة  
وترايب في المرض بالحرف في اداء ابرق المصير لثبوت مطلق للاطلاق والطلاق  
الاسحاقي في المرض في حالة ثبوتها مع التفتت في اذلة التنازل في مرض العجز  
على العشرة وان تأسرت في الذكر كما يستفاد من القصوص **فصل** اذا تزوج  
الوصياء ما لم يجز به ابا ولا خرج الذكر فالأصح ان يزوج في الثلث بالنسبة  
والاجماع ولن يفوز الصادق ولا بلا مانع الى اكمال الثلث بخلاف ما عدا ذلك  
الشيخ والاسحاقي يعق وان تأخر بشا فمكول بعضهم للتأخر رجوعه ان وقع  
في نكاح من غير ما لان بغيره الثلث ولو اشبه الاصل للرجوع بالقرعة ولو كان  
اشياء ثم وصي رجوعها وقال اعطوا فلانا وقلة ما ذكر وقال بعد الترتيب في ذلك  
بعضها على بعض خطا للفقهاء جميع بالنسبة فيسقط عليه الرجوع لا يستعمل على  
الرجوع ابرق الترتيب كما قال اعطوا ثلثي فلانا واعطوا ثلثي فلانا ما  
الثلث العطاء والبر لا يحد اما لو ثلث ما لي فله العقدم وذلك لان  
ما زاد على الثلث صحيح وان وثقت على الاجابة لا تحققة جميع التركة ولم  
حيا بالاجماع والرجوع ابطال وما حصل العقود الصحيحة لا يخلو على التنازل  
فخذ هذا ورجع منك الفضول لا تفتش لبعض الوصايا في هذا المقام  
**فصل** من اوصى بجزء من ماله على الشرع عند جماعة الفقهاء لا يستفهم  
منه الحسن وعلى التسع عند آخرين الصحيحين ولا والله والشرع وافق للاسفل  
والثاني اوضح سند والشيخ جمع باستيعاب السبع **المحل** للورثة ولما  
سبع الثلث فتنازل ضعيف والسهم يحول على النصف العشرة وقيل على السدس

الخبر انتهى على السبيل من النفس والاتفاق ولا يحمل المفسر الشرح ففسر المؤلف  
ومع التردد يحمل على السبيل منكم وكل لفظ وقع عليه الشك وقوعا عما  
ولا قرينة فلا يورثه لخيار في تجنبه والعرض مقدم على القيد الامع قرينة خلاف  
المخبرين والحليلة وحالات في السبيل وهو مضمون لغيره اما الشك والنتائج  
فلا بد من في الصدوق والسنية والمخبر الامع القرينة خلاف في الشهود  
فاطافوا وحقولها على اطلاق بعض الاخبار وحملها على القرينة اولى والحال في  
الوسية لجماعة فقهاء الشيعة منهم بالاختلاف في الاخوة اوصى لعمادته وحملها  
فان الشيخ قال للاعلام الثقلان والاختلاف الثالث التعليل وحمل في الشهود  
ما اذا وصى كتاب الله وهو حسن وقد مضى في بعض الافان في مباحث  
وفد في القرينة في اوصاء البرية مسائل فوضوها فقصر هذه الصلوات لخاصة  
بمعنى الوصية بالحل وبما لا يملك ولا يملك والشرع وبما لا يملك  
ونعمة البستان وسكنى الدار وغيرها من المنافع مدة معينة فيقول المفسر  
فان شرحه بيمين الثالث والاولى في الابد على الحياة في المصوب الثالث  
ليس نفس المنافع المحقة لعدم ملكيتها للموصي بل التفاوت في القيمة العينية  
منفعاتها ومساوية المنافع ونقص الوصية في القرينة لا يسلط حق الموصي  
من المنافع والمنفعة على الوصية لانها تابعة لذلك وفي الوصية بالمنفعة موزون  
اشكال وانظر الى **ص** اذا اوصى بحق عبدا وليس لهم ماله فمخرجه الوصية  
امتنع منهم بالقرعة بعد علمهم اكلانها بالقيمة وقت السرقة القرعة وفي التعليل  
لان على العلم عليهم وغيرهم في رواية ان ابو ترك مائة مملوكا واعطى ثلثهم في  
بينهم وشرحت من ثم فاعتبرت انوا استخدم ذلك في حق غيره من احد هم في  
واما الاخير فذلك لان الواحد ما ورد من فعل النبي صلى الله عليه وآله بذلك ولا يستلزم

وہ خیر انسانی ہے البتہ یہ کہ وہ خیر خود کو کہے  
وہ کہہ کر اپنے لیے نہ کہ دوسروں کے لیے کہے  
نہ کہ دوسروں کے لیے کہے کہ وہ خیر خود کو کہے



من أهل الأثرية والورثة ولورثتهم في الوصية بذلك الأول والأول حتى يتوفى  
 للشخص الوصي بحق ولعل كان له الورثة ولو كان عليه دين ولم يتركها  
 أحاط بدنه لم يحجز عنه للوصي قال لأنه ائتمن ما لا يملك **مناج** على صحة الوصية  
 لم يولد له ثلث ماله قال يقوم المالك بقبلة عادلة لم ينظر ما يبلغ ثلث الميت  
 فان كان أقل من قيمة العبد بمقدار ربع القيمة استحق العبد في ربع القيمة  
 وان كان أكثر من قيمة العبد فمع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة وقبل أن  
 ينفذ أو وصي يحجز ما يبلغ من الثلث لثمة وله القيمة العبد فيبقى منه ما بقي  
 بعينه فلا يعود له وصية لم يولد وقد ذكرها فيه قبل وأدلتها فان كانت قبل  
 فيه لم يبق وكان للوصي به الورثة ان كان حقيقا وان كانت قبله قبل لصلته  
 وان كانت أكثر من الورثة فيها بقي واشترط الشاهد في الأخير عدم بلوغ قيمته  
 ما وصي له به فانه لم يبق بطلت الوصية واستند فيه الخبر المذكور على ما قبل  
 وهو كما ترى اما إذا جرى الوصي لأم ولد فصحت بلا خلاف وهل يترقب من الوصية  
 بناء على ان الورث موقوف عليها وعن الدائم بالآية فلا يحكم لولدها بشئ حتى  
 يحكم لها بالوصية كما في الصحيح وغيره فترقب من الثلث الوصية أم من نصف لدها أو  
 لها الورثة بناء على ان الآية ينقل من حين الموت لا الوارث وان لم يستلزم  
 إلا جعل لأمه وان نفوذ الوصية بتوقف على وصول الورثة إلى الوارث وملك الوارث  
 لا يتوقف على شئ كما في الخبر الحق من نصيب لدها وتعلق من ثمة ما وصي  
 لدها فلو ان **سليم** إذا وصي لوجه ففسي الوصي بعينها صرف في وصية **الشهر**  
 لأن خلافا للحال فأصبح الورث لا يمنع القيام بها وهو من غير مخرج  
 يتم فلا يعود الأدبيل ولو جوب العمل بالوصية وتحريم التبدل لم يفرق في غير  
 المحمول ولأنه عمل بها ما يمكن لارادة القرية فادأفات الخدم ومن يلى العمو

الوصية بالوصية

عق العبد

مما

فأما في الشبهة **سليم** ثبت الوصية بالمال بشاهد من مسلمين عدلهم ومع  
 القدرة قبل شهادة أهل الذمة خاصة كما في الآية والأثرية ودعوى نسخها  
 لم يثبت وهل ينظر في قولها بالتشريع كما في الآية أم يحجز ذلك بحجج الفاعل الصحيح  
 الثاني كما استفاض من الموثوق والعلامة أو يحجز عليه بما هو مصلو العترة  
 الآية لعدم ظهوره بالسطر وليس بذلك السجدة قبل شهادة واحد مع **العبد**  
 كما في الخصوص وشاهد لم يبق كما في الآية وشهادة الواحد في ربع ما شهد  
 به والشاهد في النصف والثلث في ثلث الأرباع والأربع في الثلث كما في الخصوص  
 ولا خلاف في شئ من ذلك ولا يحجز العمل بما روي إلا لم يكن منافيا للشيخ  
 في الآية وترتب الإثم على تدليها وتقدم الحقوق الواجبة على الوصاية  
 للثمة اجمالا وقدر الكلام في ذلك في كتاب مفاتيح الجنان من هذا الكتاب  
**باب الثاني** في مكان القبول **في العتق** **مناج** العتق فاقب بالقر  
 والاجماع وهذا صحت عليه مستفيض الاختلاف قد مر الحديث في هذا **عنا**  
 من صفات النذر ورعا كبد في المؤمن الذي اقر عليه سبع سنين في ملكه  
 ذكره ابن خلدون في العتق من القيام بكتاية الا ان يجنبه بانفاق وفي  
 عتقه عتق ولذا لا خلاف ولا يصح لاحكام القرية وفي الحديث لا بأس بان  
 يفتق ولذا لا بأس بما يحملون الخبر فلا وان اجاز لنا ان لا يصح الا في ملكه  
 في الحديث المشهور وفي آخر من عتق ماله ملك فلا يجوز وقول الشيخ يجوز  
 عتق مملوك الابن شاذ والخبر يحمل على استحباب الاجابة لان يترقب **سليم**  
 في صحة العتق اهلية الشرف والعقد كما استفاض من الاخبار وفي حصول **الشاهد**  
 التقرب به إلى الله بلا خلاف للعترة المستفيض منها لا عتق الا بوجه الله  
 والشيخ قول يجوز ان من يبلغ عشر الجحر وهو قولي وعبارته العتق العتق

الشيخ

عبد الشريعة

اجماعا سواء الى ما مضى من الجملية الاممية وفي الاعتناق قولان والاصح وقول  
 بها بعد ذلك لا على لغة وعرفنا بل استعماله فيمكن من التفرقة كما يستلزم من الرضا  
 انما خبرهما من الكليات فلا ولا الاشارة ولا الكناية التبع التبع من المطلق  
 كما في الصحيح والشروط والشرائط بل لا والوصف خلافا للاسكان في والاصح وفي  
 الصحيح ما يفي بديها وحاصلها على معنى ودعوى الاجماع على هذا الشرط بل  
 ثم انما الوصف على الماويل شرطا سائفا جاز بلا خلاف لانه مقتضى وشروط مقتضى  
 مقتضى على شرط مع عموم المؤمنين عند شرطهم والنفوس المستقيمة ولو لم  
 بالشروط لم يحد في الرق كما ينبغي في الصحيح الا في قبل ويستقر في مقتضى فلو شرط ان يجتمع  
 مدة معينة وايضا تلك المدة فالتعق او وادته الزمان بالسرعة المتسلسلة لا للثبات  
 انما يقتضيه فلا وفي الصحيح في رجل اعتق جارية وشروط عليها ان تحل منه  
 خمس سنين فانقضت ثمر مات الرجل فوجدتها ورثته لم ينجح من موافا قال  
 لا ولو شرط اعادته في الرق ان خالف الشرط فحققتها وبطلانها صحة العتق  
 خاصة لقول وفي الخوف من الرجل عتق جارية وبطلانها صحة العتق  
 ان هو اقامان يرد الى الرق قال له شرط وهو عتق في قول الماويل للشرط بل  
 اقوال ثانيا ان كان ما لا ولا ان كان حذو وفي اشتراط تعيين المعتق خلا  
 والاصح لعدم كماله الاكثر للاصل والضرر المستقيمة فلو قال لعتقك  
 حرة رجوع اليي الخمين ولو مات قبل ميل عينه الورقة وقبل يفرج كما في الحسن  
 وهو اذ هو على عتق الدين العتق في الجز في رجل اعتق عبدا له وعليه دين قا  
 د عليه لم يرد العتق لانه لا ان معنى في الصحيح انه اذا مات ولم يرد ما  
 يدينه رجل عتق لانه اعتق ما لا يملك من اعتق شقها من علو ربي  
 العتق فيه لانه كان كالتحريم كما في الخبرين وهو شرط ليس له شران فان كان

انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق

في

انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق

له فيه بشرط قوم عليه انه كان موسرا وسعى العبد في ذلك ما يفي ان كان معل  
 على الشرط والشرط من ان كان شرطا في عبادة فليلا او اكثر فاعتق حقه  
 وللمعتق فليست من صاحب فليست كما انه لم يكن له من مال فليست من  
 اعتق منه ما يفي بشرط العبد حساب ما يفي بشرط في الصحيح في جارية  
 اشترى فاعتق احداهما فعتق قال ان كان موسرا كذا ان يعتق وان كان حرا  
 خذت له من ماله خلافا للشيخ فقال ان فسد الاخر فقوم عليه مع العتق  
 مع انفسار والاسرى العبد في الباقي ولا يقوم عليه ان كان موسرا فان اعتق  
 بالحسن فليس فيه ذكر الجلال بل ظاهره من العبد في العتق الاول وان اعتق  
 بالعتق فليس فيه من العبد بل هو معتق في بقائه بعتق في الرق اذا فسد من العتق  
 الا ان الجمع بينهما اختيارا يقتضي ما قاله الشيخ بل يقتضي من العبد في غير الشرط  
 ومال السيدان ما هو على عدم السرية مطلقا الضعف المستند وسواء في ذلك  
 الاخبار لا اخبر الا ذلك ما يليها ما يوافق للشهور لقبولها ذلك ولان السرية  
 على الشرط قد ثبت بالشيخ وهو يقتضي السرية على ملكه بطريق اخر لعدم  
 في ادعاء المال وهو يقتضي حقيقة الشرط بل اداء القيمة ام الاتفاق ام غيرهما  
 قبل وقبل الاول والثاني في ايات والقول بالمرامات جمع بينهما وبين  
 عليه في كثير من غير القيمة وقت العتق لانه وقت الحيولة وقد يفتي على ان  
 فغيره على القول بان تارة بالآخرة منه وهو يفي العبد جميعا كعلم بحقيقة  
 من العتق وجهان والظاهر الاول كما كتبنا وبالله المستعان والآخر ولو كان  
 مشروكا في نفسه ويحصل له ما يادة عند الكسب والاداء كالتعاقد ولو كان  
 ثمة فاعتق اثنان دفعت قوته حصة الثالث عليها بالسوية عند اوان  
 تختلف حصتها وهل يجزى السرية في غير الاختيار من العتق ملك ذوي

انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق  
 انما هو انما يرد الى الرق

اراد العتق

اراد العتق





لعمري سببا ويتعلق بالاول فان لم يكن الثالث هم اليه الثاني ولو سئل  
 لما كان مذكورا كانه المستفيض وهو يجوز له الرجوع في ذلك الولد  
 كما يجوز في غيره لانه اكثر المتأخرين من العوم ولان تدبيره في ذلك  
 يزيد على اصله خلافا لخالق من يتعاطى المنع الوفاق والله العليم بقوا الشاهد  
 محجبا عن العوم بالتحصيل انما هو من غير ان يكون له اصل انما هو من غير  
 المالك في ذلك الرجوع بخلاف تدبير الولد فانه بالسراية فالسراية له فيه وهو  
 حسن وهو تدبيره لعل اكثرهم الامع عدم علم الولد بالحق وقيل لا لاصل ولا  
 والوقوف وقيل نعم مطلقا والاول مستفيض في الحسنة لانه تدبيره لعل في  
 تفهيد بطلان ادعاء ذلك ويصح تدبيره لعل في كثير من الامور **مما** لا يتفق  
 بموت مولا من الثالث كما في الصحيح السابق فانه لم ينفذ به فموت فانه كان  
 جماعة عتق من تحت الثالث ويدعى بالاصل فالاول هو لوجهه الذي يستفهم  
 بالفرقة والذين مقدم عليه المشهور فان استوعب التركة لم يزل الذي يورثه  
 الوصايا الواسية والعطايا بالفرقة والخلف عليه لفظا وقال الشيخ ان تقدم  
 التدبير في الدين تقدم المصير عليه وفي الصحيح ان كان تدبيره في حجة وملا  
 فلا يزل للدين عليه ويحكي تدبيره والوجه فيه انه في الصحة تامل فقام  
 تدبيره بغيره فانه بعد اختلافه في المرض وهو من المذعن واذا لم يكن  
 قبل لم ينفذ عليه الباقي ولا يكلف من اسحقته التزايلا خلافا للسراية وكذا  
 لو تدبره مع ثم نصح في بعضه **مما** لا يتفق بالاصل في خلافه يعرف  
 للتدبيرين بخلاف الاول ولا لاصل وعدم حجية القياس ثم ان الحق يدعى  
 بطلان ادعاء باق هامدا لاسكان اياه بالسند الاخرين بشاؤهم وحصل من ذلك  
 وعلى تدبيره طاعت الموت لم يزل باق بطلان باق لاصل **والصحيح** **الاول** **الكتاب**

الحاصل في غيره

في تدبيره لعل في كثير من الامور  
 في تدبيره لعل في كثير من الامور  
 في تدبيره لعل في كثير من الامور

في تدبيره لعل في كثير من الامور  
 في تدبيره لعل في كثير من الامور  
 في تدبيره لعل في كثير من الامور

قال

قال نعم والذين ينفذون الكتاب تاملت افعالكم فكما تبين ان علمهم فيهم خيرا  
 الكتاب مستحبة ابتداء مع الامانة والكتساب بالادب في الكتاب والادب بالعلم  
 الدين والمال كما في الصحيح وفيه من الكتاب بالمال فقطه وبيانا ليدل على العلم في  
 تاملها بدفعه لادبهم وكما انها قولان احقهما الاول لاصل وفيه من العلم في  
 مولا وهو يعلم ان ليس له مال قال كايته وكذا ان نيل الناس فان الله يوفق  
 العباد به منهم من بعض هؤلاء من كان في كونهما عقدا بعينه او بغيره واستفاد  
 ان اول قولها الثالث وفاقا لاكثر ولا يلزم من مشاركتها العقد في حكم ان تلقى  
 به وينفذ عليه فرفع وينفذ فيها بعد اهلته الطرف من التقدير ما يدل على اهلها  
 والقبول ونقضها الترخيص كابتدائه مع تعيينه العرض والحد وفي افتقار رصلا  
 قوله فاذا اذنت فانت حرة مع تدبيره ذلك ام الاكتفاء بالنية مع العقد قولان  
 صحهما الثاني لشبهة العقد شرط في هذا المعنى فيعبر فيه وان كان عليها معنى كتم  
 ولا يصح من ذلك الاجمال عند اكثر اهلها للسلف واليخبر عن الادب حالاته  
 ما في الدين السيد وما ليس في يد متوقع الحصول فلا يلزم من الاجمال لئلا  
 يملك في غيرها الاختلاف في الخلق والمطل لاصل والعوم ومنع الاخرين حصولا  
 على القول بكونها بغير او عقدا صحيحا لغيره لا يمكن ان يكون حصول المال  
 في الوقت يتعقب العقد ولو بالاعتراض فيكون ولا ينفذ في الجور بل في الجور  
 خلافا للعامة ولا يصح علمهم بغيره لانها اقامت المولى او لغيره بخلاف الكتاب فيكون  
 من بعض التدبير في العقد ولا يلزم وصف العوض بما يرفع وبطلان الاما  
 لا يكون كان او مستقرا كالحديث والنبأ والخطا في ذلك وان يتجلى وزمير وفي  
 لم يزل ملكا ملكا كالفصال صامح الكتابية الله ان لا يجانبه الاطراف الخلق في  
**مما** ان الملقن العقد ائتمن بغيره ائتمن وان اشتراطه في لغيره في غير خلا

قال المولى









به وقيل اذا افقت الحيلة نولية من لم ينكح الزنا بعددت ولا يثم  
 مراعاة الحيلة وفيه تارة وفي جواز الحذف الاية على القضاء ولو ان سواها  
 من حيث المال خلاف معنى البحث فيه في مناقج المعيشة **مناقج** **المناقج**  
 ان مطابقة لا من ليل ما يحتاج اليه من امور بل هو يكون على بعض غيرها وان  
 ما يزل في وسط المبدأ للتسوية في مائة الطريق وان يعلم بقية  
 ان لم ينزح غيره وان يحل في موضع بارئ مثل صحة او فساد ليس بل الوصول  
 اليه ان يستقبل القبلة في كل وقت يستحيل الفضيلة او يتبدل بها يكون وحده  
 الناس بها نظر الى عموم الحيلة وهو اختيار الأكثر وان قيل لاخذ ما في  
 دليل الحكم العرفي من الناس وقايمهم يعلم تفاصيل سوال الناس من عرف  
 حقوقهم وحولهم ثم خيال من اهل العيون وعن موجب خبرهم عن لم يثبت  
 لمحرم وجوب الحيلة وكذا من لم يظن خضم بعد شاعت حاله وان اقول ان  
 خضم له في خلاف مع ذلك قولان ثم خيال من ادوسيا على الايام والحيات  
 وعن ثبوت وصايتهم وتقرهم في المال يفعلهم ما يجب من انفاذ واستقاء  
 او تضيق ثم ينظر في الامانة لما فظير لا هو اللباق والحيث عليهم والفتنة  
 فيقول الخائن وليعود الصعيف بمشارك او يتبدل به حيا فقتله **المجانين**  
 ثم ينظر في السؤال والتقط فيبيع ما يخفي نفسه وما يتوقع بقتله ثم وجب  
 في اعطاهما ينفي ويقرهم من كل نوع من ذلك الاثم وينفي ان يتبادر  
 العلماء ويثبتهم حكمه فان اخطأ بتهوه وما انا في خطأ فها بيت المال كما في  
 الشهود وينبغي ان يجمع قضايا كل اسبوع ووثايقه ويحجره ويكتب عليها  
 تاريخها واهلها من هي فان اجتمع كل شهر كتب عليهم كذا او ستر كذا او  
 يوم فبهم كذا ليكون اسهل على من بعد من الحكم في استحقاق الحكم

فيها وقت الحيلة واذا اتخذ كاتبا وجب ان يكون بانعا فلا سلا ان لا يعبر  
 اليه من الغد لم فان كان مع ذلك فلهما في الخط كان حسنا وينبغي ان يحبس  
 به من يدعي اليه عليه ويشاهد ما يكتب واذا افتر الى ترجم لم يقبل عند الا  
 شهود ان عدلان علما بالثقة على الاحوط واذا قدر على احد الفرعين اقامه  
 برفق وعمل برأيه من التكرار ان يقضي وهو غضبان او حجاج او  
 دال على ما في الغل لا ينس كما ينبغي من النصوص وان يستعمل الانقياد للمانع  
 من الاتيان بالحجة واليمين التي لا يؤمن مع من سبته الخضم وان يعين للشهادة  
 فوما دون قيمه وقيل بغيره ان يتخذ حليبا وقت القضاء وقيل بغيره **نظير**  
 المحرم وان يباشر المعاملات لنفسه لانه فائجا في سبب القضاء فقبل قبله الى  
 ساء به وخلفه في ما عدل والحق في رغبة وان جعل للمحرم محسب الانقياد  
 دائما وقيل بالتحجابه وهما شيعتان وفي حديث النبوي حنبوا المساجد  
 ومحاسنكم وحضو ما كنم ورفع اصولكم **مناقج** اذ الحكم القاضي او يحكمكم  
 على الثاني للبحث فيه وحجازه امضاؤه لكن لو نظر فيه وظهر له خطأ وقب  
 عليه فقتله ولو كان الغريم مجوسا ولم يقبل الاخر بعد وجبه لغيره في حكم  
 الاول وكذا لو اذى الحاكم عليه ان الاول حكم عليه بالحر لانه دعوى **مناقج**  
 سلمها ولا يثم الا بذلك **مناقج** يحرم على القاضي اخذ الرشوة بالاجماع و  
 الفصوص ويأثم الرافع لها لانه اعانة على الاثم والعدوان لا اذا لم يكن  
 التوصل الى حقه مدبرها وقيل اذا كان يحكم بالحق وان لم يثبت حال الذبح  
 والافلا وليس بشئ وكذا يحرم عليه قبول الهدية اذا كان للمهدي حصة  
 في الحال لانه يدعي الى الميل وانكسار قلب الخضم وكذا اذا كان ممن لم يهد فيه  
 الهدية لا قبل تولي القضاء لان سبها العلل ظاهرة في الحديث هذا بالاعمال

ان حكوا

فلو وفي رواية سحت اما لو شرط على التخاصم ان يحد لها حجة لا يقبل  
 الحكم بغيرها من غير اعتبار الحكم لاحدها بحسب بل من اتفق الحكم لم منها  
 على الوجه المعترض عند بعضهم اذ ليس فيه قسمة ولا خبر وضرر ويبقى له  
 سبق باب التمسك بما يقوله مطلقا وحين حرم الاحتجاج بحجة لا خلاف  
**هذا القول في كونه الحكم** قال الله تعالى واذلكنكم من انفسكم بالعدل **الحكم** يجب  
 التسوية بين الخصمين في العدل في الحكم لا خلاف وهو يجب السلام والا  
 والتواضع والاعتدال والعدل وطاعة الوجه وسائر انواع الاحكام اذا كانا  
 متساويين في الاسلام والكرامات فيكون قولن اشهرها الاول في الخبرين  
 من اجل القضاء بين الناس في طاعة الله في خطه وشاربه ومقدوره ولا  
 يرفع من حوزة احد على الاخر في حق على الاخر اما التسوية في الدليل البلي فلا  
 يجب قول واحد للثقة من غالبها وان لا يقضي الا لاول سقي ليع من الاخر  
 قال واذا قطعت ذلك بين لك القضاء وان ياخذ بالاول الكلام دون اخر  
 لا يفرق ولا يجوز ان يقرر احدهما ما فيه ضرر على الآخر ولا ان يتردد لوجه  
 الحاجة لانه يقع باب النزاع وقد مضى استدراكه ان يضيف الحكم  
 من دون صاحب الضرر ان يحضرهما في الخصوم ويختار له ترشدهما في  
 الصلح فان ايبا الا النزاع وكان الحكم واضحا لزم القضاء وان اشكل جاز  
 التأخير حتى يتضح واذا وردوا مترين بدء بالاول فالاول فان وردوا  
 جميعا اقرع بينهم الا ان يتفرع بعضهم بالتأخير فيقدم دفع الضرر ولو  
 امتد احداهما بالدهوى فهو اولى ولو امتدرا فالمتشهور عندنا انه يسبق  
 من الذي عن يمين صاحب الجرح حتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
 يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام وفي رواية اخرى ان يكون

باليمين

باليمين عين القاضي المضاف كالحجاء لا كافي في حال الشك لا القدر وانما ساقى  
 كثر اذا اقتضت مع خصم الاول والى قاض كان من يمينه يعني يمين الخصم فلا  
 دلالة فيه على ذلك وان كان في اشعاره **هذا** اذا التمس الخصم احضا خصم  
 مجلس الحكم احضره الا اذا كان في البلد سواه سخر بالذي دعاه اوله سخر بالآخر  
 ان يكون له ما يغني عن حضوره كالمريض وجلس الظالم والمقوقم وكون المرأة  
 وعجز ذلك فوجب ان يسميكم بينه وبين خصمه او امره منكم وكذا الخصام منه  
 فان افتقر الى تخليفه بعث اليه من يحلف اما لو كان غائبا لم يحضر حتى يفرغ  
 الدعوى فقد يكون فريضة مودة فليزم الشقة باحصاءه فيرث حق ويعد  
 والتمام يحضر وان كانت لسانه بعيدة **هذا** في حق الحكم على من غاب  
 عن مجلس القضاء مطلقا ما ذكرنا من احضاره وقيل بعينه لما بعد حضور  
 مجلس الحكم لانه لا يقرره فيقتصر على حكمها ولا يخفى ان قوة وفي الخبرين الغائب  
 عليه اذا قامت عليه البينة وبيع ماله وحقني عنه دينه وهو غائب **الحكم**  
 على خصمه اذا قدم وظاهره الساق في حقوق الناس كاليوم والنفوذ كما  
 حقوق الله عز وجل كالزنا والوطاء فلا يجوز مطلقا لانهما على الخفيف ولو  
 على الخفيف فلان حكمه **هذا** اذا سكت الخصمان امتحان يقول لهما تكلما اوليكم  
 المذموم لو خطا طهره اذ لا يمين الواقف على راسه كان اولى ثم اذا تمت الدعوى  
 ففي مطالبه الذي عليه الجواب ام يؤخذ ذلك على اناس المذموم وان من  
 شرا ذلك لعل ان يذلل ومن اتى سكت ثم ان سكت الادعي على الزم الجواب فان  
 عاثر قبل حبس حتى يبين للخصم ولم يجز وفي غير حجة يجب وقيل بقوله  
 لعل الحكم ثلثا ان سجد والاحكام ثلثا ناكلا وردت اليمين على خصم في الزم  
 لزم الاقرار اذا كان جاسعا ان الزم المقررة في باب حكم الحاكم بهام لا خلاف





فولي يفتي عليه وقبل بركة اليقين على الذي فان حلفه ثبت حقه وان اشق  
 سقط والحق لا يخلو لان اليقين ليس في طيفه الذي باصل الشرع بل بالشرع والحق  
 ان امة المؤمنين عليه السلام كتبوا للشرع اليقين وحلفوا وشرعوا فامنعوا  
 الذين من غير ذلك فغيره وفي المتن بالقبول بينهم في حكم نعمته ان الرجل يدين  
 قبل الرجل الحق فلا يكون له البينة بما قاله قال فيمن الذي عليه فان ساقط  
 حتى له وان لم يحلف فعليه واقاما في الحسن بركة اليقين على الذي في نسخ  
 يختلف او يرد اليقين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا حق له فلا دلالة له  
 الثاني مع ضعف الثاني ولا يرب ان الامة اولى والحرف على الاول فلو يترك  
 يدين عند التكرار لم يثبت اليقين بوجهها ثم يدينها قبل لساقط الذي في  
 قولها منه قولان مبنيا على ان الامة يقرض او سقاط ولو كان له بينة  
 فاعترضها وانفسه يدين للتكرار في جواز رجوعه قولان **مسألة** لا يحتج بالدين  
 مع البينة بالاجماع والتمسوس ولا نقضاء الزمة عنها والمجمل للمعاني لذلك  
 محمول على اذا اشتبه عليه من في البينة الا ان يكون الشبهة على من  
 على بقا الحق في ذمته لا استظهارا ولا خلاف للغير المتعلق بالقبول وفيه لانا  
 لا نذكره لعدم اوافاه قال فان ادعى لا بينة له فلا حق له الذي عليه  
 ينجي ولو كان حقا لانهم اليقين والحق او بركة اليقين عليه وفي الحقائق الغائب  
 والصبي والمجنون بالحق قولان من اشتركا العلم وكونه قياسا ومن  
 لم يوجب فيه اليقين او سبي كجمل القاصين استظهارا او كذا مع القول باليمين  
 اذا اعتدلت وفي الجمل الوارد في الحكم على الغائب ويكون الغائب سحبت اذا  
 قدم ولا يرفع المال الى الذي اقام البينة الا كلفه اذ لم يكن ملما ولو  
 ذكر الذي ان له بينة غائبة حتى الحكم بدين الصبر والسلطان الغريم وليس له

ملازمة

ملازمة ولا مطالبة بدين الاكثر خلافا للملازمة حفظ الحق الذي وسد  
 ذهابا للغير وهو الحرف **مسألة** هل يترك ان يكون ان دعوى بصيغة للغير  
 ليس المظنون فيما عني بالامة قولان وفي الثاني ان حلف التكرار وقصينا فلا  
 بالتكرار فلا كلام وان لم تقض الامة بركة اليقين لم يردنا لعدم اتمامه وفي جملة ان  
 المبروك كذا من قولان اما لو كانت دعوى في الامة وصية سمعت قولها  
 لجواز ثقلها بالمعقول **مسألة** لا يرد من كون الدعوى صحيحة بركة الذي عليه فهو  
 اذ وجبة لم تفسح حتى يدعى الاجتناب الا بان يثبت ان الاطلاق محمول على الصحيح والحق  
 ان هذا مثبت لم يفسح لاحتمال ان تدعى في ملازمة ثم تعبر له ولا يفتقر الى  
 الكسوف والتعديل عندنا في القتل والخلاف في الاسباب الواسعة من العقود  
 والذين ولا تقاتل القتل لا يدين له واشترط العاقبة في العقود وانما كالج  
 والنكاح ومنهم من خففه بالنكاح لان امر الزوج يخرج الاحتياط كالداء والحو  
 السوي لا يدين له كالدوم للورق اما نفس المال يخرج من ذكر السبب فلا يدين له  
 فيه قولان والادان استباضا لثبوتها وكثرة وفي ضبط مقدارها حرج شديد  
 لا يجزى الحكم عند المذاهب على بيان نية منها من يقادم مع المعقبات  
 على الشبهة لا يدين له قول الشبهة كما ياتي في الجمل بالشرط يستلزم للمعقول  
 وقبله كما في ان يكون ظاهر المزينة على من يطعن على باطن امره بالمحاشرة  
 كما يدل على بعض النصوص قبله لا يعتد على ظاهر الاسلام لان اللاحق من قول  
 الشبهة وهو الغرض لا في التثبت في لم يظهر فلا مانع منه والنصوص المستقيمة  
 منها الصحيح في اربعة عشر من طر رحيل محسن بالقرابة فعلى انهم اثنان ولم يدين له  
 الاخران قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين لا يبرؤون بشهادة الزور  
 اجيزت شهادتهم جميعا واهم الحد على الذي في شمس وعليه انما ظنهم ان شهادتهم





بالخلاف في الحق وكان الامر للدين الاحقرنا شاة العبد الواحد في العلم من غير مع  
 بين الخضم في حقوق الناس فاما كان من حقوق الله وادوية لعلنا فلا  
 في النكاح والمطامع والوقت والعين خلاف في الاظهر فيكون النكاح به بالادعته  
 الترسية كانت انتصرا للمال بعينه وان كان الغرض للغير في الاحتيا والتمسك وكذا  
 للعلم ان اعداء الزوج كانت بعينه ذلك في الوقف حتى على الله هل يتقبل الى العبد  
 عليه ان الله عز وجل لم الاول مع الخصام والتمسك مع عده او يتقبل على الاول  
 وبالمعروف بالثبوت بما يتبع المانية ويترتب له في الشراعية الجبر من هذا ان قد  
 الذي هو الحاصل في البينة والمهرين تعهدهما بالقصر في حق المهرين لغت وفيه  
 نظر في هذا العدة الذي هو حلف على السعد منهم ولو امتنع بعضهم لم يثبت نسبته  
 لا يتقبل الا بالله ولو كان كافرا في العهود المستقيمة منها لا يتقبل الا بالله  
 من حلفه الله فليصدق ومن حلف له بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليصدق  
 فليس من الله عز وجل وفي الحق لا يحلف اليهودي ولا النصارى ولا المجوس في حق  
 الله ان الله عز وجل يقول فاسكن بينهم كما اتزل الدلان العبد في حق القسم  
 به في قسم الموصية في اخذ الحق في القسم به كاذبا للبر في الجور مع الحق  
 ان التور في قسم الله ما يزيل الاحتمال وهو شاذ ولا يجوز الاحاق في غير سعادته  
 سبحانه كالكذب للمنزلة والبر للعدالة والامكان الشريعة في الحسب ان الله عز وجل  
 ان قسم من حلفه كما دنا وليس حلفه ان يجمعوا اليمين وقيل بالكلية وعلى  
 الشك يبرهن فلا اعتداد في اثبات الحق وقيل لو دنا للحاكم لسلطان الذي يملكه  
 دينه اذ هو كالتوراة لليهودي حازها فعله لليهودي عليه السلام وفي التوراة  
 ضعف وبغير الحق السابق وحلف الحذر من الاشارة وقيل يوضع يده مع  
 ذلك على ان يحلف على اسم الله للذي هو في الحسب اذ هو وحلف بالكلية اليه في حق

دوم

و يبرر بغيره بعد اتمامه فان شرب كان حالها والالزيم الحق استناد الى الحكم على  
 عليه السلام في ما فيه كافي في الصحيح ولا في غيره **فثبت** فثبت الحكم بتقديم العلة على  
 والتقصير فيمن ما فيها بذكر ما ورد فيها من الضمير المستقيمة لعقوبة الحلف كاذبا  
 والتشديد عليه وان يتلظ بالقول والتمسك والتمسك في الحقوق كما وان قلت  
 استلها اعداء المال فانه لا يتلظ فيه ما دون رضا بالخط على الشهود وعلى  
 مستندا ما ورد لا يحلف احد عند رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل  
 ما يحلفه الخطم ولو امتنع من الاجابة الى الخط لم يجبر ولم يتحقق بالحق  
 كقول لما من من انه من حلف له بالله فليصدق والظاهر اختصاص من يحلف بالخط  
 في حق الحاكم دون العاقل بل التعريف في جهته اولى لان العبد مطلقا مرغوب  
 عنها فكما حلفت كان اولى وفي الخبر اذ في حلفك ما لم يكن له عليك اذ اراد  
 ان يحلفك فان بلغ مقدره لم يبرر دوما فاعلم ولا يحلف ولو كان كاذبا  
 فليصدق ولا يحلف **فثبت** العبد على التبريد ان لا يحلف على نفي فعل الغير فعلى  
 نفي الحلف كما لو ادعى على ابيه بالثبوت ولم يثبت عليه اليه ما لم يبلغ العار وكان من الدنو  
 والا كما رانا مطلقا ومن ذكر السبب في تكاديه في لطلاق الامكان لم يكن الحلف على  
 نفي الاحتياط مطلقا فولا لسلطان الحضور فيه واستلزام نفي العام في الحلف  
 ان حلف عليه كذا في ذاك الحلف على في الاحتياط في نفي اجابته اليه وقوله  
 اقرها نعم لا يتحل الحلف في ضمنه فغيره وجواز من حلف بالعدل الى الحامد  
 لو ادعى المنكر لا يبرر لو انقباض فقد انقلب له بما والمرجع المنكر اليه في الحق  
 اليه من حلفه الحق ولو حلف على نفي ذلك كان كاذبا كذا في لازم بلا خلاف  
 وان كان اجوبه وليس في هذه الدعوى كذا في البينة وانما ما المرعى  
 اولا لانها صحت على الاصل وذا لم يلهال **فثبت** فثبت قول الذي يبرر بغيره ولا

ومع الجواب في هذا

مناقض



والصيام

وعظم

في مواضع كثيرة كما لو ادعى فعل الصلوة والصيام خروفا من التزوير او ادعى ان  
 الفعل المستاجر عليه ان كان من الاحمال المشروطة بالبنية كما لا يستجبر على الحج  
 والصلوة او ادعى صاحب النصاب ان لا يفي انشاء الحول وادعى بعد الحج  
 النقصان او ادعى الذي الاسلام فحق الحول لا يفي ذلك ومنهجهما بعينهم بكل  
 ما كان من الصلوة والبنية والادعاء والاعمال الا ان قيل وكذا في غيره على ان  
 تعلق بالحال او العزوف في وادى انه قبل دعوى البنية للتوفاه ان كان  
 اعارها ما كان عنده من متاع وخدمه بلا بنية دون دعوى تزويرها  
**مستخرج** احكام الاصل على ما يقتضي عليه مطلقا من غير بنية ولا اقرار لعصمته  
 من تصرف التهمة وعلى المانع من الخلاف ولو فوعد من التهمة والله اعلم  
 كما ورد في الاحكام وما في من الفتنة فاشهر ذلك ان العلم هو في الشاهد  
 وقيل لا يقتضي لان فيه تحريم وتزكية لنفسه وقيل يقتضي في حقوق الناس وحقوق  
 الله سبحانه لانها جلية على الجماعة وللشخص فلا يباينها القضاء بالعلم ولو  
 لم يفي الملائكة لو كانت من غير بنية لوجوبها ومنهم من يحسب لم يفي مستند  
 وعلى التقدير يقتضي عليه بلا خلاف في تزكية الشهود وجبرهم حتى لا يترفع  
 الدود والتسلل في الاقرار عند وان لم يسمع في وقيل في غير ان يكون  
 في مجلس القضاء وفي العلم بحضرة الشهود يقينا اولادهم وفي غير من جهته  
 اذنه في مجلسه ان لم يسمع في ذلك من ضرورة اقامة التهمة القضاء وفي ما اذا  
 مع آخر فانه لا يفي عن شاهد **مستخرج** انهاء حكم الحاكم الى اخرتها باكتنا  
 والتمس به عند انسابه اسوا في حقوق الناس ولا في التمسح  
 التزوير وعدم الفصل وقابا بقول شافعية او الشراعية عليه وفي كونهما  
 خلاف في الاصح جواز انذارهما الذي اليه ليس للحاجة اليه في اثبات

شروط

ر

ساعة

مستخرج

المعروف مع تباعد الغرض ونقد العقل للشهود من البلاد المتباعدة او قترها وعقد  
 شاهدة مشهود الذبح البنية والشراعية الثالثة غير مسموعة وانما الشراعية على  
 الحكم فهي بخلاف الثانية فيكون ولا يتم الاول ثم شرع لمصلحة الجمع مع تداول المدة والذي  
 لا يتم في التمسح في الواقعة الواحدة بان يرافعه الحكم عليه الاخر ولا ان العزوف  
 لو تصادقا ان حكمهما عليها الزهوا لحاكم حاكم الاول فكذلك اذا قامت البنية لا  
 ثبت ما لو اقر العزم به الزم واما دعوى الجمع والحج فموضع الاول وضعف الثاني  
 عتصان بالكتنا للحج عن البنية نعم يجب الاقتصار في ذلك على حقوق الناس دون  
 الحدود وغيرها من حقوق الله تعالى كما في البنية على التحقيق فيقتضي في اثباتها على  
 اليقين ولا يترتب منها شيء من التهمة بوجه ما يفرع عليها الدعوى وان اشبه على الثاني  
 وقصدهم حتى يجمع ولو تيقن حال الاقرار بموت او غير ذلك وحسن لم يصدق ذلك  
 العمل بحكمه وان تغرت بغير ذلك فيه عندنا لا شأن بالحبس الا ان يكون ذلك  
 بعد انفاذ الثاني فلا اثر له وكذا لا اثر لغيره حال الكتاب البنية الكتاب بالكل  
 من قامت منها بنية بان الادلة حكمه واشهدهم عليه على ما اذا انزل الحكم  
 انفاذا ما حكم به غيره من الحكم **القول في الواجب مستخرج** قد عرفنا بالحج المستفيض  
 الجميع عليه ان البنية في الدعوى واليمين على من انكر فقبل التهمة ان جاز انكر  
 اقوى لموافقة الظاهر البنية اقوى من اليمين لم يترافعون تهمة حبل الشفع  
 البنية على الذي يجبر قوة الحق مع الكلام المدعى وقمع من انكر بالحجة  
 المعينة لقوة حجة والمتلف في تغييرها فقبل المدعى والذي يترك لونه  
 المضمومة او الذي اذا سكنت حكي ولم يطل البنية والذي عليه لا يفي ولا  
 يقع منه بالسكوت وقيل المدعى هو الذي يدعي خلاف الاصل والمدعى عليه  
 عليه الذي يدعي ما جازاه وقيل ان المدعى من يذكر له ما حجبنا عنه

الظاهر والذاتي عليه من لافظ الظاهر ولا يختلف وجوب هذه النقا بالبرهان  
وقد يكون واحد مدعيها ومدعى عليه باعتبار **مقتضى** البرهان في تلك  
حال بعارضها البينة فان كان في يد مدعيها او يد من آخر لها قضى بنها بغيره  
على كل منهما صاحب وان كان في يد احدهما او من آخر لاجلها قضى له مع  
بينة فان اقام كل واحد مع البينة بالكل ولم يكن التوفيق بين البينتين  
لنهما بغيره لا لتساوق البينتين وبقاء الحكم كما لو لم يكن هناك بينة كما قبل  
ولهم عليه خلاف كونهما لصاحب ولا ان مع كل واحد منهما مرجع بالبرهان في نفسه  
فتمت بينة مدعى في يد مدعيها فالأخرون بل يتقدم بينة المدعى كونه مدعيها  
فبني لكل مدعي في يد مدعيها الآخر وان لم يتقدم لهما بالبرهان في نفسه كونه مدعيها  
مع غيره القضي مع التساوي الخارج لعدم بينة المدعى بالبرهان العمل وفان  
ان كانت البينة اثباتا شهد به بالملك فقط دون سبب فترجع من يد مدعيها الى المدعى  
وان شهدت له بسبب الملك وكانت الاخرى سببا كانت البينة التي مع مدعيها  
اولى قال واقام الحكم للحال ومع سببها فان التمسك كان في المجرى فقول على الاستصحاب  
بهما وفي هذه من الغايات ارجح تساوي البينتين ارجح منهما وورد كل مدعي  
فغير القربة وما يتبادر قوم فتوزن ارجح الى الله اخرج سهم الحق وبقا غير  
اخر الاخر مستند الى روايات ضعيفة او اعتبارات وان كان في ثالث فالتسوية  
لأنه يقضي بالرجح البينتين عدالة ثم كثرة ثم يفرغ منها ويقضي لمن خرج اسمه  
مع البين ومع امتناعها الآخر ومع كونهما لهما بغيره ويدل على الفرق  
مع البين القضي وفرق ولهما الثالث ان افعالهم لا تقضي عليه بالعين ولو كان  
اورق بل لغيره الخرم مع امتناعه لغيره بانه الملك وما له باقره  
خلاف الشيخ فلا يختلف ولا يخرج **مقتضى** التحقيق المتعارفين بانه مشاهد

اختص

اشاهد

اشاهد وامرأته ومن شاهد ويبرهن اضعف الشافى وقوة الاولين وتيقن  
بوجه الاوليه لكما في **مقتضى** الشهادة بالملك اولى من الشهادة بالبرهان  
اصح فانه البينة المتعارفة والاحكام وغيرها وكذا من الشهادة بالبرهان  
لما ذكره الشهادة بسبب الملك اولى منها لغيرها بالنسبة اليها ولو شهدت  
بينة الملك او سببها بارجح متقدم وبينة المدعي بالحال فتقولان وكذا لو  
تعارضتا في الملك واختصت لمدعيها بالاقضية ولم يكن في يد احدهما وكان  
في يد احدهما حتى يفي للآخر إقامة البينة على سبق الملك والبرهان والبرهان  
لا ان البينة الحالية الظاهرة في الملك الحالي لا تدفع بالمحتمل لا مكان الانتفاع مع  
عدم المطابقة بين الدعوى والشهادة اذ الدعوى بالملك الحالي والشهادة بالملك  
القديم ولو قبل ان يثبت في الماضي بوجوب استصحابه الى الآن مع فانه البينة الحالية  
الظاهرة في الملك عارضة لم تدرج استدلته خصوصا بالماضية لا لقطاعها  
راسا وقيل نعم لان الحاضرة وان كانت دليل الملك فالسابقة السقيمة او الملك النقط  
المستحب الى الشك كمالها في الدلالة على الملك الامن وانقر بها بالبرهان السابق  
فيكونان ارجح حكمك باستصحابها اوجب المطابقة بين الدعوى والشهادة وفيه  
ان مناط الحكم انما هو الملك الحالي وظاهرات دلالة البرهان ارجح من الاستصحاب  
للكوثر فالاولى في نظم ومنه نظم حكم السليم السابقة وكيف كان فلا بد من  
امانة الشاهد ما يعلم منه انه لم يتجدد عند علم الاستصحاب احوال الشهود وبعدهم  
للمنافاة بين علمه بالملك السابق وشهادته مع انتقائه عن الملك الآن اما لو  
شهدت بينة المدعي ان صاحب اليد غصب او استاجر منه حكم بها لا تشهد  
بالملك وصيب بذلك الثاني **مقتضى** الشهور انه لو ادعى الا في الآخر وادعى ثانيا  
فصوبت تعارضت بينهما قضى لكل النصف لعدم لزوم وبقية بينهما



Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

५०९

مذنب

مور  
الآ

پیش

الاق

معا

والتي هي شهادة اهل الكوفة والذين هم في الامكنة في غير ذلك وفي بعض  
 شهادة المسلمين على اهل الكوفة والذين هم في الامكنة في غير ذلك وفي بعض  
 فلا يثبتها الا بالضرورة بالكتاب والسنة والاجماع والمفسرين المستفيضة  
 وهذه هي اصول ما يتحقق به العدالة في كتاب الفتاوى والشرعيات  
 الايمان امير المؤمنين في عشرة اركان غير المؤمن فاسق وظالم لا اعتقاد الا بالعدل  
 الذي هو من اكبر الكبار وفيه ان الفسق اما يتحقق بفعل المصيبة مع اعتقاد  
 كونه مصيبة لا مع اعتقاد كونه طاعة والعلم انما يتحقق بها في الحق مع العلم به  
 نعم يتفاد من بعض الامور في شهادة بعض الحكماء في اصول العقائد ولا  
 بأس به اما الخلفاء في فرع علم الكلام والمسائل الشرعية الشرعية ما لم يخالف  
 حوزة المذهب فلا يقدح في قبول الشهادة قطعا **مسألة** ولا يثبت فيها ان لا  
 يكون منها بالاجماع والمفسرين من الصحاح ما يؤيد من الشروك في الشريعة  
 والمفسر وسبب التهمة انما هو كثر الشهادة الشرايط في احوالهم من جهة  
 الدين للجهل بعلمه وفي المعية يجوز شهادة الشرايط التي هي له فيه من حيث  
 دفع من كثر الشهادة العاقل مخرج شهود الخيانة والوكيل مخرج شهود المذبح  
 على الموكلا والاعلان دينونة يبلغ حد يفتي زواله عنه ويخرج عصبية ذموا  
 بلغت حد الفسق اما لا اتوا بشهادة له او لم يبلغ عدونه حد الفسق قبلت  
 فقبل شهادة الصدوق لصدوقه وان تأكدت بنها الصحة والملازمة لان  
 العدل لا يخفى التسامح وكذا القريب للزينة حتى لا يبين للاصل والفقهاء  
 منها التمسح بجواز شهادة الولد او والده والوالد او ولده والامير بالخير والشر  
 في النهاية فغيره من الشيوخ قد دفعوا للاصل والعوامات ويظهر انما يدعى لو شهد  
 مثلا فيما قبل فيه شهادة الواحد مع الميرين وختم من خص ذلك بالروحية

هذا هو الوجه في صحة الشهادة بالادلة الشرعية

بجود شهادة القليل لا يثبتها والمارة لزم حيا اذا كان معه غيره فقبل ولما افرق  
 اعتدوا من الميرين بقية مزاج وسد اعين بخلافها والحق ان الرواية مبيضة  
 الغالبية للفقهاء من عدم ثبوتها بالادلة الواحدة منفردة ولا منقصة الى اليقين  
 ان يكون معها غيره الا بالادلة الواحدة لزم حيا فلا دالة فيها على ثبوتها بالادلة  
 مطلقا وكذلك قبل شهادة القريب على قرينة مطلقا على الاصح وقفا على السيرة  
 الشريفة وللاصل والعوامات خلافا للاكثر في اذا شهد الولد على والده لا  
 يبرهن للمعروف لما هو عليه في قوله سبحانه وصاحبها في الزنا يعرفه قاضي  
 ما فيه فان قول الحق ورد من الباطل وتحتل بصحة من الحق مع العلم في كما  
 ثبت عليه حديث ابن ابي عمير قالوا او مضاهوا وفي آخرة ان نصر الخاتم ردة عن  
 ظلمه وقد قال نعم كونوا قوامين بالنشاط شهد الله ولو على انفسكم او بالدين  
 والافرادين وفي غير واحد من المصنفين في الشهادة لله ولو على نفسك والدين  
 والافرادين ودعوى الاجماع متنوعة كيف وقد خالف فيها السيد كثير من المتقدمين  
 لم يتفقوا عليه ولا في الظاهر والظلال فيه وللمشهد يتحول وقبل شهادة القريب  
 بلا خلاف وفي الموقوف لا يثبتها القريب اذا كان مع غيره صاحبها وفي الاجماع ما دام  
 اجبروا قولان والمنع من اجبروا على الاكراهة جمع بينهما وبين الخبر كثر شهادة الا  
 لصاحب والاحسان بشهادة ولا يثبت الا باسما له جده فارقته او على ما اذا كان حتما  
 توة لجلب يقع اود فمع من كان لو شهد لمن استجاب على قصارة الشوب او حيا  
 ووجه الاستسقاء اذا ردت شهادة ثم تاب فاما تلك الشهادة بعينها قبل  
 لم يقبل لثبوتها في حال الكذب عن نفسه وانما هو باصلاح الظاهر في الاصل والقبول  
 مع حيل فيكون من قبله في قوله بالساقول كونه لم يقبل شهادة القريب وعمل في  
 احدهما بان اذا اعطى يضي وان منع سقط وفيها بالروية ولا ذلك في قوله بها



لتنس في يومه من العتق وقد سمعنا ما اذا تم الصلوة الى ذلك <sup>وحيث</sup>  
 التمس في يومه من الشهادة بالمادة اليها قبل استنطاق الحكم سواء كان بعد العتق  
 الذي لم قبله فلا يقبل في الامور عليه حمل ما ورد في <sup>تقريب</sup> ذلك كما ورد في  
 معرض التمس ثم يحتمل حملونه الشهادة قبل ان يسلواها وفي هذا <sup>مستند</sup> ثم ينزل  
 الكذب حتى يثبت الرجل قبل ان يشهد وانما في حقوق الله المحض كالزنا والفسق  
 كالزنى والصلح العامة فتكون الشهادة قبول كما يشهد من اجل عدم المدة  
 لها فلم يشرع التمس لتعاطل ولا ترفع من الحسنة وليرد استنطاق الشهادة  
 وعليها خبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل ان يسلواها وليس هذا التمس  
 في موضع التمس جوازنا في قبول الشهادة في غير ذلك الواقعة لان الحكم  
 المذكور ليس بحسنة فليس شهادة في غيرها وان لم يثبت ما وقع <sup>مستند</sup> على  
 قبول الشهادة للملوك مطلقا او على غيره لانه او عليه خاصة او على مثل على الكافر  
 خاصة او لغيره ولا خاصة او لعدم مطلقا اقول بطلانها الاول فاقا لا من ثم  
 للحق فيجب الذين لا اصل والعومات وحصول العتق المستفيض من التمس  
 يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم والحسن لا بأس بشهادة الملوك اذ كان  
 عدل وفي الحسن من الملوك يجوز شهادته قال نعم اقول من شهادة الملوك الله  
 وفي رواية اخرى اكثر على الثاني جميعا فيها ومن ما يدل على المنع مطلقا  
 العبد والملوك لا يجوز شهادته والتمس من شهادة ولد الزنا قال لا ولا عتق  
 استثنى العبد الولد في جوب الطاعة والتعزم العتق بما سببه هذا للول ولا  
 تخفى ما فيه مع ما مر وسلمها على التمسية يمكن لموافقها لذهب العامة سوى <sup>احمد</sup>  
 لموافقها ويجوز قول الاول على عدم اذن المولى ايضا ومنه ما يروى في  
<sup>مستند</sup> للشهود عدم قبول الشهادة ولد الزنا بالنسبة وهو غير معتبر في التمس

ارسل

ان التمس السابق واذا في التمس عليه الاجماع واعتقد فيه بعد ظالم المولد بانه  
 لا يجب ولا سكا في كل الوارد بانه من التمس هو ابو بوب وفي المبوط قبل  
 شهادته ومع عدالت في التمس وغيره وفي النهاية في التمس في الشهادة مع تكملة  
 بالصلح الخبر ومثل ورد في الملوك يستحب <sup>مستند</sup> في التمس في الشهادة الاخر من  
 حصول الاقرار المعتبر منه بالاشارة كما في العبادات اللطيفة والعتق <sup>مطلقا</sup>  
 وان جهر الثاني اشارة اعتد في ما طرحة العتق بها ولا بد من التمس  
 ونسبنا هذين بهما بخلافه بمعنى اشارة فلا ترفع عليه الاحكام للترتبة  
 في الشهادة الفوترة اذ انما في غير قولان كما بان في فاق التمس وقت القول  
 اذ في ملوكها كما يشهد من الاختيار فيها ما ترفع العتق ومنها العتق في التمس  
 خاصة ثم اسلم بعد الخبر في شهادته قال نعم وكذا في التمس لانه اذا تقرر بها  
 القول في <sup>مستند</sup> الشهادة وادابها قال الله تعالى ولا ياتب الشهادة اذ لم يات بها وقال  
 سبحانه ولا تكتبوا الشهادة ومن كتبها فانه تكتب قلبه <sup>مستند</sup> المشهور وجوب  
 تحمل الشهادة على الكفاية لشمول الآية الاولى التحمل والاداء والاختصاصها بان  
 كما في التمس المستفيض وفي بعضها انها قبل الشهادة وقوله ومن كتبها بعد اداء  
 ومنها التمس في هذه الآية قال اذا ما كان التحمل لشهادة على من اوجب له التمس  
 ان تفاعله في روايته من التمس وديات التي لا ينطق الانسان منها الوقوع في الحاجة  
 الى المعاملات والمكتبات فوجب الحكم للجهل بالقسمة مادة التمس التمسية  
 في اداء خلافه على اطلاق الاصل وطنا في الاختيار وحقق الله في الآية نظرها  
 في الآية فان الخلاف الشريفة حقيقة ان يكون التحمل لوجوبها في معرض  
 الوضاد لا لشهادة للامر بالكتابة وفي الكتاب من الاداء ثم الامر بالشهادة  
 وفي الشاهد من الاداء فالسياق يقتضي اداء هذا <sup>مستند</sup> يجب اداء الشهادة

الولد

مع الاستعداد اذا كان قد استشهد بالانسان الكتاب والاشهاد والاشهاد  
 كذا في ان زاد الشهود على العدد العتق في جوت الحق ولا في جوت الحق وهو يجب ان  
 ذلك الشهود في يوم الاكل ولا في الاكل وحده جعلت منه فوجبه عليه في  
 منها كان الامانة المانية تارة يحصل منه بقوله كما لو دجبه وتارة بقره كما  
 الراجح ونحوه خلافا للشيخ والاشهاد في الحقيقة المعززة منها الشيخ اذا سمع الرجل  
 الشهادة ولم يثبت قلبا فهو على ما كان شاء وشهد وان شاء سكت وسأله ان  
 عن الرجل حين حساب الرجلين في طلبان من الشهادة على ما سمع منها قال ان  
 اليه ان شاء لم يثبت وان شهد يثبت حتى قد سمعوا ان لم يثبت فلا شيء عليه  
 لا يثبت لم يثبت وهو في الحسن مثله وفي آخره واذا اشهد لم يكون له الا ان يثبت في  
 لم يثبت في غير التزم بخلافه اذا التزم قصدا فانه يكون مائة كتمان الا ان  
 اقول وقد ورد في بعض هذه الاخبار الخيرة استثناء وهو قوله الا اذا علم من  
 الظاهر فيشهد ولا يخفى له الا ان يحمل فيشهد قال في الفقيه الحنفية الذي يحمل للثبوت  
 فيه الى الشاهد بحسب الرجلين هو اذا كان على الحق بغير من الشهود في حق ان  
 صاحب الحق المعلوم ولا يخفى حقه الا بشراوته وصح عليه اقامته ولم يخفى  
 له كتمانها فقد قال الصادق عليه السلام الشهادة اذا كان صاحب مظلوما  
 اقول فلو لم يعلم صاحب الحق في الشهادة الشهود انما يكونه قد نفي ولا امر اخر  
 عليهم ترضيه مع خوفهم بطلان الحق فوجب كتمانهم مع زيادتهم من المعلوم  
 العدة الذي ثبت به الحق ولو لم يكونوا عدولا فان امكن ثبوت الحق بشهادتهم  
 ولو من ساكن الجور وجب عليه والادنى الوجوب فيهم ان **شهادتهم** على ما  
 يحمل لوزنه المحتاج اليها في العمل او الاداء كان يحتاج الى سفر فافقر الى الزكوة  
 وغيره ان اقام بها للشهود له والاستسقاء الوجوب وكذا ان لا يثبت عليه العمل

ان شاء شهادته

الحق

غير السخى فان تضرده سقطت في غير السخى ان اخرج اليه مع الامكان وبذل  
 المؤنة **شهادته** الصلوة في الشهادة الدنيا على العلم واليقين لقوله لا تقف بها  
 لك به علم وقوله انتم شهداء الحق وهم يعلمون وفي الحديث النبوي وقد  
 عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فاشهد او مع وفي رواية لا تشهد  
 بشهادة حتى تعرفها كما تعرفي كذا في قول ابن من الحقوق ما لا يحصل اليقين  
 ولا يستغنى عن اقامة البينة عليه فاقم الظن المؤكد فيه مقام البينة وفي  
 الخبر الرجل يشهد في على الشهادة فاعرف خطي وخاتي ولا تذكر من الباقي قليلا ولا  
 كثيرا قال اذا كان صاحبك تضرده على مثل فاشهد له وفي رواية لا تشهد  
 لان كتمانها فانه من شاكك كتابا ونقض خاتما وقيدت بالاول على المتقدمين  
 فتبين ما اتوا بالشهادة او السماع او الامران فافترسوا للشهادة الامكان لان  
 الاتساع لان كتمانها كالتصديق والقتل والارتبا ونحوها فلا يكتفي فيه بالبينة على  
 وقيل فيها شهادة الهمم وقيل يؤخذ بالاول قوله ولا يؤخذ بثنائيه الخبر وهو  
 شاذ وما يكتفي فيه التمسك ان الموت والملك المطلق والوقوف العتق ونحوها  
 كما يتبين من الوقوف عليه مشاهدة في الاصل وبما يتصل بالازمان ونحوها  
 والشهادة الثالثة غير حتمية فيمكن بالتسامح وتحمل عدم الاكتفاء به في  
 الهم والموت لامكان الفرقية لكن الامر خلافه ويحقق كمال احد من هذه بالنسبة  
 او الاستفاضة التي بلغت حد العلم على القول الاول والظن المتعاقب على القول  
 الثاني فيقول ان اعتبار العلم لم يخبر حكم التسامح في المذكورات وان اكتفينا بالظن  
 الغالب فلتنقض فيه بحال عدم دليل عليه الا ان يفرض زيادة الظن على ما  
 يحصل منه بغيره يقول الشاذين بحيث يمكن استفادته من مفهوم الموافقة بال  
 لقول الشاذين الذي هو حجة منصوبة فيمكن العاقل من ذلك بالفتح في

الامور البينة

الشيء

البيضة



فأكتفى بالترام من عدلين محتجاً بأن ثمة استغاضة وهو الشك وهو حاصل  
 بها وفيه انتمتها فخلق خاص وهو القوي والافطالق المظن قد يحصل  
 بقول المرأة الواحدة والقوي قد لا يحصل عدلين وهو ينظر استغاضة الملك  
 في الشهادة اليد والحق في الامتداد وان كان معها كد ولو شاهد القرف  
 المتكبر واليد من غير مانع ففي جواز شهادته بالملك المطلق قولان و  
 المشهور والجواز لا يفي عليه في الاول الاجماع لاعتناء العادة بان ذلك لا يكون  
 في الملك طعن ان شراؤه منه وفي الخبر عن رجل رأى في يد رجل الجوز ان شهد  
 انه له فقال لم قلت فاعلم لي خبر قال لي خبر الشراء منه ثم قال في اي حجاز  
 ان في خبره وتعبير ملك لا ثم يقول بعد الملك هو وحده فقلت عليه في الخبر  
 ان نسب الى من صار ملك من قبل الملك ثم قال عليه السلام لو لم يحرم من امواله  
 للبيوع سوق ووجه البيع وقبح القرف واليد من غير الملك كذا في الحديث  
 والاشارة والمناصب وقيل لو اوجب السيد الملك لم تمنع دعوى من يقول  
 ان دار التي في يدي هذا ان لا تمنع لو قال الدار التي هي ملكي في حبيب بانتم  
 بالحق في عدم خلاف المعارض فيه وبالحال بان دالة اليد ظاهرة والآ  
 بالملك قاطع والمعرفة من الظاهر بغيره كما ان خلاف القاطع والقربة هنا  
 موجودة وهي اذا عاود بها والمعرفة من ان الظن كاف في الشهادة وبكفي فيه دلالة  
 القاطع ما ينظر في السماع والشهادة معا هو الامتداد من الشك والطلاق والبيع  
 وسائر العقود والتمسوخ والتمسوخ فانه لا بد من حياها ومن مشاهد  
 قاطعها فلا يقبل فيها شهادة الا يتم الذي لا يبيع شيئا وانما الامم في جواز شهادته  
 اعراضا عما يعرف من الصوت وجها من ان الاضواء في شهادته وتطرق اليه  
 القبول والتلبس ومن ان الشك من علم القضي بالظاهر ويعرفه آياه ووجه ذلك

الذي

أكثر في وقد وقع الاجماع على انه لا دخل في حياها اعتقاد على ما يعرف من صوغها وفي  
 من شهادة الاخي فقال لهم اذا اثبتت الفتوى في الشهادة في **الحدود للغير** قال الله  
 تع واستشهدوا بشهادته بالآية وقالوا شهدوا على انفسهم **فانكروا** الا ان  
 الشهادة بسلطان فلا يكون الوحد مطلقا الا ما قبل في حال ارضان الخبر وهو  
 ضعيف ولا شاهد في ان في الماليات كما ترى مع انه في حق انفسهم وكذا في  
 ولا يثبت في فاته في معنى انفسهم فيما يحجب فيه ويختص بالماليات امية وبثبت  
 فله القول مع فان لم يكن بسلطان في حال ارضان وفي ثبوت الحق والعلاق في **الحدود**  
 والقبول في خلاف والاقرب للنس في الاقربين لعدم تعلقها بالمال والقبول في القفا  
 والقبول في الخبرين وان اختلفت الخصوص فيها الاكثرية عاد عليه وامكان  
 حمل اعتبار البيع على ما اذا كان منفردا ورتب البيع في انكاح يحمل اعتبار البيع على التيقن  
 او طام اذا كان للمدعى التزوج لانه لا يترتب مالا احبار القبول على اذا كان المد  
 المرأة لان دعواها يفتقر الى ان من الزهر والنقطة وهو حسن وفي القتل يحمل على  
 البيع على القود والقبول على الزبية وقال الجليل في شهادته امراتين في نكاحه  
 النفس والعين والرجل والواحدة في البيع وفي البيع وفي القبح وفيه ما يدل عليه وانما المظن  
 فان اذنت المرأة فالشهر وعدم قبوله بذلك مطلقا من حيث ثبوت البيوتية  
 والحق لا يقتصر في ثبوت من حجة تقتض الما وهو مستلزم للبيوتية فيثبت  
 البيوتية ولو اقتصر على ما كالحلق وانما وكالة والنوعية بالولاية  
 والنسب لثبوتية الاصلية ونحو حاتم لا يتحقق بالمال اصلا فلا يثبت الا بسلطان  
 قولوا اصلا لانه لا اصل ولكن اسانير حقوق الله طلبة كانت كالتزكوة والخمس  
 والكفارة او حذر الاما في خبر لا يحدود بعض الفولحشر وقد عني مد  
 الشهود فيها في سائر الحدود فلا يشهد **ممن** يشهد شهادته من غير ان

كما يطلق وان ادعاء  
 الرجل فهو معتبر في الزكوة  
 المال وبيع ذلك مد

منتهات فيما يعبر على اختلاف الاجمال غالبا كما لو اذاعة والاستيلاء ويعبر بالانسان  
 الباطنة ونحوها ليس بالحاجة والنصوص في النزاع خلاف المهر والمهر  
 لانه لا يتعلق على الرجل غالبا ولما هو بعض النصوص المتضمنة لا يقبل  
 شهادة من طرف واحد باقل من اربع ما عدا من عادة الشريعة من اعتبار اربعة  
 برجل الا في زنا الشبهة والوصية بالمال فيثبت بالحق كانه يبيع بالولادة  
 والنصف بالثبوت وهكذا التمساح خلافا للنفذ الذي لم يقبل في غير  
 والاستيلاء والنفاذ للمحسين والولادة والرجوع شهادة امرأتين مسلمتين  
 واذ لم يوجد الشهادة امرأة واحدة مأمونة ثبت للتمساح ما عدا من شهادة  
 في الولادة فقال يجوز شهادة الولادة وسجل على الشيخ كما في رواية اخرى انما  
 يجوز شهادة في الولادة قد روى شهادة امرأة واحدة وحقت العقاب بالولادة  
 علما بالظاهر **الفصل في الشهادة على الشهادتين مفتاح** وهو مقبولة بالنص والاجماع  
 والعوم فاستشهدوا وكذا احتسبوا للحقوق ولا يتم الاداء ولله الحاجة  
 اليها بغية الاصل او موثقة وحقت بالمرأة الاولى للاختلاف المصنف لا يجوز  
 شهادة على شهادة وتماثلها على الشهود للتمساح فيها والمختار ان كان لا  
 يجوز شهادة على شهادة في حد وفي ابل تسع في الحدود المشتركة فيما بين الله  
 ومن الناس من يحل الحق الا في النكاح بالعموم واستنفاها للنكاح فيتمسك  
 محل الوفاق ولو اشتمل سبب العقد على الحكم اخره كالولادة للزنا عليه في المهر بام  
 للتعول فاستدعت ولتة وكانها باقية والمطالبة المرتبة على تحريم بيتها وكالتزك  
 للمرأة بالثبوت المهر ونحو ذلك قبل قبول في غير الحدود من الاحكام وسهوان  
 من تلازم الامرين وكومها معلوم في المهر واحدة من وجه المانع في بعضها وهو  
 الحد والمضاهي الاجماع في الباقي لانه سواد في الامن من ابائانه في شهادة القرع

على شهادة

وقال الشيخ منتهات فيما يعبر على اختلاف الاجمال غالبا كما لو اذاعة والاستيلاء ويعبر بالانسان  
 الباطنة ونحوها ليس بالحاجة والنصوص في النزاع خلاف المهر والمهر  
 لانه لا يتعلق على الرجل غالبا ولما هو بعض النصوص المتضمنة لا يقبل  
 شهادة من طرف واحد باقل من اربع ما عدا من عادة الشريعة من اعتبار اربعة  
 برجل الا في زنا الشبهة والوصية بالمال فيثبت بالحق كانه يبيع بالولادة  
 والنصف بالثبوت وهكذا التمساح خلافا للنفذ الذي لم يقبل في غير  
 والاستيلاء والنفاذ للمحسين والولادة والرجوع شهادة امرأتين مسلمتين  
 واذ لم يوجد الشهادة امرأة واحدة مأمونة ثبت للتمساح ما عدا من شهادة  
 في الولادة فقال يجوز شهادة الولادة وسجل على الشيخ كما في رواية اخرى انما  
 يجوز شهادة في الولادة قد روى شهادة امرأة واحدة وحقت العقاب بالولادة  
 علما بالظاهر **الفصل في الشهادة على الشهادتين مفتاح** وهو مقبولة بالنص والاجماع  
 والعوم فاستشهدوا وكذا احتسبوا للحقوق ولا يتم الاداء ولله الحاجة  
 اليها بغية الاصل او موثقة وحقت بالمرأة الاولى للاختلاف المصنف لا يجوز  
 شهادة على شهادة وتماثلها على الشهود للتمساح فيها والمختار ان كان لا  
 يجوز شهادة على شهادة في حد وفي ابل تسع في الحدود المشتركة فيما بين الله  
 ومن الناس من يحل الحق الا في النكاح بالعموم واستنفاها للنكاح فيتمسك  
 محل الوفاق ولو اشتمل سبب العقد على الحكم اخره كالولادة للزنا عليه في المهر بام  
 للتعول فاستدعت ولتة وكانها باقية والمطالبة المرتبة على تحريم بيتها وكالتزك  
 للمرأة بالثبوت المهر ونحو ذلك قبل قبول في غير الحدود من الاحكام وسهوان  
 من تلازم الامرين وكومها معلوم في المهر واحدة من وجه المانع في بعضها وهو  
 الحد والمضاهي الاجماع في الباقي لانه سواد في الامن من ابائانه في شهادة القرع

بسم الله الرحمن الرحيم



انما القول بما والى فيها كقولنا لا يبعد بل لم يقل بل احد فقير انما في  
 ظاهر الكلام في المنع في غير الصورة الاولى وحكي في الفرع ان يبين عند الادلة  
 التي لان الثاني ان السجل لم يلزم فيه فاما استدلال سبب لا يجوز لتقريبه بالادلة  
 مع معرفة الاثبات وموافقة رايه الى الحكم **فقال** لا يلقى قد لا يصلح ما لم  
 لا كان معرفة الحكم اياه بالمرجوع واعلم ان كونه عدلا عند قوم وفاسدا عند  
 آخرين لبناء الهداية على الظاهر **فقال** لو انكر اصل شهادة الفرج فبطل  
 حكم شهادة اعدائها الصحيح في سجل شهادته شهادة سببها السجل فقال لم  
 فقال يجوز شهادة اعدائها وان كانت عدلها واحدة لم يجوز الشهادة وقيل  
 شهادة الفرج لان الشرط في جوازها عدل الاصل وقدر ذلك ولا من استثنى منها  
 الفرج شهادة الاصل وهي مقبولة فيبقى استدلاله بانه لا يثبت حصول الاصل  
 عند الحكم في قاضيه **فقال** مستطاع الحكم الفرع **القول في الواجب من ادعاء**  
 قبول الشهادة من موافقة عدد المتبركين لدعوى وبما تقدم في المعنى وان اختلف  
 الاصل كما لو قال السجل ان هذا الفرج قهر او ظلم وكذا لو شهد احداهما  
 بالقرينة والعرض والآخر بالجملة لاقتضاها من شيء واحد ما لم يتجدد الوقت  
 فيه بحيث لا يمكن الاستماع فلا يقبل للكاذب وكذا لو شهدا من ادعاء قد سبق  
 عدالة والاخر انه سرق عشية فلا يثبت لتغاير الغايرين الا اذا اختلف مع احد  
 فثبتت وكلاهما في ثبوتان للملح يجوز مع الكاذب على احد الخاتمة وثبتت  
 بذلك لان التعارض انما يكون به بين البينين الكاملين **من ادعاء** لو طرقت  
 الشاهد من عدل لاقامة وفي الحكم بعد جواز الحكم قولان الا اذا اتفقا الله  
 فلا قوة لاحد الوجهين الشهادة الذاتية للسجل ولانها لا تفي بالثبوت ولو شهد  
 المؤثر فاما قبل الحكم فانتقل الشهود به اليها لم يحكم بها لشهادتها بالعدالة

قوله لو انكر اصل  
 الشهادة فبطل حكم  
 اعدائها الصحيح  
 في سجل شهادته  
 شهادة سببها  
 السجل فقال لم  
 يجوز الشهادة

قوله

ولو كان لها في المراتب شرك في ثبوت حصة لشهادتها وسجلان من انتفاء المانع  
 من حجة ومن انما شهادة واحدة فلا ينعقد **فقال** لو رجعا قبل الحكم لم يحكم بلا  
 خلاف لعدم ثبوتها من التصديق اما بعد الحكم وقبل الاستيفاء ففي الاستيفاء وجب  
 من نفوذ القضاء عدم استكمالها بعد عدم مع اختلاف الظن بالرجوع والاحتج  
 بعدم ثبوتها في حصة الله لها لظاهر التفتيش ودفعها بالثبوت وبعد الاستيفاء  
 قبل لم ينقض الحكم لنفوذ الحكم بالثبوت فلا ينعقد بالاحتمال ولان الشهادة  
 اقرا والرجوع الكار والاكرا بعد الامر لا يغير مجموع ولان الشهادة انما يثبت  
 فلا يزدل بالطاريء والفرق والموت خلافا للثبوتية والناقض فيرجع اليه على ما  
 مع قيامها لان الرجوع يجري مجرى عدم الشهادة وحجب لا ينقض الحكم بغير  
 الحكم عليه لمصلحة ثبوتها وهم ولو شهد بالصدق ثم رجعا عنها القيمة قبل او  
 لانها انما يشهد بها وما يصح من بالثبوت بغير الشهادة فيقيم بها فان كانا معذرين  
 فكان حكمهما اذا شهد بالقرينة او القتل ولا يثبتا فمقتضى ان قالوا قدما فظلم القصاص  
 او الذمة في موضع لا ينعقد فيه من التردد ان قالوا خطأ فاقولهم الذمة طامعا  
 في القتل والخطا وان تفرقا الى الوصف يخص الحكم وفي الخبر في الشهادة اذا شهدوا  
 رجلا ثم رجعا من شهادتهم وقد تفتي على السجل فتدوا شهادته وهو ولو  
 ان لم يكن قضى بوجوب شهادتهم ولم يفرجوا الشهود شيئا وفي سجلين شهدا على  
 ان سرق فقتل ثبت به ثم جاء به رجلا لغيره فقا هذا السارق وليس الذي فعلت  
 بذلك انما يشهد بذلك بما تفتي عليه السلم ان غرم ما نصف الذمة ولم يجوز شهادة  
 على الآخر ولو رجع الجعفر فخاتمة لم يحضر لقرينة الا على ما تفتي عليه فان قتل الوفي  
 صورة الا ان النفس لا عليه من الذمة بالحساب وان اتفق الذمة اخذها  
 وفي الخبر في اربعة شهداء على رجل بالزنا فخرج ثم رجع لحدهم فقال انك لا

وهو متوقف







عن

علاء الدين



وساعة عجل اليه الامام وصورة فيروز في الاول دون الثاني وجها وفيه ان  
 الواردة بالثاني في محال المحذور كما لا يخفى لان يقال بجهة الامام واذا اعتقد  
 المولى على امره ولم يزل يباستحيات في مرضه من غير موت فالشهور والاطلاق العقد  
 محقق عند لزومه ولا ترتيب اخر عليه من المهر والنوارث كما في المعتزلة وقد مضى في  
 الكلام ومن طلق امراته في مرضه ورثته في سنة الا ان يرا او تزوج بغير النكاح  
 المستفيض وعلا ذلك في بعض الاخبار بالاختلاف قال ومضى الاختلاف بين اهلها من  
 منه المرام للرافع عقوبة ولا يراها انما طاعت في عتقها التي عتقها رخصتها في  
 النوارث من المطلقة الرجعية وزوجها لانها في حكم الزوجة ولا توارث من  
 مطلقا الا في النوارث التي لم يمت زوجه حقيقة ونسبها لغيره في طبع فيها ما لا  
 من اربع منها للمفوض المستفيض وفي بعضها هي كغيرها من اهلها وقيل بتوارث من  
 لا يمتنع من طاعة الوصية لها بحقيقة من ماله سحبا وقيل بتوارث من عدم شرط  
 الارث الموقوف بتوارثه اذ لم يشترطها وحاصلها ان شرط الجعل لا يبرر ان يجعل  
 العتق يكون دقا **مفتاح** الولاء بعد النسب بالجماع واية اولى لا يحاطم  
 المستفيض فموجود قريب وان بعد الموت والولاء وهو على طاعتها فربما  
 وله العتق ويختص الارث بالتمتع دون التمتع عليه على الشهور بل انما يقع عليه  
 لان الارث يحتاج الى سبب شرعي ولم يثبت والاصل على التوارث ويحدث  
 الولاء لمن اعتق وفي بعض النسخ انما الولاء وهو تملك ولا خلاف في الصدق  
 والاكاف والعلل للغير الولاء له عليه السبب وهو شاذ ضعيف ثم لو دل الولاء  
 بتوارثها كما لو اعتق العتق اب للتمتع ونسبها لكون العتق يتبعها على الشهر والعتق  
 انظر في القرآن فان كان فيه تفرير فحينئذ فذلك الساتية التي لا ولا احد عليها الا  
 الله فما كان ولاؤه لله فهو لول الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله

في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله

في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله

في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله

فخصيص

في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله  
 في قوله تعالى ولا يملك الله عليه السلام الله عليه السلام وعما كان لم يسل الله





فيهم

وهو يدعى بحججه اذا اذلاله لم يدل على ائمت منه **باب الخلاف في مباح الارث**  
**والسبب في منع الارث من المسلم** ما تقدم الاجماع ولا يفرقنا كما في  
 الحسن بل يمنع المسلم الورثة الكافرين وان كانوا اقربوا باجنادنا والمسلمون  
 المعتندين بالشيعة فلهذا قيل في علم ولولم يكن المسلم وارثا سوى الكفار وهذه الاما  
 كما في النصوص وانما ما في الخبر في من ارث المسلم ثم رجع الى الشراعية ثم مات قال  
 ميراثه لولاهن النساء في قوله وانما في الفقه ولو ارث الوارث قبل  
 وورث كما في المعبر الا مع نكاح غيره الوارث لفقد العتق ثم سواه كانت العتق  
 او ما قبله خلافا للاسكان في الثاني وقبل ان كان ذلك الوارث الولد الامام  
 هذا السلم الصحيح وقيل ان لم يرد من نقل الورثة لا يثب مال الامام ولا خلاف في  
 بالاجماع لا يزوج ولو بقيت العتق ثم لا يقيم ولو كان ورثة الكافر اولاده  
 الصغار قيل ينسب من ائمتهم عليهم السلام الى ائمتهم فان اختاروا الاسلام وورثوا والا  
 منهم القوت خلافا لكثر المشايخين لا يفرق بين الكفار فيهم يورثون ويورثون  
 مسلم وان بعد شرا والرافية على الاستصحاب المسلمون يورثون وانما يتنوع  
 في المذاهب الكفار يورثون وانما اختلاف في المذاهب لان كلامنا  
 والكفر مائة واحد خلافا للجمهور فيرث كما رملنا منهم من الكفار ولا يفرق  
 الكفار قال السجبر والفتية وحاصل امامة لا يورث المسلم ومن المعتدلات  
 المومن اصل السيرة من المعتزلة والمعتزلة والمعتزلة من المعتزلة ولا يورث  
 الفرقة مؤمنة وفي السنيعة لا يورث اصل مسلمين وادى في بعضا يورث هذا  
 وهذا الا ان السلم يورث الكافر والكافر لا يورث المسلم **مقال** الرضا يمنع الارث  
 ولا يورث من الطرفين بالنظر في الاجماع وحده قبوله المال ولا فرق بين  
 والذين والكتاب وام الولد اذا اعتق قبل العتق وورث كما في المعبر الا مع النكاح

فيهم

تير يورث ويختبر في عدم مسلم ولانهم غير فدية والعبد ابن كذا رايته ان ما  
 اتم العبد وتكررت مالا قال يرث ابن ابنه المثلث والعتق يورث من يورث من  
 من يورث من يورثه بلا خلاف متاورداه العامة واستفاضت اخبارنا في الكتاب  
 وفي كميته الارث من يورثه المثلث وجبانه ولو لم يورث الوارث في المثلث  
 من المثلث واعتق واعطى يورثه المثلث وجبانه ولو لم يورث الوارث في المثلث  
 والنسب في السنيعة في ابو يورث اما في غيرها من الاولاد وسائر الاقارب والنسب  
 فا قولنا ان هذا ذلك لولا الحسن وغيره على حكم الاولاد والقوت على حكم  
 الاقارب الصحيح على حكم التروحية والزواج او في نكاح ولو قصر المثلث في قول  
 نيكاح ما وجد ونسب في الباقي كما يكون لانهم المثلث قولان في قولنا في الاول  
 واستمرها الثاني **مقال** القتل يمنع الارث ان كان عمدا ظاهرا بالنظر في الاجماع  
 وان كان لحق لم يمنع بلا خلاف للنسب في الخطا اقر انما يورث من المثلث  
 والاشهر عدم المنع الصحيح عن رجل قتله قال ان كان خطا ورثا وان كان عمدا  
 لم يرثا ومنه فرع ولا يستفاد الحكم الياسنة على كذا حيث لم يقصد القتل  
 ونحو القولين الاخرين فيضاهي والمفضل على وجوب الارث في القتل خصوصا  
 بالعمد بالنسب الصحيح واخذوا في ان يورث من القاتل استبعادا عن وجوب ذلك  
 فالتمسوا لا يفرق من قتل ما يفرق من المثلث من الاحكام كما قاله الحنفية **منع السلم**  
 لا يورث بالنسب الصحيح بلا خلاف للحرف في احكام النسب شرا وانما من كذا  
 للحرفات من اصل اللزمت لشريته ومنه فيرث بالنسب السبب صحيحا على الصحيح وفاقا  
 للنسب وانما للفرق كان يورث المجوسي اذا تزوج بائنا من يورث من وجه  
 اقامته ومن وجه اقامته وجهه وفي المثلث لاقوم وانما يورث من وجهه في بعضا  
 غيره وقيل لا يورث بذلك مطلقا لانه القاسم خلافا لما نزل الله والفسطاطا

بالسبب القاسم بالنسب بالاشبه  
 كما يورث من

بالحكم بها وجوابه ان اذ اكرم على من يخدمه فما انزل الله وهذا من الوفاء والالتزام  
 وقيل يا ربه بالنسب دون السبب **فتاح** اذا توارف اثنان توارفا ولا يملك  
 البينة لا خصما للحق فيها ومعلوم ان اقرار العقلاء على انفسهم حايث وخصم من الخصم  
 الصحيح الا ان يكونا معدي فحين يغير ذلك البينة فيكون الحكم بالنسبة على الوفاء **فتاح**  
 اقامتها عليها وهو صحتها **فتاح** ولد الملائكة لا يورثونه ولا احد من جبرئيل  
 لا قطع ذنبه بالمعاني ثم لو عرفت به بعد العلم الحق به وورثه الولد وهو  
 لا يورثه للصوره هل يورثه الى اقراره بالانكشاف على الله تعالى  
 انه واقارها لجماعا وبقية القوت بنبه اليها ويرفعهم على الصبح المشهور **فتاح**  
 للفتنة وما حل على خلافه ان يعرف به الاب من ولد وولد الاب من ولد  
 يورث لحد من الدية واقارها لحد من اعتقاد نبه شرع والصحيح ولا يورثه الا  
 اولاده اولادهم وجبر عند الصدوق ولا سكت في انه كولد الملائكة للغير  
 ولا توارف به التقيد والالتزام بسبب الانكشاف على خلافه ولا يورث من ولد  
 مع غير غير وبنه امه عند جماعه فينفق عليه ابوه وعزله من المال قدرها  
 يتفق به كما في الصحيح خلافا للاخبرين لان الولد الارش والظاهر لهم ومن كانت  
 اتمامته مشتركة قد وطأها الشر يكون معاير في بينهما كما عرفت في الكلام **فتاح** ارث  
 مشرق وعزله وجه حقا وفي استقراء الجيرة قولان وفي الصحيح اذ عرفت وشر  
 ان يورثه كان لغيره وفي الحسن فرب من واما الخبر لا يورث من الذرية شيئا **فتاح**  
 وليس موقوف فلا ينافي بالاختصاص بها الا ان **فتاح** حلال البينة ولا يورثه  
 عند موت المورث ولا خلاف في المهر ثم يورث العلم بوجده عند الموت **فتاح**  
 اذا مات وعليه ماله فان استوعب الاثر لم يتقبل المورث والاب انقل ما فضل  
 هذا لا كذا لان الارث على الذرية لا ماله فاقبل بالقبول اليه مطلقا وارفع

محرر

من انفق الى الورث لا يورثه لا يورثه فاما لا يورثه فاما لا يورثه فاما لا يورثه  
 فيلزم الاثر على الملائكة المستقر في ظاهر الفأمة في النار المفضل به الوفاء والوفاء  
**فتاح** الذرية في حكم مال المورث لا يورثها الوارث بوجها ويقضي منها الذرية فيخرج  
 منها الوفا بانه جملة للعروض وخصم من الخصم اذ اقبلت دية قصاصت حال  
 فيه ويرث كسائر احوال فاما لا يورثه فاما لا يورثه فاما لا يورثه فاما لا يورثه  
 منها الصحيح ان الذرية يورثها الوفاء على كتاب الله وسيرهم اذ لم يكن على المقتول  
 دين الا الاخوة من الامم والاحقرات من الامم فانه لا يورث من الدية شيئا فقيم  
 الجوانب لغير الاخوة من باب الادوية وقيل لا يورث منها في الذرية لانتفاء استحقاقها  
 عند الجيرة التي هي شرط الملك والذرية تعلق بالذرية في الجيرة وبالمال عند  
 وليت لا يملك عند وفاته شيئا وهو شاة يدفعه القصور وان الذرية عوف  
 للنفس فصر في ما في محله او في ما هو عوف والطرف ولا فرق بين قتل العمد  
 في ذلك وقيل ان الذرية في العمد بعد من استحقاق الميت منها في الخطا لا ينافي  
 العمد عوف عن الغناصم الذي هو حق الوارث وليس في حقه ولو كان القتل  
 عمدا واراد الوارث الاقتصار فمحل الدية من الغناصم من الاخذ لا يورثه لان الغناصم  
 حقه واقول له نعم فقد جعلنا الوارث سلطانا وقيل نعم فلا يصح حقه **فتاح**  
**فتاح** التخلل للذرية من فطره بقسم تركته سبحانه اذ قلده وسواء قتل ام لا  
 للصوره غير الصحيح من رغبين وبن الاسلام وكفر بما انزل الله على محمد بعد  
 اسلامه فلا توبة له وحسب قتل وبانت اذنية وتقيم ما قرأ على ولد والنقو  
 لا يقيم تركته حتى يتحقق موته او يتقضى مدة لا يعيش مثلها غالب عند الاكثر  
 للاصل خلافا للصدوق والسيد فيطلب اربع سنين فان لم يوجد لغير  
 قمت لا اعتدله زوجته على هذا الوجه عدة الوفاة اجماعا وصحت التوقيع

ال



Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

والذين لا في قد الخبيث وعلى التقديم بين قديم كل من اولاد الابن والبنات منهم الذين  
 من حنظل الانبياء على القدر وهو مؤيد لقول السيد اولاد ايل على هذا التقادير  
 سوى يوم الآخرة وهذا القدر هذا الثاني بها البعض القدماء وقال باقسام اربعة  
 البنت بعضهم بالسوية لقرتهم بالانثى وهو شاذ ومنقوض بالاعتراض عليه واما  
 للقوم في اقسام اولاد اخوت للايونين والاب بالتساوي مع مشاركتهم في  
 البنت في اوت نصيب الام **فتنازع** اليهود في الحلال والحلال للقرتين مع  
 اوالعته الثلثة لان نصيب الام ذلك والمعتبرة في حق خلافا للصلب وقرون و  
 فاندرج كما فيهم الحق بالكلية وهو ضعيف وكذا الكلام في الجدة والجدوة لان  
 على المشور وقيل فيها قول اخر حتى لا ما حذوا سوى الحاق الاحياء بالكلية  
 وهو نادر في الصحيح عن جلدات وقول الجاهلية واسترحبه وقال فيهم  
 لا انا اوداة له فيهم كواحد من نصيب اهل من الاحوة وهو  
 بان الجدة مثل الاخ مطلقا **فتنازع** اليهود في الاحياء والمجتمعين من طوائف  
 في المرتبة الثانية فضا على قديم المقرب بالاسم ثم التفرقة بالانتماء والنفقة  
 بالام الثلثة بالتدريج اعتبار النسبة الى النفس ليست خلافا للمصري فثلث الثلث  
 لا يورث ام الام بالسوية وثلثه لا يورث ابها بالسوية انتم وثلث الثلث  
 ام الاب بالسوية وثلثها لا يورث ابها فثلثا اعتبارا في الطرفين بالترتيب  
 الام في الجمل المقتضى للسوية ولا يورث في ثلث الثلث لا يورث ام الام بالسوية  
 وثلثه لا يورث ابها فثلثا اعتبارا لاد اعتبارا في الطرفين بالترتيب  
 الى الاب وفي المسئلة اشكال ومثله جسد الاحام والآخر والقرات والحالات  
 للمحتوج من الجاهلين في المرتبة الثانية فضا على الامم غير الاول ابنتها  
 اولاد الاخوة والاخوان المجتمعين في المرتبة الثالثة فلا خلاف في اعتبار

لأن التفرقة مع  
 الجدة والجدوة

الانثى

الانثى الميتة في القسمة فيها طعن وكذا اولاد الاخوة قول القاضي كما  
 الواو ان كان اولاد من اى طائفة او درجة كان يحوز المال بينهما بالانثى  
 ان كان صاحب حصة في الباقي بالقرابة او بالقرابة المحضه والاولاد على القدر  
 ان ذكرى ذكرناه سابقا وان كان ذكرى ولم يحجب بعضهم بعضا قسم على النصف والباقي  
 وقدم صاحب النصف لان كان والباقي في الباقي ان كان وان كان انا حيا اصبحت  
 فيهم من يعطى كل صاحب حصة سهم فان لم المال اسما هم كان النصف وحلا على  
 على البنت والبنات والاخت والاخوات للايونين اولاد لا غير اولاد  
 عندنا بقررة مذهبنا والمعتبرة المستقيمة عن اعتدنا عليهم السلم والكتاب والفتن  
 في ذلك والحقيقة انهم وحدهم ولا ينصرون كقول من سولم فيستوي في  
 حاليين عليا وديننا خلافتهم لانه لا ينالهم بالقرن فليس هو كذلك وفي المستقيمة  
 ان الذي يخصى به على طائفة السهم لا يقول على شتر وفي الصحيح في زوج  
 ابويه وابنته فلان زوج الراجح ثلثة من ابنتي عشر للايونين السدان اربعة من  
 ابنتي عشر وفي حصة اسمهم في الابنة لا نقا لو كانت ذكرا لم يكون لها حصة ذلك وان  
 كانتا اثنتين فليس لهما ما في حق خست الحوزة وان فضل شيء من المال على  
 يدة على ذوي الانساب فليس لهم اذ لا خصيص عندنا بقررة مذهبنا والغير  
 المستقيمة عن اعتدنا عليهم السلم وادية الى الارحام فانها بلغت ذلك وفي الصحيح ان  
 ابليس على السلم او في خصيصه الذي اخص القوي املاء رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وصحبه على السلم بيده فوجدت فيما راجل ثلث ابنته واثنتي لابنة النصف  
 والام السدس يقيم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة اسهم فهو لابنته وما اصاب  
 منها فهو للام ووجدت فيما راجل ثلث ابنته وابوئيه لابنته النصف ثلثة  
 اسهم وللايونين الثلث واحد ثلث السدس يقيم المال خمسة اسهم فما اصاب ثلثة

عندنا بقررة

في المرتبة الثانية



منه لا يثبت وما اصابه من غير فلا يثبت وقال في قرأت في اصابته ثم اصابته واما  
 الشك والاب لا يثبت في الما على اربعة فاما اصابته فلا يثبت وما اصابه  
 الحديث **محتاج** اذا اصابه المقرب بالابوين مع المقرب بالام اخصل الاول  
 بالزوج على المشهور بل كما يكون اهما على جميع من السبب ولا نه النص يدخل عليه  
 ويكون الفاضل له وخلاف القرأ في وابن شاذان شاذ وكذا اذا اصابه  
 للاصح اخفت للازم اخصل الاول في الزوج عند الصدوق وجماعة لان النص  
 يدخل عليه بالزوج ولا يوثق من ابيه اخف الاب وابنه اخف لام قال ابن  
 للازم التدريس والباقي لابن الاخف من الاب وفي معناه غيره خلافا للفقهاء  
 وجماعة لا يثبت او الى الارحام واستواء النسب واما تخصيص الاسكان في القرأ  
 اصل الابوين والبنين بالمتبرع له دخول النص عليها بالزوجين وما ذكرنا  
 تخصيص المهرى بحدية الام المحبوبة من ملة الاب لان محبة الما فيه فيكون  
 الزايد **محتاج** الولد للمحجب الما من الام والزوجين من كل وجه بشرط  
 ولد الولد وان نزل لالا في انقطاع الولد عليه عرفا ويدخل في ظاهره انقطاع  
 لخصوص النسل فلا اولاد ولا يحجب الابوين والزوجين والزوجين عن سببها  
 الاكثر وان سلفوا بغير سبطين وثلاثه واكثر يوثق ما يورث ولد الصلب  
 ويحجب ما يحجب ولد الصلب وفي قوله المنع من الارث كالمهر في وجهها  
 والاخوة لما يثبتون للازم بشرط الاخرين فساما في خوارها في سبب المنع  
 واقع في القرأ وكذا الاخوة مع الاخوة والاربع اخوات بالنسبة الى اجمع فيها  
 وفي الصحيح لا يحجب الام من الثلث اذ لم يكن ولد الاخوات او اربع اخوات  
 وفي المفسر اذا نزل المقت اخوين قدم اخوة مع التي يحجب الام من الثلث فان  
 كان واحدا لم يحجب الام وقال اذا كان اربع اخوات حجب الام من الثلث

محتاج

منه لا يثبت وان كان فلا يثبت في غير ذلك ولا يكون كذا في ارباب الاجماع  
 الصحيح وفي القائل قولان وكذا الحال في الاخر عدم المحبة فيها وفي رواية ان الطفل  
 والولد لا يحجب ولا يورث الا اذا اذن بالصلح وان يكون في الاب والام والام  
 باجاءت بالاضواء وان يكون الابوين مع الزوج والنسب والام لا يحجب  
 ولا نه على المحبة لا يورث في الاب اصل فقته وعيا لهما في النفس ويمكن استفادة  
 من قوله تعالى مع وورثه ابواه ايضا خلافا لظاهر الصدوق ولم يثبت ان يورث  
 الحقيقة من كونها بالاجماع لانها لها على ارث الاخوة مع الام وحملها على التنقيح  
 او الارام مع محبة الام **محتاج** الزوجة لا تراث من ربة الارض والعقار  
 ولا يورثه وتورث من ابنتها والاخترا الغير المتقلة فية لا يثبت عند اكثر اصحابنا  
 المعبر عن المستقيمة منها الصبي النسا لا يرث من الارض ولا من العقار وشيئا ولا من  
 اهل الما لا تراث من تركته زوجه من تربية دارا وارض لا يورث من الطوبى  
 فية يعطى بعدها او غيرها وفي الخلق لا يورث من الارض له جوارا ولا لارث  
 له من الارض والارث فية قولان وفي الصحيح لا تراث النساء من العقار وشيئا  
 ويعطى قيمته الربا والشجر والخل وفي حكم الشجر المياه المملوكة متبعة الارض  
 التي يكون في فضل المير والعتا قطع الاقوى والمزيد خصص هذا الجوار بالمساكن  
 والدردود والبساطين والضياع فيعطى من الاخر عينا ومن اثار المساكن  
 والدور فية تعيلا لخصيص وعملها جارا على المساكن خاصة وتخصيصها لغير  
 بذلك كخصيص الميرج ما دل على حرمانها من الدواب والاسلام اعني ما ذكره بعض  
 العمل بدوانه كان مخصصا ورثا يؤول ذلك بانها من الحيوة ولذا لا تراث المرأة  
 السيد خصص ذلك بالعين ودون الفية فيعطى من الضياع فية المساكن  
 معلقا ربة والارث للميرج بان الاجماع على الجوار ونفس القرأ والصدوق









۲۳۰

فصل فی شرح  
الحاشیہ  
در بیان  
تألیف  
و تدوین  
کتاب  
الکلی





